



المجلة الجنائية القومية

مديرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

● بحث الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في
الصحافة المصرية في الستينات - السبعينات

باللغات الأجنبية

● التسمم المزمن لمستخلصات الحشيش على الإحماض
النوية في الفئران

● التسمم المزمن لمستخلصات القصات على نشاط
انزيمات الترانس أميناز في الفئران

● نماذج الانزيمات المصل في التسمم بهبيسلى
السلولان والكلودان

● الانعكاسات المترتبة على العنف في الشرق الأدنى

● العودة الى نظام الحكم بالعقوبة المحددة المكث اتجاه
حديث في الولايات المتحدة



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

مستشار جلال عبد الرحيم عثمان ، دكتور حسن الساعاتي ، مستشار
حسين عوض بريقى ، لواء حسين كامل زكى ، لواء حسين محمود ابراهيم ،
دكتور عبد المنعم شوقي ، دكتور عبده سلام ، دكتور على المفتى ، دكتور عماد
الدين سلطان ، مستشار محمد أحمد البدرى ، مستشار محمد صلاح الدين
الرشيدى ، مستشار محمد فتحى ، دكتور كمال الجنزورى .

المجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور أحمد المجدوب

سكرتير التحرير

الأستاذ عدنان زيدان

لجنة النشر

الدكتور أحمد المجدوب ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
الدكتور محمد هويدى ، الأستاذ عدنان زيدان

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد

ثلاثون قرشا

محتويات العدد

صفحة

باللغة العربية :

بحسوث

- الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينات - السبعينات
- دكتور أحمد المجدوب - دكتور عواطف عبد الرحمن -
- دكتور ليلى عبد المجيد ٣

باللغات الأجنبية :

- التسمم المزمن لمستخلصات الحشيش على الاحماض النووية في الفئران *
- دكتور عادل فهمي - دكتور حمدي المكاوي ٣
- التسمم المزمن لمستخلصات انقات على نشاط انزيمات الترانس اميتاز في الفئران *
- دكتور عادل فهمي - دكتور سمير الليثي وآخرون ١١
- نماذج لانزيمات المصل في التسمم بمبيد الشدلان والكلوردان *
- دكتور أحمد فتحى الليثي وآخرون ٢٣
- الانعكاسات المترتبة على العنف في الشرق الأدنى *
- دكتور نور الدين هنداوى ٢٩
- العودة الى نظام الحكم بالعقوبة المحددة المدة اتجاه حديث في الولايات المتحدة *
- دكتور بدر الدين على ٣٥

**الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة
في الصحافة المصرية في السبعينات
السبعينات(*)**

دكتور أحمد المجدوب

دكتورة عواطف عبد الرحمن

دكتورة ليلى عبد المجيد

مقدمة :

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسألة نشر أنباء الجريمة في الصحف ، إلا أننا نلاحظ أنها تصب جميعا في تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جذرية أولهما التيار الذي ينادى بضرورة التوسع في نشر هذه الأنباء في حين يرى الآخر تضيق نطاقه وتقييده بل يذهب بعض المتطرفين من أصحاب هذا الرأي الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الأنباء . وبين هذين التيارين تيار التوسع وتيار التقييد تنقسم المدارس الصحفية الحديثة . وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ أن أصحاب التيار الأول الذي ينادى بالتوسع في نشر أخبار الجريمة دون ضوابط أخلاقية أو قانونية يستندون الى فلسفة مفادها أن نشر أنباء الجريمة يعتبر رادعا لأنه يحمل النذير بأن الجريمة لا تفيد . ذلك أن تكرار نشر أخبار القبض والمحاكمات والأحكام الرادعة في الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير في النفوس التي تميل الى الاجرام . كما أن نشر أنباء الجرائم يساعد من غير شك في القبض على مرتكبيها وتداول أوصافهم

* بحث تم اعداده بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنانة بعثة مشكلة من كل من
المادة الأستاذ الدكتور أحمد المجدوب مستشارا والدكتورة عواطف عبد الرحمن مشرفة
والدكتورة ليلى عبد المجيد مقرره وشاركت في اعداد التقرير النهائي وعضوية كل من الأستاذة
أشرف صالح ، سمير حسنى ، ميرفت شعيب ، فؤاد السعيد ، عادل أبو الحسن الشاذلى .

الشخصية على نطاق واسع مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم ويعرقل تحركاتهم اذا كانوا هاربين .

وتنتهى الى هذا إلتيار الصحافة الأمريكية بمختلف قطاعاتها فهى ترى ان من حقها أن تنتشر ما تشاء عن المتهم وماضيه الاجرامى وحياته الخاصة سواء فى شكل صور ووثائق حتى بعد صدور الحكم فى القضية . كما تؤمن الصحافة الأمريكية بأنه ليس من العيب أن توجد الجريمة فى المجتمع ولكن العيب هو ألا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه . وأن هذا هو المبدأ الذى يجب أن نلتزم به فى نشر أنباء الجريمة . والواقع أن أنباء الجريمة وخصوصا أشكالها المتطرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية وليس ثمة شئ جديد فى هذا الصدد ولا فى أسلوب كيفية التقديم ، اللهم الا بعض الاختلافات فى أساليب العرض حيث أصبحت أقل اثارة فى بعض الصحف عنها فى صحف أخرى . ولقد كتب عالم الاجتماع الأمريكى مرشال كلادينارد فى موضوع (الجريمة والجريمة) يقول (اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية الى الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة التى تعرض صورة مذهلة لانهلال الأخلاق فى مجتمعنا . ومن المرجح مع الاستمرار فى إبراز الجريمة أن تكون للصحف أهمية فى أن تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا أكثر حدوثا مما هى فى الواقع(١) .

ويعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التى أجريت منذ بضع سنوات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوضحت أن تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ومنطها فى المجتمع تنسب الى التقارير الصحفية أكثر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هى ثابتة فى محاضر الشرطة وملفات القضاء - وإذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا فهى تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتسهب وهى تنقل المعاني ووجهات النظر ، وتربط بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك وتخلق المهفة وتجزئ أو تبرز الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية وبالتالي فإن هذه الصور قد تشكل معتقداتنا وأساليب حياتنا اليومية . فإذا كانت وسائل الاعلام تملك تلك

(١) جمسى هالوراي : الاعلام الجماهيرى عرض من أعراض العنف أم سبب من أسبابه - ترجمة أحمد رضا - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - الونسكر - أكتوبر وديسمبر ١٩٧٩ ص ١٢١ .

القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الجماهير والتأثير في انبساط السلوك السائدة فأنا يجب ألا نتجاهل الحقيقة الهامة وهي أن وسائل الإعلام لا تعمل في عزلة بل تعمل في داخل إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي محدود تفاعل مع مختلف تعبيراته ومراكزه الأخرى . ومن الأسباب التي تدعو وسائل الإعلام لتصوير المواقف بالكيفية التي تتبعها أنها تعمل في نطاق نظام اجتماعي اقتصادي لابد فيه من كسب القراء والاحتفاظ بهم ، ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المتصلة بها أمرا حيويًا للغاية في هذا الخصوص . ومن الأسباب الداعية للتركيز على الحوادث في الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر ، فالحوادث تفوز بالأولوية في النشر عند مقارنتها بالأحداث الأخرى التي تتسم بالنمو والتطور البطيء ، فالظاهرة مثلا حادث ملثم للنشر في حين أن حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب . فالقيم التي أرسنها الصحافة الغربية أصبحت جزءا لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في تلك الدول . فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فإن أعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الإعلان لها دور هام في تشكيل هذه القيم والأخبار التي تعبر عنها .

وهناك بعض اختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر أخبار الجريمة ، فنلاحظ مثلا أن المدرسة الانجليزية تتبنى الاتجاه الثاني الذي ينادى بالحد من نشر أخبار الجرائم في الصحف ، وهم يستندون إلى أن موجات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف في نشر أخبار الجرائم وأنه من الممكن تضيق نطاق موجات الاجرام والاقبال منها بالحد من نشر أخبار الجرائم في الصحف ، فضلا عن أن بعض أنواع النشر يفسد سبيل العدالة الجنائية ويسئ إلى قيمة الأعمال والاجراءات التي يترتب عليها الحكم . كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوسع في النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عادلة للمتهم . والصحف الانجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذي يرمى إلى الحد من حرية الصحف في نشر أخبار الجريمة - فانه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة وإلى أن ينطق القاضي بالحكم يجب أن تغلق الشفاه ، ويجب أن تخلق أعمدة الصحف من ذكر أية تفاصيل يمكن أن تضر أو تؤثر في الدعوى - بل أن أحكام المحاكم هناك مستقرة على أنه لا يجوز أن ينشر في الفترة بين صدور الحكم بالإدانة وبين الاستئناف أية معلومات قد تصل إلى سمع القضاة الذين سينظرون الدعوى في الاستئناف مما يحتمل معه أن يؤثر في عدالتهم أو تقديرهم السليم للدعوى

المعرضة أمامهم . فالدعوى لا تعتبر منتهية ونشر أية معلومات غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة .

ومن الملحوظ أن وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز دائما على الجوانب السلبية في الجرائم ، ولا شك أنها تؤدي بذلك وظيفة ايجابية فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن ، وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة سائر فئات المجتمع التي تسعى للتغيير .

فمن الواضح أن الجرائم ونشر أنبائها في الصحف يؤديان وظائف اجتماعية معينة رغم أن هذه الوظائف تختلف من بلد الى آخر كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع في نشر أنبائها من عدمه .

ويشير فيكو بيتلا العالم الفنلندي الى هذه النقطة في الدراسة التي أجراها عن العنف والجريمة في وسائل الاعلام الأمريكية والسوفيتية(١) ف يرى أن الصحف في كلا البلدين تنشر أنباء الجريمة ولكن في قرائن مختلفة كما أنها تؤدي وظائف مختلفة . فالاتحاد السوفيتي يقدم في الغالب أخبار الجريمة في قرائن تاريخية واجتماعية وجماعية ، في حين أن الصحف الأمريكية تركز على الجرائم الفردية التي كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر الشخصية ، ومن بين الأهداف الرئيسية للصحف الأمريكية خلق الاثارة واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم في نظام تنافس شديد يستهدف الربح . أما في الاتحاد السوفيتي فاهدافها غالبا ما تكون دعائية وتعليمية .

ويؤكد بيتلا على الاختلاف الجوهرى بين أنماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر أنبائها في المجتمعات الاشتراكية عنها في المجتمعات الرأسمالية ، ولكنه يرى أن نشر أنباء الجرائم في الصحف يؤدي بطرق مختلفة في البلدين الى تعزيز النظام القائم ، وعلى هذا المستوى فإن دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه ، ويقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفي ومسؤوليته في نشر أنباء الجريمة وخصوصا ان نصوص القوانين في مختلف الأنظمة سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى في المحاكمات القضائية ولكنها لم تجز نشر أنباء التحقيقات ، ولذلك فإن الصحفي يتعرض للمسئولية الجنائية في حالة قيامه بنشر الأنباء

والحوادث المثيرة بقصد تملق رغبات الجمهور وارضاء حب استطلاعهم فما يترتب عليه اىذاء الأشخاص الذين تتناولهم هذه الأخبار . وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليزية والسويسرية . أما بالنسبة لمصر فان قانون العقوبات المصرى يمنح الصحفي الحق فى نشر ما جريات القضايا على أساس أن ممارسة هذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار أن هذا الحق صورة علانية المحاكمة ، أما قبل بدء المحاكمة فالصحفي كغيره من الأفراد يتعرض للمسئولية الجنائية اذا ذكر وقائع تتضمن قذفا أو سبا ، ولا يعفيه من المسئولية أن تكون الوقائع صحيحة . ولكن من الملحوظ أن الصحف المصرية قد دأبت على نشر أنباء الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية . هذا وقد استحدثت خصيصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على أعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ، ولكن هذا النص منذ أن وضع ١٩٣١ الى الآن لم يطبق .

ولو أن هذا النص قد استخدم فى حق احدى الصحف فى الحالات الحادة التى تدخلت فيها هذه الصحف فى سير العدالة الجنائية لكان لذلك أثره الإيجابى ، ولساعد على انشاء تقاليد صحفية سليمة فى نشر أنباء الجريمة .

الخطوات المنهجية :

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة فى المجتمع المصرى من خلال تحليل مضمون ما ينشر فى الصحف اليومية مع العمل على إبراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد . ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث فى الستينات وتلك فى السبعينات يمكننا التوصل الى رسم اطار شامل لأنواع الجرائم التى سادت فى الفترتين وفرضت نفسها على صفحات الجرائد المصرية مع مراعاة اجراء مقارنة بين ما نشرته الصحف فى صفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر خلال الحقتين السالفتين .

فروض الدراسة :

فى ضوء تحديد الاهداف الأساسية للدراسة تنبثق مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الى الاجابة

عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة في مصر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خلال فترتي الدراسة .

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلي :

الفرض الأول :

هل تتطابق صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصري المعاصر ؟ وإلى أى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره في حظر نشر الجرائم التي تفتقر الى دلالات تربوية لجمهور القراء .

الفرض الثاني :

ما هي أنواع الجرائم التي تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتي الدراسة ومدى تطابق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة في مصر .

الفرض الثالث :

الى أى مدى يلتزم محررو صفحات الحوادث بالأصول والاعتبارات القانونية في نشر الأحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم في عدم التعرض للتشهير .
أما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

الفرض الأول :

لماذا تختلف أنماط الجرائم التي تنشرها الصحف المصرية في السبعينات (جرائم مستحدثة) عن تلك التي سادت صفحات الحوادث في الستينات (جرائم تقليدية) ؟ والأجابة على هذا السؤال مستحدثة أو خطأ التالي :
(تختلف أنماط الجرائم التي تنشرها الصحف المصرية في السبعينات عن تلك التي سادت في الستينات بسبب تغير المسار الاقتصادي للمجتمع المصري والذي تجسد في إلغاء سياسة التحول الى الاشتراكية التي كانت سائدة في مرحلة الستينات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤) .

الفرض الثاني :

لماذا تعتمد معظم الصحف المصرية اتخاذ مواقف معادية للمتهم تصل

أحيانا الى حد التشهير به والحق الضرر بمستقبله ومصالحة والاجابة على هذا السؤال نستحدث صحة أو خطأ الفرض التالي : (لوحظ أن معظم الصحف المصرية تعتمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهات نظر الدفاع كاملة أو بترها وتزييفها بالإضافة الى نشر الأحكام قبل التصديق عليها في صورتها النهائية) .

تنوع الدراسة :

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع فقد اتبعت هذه الدراسة بالطابع الاستكشافي في المرحلة الأولى حيث تم تجميع أكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة في صفحات الحوادث في الصحف المصرية أو من خلال اللقاءات التي تمت مع مستوى صفحات الحوادث في تلك الصحف .

أما المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صفحات الحوادث وتحديد أبعاد القضايا والأحداث التي تكرر نشرها . وقد اعتمدنا في المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمي والكيفي للبيانات .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلوبة ، وهما منهج المسح الاعلامي بشقيه الوصفي والتفسيري ثم المنهج المقارن وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة في الفترة الزمنية الواحدة وكذلك خلال الفترتين الزميتين اللتين خصصت لهما الدراسة .

ادوات البحث :

اعتمد البحث على عدة أساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها فوجزها فيما يلي :

١ - أسلوب الملاحظة المسحية في جمع المادة الصحفية وذلك في المرحلة الاستطلاعية للبحث حيث قام فريق الباحثين بنسخ صفحات الحوادث في الصحف المصرية - محل الدراسة - خلال سنتي (١٩٦٥ ، ١٩٧٧) وذلك بهدف التعرف على الشكل العام لهذه الصفحات والتعرف على القضايا

والموضوعات التي عالجتها خاصة بمادة الجريمة. مما يساعد في بلورة الفروض الاستطلاعية للدراسة وتصميم استمارة تحليل المضمون وتحديد أسلوب اختيار العينة وحجمها المناسب .

٢ - أسلوب المقابلة الشخصية المقننة مع عدد من محرري صفحات الجريمة في الصحافة المصرية لاستكمال البيانات الخاصة بسياسة النشر والاعتبارات التي تراعى عند نشر مادة الجريمة والممنوعات والمسموحات .

اذ اجرت هيئة البحث عدة لقاءات مع كل من الأساتذة ابراهيم عمر/ رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام ومحمد زعزع رئيس قسم الحوادث بجريدة الأخبار ومهجة دسوقي / المحررة بقسم الحوادث بجريدة الأخبار أيضا وغلاء الوكيل/ المستول عن صفحة الحوادث في جريدة الجمهورية .

٣ - تحليل مضمون عينة من المواد المنشورة في صفحات الحوادث في الصحف المصرية ، ولم تقتصر الدراسة على التحليل الكمي فقط . بل سعت الى الجمع بين التحليل الكمي والكيفي حتى يمكن الاستفادة من مزايا كل من الأسلوبين وتجنب عيوبهما .

وتم اختيار العينة على النحو التالي :

- عينة الصحف : اذ اختيرت الصحف اليومية الصباحية وهي : الأهرام والأخبار والجمهورية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة وهي جريدة المساء .

- العينة الزمنية : ولما كان البحث يستهدف مقارنة بين المعالجة الصحفية لمادة الجريمة في السبعينيات والستينيات فقد حرصت هيئة البحث على أن يتم تحليل عينة من الستينيات هي سنة ١٩٦٥ وذلك لأنها تجيء بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ بفترة كافية تسمح بظهور تأثير هذه القرارات التي استهدفت التحول الاشتراكي - اذا كان هناك تأثير - على معالجة الصحف لمادة الجريمة وعلى نوعية الجرائم واشكالها .

وبالنسبة للسبعينيات فقد اختيرت سنة ١٩٧٧ أى بعد أن أصبحت سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة رسمية للدولة منذ سنة ١٩٧٤ مما يعطى وقتا كافيا أيضا لظهور مدى تأثير ذلك على المعالجة الصحفية لمادة الجريمة .

وقد تحددت هذه العينة الزمنية في هذا الإطار في ضوء منظور اجتماعي اقتصادي سياسي يفترض أن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية السياسية قد تركت أثرها بالضرورة على أنماط الجرائم التي سادت كل فترة .

وبعد أن حددنا عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٧ كعامين للدراسة قمنا باختيار عينة بنائية من كل سنة من هذه السنوات يقوم على أساس تمثيل كل أيام الأسبوع في العينة وكل الأسابيع في السنة على النحو التالي :

بالنسبة لعيينة ١٩٦٥ :

- السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥
 - الأحد من الأسبوع الثاني من يناير ١٩٦٥
 - الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٦٥
 - الثلاثاء من الأسبوع الرابع من يناير ١٩٦٥
 - الأربعاء من الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٥
 - الخميس من الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٦٥
 - الجمعة من الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٦٥
 - السبت من الأسبوع الرابع من فبراير ١٩٦٥
- وهكذا

ونفس الطريقة بالنسبة لعيينة ١٩٧٧

- السبت من الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٧
 - الأحد من الأسبوع الثاني من يناير ١٩٧٧
 - الاثنين من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٧٧
- وهكذا

وبهذه الطريقة فقد تم تحليل ٥٢ عددا كل سنة في كل صحيفة أي ١٠٤ أعداد في كل صحيفة في السنتين بذا بلغ حجم العينة ٤١٦ عددا .

اجراءات تصميم استمارة تحليل المضمون :

١ - قام فريق البحث - كما سبقت الإشارة - بدراسة استطلاعية مسحية لصفحات الجريمة في الصحف الأربع خلال عامي الدراسة أمكن من خلالها التعرف على ما عالجه هذه الصفحات من جرائم وحصرها لكى تتضمنها الاستمارة وحتى لا تزد قضية لا تجد فئة تصنف تحتها .

٢ - تم تحديد فئات التحليل فى ثلاثة جداول هى :

(أ) فئات الشكل وتشمل الصفحة التى نشرت بها مادة الجريمة والموقع فى الصفحة والمساحة التى تشغلها مادة الجريمة وطريقة العرض والابرز من حيث استخدام العناصر التيبوغرافية من عناوين وصور ، وقوالب التحرير الصحفى المستخدمة فى معالجة مادة الجريمة (خبر - موضوع - مقال - مقال ٠٠) وأسلوب التعبير أى الطريقة التى استخدمتها الصحيفة فى سبيل اتصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم الحقائق المجردة أم المبالغة والتضخيم أم التعبير المبتور ، وأخيرا نوع الصياغة ايجابية أم سلبية .

(ب) فئات المضمون وتشمل مصدر مادة الجريمة أى المصادر التى تستقى منها الصحف وقائع الجرائم هل هى المصادر الرسمية أم الشهود أم المتهمون أم المحررون أنفسهم أم مصادر أخرى ، وتحديد اتجاه مصدر المضمون (مع أو المحررون المتهم مع أو ضد السلطة - متوازن) فئة القضايا وانقسمت الى أربع فئات رئيسية تحت كل منها مجموعة من الفئات الفرعية ، وهذه الفئات الرئيسية هى جرائم تقليدية ، جرائم مستحدثة ، أحكام قضائية ، حوادث طبيعية وتضمن هذا الجدول أيضا تحديد مكان ارتكاب الجريمة (القاهرة بأحيائها الشعبية وغير الشعبية ، الوجه البحرى والوجه القبلى ريفاً ومدناً ، خارج مصر ٠٠٠) وأخيراً الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة - انقسمت الى قيم اجتماعية سلبية وإيجابية ، علاقات اجتماعية (على مستوى الأسرة ، العمل ، المجتمع ، السلطة ٠٠) عادات اجتماعية .

(ج) فئات الجمهور وانقسمت الى الأفراد حيث تم تحديدهم من حيث السن بفئاته الفرعية (أحداث - شباب - كبار - شيوخ ٠٠٠) الجنس (رجل - امرأة) ، المستوى التعليمى (أمى - يقرأ ويكتب - تعليم أقل من المتوسط - تعليم متوسط - تعليم عالى - دراسات عليا ٠٠٠) والمهن ، الى جانب الأفراد كان هناك الجماعات كمرتكبين للجرائم والمجهولون .

٣ - وقام فريق البحث بعد ذلك بتعريف كل فئة من هذه الفئات التى تضمنتها الجداول الثلاثة تعريفاً واضحاً فى دليل التعريفات الاجرائية .

٤ - اجراءات الصديق والاثبات :

صدق التحليل :

والمقصود به التأكد من أن أسلوب القياس يقيس فعلاً ما يفترض أنه يقيسه ويتم هذا عن طريق تحديد فئات التحليل بدقة وتعريفها تعريفاً واضحاً

وعرض استمارة التحليل على بعض الخبراء للتأكد من أنها تقيس فعلا ما يفترض أنها وضعت لقياسه وقد اكتفت هيئة البحث بعرض الاستمارة على الأستاذ الدكتور/ أحمد المجذوب مستشار البحث الذي راجع فئات القضايا واقترح تعديل بعضها وحذف البعض الآخر وهو ما قامت به هيئة البحث أيضا .

ثبات التحليل :

ويقصد به أنه عندما يكرر تحليل نفس المادة الإعلامية لأكثر من مرة نحصل في كل مرة على النتائج نفسها سواء تم ذلك في مراحل زمنية مختلفة أو قام به عدة باحثين .

وقد اعتبرت هيئة البحث نفسها هيئة محكمين وتم اختيار عينة من المادة المراد تحليلها (مادة الجريمة في الصحف) وقام كل باحث بتحليل نفس العينة وتحققت نسبة ثبات معقولة اذ اتسقت نتائج التحليل بين كل الباحثين بنسبة ٧٠٪ وهي نسبة اعتبرتها هيئة البحث معقولة .

والى جانب ذلك - وعلى ضوء هذه التجربة - تم اجراء تعديلات ثانية في استمارة التحليل .

٥ - تم اختيار وحدة الموضوع وحدة للقياس .

٦ - استخدم أسلوب الترميز في ملء استمارات تحليل المضمون وبعد الانتهاء من ملء الاستمارات تمت مراجعتها وتقريرها في جداول تكرارية .

٧ - واتبع في أسلوب التعامل الاحصائي مع هذه البيانات الى جانب ذكر تكرارات كل فئة من فئات التحليل ترجمة هذه التكرارات الى نسب مئوية .

ويتضمن التقرير النهائي للبحث تمهيدا يعرض للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاعلامي في مصر خلال الستينيات والسبعينيات ثم خمسة فصول يقدم الاول خريطة لواقع الجريمة في مصر في الستينيات والسبعينيات .

ويعرض كل من الفصل الناني والثالث للمؤشرات الوصفية لصفحات الجريمة في الصحف المصرية اليومية (الأهرام - الأخبار - الجمهورية - المساء) في الستينيات ، والسبعينيات ، كل منهما في ثلاثة مباحث الأول يعرض لفئات الشكل (الصفحة ، المكان في الصفحة ، المساحة ، طريقة العرض) والثاني لفئات الموضوع (القضايا ، مكان ارتكاب الجريمة ، اتجاه المضمون ، مصدر مادة الجريمة ، الدلالات الاجتماعية) والثالث لفئات الجمهور (السن - الجنس - المهن) .

أما الفصل الرابع فهو خاص بالمقارنة الوصفية والتحليلية بين نتائج تحليل مضمون صفحات الجريمة في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات .

وفي الفصل الخامس يتم اختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة .
ثم خاتمة تعرض لأهم خلاصات البحث .

وتتضمن الملاحق استمارة تحليل المضمون ودليل التعريفات الإجرائية الخاص بها ونصوص الأحاديث الصحفية التي أجرتها هيئة البحث مع بعض المسئولين عن صفحة الجريمة في الصحف المصرية .

تمهيد

الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والاعلامى فى مصر فى الستينيات والسبعينيات

تتفق معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو واثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر بأن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية والعلمية للثورة لم تكن تملك تصورا نظريا أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين بمنهج التجربة والخطأ ، ومن هنا كانت أسبقية حركة الواقع على حركة الفكر .

ولذلك فإن التطور الفكرى والسياسى لثورة يوليو تبلور من خلال الممارسات العملية . ولم ينبثق عن التزام ايدىولوجى سابق . وقد اعترف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة ، والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى كانت نتاجا طبيعيا لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين الاتجاه الاسلامى والاتجاه الماركسى وإن كانوا جميعا يتحدرون من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة ، وقد انعكس هذا الخليط الفكرى المتباين على الممارسات السياسية لجلس قيادة الثورة وخصوصا فى المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) وأسفر عن عديده من الخلافات والتصفيات . وإذا كنا نؤمن بأن التطور الفكرى والأيدىولوجى للنخبة الحاكمة فى مصر لا يمكن تناوله بمعزل عن مسار المجتمع المصرى فى مختلف قطاعاته المادية والثقافية لذلك فإننا سوف نلتزم بإطار تحليلى نتناول من خلاله التغيرات السياسية والاقتصادية والاعلامية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال الفترة التى نعى بدراستها وهى تتمثل فى مرحلتين أولاهما المرحلة الباصريّة التى يسجل

ببداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتهت في سبتمبر ١٩٧٠ والمرحلة الثانية وتمثل في النظام الساداتي التي بدأت بنهاية ١٩٧٠ .

ويتحدد أسلوب تناولنا للفترتين على أساس رصد الممارسات السياسية والاقتصادية والإعلامية التي تم انجازها في كل مرحلة ثم نقيها بتحليل يبرز العلاقات التفاعلية بين مكونات الواقع الاجتماعي المصري والتغيرات التي شهدتها في المجالات التي سبق ذكرها - أو بمعنى آخر تجلّيل التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصري بفعل الممارسات التي تمت في المجالات السالفة .

فيما يتعلق بالفترة الناصرية يمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين كانت أولاهما مقدمة للثانية بل يمكن القول أن المرحلة الأولى اشتملت على ارمهات واضحة كانت بمثابة المدخل الحتمي للمرحلة الثانية التي تلتها . وترتبط المرحلتان بالتطور الذي طرأ على التكوين الفكري للرئيس عبد الناصر ، فالمسافة الزمنية التي تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهي (فلسفة الثورة) والوثيقة الثانية للثورة التي تمثلت في الميثاق تمثل الفاصل الزمني بين المرحلتين ، ولا شك أن هناك فوارق جوهرية بين مضمون الوثيقتين ، فإذا كانت الوثيقة الأولى تشتمل على اللامع العامة لأحلام عبد الناصر وخوابره في المسألة الوطنية والاجتماعية فإن الوثيقة الثانية تحمل صياغة محددة وحاسمة للخط السياسي والفكري الذي تبناه عبد الناصر والذي يفصح عن انحيازه الكامل لفكر ومصالح الطبقات الشعبية في مصر ويمكننا أن نطلق على المرحلة الأولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية فهي تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٦١ .

أما المرحلة الثانية ونطلق عليها مرحلة التحول الى الاشتراكية وتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . والواقع أن هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكري الذي طرأ على قيادة السلطة السياسية للثورة فحسب بل يدخل في الاعتبار بنفس القدر من الأهمية العامل الاقتصادي والواقع أن البنية الاقتصادية للمجتمع المصري لم تشهد تحولا جذريا الا بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ .

وفي المرحلة الأولى : المرحلة التجريبية :

تقسم هذه المرحلة بعلة سمات طرحت نفسها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي على النحو التالي :

أولاً - من الناحية السياسية :

١ - تم إلغاء الأحزاب السياسية ومنع قيام أحزاب جديدة وحل جماعة الإخوان المسلمين ونشوء هيئة التحرير (يناير ١٩٥٣) - فرض الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين - بروز جمال عبد الناصر باعتباره الزعيم الرئاسي للنظام . استمرار المبادئ الستة المعروفة كمنهج سياسي للثورة - صدور الدستور المؤقت في فبراير ١٩٥٣ . وقد أطلقت مسودة الدستور يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لازماً لحمايتها وتعيين الوزراء وعزلهم وتخويل مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية معا ، وتشكيل مؤتمر عام من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة يتولى رسم السياسة العامة للدولة إلى جانب مادة تقرر استقلال السلطة القضائية . هذا وقد تبلور برنامج هيئة التحرير في الشعار التالي (الاتحاد - النظام - العمل) . وخلال هذه الفترة بدأت تبرز النواة الأساسية لفكر عبد الناصر السياسي والتي تطورت فيما بعد . وأصبحت تمثل المحور الرئيسي للأيديولوجية الناصرية ، إذ بدأ يرتبط في خطبه بين قضيتي الديمقراطية والعدل الاجتماعي . وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصدور الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦ وإعلان قيام الاتحاد القومي بدلاً من هيئة التحرير . وقد لعب عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومي بتأكيده على الدور البناء الذي سيقوم به الاتحاد القومي في صيانة الوحدة الوطنية للبلد وأنه (بمثابة اطار وطني يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملوا الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وثبتت خيانتهم له) . وقد كان عبد الناصر يؤمن بأن السبب الرئيسي في تجارب الفشل التي شهدتها الواقع السياسي المصري المعاصر يرجع إلى الخلافات وانعدام توفر شروط تحقيق الوحدة الوطنية بين فئات الشعب وطبقاته المختلفة وتجمع كتابات هذه الفترة على تأكيد خصوصية وتفرد تجربة الاتحاد القومي ، وقد يكون أبرز ما كتب في هذا الصدد رأى محمد حسنين هيكل الذي حدد الاتحاد القومي بأنه (تنظيم شعبي على مستوى الأمة كلها ويجمع جهودها على أساس من الدعوة والمشاركة الواعية ، إنه تنظيم يوفر الاطار للعمل الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية) . وقد جاء دستور ١٩٥٦ كى يؤكد على نفس المضمون أى التضامن الاجتماعى وضرورة التوفيق بين الطبقات وضبط الصراعات بينها ، وقد نص الدستور على إنشاء مجلس نيابى هو مجلس الأمة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطة حله ، كذلك لا يمكن الترشيح لمجلس الأمة الا عن طريق الاتحاد القومى . وهنا يبرز استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية ، وبعد اعلان الوحدة

مع سوريا ١٩٥٨ ألغى الدستور السابق وأعلن عن دستور جديد مارس ١٩٥٨ ثم جرى تعديله بعد انفصال سوريا ١٩٦١ . وتتسم هذه المرحلة بالمركية الشديدة في بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسي ممثلا في رئيس الجمهورية ، وقد تركزت كل السلطات في يد الرئيس ولايجاد سند دستوري يسوغ ذلك كان مبدأ الاستفتاء العام على شخص رئيس الجمهورية ، وقد تبني النظام المصري الأسلوب الرئاسي مع اضافة ثلاثة اعتبارات خاصة اولها - أن الرئيس يتم اختياره بالاستفتاء وليس بالانتخاب - ثانيا : أن الرئيس يملك حل البرلمان - ثالثا : من حق الرئيس دستوريا رئاسة التنظيم الشعبي . وقد شهدت مصر في تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغيرات وزارية في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت في الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . وإذا تجاوزنا الحديث عن السلطات والتنظيمات السياسية والدستورية للثورة وحاولنا الاقتراب من مؤشرات الاستقرار السياسي في تلك المرحلة نلاحظ أنها قد شهدت عدة صدامات بين الثورة ومعارضيه - أولها : مظاهرة عمال النسيج في أغسطس ١٩٥٢ مما أدى الى القبض على ٥٢٧ عاملا وجرى تنفيذ حكم الإعدام في عدد من قادة هذه المظاهرات ، وفي أكتوبر ١٩٥٢ استخدم بعض ملاك الأراضي في الصعيد أدوات العنف المسلح لمنع تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وتم تقديمهم للمحاكمة ، وفي يناير ١٩٥٤ تم حل جماعة الإخوان المسلمين وأعقب ذلك مظاهرات في الجامعة واشتباكات مع قوات الأمن وترتب على ذلك إغلاق الجامعات في مارس ١٩٥٤ ، أما في الفترة التي تلت ذلك فقد نجحت الثورة في عزل القوى والاتجاهات السياسية المعارضة لها بعد اعتقال العناصر النشطة من الإخوان والشيوعيين والوفديين في أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

ثانيا - من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

كان من أبرز سمات النظام الاقتصادي قبل الثورة سوء توزيع الدخل بين الأفراد سواء في القطاع الزراعي الذي كان يمثل وقتئذ المجال الرئيسي للاقتصاد المصري أو في مجال المال والأعمال . وقد أصدرت الثورة عددة قرارات تهدف الى تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية . وكانت أولى الخطوات في هذا الصدد صدور قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ بهدف تقليل سلطة كبار الملاك وتصحيح سوء التوزيع في الملكية الزراعية ، وقد تحددت ملكية الأرض تدريجيا بعدة قوانين في ١٩٥٢ (٢٠٠ فدان) وفي ١٩٦٠ (١٠٠ فدان) ، ١٩٦٣ (نزع ملكية أراضي الأجانب) ١٩٦٩

(٥٠ فدانا) • وقد سجلت تلك الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٠) زيادة واضحة في الانتاج الزراعى بلغت (١٩٪) بمعدل زيادة سنوى قدره ٣٫٥٪ وهو أعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعى فى تلك الفترة • ولا شك أن ذلك يرجع فى الأساس الى استقرار الحيازات الزراعية التى ترتبت على قانون اصلاح الزراعى الذى حدد الايجارات الزراعية وأعطى المستأجر الزراعى استقرارا ساعده على زيادة الانتاج ، كما زادت فى هذه الفترة التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى وازداد أيضا عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التى قدمتها للفلاحين ، وقد كان لقانون اصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ هدف أساسى هو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التى كانت تخصص لشراء الاراضى الى الاستثمار فى الصناعة ، وفيما يتعلق بقطاع التصنيع فإن الاقتصاد القومى كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص أو المشروع الفردى حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الأفراد المنتجون مع الاحتفاظ للحكومة بالدور التقليدى فى الحياة الاقتصادية ، وبالرغم من احتفاظ حكومة الثورة بهذا الدور التقليدى فى النشاط الاقتصادى ولكنها قامت فى السنوات الأولى للثورة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للتوسع فى الاستثمارات الصناعية واتخذت الحكومة عدة خطوات هامة فى هذا الشأن مثل زيادة التعريف الجمركية على الواردات المنافسة واعفاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضريبة لمدة سبع سنوات ولقد أسس فى هذه الفترة مجلس الانتاج القومى الذى قام بوضع خطة اقتصادية وجهت أغلب استثمارات الى الأنشطة التقليدية للحكومة ، وقد كان الدور الرئيسى لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له ، ولكن كانت استجابة القطاع الخاص غير متوقعة فقد انخفض رأس مال الشركات المساهمة التى تكونت من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ بالمقارنة الى الفترة السابقة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ووجهت معظم الاستثمارات الخاصة الى قطاع المبانى وانخفض معدل النمو الصناعى فى تلك الفترة الى ٦٫٥٪ سنويا • وقد أدى هذا الموقف من جانب القطاع الخاص الى تغير جوهري فى موقف الحكومة اذ تأكدت من عجز القطاع الخاص عن القيام بمسئولية التنمية الاقتصادية وبدأت تشرع فى اتخاذ مواقف أكثر ايجابية فى النشاط الاقتصادى ، وهكذا شهدت الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٠ تغيرا جوهريا فى دور الحكومة فى المجال الاقتصادى • فقد قرر دستور ١٩٥٦ أن التنمية الاقتصادية لابد أن تتم وفق خطة موضوعة • وفى أعقاب حرب السويس (نوفمبر ١٩٥٦) فصرت جميع المصارف وشركات التأمين الأجنبية وفى يناير ١٩٥٧ أنشئت

المؤسسة الاقتصادية وعهد إليها بإدارة أموال الحكومة في الشركات والمؤسسات المختلفة . وقد تبعت لها في وقت انشائها ٣١ شركة مساهمة كانت تمثل حوالى ١/٣ الإنتاج الصناعى و ٢٠٪ من العمالة فى القطاع الصناعى المنظم . وقد شهدت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٠ أول برنامج صناعى فى مصروضعته وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الإنتاج الصناعى من ٧٪ سنويا الى ١٦٪ مستهدفا احداث تغير جذرى فى هيكل الاقتصاد القومى ، وبالرغم من اتساع دور الحكومة فى تلك الفترة وازدياد نطاق القطاع العام ولكن ظل الإطار الرئيسى للاقتصاد القومى فى دائرة المشروع الفردى . وخصوصا أن الحكومة كانت قد احتفظت بجزء هام فى قطاع التصنيع للقطاع الخاص كى يقوم به وخاصة فى مجال الصناعات الاستهلاكية بينما احتفظت لنفسها بالمشروعات الأساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها . وقد ظل مسلك القطاع الخاص على ما هو عليه اذ اقتصرت معظم استثماراته على قطاع المبانى (ارتفعت من ٤٠ مليوناً ١٩٥٤ الى ٥٩ مليوناً ١٩٥٨) مما دفع الحكومة الى التدخل للحد من تلك الاستثمارات القاصرة على قطاع المبانى ، واتخذت عدة قرارات أهمها القانون الذى صدر ١٩٥٩ والذى يمنع توزيع أرباح الشركات الزائدة عن ١٠٪ عن معدل سنة ١٩٥٨ كما يجبر الشركات المساهمة على الاستثمار فى السندات الحكومية من الأرباح الصناعية بما يوازى ٥٪ . وقد اسفر تدخل الحكومة الجزئى فى مشروعات التنسيقة الاقتصادية فى تلك المرحلة عن ارتفاع معدل نمو الدخل القومى اذ بلغ ٦٪ وهى نسبة لم تتحقق من قبل كما أن معدل الإنتاج الصناعى وصل الى حوالى ٨٪ سنوياً فضلاً عن المعدل الزراعى وكان قد بلغ ٣٥٪ سنوياً كما سبق أن أشرنا ، وقد كان لهذه المعدلات المرتفعة تأثيرها الإيجابى على سياسة الحكومة الاقتصادية فى المرحلة التالية .

والواقع أنه فى السنوات الأولى للثورة شغلت القيادة السياسية قضيتان أساسيتان كان لهما تأثيرهما على السياسة الاقتصادية أولاها : قضية التحرر الوطنى التى تحققت على مرحلتين الأولى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ والثانية الانتصار فى معركة السويس والقضاء على العدوان الثلاثى (١٩٥٦) ، أما القضية الثانية : فقد كانت تنحصر فى تصفية القوى السياسية التقليدية وإقامة التنظيم السياسى الذى يبلور فكر الثورة ومنهجها فى الحكم ، وقد أدى الانشغال بهاتين القضيتين الى تأجيل اتخاذ قرارات حاسمة فى المجال الاقتصادى مما تسبب فى اضعاف طابع التردد وعدم الوضوح فى السياسة الاقتصادية للثورة فى تلك المرحلة . كما أن النظام الاقتصادى الحر ظل السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد القومى كما سبق أن أشرنا ، وقد ظل

هذا الوضع سائدا طوال السنوات الأربع الأولى للثورة تأكدت خلالها القيادة السياسية من عجز القطاع الخاص عن القيام بمهامه في تطوير الاقتصاد القومي والنهوض به ، ومن هنا بدأ يتزايد تدريجيا تدخل الدولة في شئون الاقتصاد القومي ، وقد توأكب هذا مع صدور النظام الأساسي للاتحاد القومي (نوفمبر ١٩٥٧) عندما أعلن لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر أنه يهدف لاقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وقد كانت هذه الفترة بداية حقيقية للتوسيع الاقتصادي الذي شهدته مصر لأول مرة في القرن العشرين ، فعلاوة على انشاء وزارة الصناعة وصدر قانون التنظيم الصناعي الذي أطلق يدها في التوسع الصناعي السريع ، بدأت الحكومة سلسلة اجراءات تهدف الى توسيع قاعدة المستفيدين من الطبقات الشعبية في مجال الاسكان (صدور قانون تحديده اجارات المساكن ٢٥٪ عام ١٩٥٨) ومجال السلع الاستهلاكية الأساسية والمعرة والائتمان والاقراض الاستهلاكي ، ويبرز هنا اهتمام الحكومة بالعمل على اشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة واعطاء أولوية للصناعات الاستهلاكية والخدمات ، وقد تم في تلك المرحلة أيضا انشاء مؤسسات التأمين والادخار (١٩٥٥) وقد تحولتا فيما بعد الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وفي ١٩٥٦ أنشئت صناديق التأمين والمعاشات بوصفها قنوات لفرض نوع من الإدخار على كل من الموظف والهيئة التي يعمل بها .

واذ كانت ١٩٦٠ تمثل بداية التدخل الواعي المقصود من جانب الدولة في الاقتصاد باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي (١٩٦٠ - ١٩٧٠) فإن هذه السنة ترمز أيضا الى بداية التحول الكيفي في العلاقات الاقتصادية وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقد كانت البداية فبراير ١٩٦٠ حينما أعلن تأميم البنك الأهلي وبنك مصر ، ثم تلتها بعض شركات النقل وبعض بيوت تصدير القطن وجميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسي .

ثالثا - الفواحي الاعلامية والثقافية والتعليمية :

لقد صحبت كل هذه الاجراءات في المجالين السياسي والاقتصادي تغيرات هامة في المجال الاعلامي والثقافي سواء في مجال التوجيه الاعلامي من خلال الصحف والإذاعات أو في مجال الثقافة القومية والجماعية ، وقد توأكب ازدياد تدخل الدولة في تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومي مسح يدها الفعل في السيطرة على وسائل التوجيه الاعلامي والثقافي ، فقد

نشأت وزارة الثقافة والإرشاد القومي لأول مرة في تاريخ مصر في نفس العام الذي نشأت فيه وزارة الصناعة (١٩٥٧) وكلتاهما ترمز الى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد القومي والثقافة القومية لصالح الطبقات المتوسطة والصغيرة .

كذلك صدرت قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة في عام ١٩٦٠ وقد شملت في الدفعة الأولى تأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسي (الاتحاد القومي آنذاك) ولم يكن ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك عميق من جانب القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأي العام ، ومن هنا جاء صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ ، وقد حدد هذا القانون اطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية ، اذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومي سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور أو اشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومي ، وكذلك العلاقة الادارية والقانونية (يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات القانونية) .

وقد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التي دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى أن (ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديموقراطيا اشتراكيا تعاونيا ٠٠٠ واذ كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لاقامة ديموقراطية حق فان هذا يستتبعه بالتالي ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لأن هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه) .

ولا تكتفى المذكرة بابرار ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الاعلام من ناحية الملكية ضمانا لعدم انحرافها وتأكيدا لحق الشعب في المعرفة والاعلام من خلال أدوات وأجهزة اعلامية لا تعاديه ولا تتبنى عقائد وأفكارا مضادة لمصلحه بل تشير المذكرة التفسيرية الى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسي ، اذ ترى أن الصحافة جزء من التنظيم الشعبي ، وهي سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي ومجلس الأمة .

والواقع أن عبد الناصر قد أدرك في وقت مبكر خطورة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام وخصوصا الصحف فى تشكيل وتعبئة الرأى العام فضلا عن قدراتها الهائلة فى تضليله وخداعه وخاصة اذا ما وقعت تحت سيطرة قوى معادية لمصالح الفئات الشعبية ، وقد طرح عبد الناصر تصورَه الكامل للدور الذى ينبغي على الصحافة المصرية أن تضطلع بأدائه وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف فى مايو ١٩٦٠ . ويعتبر هذا الحديث بمثابة وثيقة أساسية تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية فى دولة نامية مثل مصر . ويحوى حديث عبد الناصر نقدا حادا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائع العليا لمجتمع العاصمة واهتمامها بكل ما هو هامشى وغير بناء فى حياة الطبقات العليا (مجتمعات النوادي) مع اهمالها المتعمد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى وخصوصا الفلاحين والعمال والفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة ، وقد هاجم الرئيس عبد الناصر صحافة الاثارة التى يتركز اهتمامها فى نشر وترويض أخبار العنف الجنسى وشتى مظاهر الانحلال والتفكك والانهار الخلقي والفكرى ، كذلك ندد بمحاولات التشكيك فى السياسة الاقتصادية للثورة التى كانت تقوم بها الصحف المصرية فى ذلك الوقت (لما نيجى تقول ان احنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكي بحيث يكون فيه قطاع عام نبص نلاقى مقالة تقول بيعوا القطاع العام ٥٠ بيعوا الأسهم ٥٠ مقيش داعى أبدا للمؤسسة الاقتصادية ٥٠٠ اسمى الكلام ده ايه ٥٠ اسميه انحراف طبعا) . وقد كان لابد لحكومة الثورة أن تتحكم فى مصادر الأخبار الخارجية وخصوصا أنها كانت تعتمد حتى ذلك الوقت على وكالات الأنباء الغربية فى تغطية هذا الجانب ، ولكن بعد التغير الذى طرأ على اتجاه الثورة السياسى والاقتصادى بعد حرب السويس برزت ضرورة انشاء وكالة أنباء وطنية وقد تم انشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٩٥٦ ، ولم يقتصر اهتمام حكومة الثورة فى تلك المرحلة على انشاء وزارة الثقافة والارشاد القومى وتأميم الصحف بل ارتبط بذلك انشاء عدد من الأجهزة المتخصصة فى عملية التعبئة ونخص منها قصور الثقافة الجماهيرية التى جرى تعميمها فى جميع محافظات الجمهورية ، والهيئة العامة للاستعلامات وما كانت تختص به المناطق الريفية خصوصا أجهزة الارشاد والأفلام السينمائية ثم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب وأخيرا تأميم قطاع السينما والمسرح . وكذلك أدركت حكومة الثورة أهمية الدور الذى تلعبه الاذاعة فى مجتمع تصل فيه الأمية أكثر من ٧٠٪ ولذلك تقرر انشاء محطات اذاعية

جديدة (صوت العرب - الشرق الأوسط - الشعب) - وزاد عدد الاذاعات من اثنتين فقط عام ١٩٥٢ الى احدى عشرة اذاعة . وارتفعت ساعات الارسال من ١٥ ساعة الى ١٥٩ ساعة يوميا . كما شهدت مصر دخول الارسال التلفزيوني في يوليو ١٩٦٠ . ونظرا لحوية وخطورة الدور الذي يمكن أن يؤديه التلفزيون فقد جرى تزويد المدن والقرى التي دخلتها الكهرباء بأجهزة تلفزيون حكومية تعرضها في الميادين العامة .

وفي مجال نشر الثقافة قامت الثورة بتطوير خدمات دار الكتب وفتحها كما خصصت الاعتمادات اللازمة لتمويل مشروع الألف كتاب بهدف تزويد المكتبة العربية بالمراجع الأساسية اللازمة لأي نهضة ثقافية بالإضافة إلى عدة سلاسل للثقافة الشعبية بسعر رخيص ، كذلك شهدت هذه الفترة انشاء الكونسرفتوار وأوركسترا القاهرة السيمفوني ومدرسة الباليه والكورال وانشاء المتاحف القومية مع اقامة مراكز الفنون التشكيلية ومراكز احياء الحرف والفنون التقليدية مثل فنون خان الخليلي ، وقد صحب ذلك رعاية الفنون الناشئة وتشجيعها مثل المسرح الغنائي ومسرح العرائس وفرق الرقص التعبيري والرقص الشعبي .

أما في مجال التعليم فقد حرصت حكومة الثورة على انتهاج سياسة ذات شقين ، أولاها : تهدف الى ديمقراطية التعليم ، وكان أبرز ملامحها مجانية التعليم في جميع المراحل وتحقيق مشاركة طلابية نسبية في إدارة الشئون الطلابية من خلال الاتحادات الطلابية .

وثانيهما : المضمون الاجتماعي للتعليم وقد تمثل في العمل على تعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة وخاصة في الكليات النظرية ، وقد استتبع ذلك ادخال ما سمي بالقرارات القومية في جميع مراحل التعليم الجامعي وادخال مادة التربية القومية في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي ، هذا مع العمل على تطوير مناهج التاريخ وبالذات في مراحل التعليم غير الجامعي في محاولة لاعادة كتابة التاريخ المصري والعربي على حقيقته .

المرحلة الثانية من الفترة الناصرية التي نطلق عليها مرحلة التجول الاشتراكي ١٩٦١ - ١٩٧٠

تمثل هذه المرحلة بداية بروز الوجه الايديولوجي الحقيقي لثورة يوليو الذي كشفت عنه بشكل نهائي اجراءات يوليو التاريخية سنة ١٩٦١ ، وبهذه الاجراءات حسمت القضية التي أثرت في أعقاب حرب السويس : أي الطريقين تختار الثورة ؟ طريق التطور الرأسمالي أم طريق التطور الاشتراكي وبصدور قوانين التأميم تبنت الثورة طريق التطور الاشتراكي وحسمت صراعها الطويل مع البورجوازية الصناعية التي اتخذت موقفا سلبيا من الثورة باصرارها على عدم المشاركة في انجاز المهام التي أوكلتها اليها السلطة السياسية وهو تنفيذ ٢٥٪ من برامج الخطة الخمسية سنويا مقابل اضطلاع القطاع العام بـ ٧٥٪ وقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثانية لكبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الأعلى للملكية الفردية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان فقط ، مما ترتب عليه مزيد من توزيع الدخل والثروة الوطنية لصالح صغار الملاك والمزارعين ، وفي أعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السوري قدم عبد الناصر أول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه وأعلن عن خطة جديدة لاعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر وكان ثمرتها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في مايو ١٩٦٢ ، وفي أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل في المضمون . وقد كان عبد الناصر حريصا على وجود وثيقة تحدد الخطى الايديولوجي للثورة واعتقد أن غياب هذه الوثيقة كانت احدي الثغرات الرئيسية في نظام الاتحاد القومي ، ومن هنا فان الميثاق جاء كوثيقة ايديولوجية هامة لسد هذا الفراغ ، وفي أعقاب اقرار الميثاق الوطني نشأ الاتحاد الاشتراكي الذي قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، وقد جاء الاتحاد الاشتراكي في ظل وجود وثيقة فكرية وهي الميثاق وفي ظل وجود تحديد واضح للقوى المشاركة في الاتحاد الاشتراكي بأنها (العمال السياسية ، ولقد وصف الاتحاد الاشتراكي بأنه ليس حزبا ولا جبهة وانما والفلاحون والمتقنون والجنود والرأسمالية الوطنية) . واستبعد الميثاق كبار الملاك وكبار الرأسمالية والعناصر المعادية للثورة من حق المشاركة في الحياة

هو سلطة سياسية تلو السلطات الثلاث المعروفة فى كل المجتمعات باعتباره ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة .

أما فى المجال الاقتصادى فقد اتسع نطاق التأمين من واقع التجربة ذاتها ، وأصبح القطاع العام يسيطر على أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات الصناعية والتجارية ، ومن خلال التأمين والتخطيط والتعاون وفرض حد أقصى للملكية الأرض سيطرت الثورة على جميع وسائل الانتاج ، وأصبح البنيان الاقتصادى للبلاد يشتمل على ثلاثة قطاعات أساسية : القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص ، ويحكم كلا منها قوانين اقتصادية متميزة ، والواقع أن التحولات الجذرية فى الوضع الطبقي للعمال والفلاحين والحقوق الاجتماعية والسياسية التى تقررت لهم وبخاصة اشتراك العمال فى مجالس الإدارة وإبعاد أعيان الريف عن إدارة الجمعيات التعاونية وإقرار التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة والتعليم المجانى وفتح باب الترقى أمام الجنود وتمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ فى المجالس النيابية كل تلك المؤشرات تؤكد أن السياق العام لتلك المرحلة كان يمثل تحولا فعليا نحو الاشتراكية .

الأوضاع الاعلامية أثناء مرحلة التحول الاشتراكي

ان التحولات الاجتماعية الجذرية التي أحدثتها قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا في التنظيم الجديد الذي أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكي العربي كما تبلورت فكريا في أبرز وثائق الثورة وهي الميثاق الوطني طرحت آثارها على الواقع الاعلامي في مصر في تلك المرحلة ، ويمكن رصد الآثار على النحو التالي :

١ - أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام وعلى الأخص الصحف ، وكانت هذه الملكية تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذي أكد أيضا في نفس الوقت استقلال الصحافة عن الأجهزة الادارية .

٢ - ركز الميثاق الوطني على المضمون الاجتماعي للديموقراطية وانطلق من ذلك الى حرية الصحافة مبرزا علاقتها الوثيقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وأنها ليست سوى تعبير دقيق عن المصالح المتحركة في الاوضاع الاقتصادية ، وهنا يصر الميثاق على تحديد العناصر التي تملك حق استخدام أدوات ووسائل الاعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العاملة التي يتكون منها الاتحاد الاشتراكي وذلك تطبيقا للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب) .

٣ - استنادا للتحديد السابق الذي أشار اليه الميثاق عن حرية الصحافة والمستفيدين بها تم تحديد الاطار العام للنقد والنقد الذاتي والحدود المسموح بها والفئات المصرح لها بممارسة هذا الحق كما أشير الى المخاطر التي تهدد حرية النقد ، فقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية هم الأعداء التقليديون للثورة وتتشكل منهم القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة بالمفهوم الشعبي الذي أكدته جميع موثيق الثورة (ان النقد والنقد الذاتي من أهم ضمانات الحرية ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها) .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية في مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الاطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية

وخصوصا ما يتعلق بأوضاع العاملين فيها من محررين وموظفين وعمال
وتحديد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس إدارتها سواء ما يتعلق بإدارة
شؤونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بالنشر والاعلان والطباعة والتوزيع ،
ويمنع هذا القانون رؤساء المؤسسات الصحفية سلطات مطلقة في إدارتها
ومباشرة مصالحها المختلفة والتي أشرنا إليها آنفا .

وتؤكد جميع الموائيق والتصريحات التي صدرت من الرئيس عبد
الناصر خلال الستينيات على حقيقة أساسية هي حرص الثورة على ضمان
حرية الصحافة بالمفهوم الذي حدده الميثاق ، كما تنفي وجود الرقابة على
الصحف ، فقد أكد الرئيس عبد الناصر في فبراير ١٩٦٥ (أنه
ليست هناك رقابة على الإطلاق وأنه يرجو أن تتسع جميع الصدور للنقد
البناء وأن الاتحاد الاشتراكي يضع خطا مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو
الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرص لكل صاحب رأى كي يبديه وأنه
لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط ألا يكون هناك
صدام مع المبادئ الأساسية للثورة ، بمعنى أنه لا ينبغي المطالبة بمسودة
الرجمية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكتلة من الكتل) وكذلك كانت هناك
تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف
ففي أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبد الناصر أنه لا توجد رقابة على الصحف
وأن رئيس التحرير هو المسئول (وأنا لم نؤم الصحف بل ملكناها للاتحاد
الاشتراكي) وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف ، ولكن ليس
معنى ذلك أنها ألغيت أو اختفت بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رئيس
التحرير ، وفي مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت
عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس
إدارات المؤسسات الصحفية ، وأبرزها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦
ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس إدارات الصحف الى وزير
الدولة وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة . وهذا
لا شك أنه يشكل قيда واضحا على سلطات رؤساء مجالس الإدارات رغم ما
جاء في قانون المؤسسات الصحفية الذي صدر في مارس ١٩٦٤ والذي يمنح
رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة . ومن القيود
الخفية التي فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك
الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات
من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، وقد شكلت أمانة للصحافة

تابعة للاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة أشهر .

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (نظام السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧)

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية ، رغم أن السلسلة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمي الى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمي اليها عبد الناصر وهي الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة . وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية من نوع مختلف ، ويشهد أيضا بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية . وعندما تولى الرئيس السادات الحكم بدأ بطرح منهجه تدريجيا وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في مايو ١٩٧١ . وقد تجمعت وجهات نظر الرئيس السادات السياسية والاقتصادية في مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني (١٩٧٢) وورقة أكتوبر ١٩٧٤ ومن الناحية السياسية أبدى السادات اعتراضه الأساسي على نظام الحزب الواحد في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي أغسطس ١٩٧٤ وكذا في ورقة أكتوبر التي تضمنت بشكل تفصيلي رؤية السادات لمستقبل مصر سنة ٢٠٠٠ وطالبت بأن يكون التنظيم السياسي بوقته تنصهر فيها الأفكار المعارضة وتبلور الاتجاهات المعبرة عن القاعدة الشعبية العريضة . وكان هذا تطورا فتح الباب لما سمي بالمنابر السياسية ثم التنظيمات السياسية وأدى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصدار قانون الأحزاب في مايو ١٩٧٧ الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في اطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي (١٩٧٦ - ١٩٨١) . والواقع أن هذه التغيرات العميقة التي طرأت على البنية السياسية بدأت من الناحية العملية في يوليو ١٩٧٥ رغم ورودها من الناحية النظرية في المواثيق السياسية التي صدرت منذ مايو ١٩٧١ . وقد تمثلت بدايتها الفعلية في طرح قضية المنابر وتشكيل لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر في يناير ١٩٧٦ لدراسة المنابر ودورها في دعم الديمقراطية ، وقد تبلورت المناقشات في اللجنة في أربعة اتجاهات رئيسية ، وكان الاتجاه الغالب منها هو الذي يتأدى بضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي وإقامة منابر ثابتة داخله على أن يكون عددها ثلاثة منابر . وفي مارس ١٩٧٦ نشأت التنظيمات السياسية الثلاثة : تنظيم مصر العربي الاشتراكي ويمثل الوسط وتنظيم الأحرار الاشتراكيين ويمثل اليمين أما

التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فهو يمثل اليسار . وقد أعلنت التنظيمات الثلاثة التزامها بمبادئ الحل الاشتراكي والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية . وقد خاضت هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦ على أساس برامج سياسية محددة ، وتقدم كل تنظيم بقائمة مرشحيه كما فضل البعض التقدم بصفتهم مستقلين . وفي ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب الجديد تحول التنظيمات الى أحزاب وقد استلزم هذا التحول اجراء بعض التعديلات التشريعية مثل إلغاء النص الوارد في قانون حل الأحزاب الخاص بحظر انشاء أحزاب سياسية واجراء بعض التعديلات في قانون الوحدة الوطنية . وقد أعلن السادات التزامه ببعض القيم الليبرالية مثل سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين ، كما أعلن انتهاء مرحلة الشرعية الثورية والانتقال الى مرحلة الشرعية الدستورية . وقد شهدت الفترة التي بدأت بعام ١٩٧٦ صدور الصحف الحزبية الثلاثة صحيفة (مصر) تمثل الوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي) وهو الحزب الذي كان يفترض انه يمثل الأغلبية ويتولى زمام السلطة السياسية أما صحيفتا المعارضة فهما تتمثلان في صحيفة (الأحرار) لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين الذي يمثل اليمين وصحيفة (الأهالي) وتنطق بلسان حزب التجمع الوطني الذي يمثل اليسار . ولا شك أن هذه التطورات قد أثارت عدة تساؤلات عن مدى جذرية التغيرات التي طرأت على الواقع المادي للمجتمع المصري والتي دفعت السادات الى الانتقال من التنظيم الواحد وصيغة التحالف الى الصيغة التعددية وخصوصا أن صيغة التحالف كانت تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي ونسق من القيم والاتجاهات كان قد تشكل بفعل القوانين والاجراءات التي اتخذت أثناء العهد الناصري (مثل قانون اصلاح الزراعي ومنح العمال حقوقا لم يحصلوا عليها من قبل) . ولذلك فإن الحديث عن الشمولية في المرحلة الناصرية يتناول قضية الديمقراطية من جانب واحد هو الجانب السياسي (حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الكلام . . . الخ) وهذا يتضمن اغفالا واضحا للديموقراطية الاجتماعية والتحدى الذي يواجهه المجتمع المصري باعتباره جزءا من العالم الثالث ، وهو : كيف يمكن خلق صيغة تجمع بين وجهي الديمقراطية الوجه السياسي والوجه الاجتماعي . ويقودنا هذا الى الحديث عن السياسة الاقتصادية التي أعرب السادات عن اقتناعه بها ، وبدأ يرسى أسسها كبديل للسياسة الناصرية في هذا المجال .

فقد بدأ السادات منذ توليه السلطة بطرح تصورات في المجال الاقتصادي وهي تشكل في مجموعها موقفا يختلف مع السياسة الاشتراكية

التي التزمت بها حكومة الثورة في الستينيات وتدعو الى اطلاق المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي استنادا الى أن الاتجاه الاشتراكي كان سببا في الكوارث الاقتصادية التي مرت بها البلاد . والواقع أن السادات لم يعبر عن رؤيته الذاتية فحسب بل تهيأت الظروف لتحقيق هذه الرؤية في ظل غياب المؤسسات الشعبية القادرة على حماية تراث التجربة الاشتراكية . وقد كانت رؤية السادات تعبر عن أمل الشرائح العليا من البورجوازية المصرية وكانت قد أفصحت عن نفسها على استحياء بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في شكل دعوات غير محددة تعمل على التشكيك في كفاءة القطاع العام وأهمية الاستعانة برأس المال الخاص الأجنبي ثم المحل . وقد ظلت لسنوات تخشى الاعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف في أبريل ١٩٧٣ فارتفعت الدعوة . ولكن لم يقدر للانفتاح ان يوضع موضع التطبيق الا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واتيح له أن يكون سياسة عامة ترسي قواعد الاقتصاد الحر في مصر . وقد أعلن لأول مرة عن هدف الانفتاح الاقتصادي لتطوير الاقتصاد القومي في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في أبريل ١٩٧٣ ، وأعلنت الحكومة وقتئذ عن عزمها على تشجيع رأس المال العربي والأجنبي للمساهمة في مشروعات الاسكان الفاخر وفوق المتوسط واستيراد مواد البناء والمهمات اللازمة لهذا الاسكان . وقد تجددت المحاولة بشكل أكثر وضوحا بعد حرب أكتوبر ففي رد لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب على مشروع الميزانية لعام ١٩٧٤ دعت الى بيع ٤٩٪ من أسهم شركات القطاع العام الى رأس المال الخاص العربي والمصري . كما انتهت الى ضرورة إعادة فتح البورصة وخلق سوق للأوراق المالية تكون حرة في تداول الأسهم ثم جاءت ورقة أكتوبر فدشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادي وهيأت المناخ لصدور قانون جديد للاستثمار الأجنبي في يونيو ١٩٧٤ . ويمثل قانون الاستثمار الأجنبي بداية مرحلة التنفيذ لسياسة الانفتاح الاقتصادي اذ بمقتضى هذا القانون أصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي : التصنيع الخفيف والثقيل والسياحة والنقل واستصلاح الأراضي واستزراعها وتنمية الثروة الحيوانية والمائية والاسكان والبنوك وشركات التأمين ، وهذه كلها على سبيل المثال لا الحصر ، وتدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد من قبل اصدار القانون وحتى منتصف فبراير ١٩٧٤ كانت هيئة استثمار المال الأجنبي قد تلقت عروضا ل ٢٢٣ مشروعا لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعا برأسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه . أما بعد صدور القانون فقد شهدت البلاد نوعا من الغزو الخارجي تبثت في مشروعات جديدة وافقت عليها الهيئة واعتمدت عليها الخطة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٧٥ . وبأسم تشجيع الاستثمار

«الأجنبي» سارعت الرأسمالية المحلية بالمطالبة بمجموعة من المطالبات من أجل
«إنشاء شركات مساهمة سريعة العائد وبيع الأوراق المالية وللأسيهم» لبعض
شركات القطاع العام الناجحة لتحريك بورصة الأوراق المالية وإلغاء الرقابة
على النقد الأجنبي وإباحة الاستيراد دون قيود للقطاع الخاص . «إن خلاصة أنها
طلبت بمنح القطاع الخاص نفس امتيازات القطاع العام . وبالفعل ومن
أجل تهيئة المناخ المطلوب للاستثمار الأجنبي تمت تصفية الحراسات وصدر
قانون التوكيلات الأجنبية الذى يبيع إعادة الوكالات التجارية أى القطاع
الخاص . وقد تابعت فيما بين شهري يونيو ١٩٧٤ ويوليو ١٩٧٥ القوانين
والقرارات التى تضع سياسة الانفتاح فى حيز التطبيق بدءا بقانون امتياز
المال العربى والأجنبى انتهاء بقانون إلغاء المؤسسات العامة . وقد تضمنت
سياسة الانفتاح الاقتصادى بعض الإجراءات الخاصة بالقطاع الزراعى مثل
«السماح ببيع الأراضى المستصلحة بالمراد باستثناء الأراضى المؤجرة للفلاحين
التي تقرر تملكها لهم . كما صدر قانون جتعديل «العلاقة بين الملاك
والمستأجرين للأراضى الزراعية تقرر فيه رفع القيمة الإيجارية للفدان من
سبعة أمثال الضريبة القديمة الى سبعة أمثال الضريبة الحالية وهى أعلى كثيرا
عن الأولى ، وتقرر أيضا حق المالك فى طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الإيجار
بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية . ولا شك أن هذه التعديلات تحمل
أضرارا بالغة لصغار المستأجرين وعددهم لا يقل عن مليون ونصف مليون فلاح
يعيشون على استئجار ٢٥ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من جملة الأراضى الزراعية .
ومن الواضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أدخلت تعديلات جوهرية
على المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى ، وبالتدات الملكية الزراعية والملكية
العامة والخطة الشاملة للتنمية . كما أن كل هذه التعديلات سواء فى الريف
أو المدن تصطدم بما نصت عليه مبادئ ثورة يوليو سواء الميثاق أو الدستور
الدائم أو حتى ورقة أكتوبر ، فقد جاء فى الدستور أن الأساس الاقتصادى
لمصر هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال
ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات . ونص الدستور على سيطرة الشعب
على كل أدوات الإنتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها
الدولة .

أوضاع الصحافة فى ظل سياسة الانفتاح :

تتجسد علاقة الصحافة المصرية بالسلطة السياسية كأقوى وأوضح ما
تكون فى ظل التغييرات الجوهرية التى طرأت على الواقع الاقتصادى والتوجه
السياسى والبنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، وخصوصا بعد صدور مجموعة

القرارات والإجراءات التي تمثل انعطافة أساسية في المسار الاقتصادي والسياسي. لثورة يوليو • اذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعسود عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي كان لها وقعها المباشر في المجال الإعلامي وخصوصا الصحافة • وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة التغيرات السلبية والإيجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر • وأبرز هذه القرارات إلغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ ، وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ • ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ • وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور / محمود القاضي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب ، كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التي تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين إلى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين • وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية ، وذلك استجابة للرأي العام الصحفي وعشا للزئيس السادات على تحقيق الوعد الذي أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقترار ميثاق الشرف الصحفي • وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسؤولية الكاملة في الإشراف على ما تنشره الصحف وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٤ مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة • ولم يكد يمر بضعة أسابيع حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب • ولكن لم يمض أقل من شهر حتى شكك الرئيس السادات مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية واعترب عن استيائه في عدة خطب وتصريحات • وقد دفعه ذلك إلى التفكير في إنشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة • علاوة على وضع ميثاق شرف يسترشد به العاملون في الصحافة • وقد غير السادات من موقفه هذا في حديث نشرته جريدة الجمهورية في أكتوبر ١٩٧٥ (أن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعهد إلغاء الرقابة عليها أن كل شيء في مصر خطأ وفاسد ومربك وأن الحياة لم تعد تنطق وأن ملايين المصريين تأثرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقي إلا أن تقوم ثورة تصحيح الأوضاع) • وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة

السياسية تنازمت حتى بلغت مداها في مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشبرا الى ما نشرته اخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر . وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التي انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ، ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس ادارات الصحف في مارس ١٩٧٦ . وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارات في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تنقل الى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها في الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف الصحفي واصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة . كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي اصوليات التعامل المهني وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير في مسئولية ما ينشره ، والواقع أن القرارين بين الآخرين الخاصين بانشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسوا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي الأيديولوجي للسلطة ، وقد عززت هذا الموقف ببعض الاجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج اعلامي ، ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية وبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤ ، وتحويل مجلة الطلبة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية وذلك في مارس ١٩٧٧ .

هذا علاوة على التغيرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في اقصاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور وروز اليوسف واستبدالهم بأخرين يلتزمون بالخط الفكري والأيديولوجي للسلطة السياسية الحالية .

الفصل الأول

خريطة الجريمة في مصر في ضوء الاحصاءات الرسمية

بذلت المحاولات في كثير من الدول لتحديد نسبة الجرائم أو تحديد نسبة بعضها الى اجمالي ما يرتكب من جرائم ، وأسفرت بعض هذه المحاولات عن نتائج لا يمكن التعويل عليها كثيرا أو الاطمئنان اليها لما يكتنف هذه الجرائم من ظروف تحول دون التعرف على ما يقع منها . من ذلك ما قيل من أن نسبة ما يدخل من الجرائم الجنسية في دائرة الظلام لا يقل عن نسبة ما يصل منها الى علم الشرطة ان لم يكن يزيد ، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الرشوة ، وخاصة في المجتمعات التي تشيع فيها هذه الظاهرة .

وكيفما كان الأمر فإن الباحث في الظواهر الاجرامية ، فضلا عن المنوط به وضع خريطة للجريمة يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة لا يمكن تحديدها من الجرائم المسماة اصطلاحا (الجرائم الخفية) فلا يستسلم بسهولة لاغراء الارقام المعلنة ويبنى نتائج دراسته عليها وحدها لما في ذلك من خطر الوقوع في شرك التضليل ، بما ينطوي عليه ذلك من الاستسلام لوهم شبيه بالوهم الذي يصيب المريض بداء عضال حين يظن أنه قد عوفي لمجرد قدرته على الكلام أو حتى مجرد التقاط الأنفاس .

ولعل ذلك يبدو لنا بوضوح بالنسبة لمظاهر الرشوة التي تستشري في جسد مجتمعا كما يستشري الداء العضال في جسم المصاب به ، ومع ذلك فاننا لا نكاد نجد انعكاسا صحيحا لها في بياناتنا الاحصائية حيث ان عدد جرائم الرشوة لم يزد في أقصاه على ١٢٨ جناية سنة ١٩٦٦ ، انخفض الى ٨٦ جناية سنة ١٩٧٦ ، فأين هذا من الواقع الذي نعيشه . اننا لو قلنا ان نسبة ما يقع من جرائم الرشوة ويظل في دائرة الظل يبلغ أضعاف أضعاف هذا الرقم لما كنا مبالغين أو متجاوزين الحقيقة بأي حال .

وكذلك بالنسبة لجرائم الفسق وهتك العرض التي لم يتجاوز عددها ١٥٩ جناية سنة ١٩٧٥ ، بينما انخفض عددها عن ذلك كثيرا في بعض السنوات فبلغ ١٠٦ جناية سنة ١٩٧٢ .

وفضلا عن هذا العامل ، وهو بدون شك خارج عن سلطان الشرطة ، توجد عوامل أخرى تتدخل بالتأثير في البيانات الإحصائية وليس هنالك أدنى ريب في خضوعها لسلطان الشرطة وسوف نكتفي بذكر عاملين منها ، العامل الأول : يرجع الى الظروف التي يعمل فيها رجال الشرطة من جانب ، ويرجع من جانب آخر الى دافع شخصي يتمثل في الرغبة في الظهور بمظهر النشاط والجدية واليقظة ، وبصفة عامة القيام بالواجب على خير وجه . أما العامل الثاني : وهو ان لم يكن مرتبط الصلة بالعامل الأول ، الا أنه يتميز عنه بارتباطه ببعض النظم أو الحوافز التي تستحدث أحيانا فإذا بها تؤدي الى نتيجة عكس المقصود بها .

ففي الستينات استحدثت وزارة الداخلية حافزا أطلقت عليه اسم «درع الأمن» تمنحه الى القسم الذي يسجل أقل عدد من الجرائم خلال السنة المنقضية ، فكان رجال الشرطة في الأقسام والمراكز يتبارون فيما بينهم لتسجيل أقل عدد من الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم ، باعتبار أن ذلك يكفل لهم الحصول على هذا الدرع . فكان من نتيجة ذلك أن تضاعف عدد الجرائم واختل الأمن وضاعت الحقوق في حين أن الإحصاءات كانت تعطي دلالة عكسية على طول الخط .

وإذا كان درع الأمن قد ألغى منذ سنوات ، فان ذلك لا يعني أن المشكلة قد انتهت ، فلا تزال الظروف التي يعمل فيها رجال الشرطة كما هي ، وبالذات بالنسبة للوسائل التي تمكنهم من القيام بواجباتهم ، والتي كثيرا ما يتعللون بنقصها لتبرير تصرفاتهم مع المواطنين الذين يلجأون اليهم . ومن أهم الوسائل ، السيارات التي يستعينون بها للانتقال الى مكان الواقعة ، فهي اما قليلة او معدومة ، وكذلك وسائل الاتصال كالتليفون أو اللاسلكي . ولعل مأساة ما كان يسمى بشرطة النجدة معروفة لكل من لا يزال لديه وهم بوجودها . يضاف الى هذا ذلك اضافة أعباء أخرى كثيرة على عاتق رجال شرطة الأقسام ينوء بها كاهلهم ويترتب على ارهاقها لهم ، ميلهم الى اتخاذ مواقف سلبية مما يبلغ اليهم من وقائع تمس الأفراد . من ذلك تكليفهم بأعمال خارج الأقسام كحراسة الأندية التي تجرى فيها المباريات الرياضية أو المسارح التي تقام فيها الحفلات ، وحراسة الطرق التي يمر بها بعض الزوار . وغير ذلك من الأعمال التي يكلفون بها فتصرفهم أو على الأقل تجعلهم لا يبدئون الجهد المناسب لتلقي البلاغات والقيام بالتحريات وجميع الاستدلالات .

وحتى اذا تفاضلنا عن هذه الملاحظات واعتبرنا ما يتم تسجيله في سجلات الشرطة من بلاغات أو شكاوى هو المؤشر الوحيد للجريمة ، فانه سوف تواجهنا مشكلة أخرى لا نقول أننا نواجهها وحدنا في مصر ، فمعظم ان لم يكن كل دول العالم تعاني منها أو بالاحرى يعاني منها المهتمون بدراسة الظواهر الاجرامية من خلال الاحصاءات التي تصدرها الشرطة ألا وهي مشكلة الثقة في هذه الاحصاءات .

وفي دول العالم الثالث ، فان حكوماتها وهي في الغالب فردية متسلطة تضع مصالح الحاكم المطلق فوق مصالح الشعب ، فانها تهتم في المكان الأول ، بتأمين وجودها واستمرارها في الحكم بما يتضمنه ذلك من استئثار بخيرات البلاد ، وتقدم ذلك على غيره من الأمور بما في ذلك أمن المواطنين وطمأنينتهم وحررياتهم وحقوقهم ، بل كثيرا ما يصدر الاعتداء على المواطنين من هذه الحكومات ذاتها . ومع ذلك فانها لا تتورع عن التحدث عن الأمن المحمي والأعراض المصونة والطمأنينة السائدة والخير العميم والشرعية المرعية ولا تتردد في نشر الاحصاءات المزورة والبيانات المختلفة التي لا تنطلي على مواطنيها .

كذلك فانه مما يؤثر في دقة البيانات الاحصائية وتعبيرها عن الواقع ما يلاحظ من توجيه المشرع اهتمامه الى بعض الأفعال دون البعض الآخر فيجزم الأولى ويترك الثانية على الرغم من الطبيعة الاجرامية الواضحة لها .

هذه بصفة عامة العوامل التي تؤثر في دقة البيانات الاحصائية حرصنا على بيانها حتى لا يظن من يتعاملون مع الاحصاءات الجنائية انهم يتعاملون مع وثائق بالغة الدقة أو فوق مستوى الشك .

وبمراجعة الاحصاءات الخاصة بالجريمة في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٦ يلاحظ اتجاه الجنائيات الى الانخفاض بدرجة ملحوظة بغض النظر عن الاختلاف الواضح في الاجمالي السنوي للجنائيات الوارد في الاحصاء القضائي السنوي عنه. في تقرير الأمن العام ، حيث لم يزد عدد الجنائيات التي ارتكبت سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء الأخير على ٤٥٩٢ جنائية ، انخفض الى ٣٠٠١ جنائية سنة ١٩٧٦ أي بنسبة ٣٤.٦٪ .

وقد سبق أن أوضحنا الطريقة التي يلجأ اليها واضعو تقرير الأمن العام لاطهار ما وقع من جنائيات في صورة أقل من الحقيقة بكثير ، حيث انهم يتعمدون افتعال تفرقة بين ما يسمي بالجنائيات المبلغ بها ، ونوع آخر من

الجنايات يضعونه تحت عنوان « جهود مكافحة الجريمة » فيوجون الى من يقرأ التقرير ، أو يطلع عليه أن ما وقع من جنائيات خلال العام هو ما ورد في الجدول رقم واحد من التقرير ، أو على الأقل يصرفون النظر عن الاجمالى الضخم بما يلجأون اليه من تضييت لانتباه القارىء بين نوعين من الجنايات ليس هناك ما يبرر الفصل بينهما . والجنايات التى توضع فى نهاية التقرير تحت عنوان « جهود مكافحة الجريمة » هى جنائيات المخدرات والسلاح وسرقة الكابلات والأسلاك وقد بلغ اجمالى ما ارتكب منها سنة ١٩٦٥ (١٦٣٢٣) جنائية بالاضافة الى قرابة المائة جنائية سرقة أسلاك وكابلات ، فاذا أضفنا هذا العدد الى الاجمالى الوارد بالجدول رقم ١ من تقرير الأمن العام ، فان الاجمالى العام يكون ٢١٠١٥ جنائية ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

كذلك اذا أضفنا جنائيات المخدرات والسلاح وسرقة الكابلات الى غيرها من الجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٧٦ والتى بلغت جملتها ٣٠٠١ جنائية فان الاجمالى العام يرتفع الى ١٥١٨٠ جنائية وعلى الرغم من أن هذا الاجمالى يقل عن اجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٦٥ الا أنه لا يصل بأى حال الى النسبة المرتفعة التى يبينها الاقتصار فى المقارنة على ما ورد فى الجدول رقم واحد من تقرير الأمن العام من جنائيات فهذه النسبة لا تزيد على ٢٧٦٪ وليست ٣٧٪ كما أسلفنا .

وهكذا نجد أن الشرطة فى مصر تلجأ الى اظهار غير حقيقة للجنايات بطريقة مبتكرة ، فهم لا تتلاعب فى عدد الجرائم التى وقعت وأبلغت اليها أو التى اكتشفتها بجهدا الخاص وانما تغير الحقيقة باستقطاع شريحة ضخمة من الجنايات ووضعها فى نهاية التقرير وتقصير جداولها الرئيسية على جنائيات معينة تمثل حوالى ١٤٪ الى اجمالى ما وقع من جنائيات ، ولعل هذا التلاعب هو أحد الأسباب التى ينشأ عنها الاختلاف الدائم بين تقرير الأمن العام والاحصاء القضائى ، فطبقا للاحصاء الأخير يتبين أن اجمالى الجنايات الحقيقية التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ هو ٢٠٣٠٤ جنائية ، وكما هو واضح فان هذا العدد يقترب كثيرا من الاجمالى العام للجنايات الوارد فى تقرير الشرطة . ومع ذلك فهناك ما يسمى بالجنايات المحفوظة مؤقتا والتى بلغت جملتها سنة ١٩٦٥ (٧٣٣١) جنائية . وهذا النوع من الجنايات لا يعنى صدور القرار بحفظه أنه لم يقع ، فالمعروف أن الأمر بالحفظ تصدره النيابة العامة بصفتها سلطة جمع استدلالات ، وهو لا يفيد بالضرورة عدم وقوع الجريمة ، فقد يكون سببه عدم كفاية الاستدلالات ، أو عدم معرفة الفاعل أو عدم الأهمية ، أو عدم جواز رفع الدعوى الجنائية لصغر السن أو لعدم تقسيم

المشكوى أو الطلب أو التنازل عنها أو لسقوط الحق فيها ، أو لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، أو لانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو لامتناع العقاب .

ولذلك فانه ليس هناك ما يمنع من اعتبار الجنايات والجنح الستى حفظتها النيابة مؤقتا من بين الجرائم التى وقعت ، حيث ان الاحصاء القضائى لا يبين أسباب الحفظ. ليعرف ما اذا كان من بينها أسباب ترجع الى عدم صحة التهمة أو عدم الأهمية أو لعدم الجدية ، وهى الأسباب التى يستدل بها على عدم وقوع الجريمة . وان كنا لانستبعد وجود كل هذه الأسباب أو بعضها وراء قرار النيابة بالحفظ الا أنه من غير المتصور أن تكون عشرات الآلاف من الجنايات والجنح التى تحفظ مؤقتا كل عام يرجع السبب فى حفظها الى هذه الأسباب الثلاثة فقط ، فما لا شك فيه أن الأسباب الأخرى التى سبق ذكرها والتى لا ترجع الى عدم وقوع الجريمة تتوفر بنسبة عالية .

وهكذا يمكننا القول أن اجمالى الجنايات ، الحقيقى منها والمحفوظ مؤقتا بلغ سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائى السنوى ٢٧٦٣٥ جناية .

وفىما يتعلق باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ طبقا لما ورد بالاحصاء القضائى تبين حدوث انخفاض فى اجمالى الجنايات الحقيقية التى بلغ عددها ١٣٠٢١ جناية أى نسبة ٣٥٪ الى ما كان عليه اجمالى الجنايات سنة ١٩٦٥ . أما الجنايات المحفوظة مؤقتا فقد جملتها ٣٧٢٩ جناية أى أنها تقل عن مثيلتها سنة ١٩٦٥ بنسبة ٤٩٪ . وإذا أضفنا هذا النوع من الجنايات الى الجنايات الحقيقية التى وقعت سنة ١٩٧٦ فان اجمالى الجنايات يصبح ١٦٩٣٠ جناية . ومن المقارنة بين هذا الرقم الوارد فى تقرير الأمن العام والخاص باجمالى الجنايات التى وقعت سنة ١٩٧٦ والتى بلغ ١٥١٨٠ جناية يتبين أن الرقمين متقاربان بعكس ما اذا اقتصرنا على اجمالى الجنايات الوارد فى الجدول رقم واحد من تقرير الأمن العام .

وهكذا يتبين أن الجنايات عموما انخفضت بنسبة كبيرة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٧ وذلك طبقا للمصدرين الاحصائيين مع اختلاف نسبة الانخفاض فى كل منهما الا أنه لما كانت الجنايات ليست وحدها التى تظهر على خريطة الجريمة فى أى بلد ، على الرغم من أنها تعد أشد الجرائم خطورة ، وانما تظهر الى جانبها الجنح التى تليها فى الخطورة ثم المخالفات التى تعتبر أقل الجرائم خطرا ، لذلك فسوف نبين ما يحتمل ان يكون قد

طراً من تغير على حجم الجرائم المصدودة من الجنج تاركين المخالفات لتفاهتها من ناحية وكثرتها التي تحول دون احصائها . وان كان الاحصاء القضائي يتضمن بعض البيانات عن عدد من المخالفات وليس عنها جميعا .

وفي هذا الصدد فان اجمالي الجنج الحقيقية بلغ طبقا للاحصاء القضائي عن سنة ١٩٦٥ (٩١٨٩٠٦) جنحة ، في حين بلغ اجمالي الجنج المحفوظة مؤقتا ١١٩٧٥٥ جنحة أى أن اجمالي النوعين بلغ ١٠٣٨٦٦١ أى (مليون وثمانية وثلاثون ألفا وستمائة وواحد وستون جنحة) وفى سنة ١٩٧٦ ارتفع اجمالي الجنج الحقيقية الى ٣٠٤١٤٧١ أى (ثلاثة ملايين وواحد وأربعون ألفا وأربعمائة وواحد وسبعون) جنحة ، فى حين انخفض اجمالي الجنج المحفوظة مؤقتا الى ٥٤٤٥٦ (اربعة وخمسون ألفا وأربعمائة وستة وخمسون) جنحة أى أن اجمالي النوعين من الجنج بلغ ٣٠٩٥٩٢٦ (ثلاثة ملايين وخمسة وتسعون ألفا وتسعمائة وستة وعشرون) جنحة وهكذا يتبين أن الجنج قد زادت خلال الفترة موضوع الدراسة بنسبة ١٩٨٪ وقد قابل الارتفاع الملحوظ فى اجمالي الجنج الحقيقية انخفاضاً شديداً فى اجمالي الجنج المحفوظة مؤقتا بلغت نسبة ٥٤٥٪ .

وطبقا لما ورد فى تقرير الأمن العام فان اجمالي الجنج التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ بلغ ١٠٠٦٧٧٧ (مليون وستة آلاف وسبعمائة وسبعة وسبعون جنحة) وهو يقل عن الاجمالى الوارد فى الاحصاء القضائي بـ ٣١٨٨٤ جنحة (واحد وثلاثون ألفا وثمانمائة وأربعة وثمانون جنحة) أى بنسبة ٣٪ . أما اذا قصرنا المقارنة على اجمالي الجنج الوارد بتقرير الأمن العام واجمالى الجنج الحقيقية الوارد بالاحصاء القضائي السنوى وهو ٩١٨٩١٦ فانه يتبين ان اجمالي الجنج الوارد بتقرير الأمن العام يزيد على نظيره فى الاحصاء القضائي زيادة تبلغ ٨٧٨٧١ جنحة أى بنسبة ٨٪ وهذا غير متصور بالمرة لأن الجنج تفصل الى النيابة عن طريق الشرطة ولا يعقل أبداً أن يصل اليها أقل مما يصل الى الشرطة التى ليس لها حق التصرف فيما يبلغ اليها من جرائم . فمن أين أتى هذا الفرق .

ولما كان قد لوحظ أن اجمالي الجنج المحفوظة مؤقتا بلغ طبقا لتقرير الأمن العام ١٨٣٤٤٣ جنحة فى حين أن اجمالي هذا النوع من الجنج بلغ طبقا للاحصاء القضائي السنوى ١١٩٧٥٥ جنحة . وهذا يعنى أن اجمالي الجنج الحقيقية طبقا لتقرير الأمن العام هو ٨٢٣٣٣٤ جنحة وبالمقابلة بينه وبين اجمالي الجنج الحقيقية طبقا للاحصاء القضائي يتبين أنه ينقص عنه بعدد

من الجنج يبلغ ٩٥٥٧٢ جنحة . وهكذا يتبين لنا أن الاختلاف بين اجمالي الجنج الحقيقية والوارد في كل مصدر عنه في الآخر يرجع الى الاختلاف بينهما في اجمالي الجنج المحفوظة. مؤقتا والتي جاءت في تقرير الأمن العام أكثر منها في الاحصاء القضائي وبالتالي جاء اجمالي الجنج الحقيقية في الاحصاء الأخير أكبر منه في تقرير الأمن العام وهو اختلاف ليس له ما يبرره، خاصة وقد بينا أن الشرطة ليست مخولة صلاحية اصدار قرارات الحفظ وانما النيابة هي التي تصدرها . فكيف وقعت الشرطة في هذا الخطأ وأوردت رقما أكبر بكثير من الرقم الذي ورد بالاحصاء القضائي ، اللهم إلا أن يكون الهدف من ذلك اظهار الجنج الحقيقية على غير حقيقتها .

وعلى أي الأحوال فقد سبق أن بينا أن الحفظ المؤقت ليس معناه عدم وقوع الجريمة ، جناية كانت أم جنحة ، وعلى ذلك فإن المقارنة بين اجمالي النوعين من الجنج ، الحقيقي والمحفوظ مؤقتا في الاحصاء القضائي ونظيرها في تقرير الأمن العام تظهر أن التقرير الأخير يعطي صورة صادقة لحجم الجريمة . ولعل ذلك يبدو بوضوح أشد من المقارنة بين الوارد في تقرير الأمن العام بشأن الجنج بنظيره الوارد بالاحصاء القضائي السنوي فقد بلغ اجمالي الجنج التي أبلغت الى الشرطة سنة ١٩٧٦ ، ١٨٥.٣٩٦ (مليون وثمانمائة وخمسون ألفا وثلاثمائة وستة وتسعون جنحة) بلغت جلة المحفوظ منها ١٦٨٩٩١ جنحة . وقد سبق أن بيننا ان اجمالي الجنج الحقيقية طبقا للاحصاء القضائي بلغ سنة ١٩٧٦ ، (ثلاثة ملايين ونصف تقريبا) . فكيف يمكن تفسير هذا التفاوت الواضح بين البيانيين ، وخاصة أن الفرق بين اجمالي الجنج في المصدرين الاحصائيين يصل الى ١١٩٢.٧٥ (مليون ومائة وواحد وتسعون ألفا وخمسة وسبعون جنحة) وهذا يعني أن ما تصل نسبته الى ٣٨٤٪ من اجمالي الجنج التي وقعت سنة ١٩٧٦ لم يصل الى علم الشرطة لأنه وصل الى علم النيابة مباشرة وهو أمر لا يمكن تصوره نظرا لأن الدعاوى التي يمكن تحريكها مباشرة دون اللجوء للشرطة ليست من الكثرة بحيث تبلغ نسبتها ٣٨٤٪ الى اجمالي الجنج وخاصة أنه لم يلاحظ في الأعوام السابقة وجود مثل هذا الفارق الكبير بين اجمالي الجنج في الاحصاء القضائي ونظيره في تقرير الأمن العام مما يدل على أن الذين وضعوا التقريرين الأخير قد عملوا على ألا تظهر الأرقام الحقيقية للجنج .

وهكذا يتبين لنا أنه بينما زادت الجنج في خلال المدة موضوع الدراسة بنسبة ٢٩٨٪ بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا للاحصاء القضائي

السنوى ، فان الزيادة فى اجمالى الجنح طبقا لتقرير الأمن العام خلال نفس الفترة بلغت نسبته ٨٣٪ الى اجمالى الجنح سنة ١٩٦٥ .

وهكذا يتبين لنا أن الجرائم ليست فى نقصان كما توحى بذلك الأرقام الخاصة بالجنايات ، ولكنها فى الحقيقة فى ازدياد وبنسب مرتفعة ، أقلها ما ورد فى تقرير الأمن العام وأكثرها ما ورد فى الإحصاء القضائى حيث بلغت نسبة الزيادة فى الجنح ٢٩٨٪ .

وقد يظن البعض أن الجنح جرائم قليلة الخطورة وأنها ليست على نفس الدرجة من التأثير التى تحدثها الجنايات ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، فهناك جرائم اعتبرها القانون الوضعى جنحا ، بينما اعتبرتها الشريعة الاسلامية حدودا أى جرائم خطيرة تخل بأمن المجتمع وسلامته واستقراره كالزنا والقذف والسرقة . هذا فضلا عن شرب الخمر الذى لم يجرمه القانون الوضعى بالمرة . الى جانب عدد آخر من الجنح لا يقل خطورة واضرازا بأمن المجتمع وطمانينته عن الجنايات كالجرح والضرب والتزوير والقتل الخطأ وهتك العرض وخيانة الأمانة وغيرها . وهكذا فان كثيرا من الجنح لا يقل خطورها أو ينقص ضررها عن بعض الجنايات الا بدرجة ضعيفة ولذلك فاننا اذا أضفنا الجنايات الى الجنح فسوف يتبين لنا أن الجرائم لم تنخفض بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٥ طبقا لتقرير الأمن العام وانما زادت بنسبة ٢٦٣٪ .

وفىما يل نبين ما طرأ من تغير بالزيادة أو النقص على كل نوع من أنواع الجنايات معتمدين فى ذلك على الإحصاء القضائى باعتباره أكثر دقة من تقرير الأمن العام .

فىما يتعلق بالجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ فقد سبق أن بينا أنها بلغت ٢٧٦٣٥ جناية بما فى ذلك المحفوظ مؤقتا منها وكانت نسبة ما يسمى بالجنايات يرجع الى أن الجنايات أقل عددا من الجنح ولذلك يمكن بيان أرقام معظم ما يرتكب فيها .

أما فيما يتعلق بكل نوع من الجنايات على حدة فان نسبة ما ارتكب منها الى الاجمالى كان الآتى : القتل العمد والشروع فيه ٦٠٣٪ ، ضرب افضى الى موت ١٠٪ ، ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة ٤٪ ، السرقة بالاكره والشروع فى السرقة ١٥٪ ، الحريق العمد ٠٦٩٪ ، السلاح المشغشش ٣٦٤٪ ، تزيف النقود ٠٠٢٪ ، الرشوة ٠٣٪ ، تزوير أوراق رسمية ١٨٪ ، الفسق وهتك العرض ٠٦٪ ، الاغتصاب والتهديد ٤٧٪ ، الاختلاس ١٥٪ ، جرائم العود ٠٥٧٪ ، المخدرات ٣٥٪ الى اجمالى الجنايات التى ارتكبت سنة ١٩٦٥ .

وطبقا للتقسيم الذى اتبعناه فى الدراسة والذى بموجبه يتم التمييز بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة فانه يتبين أن الجنايات التى تدخل فى النوع الأول تمثل ٢٢٪ الى اجمالى الجنايات ، فى حين أن الجرائم المستحدثة تمثل ٧٣٫٧٪ الى اجمالى الجنايات وهذه الجرائم هى السلاح والعود والمخدرات والرشوة .

وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الجنايات الأخرى أى التى لم تعين ٦٥٪ فى حين كانت نسبة كل نوع من الجنايات الى الاجمالى كما يلى : القتل العمد والشروع فيه ٧٥٪ ، ضرب أفضى الى موت ١٨٪ ، ضرب ٣٧٪ ، السرقات والشروع فيها ٢٣٪ ، حريق عمد ٢٤٪ الرشوة ٥٥٪ ، التزوير ١٧٪ ، التزييف ٠٫٣٪ ، اختلاس ٢٦٪ ، فسق وهتك عرض ٠٫٩٪ ، اغتصاب وتهديد ٠٫٦٪ ، السلاح ٢١٪ ، المخدرات ٢٧٪ ، العود ٠٫١٪ .

وهكذا يتبين أن هناك جنايات انخفضت نسبة ما ارتكب منها سنة ١٩٧٦ بالمقارنة مع ما كان قد ارتكب سنة ١٩٦٥ وهى جنايات الضرب الذى نشأت عنه عامة والذى بلغت نسبته ٤٪ الى اجمالى الجنايات سنة ١٩٦٥ ، نقصت الى ٣٫٧٪ سنة ١٩٧٦ الحريق العمد الذى كانت نسبته ٠٫٦٩٪ فاصبحت ٢٤٪ ، والسلاح من ٣٦٫٤٪ الى ٢١٪ والتزوير من ١٨٪ الى ١٧٪ ، والاغتصاب والتهديد من ٤٧٪ الى ٠٫٦٪ والعود من ٥٧٪ الى ٠٫١٪ ، والمخدرات من ٣٥٪ الى ٢٧٪ . أما الجنايات التى ارتفعت نسبتها السى الاجمالى فهى القتل العمد والشروع فيه من ٦٣٪ الى ٧٥٪ ، الضرب المفضى الى موت ١١٪ الى ١٨٪ ، السرقة والشروع من ١٥٪ الى ٢٣٪ ، التزييف من ٠٫٢٪ الى ٠٫٣٪ ، الرشوة من ٠٫٣٪ الى ٥٥٪ ، الفسق وهتك العرض من ٠٫٦٪ الى ٠٫٩٪ ، الاختلاس من ١٥٪ الى ٢٦٪ .

أما الجنح ، فانه يجب ملاحظة أن الاحصاءات سواء التى تصدر عن القضاء أو التى تصدر عن الشرطة لا تتضمن بيانات لكل الجنح ، وانما تقتصر على نحو عشرين أو أكثر أو أقل قليلا من الجنح التى تعتبرها هامة وتدرج غيرها تحت عنوان « أنواع أخرى » ، وهى التى تبلغ نسبتها ٤٨٪ الى اجمالى الجنح . ومعنى هذا أن الاحصاءات لا تبين الا ما نسبته ١٦٪ فقط من اجمالى الجنح . هذا بالنسبة لتقرير الأمن العام . أما الاحصاء القضائى السنوى فان نسبة « الجنح الأخرى » فيه لا يزيد على ٣٨٪ . وقد سبق أن بينا أنه يضيف الى جداوله أنواعا من الجنح لا يذكرها تقرير الأمن العام ، كما أنه يفضل ذكر أنواع يذكرها التقرير الأخير . ولذلك فاننا نعتمد فى بيان نسبة كل نوع من الجنح الى الاجمالى وما طرأ عليه من زيادة أو نقصان خلال الفترة

موضوع الدراسة على الاحصاء القضائي نظرا للانخفاض الملحوظ في نسب « الجنج الأخرى » فيه يعكس تقرير الأمن العام الذى لا تزيد نسبة الجنج المبينة فيه على ١٦٪ فقط الى اجمالى الجنج . مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير الذى حدث فى الجناول الاحصائية الخاصة بالجنج حيث اضيفت الى الأنواع المعينة أنواع أخرى من الجنج لم تكن تذكر من قبل وانما كانت تضاف الى فئة « جنج أخرى » .

★ ★ ★

يعرض الفصلان التاليان المؤشرات الوصفية لصفحات الجريمة فى الصحافة المصرية كنتائج لتحليل مضمون صفحات الجريمة فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٧ .

ويتضمن الفصل الثانى المؤشرات الوصفية لهذه المعالجة سنة ١٩٦٥ فى ثلاثة مباحث هى :

- فئات الشكل (الصفحة التى نشرت بها مادة الجريمة - موقع مادة الجريمة فى الصفحة - المساحة التى خصصت لمادة الجريمة - طريقة العرض - نوعية القالب الصحفى المستخدم لمعالجة مادة الجريمة - أسلوب التعبير - نوع الصياغة) .

- فئات المضمون (مصدر مادة الجريمة - اتجاه المضمون - القضايا - مكان ارتكاب الجريمة - الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة) .
- فئات الجمهور (توزيع مرتكبي الجريمة بين الأفراد والجماعات وغيرهم . من فئات الجمهور من الأفراد من حيث السن والجنس والتعليم والمهن) .

ويتضمن الفصل الثالث المؤشرات الوصفية لهذه المعالجة سنة ١٩٧٧ فى ثلاثة مباحث أيضا هى :

- فئات الشكل (الصفحة التى نشرت بها مادة الجريمة - موقع مادة الجريمة فى الصفحة - المساحة التى خصصت لمادة الجريمة - طريقة العرض - نوعية القالب الصحفى المستخدم لمعالجة مادة الجريمة - أسلوب التعبير - نوع الصياغة) .

- فئات المضمون (مصدر مادة الجريمة - اتجاه المضمون - القضايا - مكان ارتكاب الجريمة - الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة) .
- فئات الجمهور (توزيع مرتكبي الجريمة بين أفراد وجماعات وغيرهم من فئات الجمهور من الأفراد من حيث السن والجنس والتعليم والمهن) .

الفصل الثاني

المؤشرات الوصفية لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات

المبحث الأول :

فئات الشكل :

١ - الصفحة التي نشرت بها مادة الجريمة :

نشرت أغلب مواد الجريمة في صفحات داخلية في جريدتي الجمهورية والمساء ، في حين نشرت أغلبها في الصفحة الأولى في جريدتي الأهرام والأخبار ويظهر هذا من الجدول التالي :

المصنف رقم الصفحة	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المساء	
	النسبة النسبة	التكرار	النسبة النسبة	التكرار	النسبة النسبة	التكرار	النسبة النسبة	التكرار
الصفحة الأولى	٣٨ %	٦٥	٢٦ %	٦٥	٢٦ %	٦٥	٢٦ %	٦٥
الصفحة الثانية	—	٣٥	١٤ %	٣٥	١٤ %	٣٥	١٤ %	٣٥
الصفحة الثالثة	١٥ %	٦	٢ %	٦	٢ %	٦	٢ %	٦
الصفحة الرابعة	١٤ %	١١	٦ %	١١	٦ %	١١	٦ %	١١
الصفحة الخامسة	١٧ %	١٦	٤ %	١٦	٤ %	١٦	٤ %	١٦
الصفحة السادسة	٣ %	١٥	٦ %	١٥	٦ %	١٥	٦ %	١٥
الصفحة السابعة	٣ %	٢٢	١ %	٢٢	١ %	٢٢	١ %	٢٢
الصفحة الثامنة	—	٤	٦ %	٤	٦ %	٤	٦ %	٤
الصفحة التاسعة	١ %	٣١	١٤ %	٣١	١٤ %	٣١	١٤ %	٣١
الصفحة العاشرة	—	١١	٥ %	١١	٥ %	١١	٥ %	١١
الصفحة لطلوع	٤ %	١٢	٥ %	١٢	٥ %	١٢	٥ %	١٢
الصفحة لثاني عشر	—	٣	٦ %	٣	٦ %	٣	٦ %	٣
الصفحة لثالث عشر	٤ %	—	—	—	—	—	—	—
الصفحة لرابع عشر	—	—	—	—	—	—	—	—
الصفحة لخامس عشر	٥ %	—	—	—	—	—	—	—
الصفحة لسادس عشر	—	—	—	—	—	—	—	—
إجمالي	٢٢٩	١٠٠ %	٤٤٢	١٠٠ %	٤٥	١٠٠ %	١٨	١٠٠ %

جدول تركيبي يوضح توزيع مكان نشر الجرائم في صفحات الصحف المصرية في الستينيات

من الجدول رقم (١) نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت جريدة الأهرام أكثر الصحف اهتماما بنشر مادة الجريمة في الصفحة الأولى خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٨,٥٪ ، وفي الأخبار ٢٦,٥٪ . أما في جريدة المساء فكانت بنسبة ١٤٪ . وفي الجمهورية لم تنشر حوادث بالصفحة الأولى .

٢ - نشرت أخبار الجريمة في صحيفة الأهرام في معظم صفحاتها باستثناء الصفحة الثانية والثامنة والعاشر والثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة . ومن المعروف أن الصفحة الثانية كانت مخصصة لأخبار الرياضة والصفحة السادسة عشرة كانت مخصصة للأخبار الخفيفة .

٣ - كذلك توزع اهتمام جريدة الأخبار بمواد الجريمة على جميع صفحاتها باستثناء الصفحات الأربع الأخيرة ، وكانت أكبر نسبة لمادة الجريمة في الصفحة الأولى ٢٦,٩٪ تليها الصفحة الثانية ١٤,٦٪ تليها الصفحة التاسعة ١٤٪ ثم السابعة ٩,١٪ .

٤ - اختلفت جريدة الجمهورية عن الصحف الثلاث الأخرى فلم تنشر مادة الجريمة في الصفحات الثماني الأولى وبدأت من الصفحة التاسعة ثم العاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة فقط .

٥ - أما صحيفة المساء التي تبلغ عدد صفحاتها ثمانى صفحات فقط فقد نشرت معظم مادة الجريمة فى أربع صفحات فقط ، ففي الصفحة السابعة نشرت بنسبة ٤٤٪ تليها الصفحة الخامسة بنسبة ٤٠٪ ثم الصفحة الأولى بنسبة ١٤٪ ثم الصفحة الرابعة بنسبة ٢٪ .

٢ - موقع مادة الجريمة في الصفحة :

تركزت معظم مادة الجريمة في النصف الأسفل من الصفحة ، باستثناء صحيفة المساء التي تركزت معظم مادة الجريمة فيها في النصف الأعلى كما يظهر من جدول (٢) .

موقع المادة	الصحف الاخرى		الصحف الجهورية		الجمهورية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ما تشيبت	٤	% ١,٦	٢	% ٠,٨	-	-
موضوع رئيسي	١٠	% ٣,٩	٥	% ٢,١	-	-
قلب الصفحة	٥	% ١,٩	٧	% ٢,٩	-	-
أعلى يمين الصفحة	٣١	% ١٢,٢	١٢	% ١٧,٥	٤	% ١,٤
أعلى يسار الصفحة	٣٦	% ١٤,١	١١	% ١١	١	% ٢,٣
أسفل يمين الصفحة	٧١	% ٢٧,٨	٥٠	% ٢٠,٧	١	% ٢,٢
أسفل يسار الصفحة	٧٩	% ٣١	٩٠	% ٣٧,٢	٣٦	% ٨,٠
اخرى	١٩	% ٧,٥	-	-	-	-
اجمالي	٢٥٥	% ١٠٠	٢٤٦	% ١٠٠	٤٨	% ١٠٠

جدول رقم (٢)

(توزيع مادة الجريمة في الصحف المصرية حسب الموقع في الصفحة)

يمكن أن نخرج من جدول (٢) بالنتائج التالية :

١ - نشرت معظم مادة الجريمة في النصف الأسفل من الصفحة باستثناء جريدة المساء التي نشرت ٩٤٪ من مادتها في أعلى يمين الصفحة و ٢٠٪ في أعلى يسار الصفحة أي أن ٩٦٪ من مجموع مادة الجريمة نشر في النصف الأعلى من الصفحة . والمعروف أن النصف الأعلى من الصفحة أهم من النصف الأسفل .

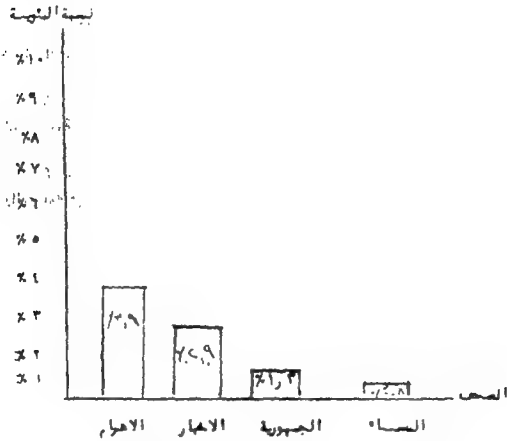
٢ - اقتصر استخدام المانشيت والموضوع الرئيسي وقلب الصفحة في نشر مادة الحوادث على جريدتي الأهرام والأخبار فقط . في حين لم تستخدمها كل من جريدتي الجمهورية والمساء .

٣ - نشرت معظم مادة الجريمة في الجانب الأيسر من الصفحة في الصحف الثلاثة عدا جريدة المساء . فبلغ مجموع نسبة مادة الجريمة في الجانب الأيسر من الصفحة في جريدة الأهرام ٤٤٫٨٪ مقابل ٤٠٪ في النصف الأيمن ، وفي جريدة الأخبار نشرت ٥٨٪ من مادة الجريمة في الجانب الأيسر مقابل ٣٨٪ في الجانب الأيمن . كذلك في جريدة الجمهورية نشرت ٩٣٫٣٪ من مادة الجريمة في الجانب الأيسر في حين لم ينشر في الجانب الأيمن سوى ٦٫٦٪ فقط من المادة ، أما جريدة المساء فقد نشرت ٦٪ فقط من مادة الجريمة في الجانب الأيسر بينما نشرت ٩٤٪ في أعلى يمين الصفحة . ومن المعروف من الدراسات العلمية الإخراجية أن الجانب الأيسر من الصفحة في الصحف العربية أهم من الجانب الأيمن . ومن هنا يظهر أن صحف الأهرام والأخبار والجمهورية اهتمت بإبراز مادة الجريمة فنشرتها في الجانب الأيسر في حين لم تولها جريدة المساء نفس الاهتمام .

٤ - كانت جريدة الأهرام هي الجريدة الوحيدة التي نشرت مادة الجريمة في مواقع أخرى من الصفحة مختلفة عن التقسيمات المعروفة فنشرت ٧٥٪ من مادة الجريمة في أسفل ووسط الصفحة وبذلك اختلقت عن الصحف الثلاث الأخرى .

٣ - المساحة التي خصصت لمادة الجريمة :

خصصت لجريدة الأهرام أكبر مساحة للجريمة كما يظهر من الشكل التالي :



رسم بياني رقم (١)

المساحة المخصصة للجريمة في صحف الدراسة

المتنوعات

يمكن أن نخرج من الشكل السابق بعدة نتائج :

١ - خصصت جريدة الأهرام أكبر مساحة لأخبار الجريمة خلال فترة الدراسة فبلغت نسبته ٣٩٪ من المساحة الإجمالية ٠٠ والملاحظ أن معظم هذه الأخبار كانت أخبارا خارجية تأتي عن طريق وكالات الأنباء ٠٠ كما خصصت الجريدة ركنا منفصلا في الصفحة الثالثة للحوادث المحلية ٠

٢ - تليها جريدة الأخبار التي خصصت ٢٩٪ من مساحتها الإجمالية لأخبار الجريمة ٠

٣ - أما جريدة الجمهورية فقد خصصت ١٣٪ من مساحتها لأخبار الجريمة ٠

٤ - وكانت جريدة المساء أقل الصحف خصصت مساحة للحوادث والجريمة فبلغت ٨٪ فقط من مساحتها الكلية ٠

٤- طيقة الميوس :

٥- الطاهيس :

عدد سطوح الطاهيس وإتاحة المصدر	الأحمر		الأخضر		الحمراء		البيضاء	
	النسبة التكرار	النسبة الشهية	النسبة التكرار	النسبة الشهية	النسبة التكرار	النسبة الشهية	النسبة التكرار	النسبة الشهية
سطح على صمود	١	١٦٪	٧	٢٨٪	-	-	-	-
سطح على صود زئبق	٥	٢٪	-	-	-	-	٣	٢٨٪
سطح على صوديس	-	-	١	٤٪	١	٢٣٪	-	-
سطح على ٣ صود	٤	١٦٪	١	٤٪	-	-	٥	٢٧٪
سطح على ٤ صود	٤	١٦٪	-	-	-	-	٥	٢٧٪
سطح على ٥ صود	٥	٢٪	-	-	-	-	-	-
سطح على ٦ صود	-	-	-	-	-	-	-	-
سطح على ٧ صود	٢	٨٪	-	-	-	-	-	-
سطح على ٨ صود	٣	١٦٪	-	-	-	-	-	-
سطحين على صود	١٥٤	١٦٣٪	١٠٥	١٦٣٪	-	-	٣	٢٨٪
سطحين على صود و صود	٤	١٦٪	-	-	١	٢٣٪	-	-
سطين على صودين	٢٧	١٠٧٪	١٨	٧١٪	٢٠	٦٥٪	١٣	١٢٢٪
سطحين على ٢ صود	١	٤٪	-	-	-	-	-	-
سطحين على ٣ صود	٤	١٦٪	١٣	٥١٪	٨	١٨٪	٢٠	١٨٨٪
سطحين على ٤ صود	٤	١٦٪	-	-	٧	٢٧٪	٣	٢٨٪
سطحين على ٥ صود	١٧	٦٨٪	٣	١٢٪	-	-	٢٠	١٨٨٪
سطحين على ٦ صود	-	-	٣	١٢٪	-	-	١	٩٪
سطحين على ٧ صود	-	-	١	٤٪	-	-	-	-
سطحين على ٨ صود	٤	١٦٪	٤	١٦٪	-	-	٢	١٩٪
٣ صود على صود	٢	٨٪	٦٨	٢٧٤٪	-	-	٥	٢٧٪

(۲) حدود و قیود

[illegible]

جدول رقم (٣) (توزيع استخدامات العنوان في الصفحات المختلفة)

من الجدول السابق رقم (٣) يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت عناوين معظم مادة الجريمة سطرين على عمود في كل من جريدة الأهرام ٦١٣٪ والأخبار ٤١٦٪ ويرجع هذا إلى أن معظم أخبار الجريمة نشرت على عمود واحد .

٢ - كانت الأهرام هي الصحيفة الوحيدة التي استخدمت المنشآت في عناوين مواد الجريمة فاستخدمت ٣ مرات بنسبة ١٢٪ من نسبة مواد الجريمة .

٣ - توزع استخدام صحيفتي الأهرام والأخبار للعناوين في مواد الجريمة على الأنواع المختلفة للعناوين في حين لم تكثر الجملية والمساء في استخدام العناوين على اختلاف أنواعها ومن المعروف في علم الإخراج الصحفي أنه كلما اتسعت الأعمدة التي يشغلها العنوان وكلما زاد عدد سطوره كان ذلك دليلاً على اهتمام الصحيفة بالمادة المنشورة ورغبتها في إبرازها .

٢/٤ الصور :

الجريدة	موضوعات بها صور		موضوعات لا بها صور		إجمالي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأهرام	٨٥	٣٤,١٪	١٦٤	٦٥,٩٪	٢٤٩	١٠٠٪
الأخبار	٥	٢,١٪	١١٨	٨١,٨٪	٢٤٢	١٠٠٪
الجمهورية	٣٢	٣٦٪	٥٧	٦٤٪	٨٩	١٠٠٪
المساء	٧٥	٦٢,٥٪	٤٥	٣٧,٥٪	١٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٤)

(نسبة استخدام الصور المصاحبة لمادة الجريمة في الصحف المختلفة)

من الجدول السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

٧ - كانت أكثر الصحف استخداما للصور المصاحبة لمادة الجريمة صحيفة المساء بنسبة ٦٢,٥٪ تليها صحيفة الجمهورية بنسبة ٣٦٪ ثم الأهرام بنسبة ٣٤,١٪ وكانت أقلها استخداما للصور هي الأخبار بنسبة ٢,١٪ .

والجدول التالي يوضح تصنيف استخدام الصور حسب أنواعها :

نوع الصورة	الصحيفة		الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المساء	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
عشوائية	٣٤	١٩	٦٦	٦٠	٢٧	٨٤,٩	٨	٦٦,٦		
موضوعية	٤٦	٥٧,٦	١٨	١٠	٥	١٥,٦	١١	٢٨		
رسوم تخطيطية	٢	٢,٤	-	-	-	-	٢	٥,٧		
رسم مائكة	-	-	-	-	-	-	١٧	٦٦,٦		
إجمالي	٨٥	١٠٠	٩٤	١٠٠	٣٢	١٠٠	٧٥	١٠٠		

جدول رقم (٥)

(توزيع الامتدادات المخططة لأنواع الصور في الصحف المختلفة)

من الجدول السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت الجمهورية هي أكثر الصحف استخداما للصور الشخصية بنسبة ٨٤,٩٪ تليها الأخبار بنسبة ٦٠٪ ثم الأهرام بنسبة ٤٠٪ وأخيرا المساء بنسبة ٢,١٪ .

٢ - بالنسبة للصور الموضوعية كانت الأهرام أكثر الصحف استخداما لها بنسبة ٥٧,٦٪ تليها الأخبار بنسبة ١٠٪ ثم المساء بنسبة ٢٨٪ وأخيرا الجمهورية بنسبة ١٥,٦٪ .

٣ - بالنسبة للرسم التعبيرية لم تستخدمها سوى الأهرام بنسبة ٢٤٪ والمساء بنسبة ٢٧٪ .

٤ - أما الرسوم الساخرة فلم يستخدمها سوى المساء بنسبة ٢٦٪ فكانت أكثر أنواع الصور استخداما في جريدة المساء مصاحبة لمادة الجريمة .

٥ - كانت أكثر أنواع الصور شيوعا في الاستخدام في الصحف محل الدراسة عدا المساء الصور الشخصية وكانت الجمهورية أكثرها استخداما لهذا النوع .

٣/٤ الاطارات (البرايز) :

الوصف	موضوعة اطارات		موضوعة غير مطبقة		احال	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأهرام	٢٢	٨٨٪	١٢٧	٩٧,٢٪	٢١١	١٠٠٪
الاخبار	٥	٢٠٪	٢٣٧	٩٧,٩٪	٢٤٠	١٠٠٪
الجمهورية	٢١	٢٣,٦٪	١٨	٧٦,٤٪	٨١	١٠٠٪
المساء	١٢	١٠٪	١٨	٩٠٪	١٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٦)

استخدام البرايز في الصحف المختلفة :

من الجدول السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية :

كانت جريدة الجمهورية أكثر الصحف استخداما للبرايز فقيسده استخدمتها بنسبة ٢٣,٦٪ من اجمال المادة المخصصة للجريمة تليها الأهرام بنسبة ٨٨٪ ثم المساء بنسبة ١٠٪ وأخيرا الأخبار بنسبة ٢٧٪ .

٥ - نوعية القالب الصحفي المستخدم لمعالجة الجريمة :

كان الخبر هو الشكل الصحفي السائد استخدامه في الصحف الثلاث ماعدا المساء التي غلب فيها استخدام الموضوع الخبري بنسبة ٥٦,٤٪ .
والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلا .

نوعية المادة الصحفية	الصفحة الأولى		الصفحة الثانية		الصفحة الثالثة		الصفحة الرابعة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أ - غير قصير	١٨٨	٧٧,٧٪	٢١٢	٨٧,٦٪	٤٣	٢٨,٣٪	٢٥	٢١,١٪
ب - موضوع خبري	٢٥	٩,٦٪	٢٢	٩,٦٪	١٩	١٢,٣٪	٨٨	٧٣,٣٪
ج - مطبوع غير	٤١	١٦,٩٪	-	-	١٥	١١,٩٪	١	٠,٨٪
د - حديث	-	-	١	٠,٤٪	-	-	-	-
هـ - تحقيق	-	-	١	٠,٤٪	١٢	٩,٢٪	-	-
و - تقرير	-	-	-	-	-	-	٣	٢,٥٪
ز - لوحة ثابتة	١	٠,٤٪	-	-	-	-	-	-
إجمالي	٢٥٥	١٠٠٪	٢٤٢	١٠٠٪	٨٦	١٠٠٪	١٢٠	١٠٠٪

جدول رقم (٧)

(استخدام الفنون الصحفية المخططة في كل من صفات الدراسة)

ويمكن أن نخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :

- ١ - كانت الأخبار هي أكثر الصحف استخداما للخبر في نشر مادة الجريمة بالقياس إلى استخدامها للفنون الصحفية الأخرى بنسبة ٨٧,٦٪ .
- ٢ - كانت المساء هي أكثر الصحف استخداما للموضوع الخبري بنسبة ٧٣,٣٪ بالقياس للفنون الصحفية الأخرى التي استخدمتها في نشر مادة الجريمة .

٣ - كانت الجمهورية أكثر الصحف حرصا على متابعة أخبار الجريمة بنسبة ١٦٩٪ تليها الأهرام بنسبة ١٦١٪ ثم المساء بنسبة ٣٪ ولم تحرص الأخبار على ذلك إطلاقا .

٤ - بالنسبة للحديث لم تستخدمه سوى جريدة الأخبار وكان أقل الفنون استخداما فيها. بالقياس للفنون الصحفية الأخرى التي استخدمتها .

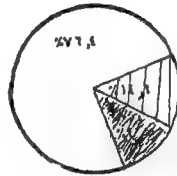
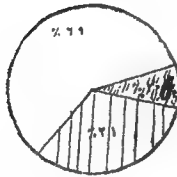
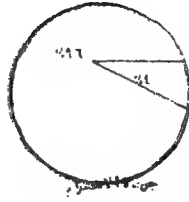
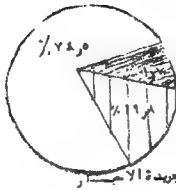
٥ - بالنسبة للمقال لم تستخدمه سوى جريدة المساء ٣ مرات بنسبة ٣٪ في حين لم تستخدمه الصحف الأخرى ، ويعتبر المقال والمتابعة أقل الفنون الصحفية استخداما من جانب المساء في نشر مادة الجريمة .

٦ - أما الزاوية الثابتة فلم تستخدمها سوى صحيفة الأهرام مرة واحدة بنسبة ٤٪ في حين رم تستخدمها الصحف الأخرى على الإطلاق .

٧ - لم يتحقق التوازن الكامل في استخدامات الصحف للفنون الصحفية المختلفة في تغطية ومعالجة مادة الجريمة خلال الستينيات ، وإن كان هذا التوازن قد يتحقق بشكل نسبي في جريدتي الأهرام والمساء .

٦ - أسلوب التعبير :

غلب على الطريقة التي استخدمتها الصحف المصرية لتوصيل مضمون مادة الجريمة إلى القراء تقديم الحقائق المجردة بموضوعية دون التدخل برأيها أو استخدام التعبيرات التي تصف الحادثة أو مرتكبها أو المجنى عليهم أو المشتركين فيها .



مباينة
مبالغة
تعبير مبتور
أمر غير طبيعي

رسم بياني رقم (٢)

(يوضح الطريقة التي استخدمتها كل صحيفة لتحويل مادة الجريمة للقراء)

يمكن أن نخرج من الشكل السابق بالنتائج التالية :

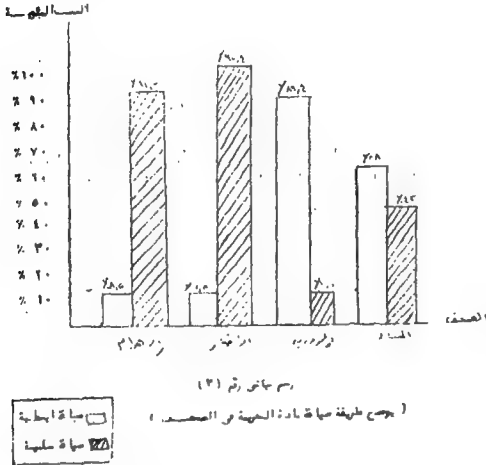
١ - لم تستخدم جريدة الأهرام أسلوب المبالغة وإنما اقتصر استخدامها على الحقائق في المقام الأول بنسبة ٩٦% ثم التعبير المبتور بنسبة ٤% . وكانت أكثر الصحف استخداما للحقائق تليها الأخبار ثم الجمهورية ثم المساء .

٢ - بالنسبة للمبالغة كانت صحيفة المساء أكثر الصحف ظهرت فيها نسبة عالية من المبالغة إذ بلغت ٢١% تليها الأخبار بنسبة ١٩٫٨% ثم الجمهورية بنسبة ١٤٫٦% .

٣ - بالنسبة للتعبير المبتور أو المزيف فظهر أيضا في المساء أكثر من الصحف الأخرى بنسبة ١٠% تليها الجمهورية بنسبة ٩% ثم الأهرام بنسبة ٤% وأخيرا الأخبار بنسبة ١٫٧% .

٧- نوع الصياغة :

جمعت جميع الصحف بين الصياغة الايجابية التي تهدف الى نشر قيم ايجابية في عقول القراء وبين الصياغة السلبية التي تهدف الى الاثارة واشاعة البلبلة كما يظهر من الرسم التالي :



من الشكل السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت الأخبار أكثر الصحف سلبية في صياغتها لمادة الجريمة بنسبة ٩٥٤% تليها الأهرام بنسبة ٩١٥% ثم المساء بنسبة ٤٢% وكانت أقلها صحيفة الجمهورية بنسبة ١٠٦% فقط .

٢ - بالنسبة للصياغة الايجابية كانت الجمهورية أكثر الصحف ايجابية في صياغتها لأخبار الجريمة بنسبة ٨٩٤% ثم المساء بنسبة ٥٨% ثم الأهرام بنسبة ٨٥% وأقلها الأخبار بنسبة ٧٨% .

وتشير هذه النتائج الى سيادة الصياغة السلبية في صياغة مادة الجريمة
 مما يشير الى خطورة الدور الذي تلعبه الصحف في هدم القيم التربوية
 ونشر العنف والبلبلة بعدم التزامها بدورها الايجابي الذي ينبغي أن تقوم
 به عند نشر مادة الجريمة .

المبحث الثاني :

فئات المضمون :

١ - مصدر مادة الجريمة :

كان استخدام المصدر الرسمي كمصدر لمعلومات مادة الجريمة أكثر
 المصادر استخداما في الصحف الثلاث باستثناء الأهرام التي استخدمت
 المصادر الأخرى بشكل أكبر من الصحف الأخرى . كما يظهر من الجدول
 التالي :

المصدر	الأهرام		الاخبار		الجمهورية		النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
مصدر رسمي	١٧	% ١٨	١٤٠	% ٢٧	٧٧	% ٨١	% ٩٠
الصحف	٥	% ١	٢١	% ٧	٩	% ١	% ٢
التلفزيون	٣	% ٨	٣٠	% ١٠	٤	% ١	% ٨
محرر الجريمة	٥٨	% ٢٢	٣٧	% ١٢	١	% ١	% ٦
أخرى	٤٩	% ٥٧	٦٨	% ٢٢	-	-	-
إجمالي	٢٦٨	% ١٠٠	٢٩٦	% ١٠٠	٩١	% ١٠٠	% ١٠٠

جدول رقم (٨)

(توزيع حادثة الجريمة في الصحف الثلاثة)

١ - كانت جريدة المساء أكثر صحف الدراسة استخداما للمصادر الرسمية بنسبة بلغت ٩٠.٢٪ تليها الجمهورية بنسبة ٨٤.٦٪ ثم الأخبار بنسبة ٤٧.٤٪ وكانت أقلها الأهرام بنسبة ١٨٪ .

٢ - كانت جريدة الجمهورية أكثر صحف الدراسة استخداما لأقوال الشهور كمصدر لمادة الجريمة بنسبة ٩٩٪ تليها الأخبار بنسبة ٧١٪ ثم المساء بنسبة ٢٥٪ وأقلها الأهرام بنسبة ١٩٪ .

٣ - استخدمت الأخبار أقوال المتهمين كمصدر لمادة الجريمة أكثر من صحف الدراسة الأخرى بنسبة ١٠٪ تليها الجمهورية بنسبة ٤.٤٪ وتساوت جريدتا الأهرام والمساء في استخدامهما قبلت نسبتهما في كل منهما ٨٪ .

٤ - اعتمدت الأهرام على محرر الجريدة أكثر من الصحف الأخرى الأخرى بنسبة ٢٢.٢٪ تليها الأخبار بنسبة ١٢.٥٪ ثم المساء بنسبة ٦.٥٪ وكانت أقلها الجمهورية بنسبة ١.١٪ .

٥ - أما عن (المصادر الأخرى) لمادة الجريمة فلم تستخدمها سوى الأهرام والأخبار فاستخدمتها الأهرام بنسبة ٥٧.١٪ والأخبار بنسبة ٢٣٪ . وكانت المصادر الأخرى هي أكثر المصادر استخداما في جريدة الأهرام وهي وكالات الأنباء نظرا لأن معظم مادة الجريمة التي نشرت في الأهرام في الستينيات كانت حوادث خارجية .

٦ - كانت الأخبار أكثر الصحف تنوعا في مصادر مادتها الصحفية عن الجريمة وتحقيق التوازن بين الاعتماد على المصادر الرسمية وغيرها من المصادر .

٢ - اتجاه المضمون :

كان الاتجاه الغالب للمضمون معظم مادة الجريمة ضد المتهم في كل الصحف عدا الأهرام التي غلب فيها الاتجاه المتوازن . كما يظهر من الجدول التالي :

الاتجاه	المصحف الأهرام		الأهرام		الجمهورية		المساء	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
مع المتهم	٢٢	١٠٠%	١١	٤٦%	٢٥	٢٠%	٥	١,١%
ضد المتهم	٣٧	١٨١%	١١٢	٤٧٣%	٥٨	٤٦%	١١	٢٣٦,١%
مع المصلحة	٢٦	١٣٢%	١	٤%	٢٣	١٨%	١١	٢٩%
ضد المصلحة	٢	١%	—	—	٨	٦%	١	٢,٨%
متوازن	١٧	٢٣,١%	٦٨	١١٨%	٢	١,٦%	١٧	٤٤٣,١%
غير محدد الاتجاه	١٨	٢٣,٣%	٨٥	٤٣٥,١%	٨	٦%	١١	٢٣٦,١%
أجالىس	٢٠٤	١٠٠%	٢٣٧	١٠٠%	١٢٤	١٠٠%	١٢٢	١٠٠%

جدول رسم (١)

(بحسب هذه المضمون في المصحف المختلفة)

ونخرج من هذا الجدول بعلّة نتائج :

١ - أن تبني اتجاه ضد المتهم في صحف العينة يشير الى تدخل الصحافة في صياغة أخبار الجريمة بحيث يظهر منها موقفها الواضح من مرتكبيها وامكانية أن يؤثر هذا الموقف في حكم القضاء في القضية وفي أحوال كثيرة رغم علم ثبوت الاتهام وادانة المتهم .

٢ - كانت جريدة الجمهورية هي أكثر الصحف تبنيًا لاتجاه مع المتهم بنسبة ٢٠% ، تليها الأهرام بنسبة ١٠,٨% ثم الأخبار بنسبة ٤,٦% وأخيرًا المساء بنسبة ١,١% .

٣ - كذلك كانت الجمهورية أكثر الصحف تبنيًا لاتجاه مع السلطة بنسبة ١٨٥٪ تليها الأهرام بنسبة ١٣٢٪ ثم المساء بنسبة ٩٪ وأقلها كانت الأخبار بنسبة ٤٠٪ .

٤ - كذلك كانت جريدة الجمهورية أكثر الصحف استخدامًا لاتجاه ضد السلطة بنسبة ٦٥٪ يليها الأهرام بنسبة ١٥٪ وأقلها كانت المساء ٨٪ في حين لم تستخدمه جريدة الأخبار على الإطلاق .

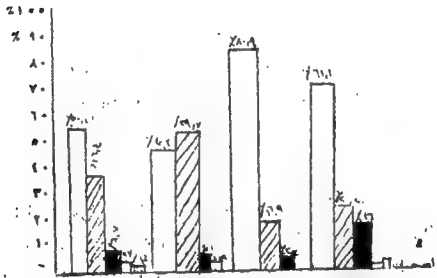
٥ - أما الاتجاه المتوازن الذي يعرض وجهتي النظر دون أن يؤيد أو يعارض طرفًا من الأطراف فقد ظهر في جريدة الأهرام بنسبة ٢٣١٪ تليها المساء بنسبة ١٣٩٪ ثم الأخبار بنسبة ١١٨٪ وبلغت أدناها في الجمهورية بنسبة ١٦٪ .

٦ - أما المضمون غير المحدد اتجاهه فبلغ أكبر نسبة له في المساء والأخبار ففي المساء ظهر بنسبة ٣٦١٪ وهي أكبر نسبة بين صحف العينة تليها الأخبار بنسبة ٣٥٩٪ . ثم الأهرام بنسبة ٣٣٣٪ وأخيرًا الجمهورية بنسبة ٦٥٪ .

٣ - القضايا :

فاقت الجرائم التقليدية سائر القضايا الأخرى في كل من الأهمر
بنسبة ٥٠.٢٪ ، والجمهورية بنسبة ٨٠.٦٪ والمساء بنسبة ٦١.١٪ باستثناء
الأخبار التي تفوقت فيها الجريمة المستحدثة على القضايا الأخرى وكان نصيب
الجرائم التقليدية ٣٥.٣٪ كما يظهر من الرسم البياني التالي :

النسبة المئوية



المساء الجمهورية الأخبار الأهمر

رسم جاني رقم (٢)

أبوع توزع أنواع القضايا التي تناولتها مادة الجريمة في الصحف

- جرائم تقليدية
- ▨ جرائم مستحدثة
- أحكام قضائية
- ▤ حوادث طبيعية
- ▥ أخرى

١/٣ جرائم تقليدية

احتلت الجرائم الاكبر من الجرائم التقليدية فبلغت نسبتها ٣٩% من مجموع الجرائم التقليدية وكان أكثر المصالح أمثلاً بها
الاخبار بنسبة ٣٨% ونظراً اهتمام كل من الامم ٣٩% والجمهورية ٣٢% وكانت أغلبها جرمات المساء شديدة رقة فقط .
كما يظهر من الجدول التالي :-

المصنف	الامم المتحدة		الجمهورية العربية السورية		الجمهورية اللبنانية		الجمهورية العراقية		الجمهورية السورية		نوع الجريمة
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
القتل	٣٤	٢٣,٩%	٤	٥,٦%	١	٨,٢%	٤	٢٣,٢%	٧٤	١٨,٧%	القتل
السرقنة	٤٣	٣٠,٣%	١٤	١٩,٧%	٢٦	٣٥,٦%	١٤	٢٩,٤%	١٢١	٣٠,٦%	السرقنة
حراقة	٤٩	٣٤,٦%	٢٥	٣٤,٧%	٤	٥,٥%	٢٥	٣٨,٨%	١٢٨	٣٢,٤%	حراقة
مخدرات	١٢	٨,٨%	١٢	١٦,٧%	٧	٩,٢%	١٢	٣,١%	٣٠	٧,٦%	مخدرات
مخدرات	-	-	١٤	١٩,٧%	-	-	١٤	٣,١%	١٥	٣,٩%	مخدرات
الاعتداء	-	-	١٠	١٣,٩%	١	١,٣%	١٠	١٣,٩%	٢	٥,٢%	الاعتداء
ضرب وجرح	-	-	-	-	٨	١١,١%	-	-	٨	٢,١%	ضرب وجرح
تخلف	٢	١,٤%	-	-	٤	٥,٥%	-	-	٧	١,٨%	تخلف
شجار	-	-	٢	٢,٨%	١	١,٣%	٢	٢,٨%	٣	٠,٧%	شجار
الجنس	٢	١,٤%	-	-	-	-	-	-	٧	١,٨%	الجنس
اجمالي	١٤٧	١٠٠%	٧٢	١٠٠%	٥٢	١٠٠%	٧٢	١٠٠%	٣٩٥	١٠٠%	اجمالي

يمكن أن نخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :

١ - تلت الحوادث في الاهتمام جرائم السرقة فبلغت نسبتها ٣٠٦٪ بين الجرائم التقليدية الأخرى وكانت أكثر الصحف اهتماما بها المساء بنسبة ٣٥٦٪ ثم الأهرام بنسبة ٣٠٣٪ تليها الأخبار بنسبة ٢٩٤٪ وآخرها الجمهورية بنسبة ١٩٤٪ .

من الرسم السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت الجمهورية أكثر صحف الدراسة اهتماما بالجرائم التقليدية كالقتل والسرقة وغيرها بنسبة ٨٠٩٪ تليها المساء بنسبة ٦١٪ ثم الأهرام بنسبة ٥٠٢٪ وآخرها الأخبار بنسبة ٣٥٣٪ .

٢ - بالنسبة للجرائم المستحدثة كالتزوير والتهميش والجرائم السياسية كانت الأخبار أكثر صحف الدراسة في نشر هذه النوعية بنسبة ٣٩٧٪ تليها الأهرام بنسبة ٣٦٤٪ ثم المساء بنسبة ٢٠٢٪ ، وكانت أقلها جريدة الجمهورية بنسبة ١٦٩٪ .

٣ - أما الأحكام القضائية كالأحكام الجنائية والقرارات الإدارية والأحوال الشخصية فقد كان أقصى اهتمام بها في المساء بنسبة ١٦٪ تليها الأهرام بنسبة ١٧٪ ثم الأخبار بنسبة ٤١٪ وأقلها الجمهورية بنسبة ٢٢٪ .

٤ - ظهر الاهتمام بنشر أخبار الحوادث الطبيعية في صحف ثلاث من صحف الدراسة هي على الترتيب الأهرام بنسبة ٥٣٪ ثم الأخبار بنسبة ٢٩٪ والمساء بنسبة ٨٪ في حين لم تنشر الجمهورية أى حوادث طبيعية خلال فترة الدراسة .

٥ - أما القضايا الأخرى فقد نشرت في جريدتين فقط هي الأهرام بنسبة ١٤٪ والمساء بنسبة ١٧٪ ويظهر فيما يلي حجم اهتمام الصحف محل الدراسة بالقضايا الفرعية لكل من هذه القضايا الرئيسية (التقليدية ، المستحدثة ، الأحكام القضائية ، الحوادث الطبيعية) .

٢ - تلى السرقة جرائم القتل فبلغت نسبتها ١٨٧٪ وتقارب اهتمام كل من الأهرام (٢٣٩٪) والأخبار (٢٣٢٪) بهذه الجرائم ٠٠ في حين قل الاهتمام بها بنسبة ملحوظة في كل من المساء ٨٢٪ والجمهورية ٥٦٪ ٠

٣ - يلي القتل جرائم المخدرات فبلغت نسبتها ٧٦٪ من اجمالي الجرائم التقليدية وكانت الجمهورية أكثر صحف العينة اهتماما بها بنسبة ١٦٧٪ ، وتناقصت نسبتها بشكل ملحوظ في الصحف الثلاث الأخرى فكانت نسبتها على التوالي الأهرام (٨٥٪) والأخبار (٣١٪) وأخيرا المساء (٢٧٪) ٠

٤ - وتلى ذلك جرائم الأحداث فبلغت نسبتها ٣٨٪ وتفاوت الاهتمام بها في صحف العينة ففي حين بلغت هذه النسبة في الجمهورية ١٩٤٪ كانت نسبتها في الأخبار ٨٪ ٠٠ ولم تنشر كل من الأهرام والمساء أى جرائم للأحداث خلال فترة الدراسة ٠

٥ - بلغت نسبة جرائم الضرب والجرح ٢٪ نشرت جميعها في صحيفة المساء فقط بنسبة ١١٪ ٠

٦ - تساوى اهتمام صحف الدراسة بكل من جرائم الخطف والجرائم الأخرى فبلغت نسبتها ١٨٪ في كل منهما ٠٠ بالنسبة للخطف كان أكبر اهتمام به في المساء بنسبة ٥٥٪ تليها الأهرام بنسبة ١٤٪ ثم الأخبار ٨٪ في حين لم تنشر الجمهورية أية أخبار عن جرائم الخطف ٠٠ أما بالنسبة للجرائم الأخرى التى لم ترد تحت أى تصنيف من التصنيفات السابقة فلم تنشر الا في جريدتى الأخبار بنسبة ٣٩٪ والأهرام بنسبة ١٤٪ في حين لم تهتم بها كل من جريدتى الجمهورية والمساء ٠

٧ - بلغت نسبة الاهتمام بجرائم النار ٨٪ نشرت في جسر يدتى الجمهورية بنسبة ٢٨٪ والمساء بنسبة ١٤٪ في حين لم تنشر اطلاقا في جريدتى الأهرام والأخبار ٠

٨ - كانت جرائم الاغتصاب أقل الجرائم التقليدية نصيبا من اهتمام الصحف فكانت نسبتها ٥٪ فقط تركزت في صحيفتى الجمهورية والمساء بنسبة ١٤٪ في كل منهما في حين لم تنشر اطلاقا في كل من جسر يدتى الأهرام والأخبار خلال فترة الدراسة ٠

من الجدول السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :

١ - تلى الجرائم السياسية فى الأهمية جرائم التهريب وكان أقصى اهتمام بها فى جريدة الجمهورية بنسبة ٦٠٪ تليها الأخبار بنسبة ١٣٪ ثم النساء بنسبة ٨٣٪ .

٢ - تلى التهريب فى الأهمية جرائم التزوير فبلغت نسبتها ٧١٪ كان أقصى اهتمام بها فى الجمهورية بنسبة ٣٣٪ ثم النساء ٢٩٪ ثم الأخبار ٤٢٪ فى حين كانت الأهرام أقل الصحف اهتماما بالتزوير فبلغت نسبتها ١٪ فقط .

٣ - أما جرائم العلاقة بين المالك والمستأجر فقد بلغت نسبتها ٩٠٪ توزعت بين جريدتى النساء ٣٧٪ والأخبار ٥٢٪ فى حين لم تنشر إطلاقا فى كل من الأهرام والجمهورية .

٤ - وبلى ذلك جرائم التموين بنسبة ٥٥٪ تركزت فى جريدتى الأخبار بنسبة ٧٣٪ ، والأهرام بنسبة ٥٨٪ فى حين لم تنشر فى الجمهورية والنساء خلال فترة الدراسة .

٥ - بلغت نسبة الجرائم الأخرى ٥٪ تركزت فى الأخبار ٢١٪ والأهرام ١٩٪ ولم تنشر فى الجمهورية والنساء .

٦ - وجاءت جرائم الرشاوى فبلغت نسبتها ٣٨٪ من اجمالى جرائم الرشاوى فى الاهتمام التالى فبلغت نسبتها ٣٨٪ من اجمالى الجرائم المستحدثة نشرت فى كل من الجمهورية ٦٧٪ والأخبار ٤٢٪ ثم الأهرام ٣٨٪ ولم تنشر فى النساء .

٧ - تساوت نسبة الاهتمام بين مخالفات المرور والهروب من السجن أو التجنيد أو الخدمة العسكرية فبلغت نسبتها ١٧٪ لكل منهما . وبالنسبة لجرائم المرور كانت نسبة الاهتمام بها ٤٢٪ فى الجمهورية و ٢١٪ فى الأخبار و ١٪ فى الأهرام ولم تهتم بها صحيفة النساء أما عن جرائم الهروب من السجن أو التجنيد فتركزت فى جريدتى الأخبار بنسبة ٢١٪ والأهرام بنسبة ١٩٪ ولم تنشر فى جريدتى الجمهورية والنساء على الإطلاق .

٨ - لم تنشر أية أخبار عن جرائم التراء غير المشروع وتشرد الأحداث فى الصحف الأربع خلال فترة الدراسة .

٩ - تركز اهتمام جريدة الجمهورية على جرائم التهريب والتزوير والرشاوى فقط ولم تهتم ببقية الجرائم المستحدثة الأخرى . فى حين تركز اهتمام النساء على جرائم العلاقة بين المالك والمستأجر والتهريب والجرائم السياسية والتزوير ومخالفات المرور ولم تهتم بالجرائم المستحدثة الأخرى .

١٤/٣ نظام التقاضي

تركز اهتمام المصف خلال فترة الردية بتسليم نظام التقاضي الخاصة بنظام الحكم الجارية بنسبة ٥٢% وبلغت نسبة هذه الاكظم ١٠٠% في حصة الجمهورية وفي الاكظم بنسبة ٩٤% وفي الاجار ٥٠% وكانت اقل المصف امكان بهذا النوع من الاكظم القضاية وبيدة النساء بنسبة ٣٢% كما يظهر من الجدول التالي :-

نظام الحكم القديم	الاجار			الاجار			الاجار			المصفاة
	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
الحكم جاني	٢٦	٥٣%	١	٢	١٠٠%	٥	١٨	٩٤%	١٨	الحكم جاني
الحكم جاني	١	—	—	١	٥٠%	—	—	—	—	الحكم جاني
الحكم جاني	١	—	—	١	٥٠%	—	٢	١٠%	٢	الحكم جاني
الحكم جاني	٣	٥٣%	١	—	—	—	٢	١٠%	٢	الحكم جاني
الحكم جاني	٣	—	—	—	—	٢٠%	١	٥٣%	١	الحكم جاني
الحكم جاني	٣	—	—	—	—	٢٠%	٣	٦٨%	٣	الحكم جاني
الحكم جاني	٨	٣٦%	٧	—	—	١٠%	—	—	—	الحكم جاني
الحكم جاني	١٦	٢٥%	١١	—	—	٤٠%	١	٥٣%	١	الحكم جاني
الحكم جاني	٥٠	١٠٠%	١٩	٢	١٠٠%	١٠	١٩	١٠٠%	١٩	الحكم جاني

جيت جدول رقم (١٤)

(ب) سبب اهتمام المصف بالتصايا العربية للاكظم التقاضي

يمكن أن نخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :

١ - تلى الأحوال الشخصية فى الاهتمام الأحكام الجنائية بنسبة ٣٢٪ من اجمالى الأحكام القضائية تركزت فى جريدة المساء بنسبة ٧٥٫٩٪ تليها الأخبار بنسبة ٤٠٪ والأهرام ٥٫٣٪ ولم ينشر على الإطلاق أى حكم خاص بالأحوال الشخصية فى جريدة الجمهورية .

٢ - وتلى ذلك القرارات الادارية بنسبة ١٦٪ تركزت فى صحيفتى المساء ٣٦٫٨٪ والأخبار ١٠٪ ولم تنشر فى كل من الأهرام والجمهورية على الإطلاق .

٣ - بلغت نسبة الاهتمام بالأحكام الجنائية الحضورية ١٢٪ من اجمالى الأحكام القضائية ، وكان أقصى اهتمام بها فى الجمهورية بنسبة ٥٠٪ والأخبار بنسبة ٣٠٪ والأهرام بنسبة ١٠٫٥٪ فى حين لم تنشر إطلاقاً فى المساء .

٤ - تساوى اهتمام الصحف بالأحكام الابتدائية والأحكام الجنائية غير المحددة بالنسبة للأحكام الجنائية غير المحددة تركزت فى المساء ٥٫٣٪ والأهرام ١٠٫٥٪ ولم تنشر فى الأخبار أو الجمهورية ، أما بالنسبة للأحكام الجنائية الابتدائية فقد تركزت فى جريدتى الأخبار بنسبة ٢٠٪ والأهرام بنسبة ٥٫٣٪ فى حين لم تنشر فى الجمهورية أو المساء .

٥ - كانت الأحكام الجنائية الغيابية أقل أنواع الأحكام الجنائية نشرت فى الصحف فبلغت نسبتها ٢٪ فقط تركزت جميعها فى صحيفة الجمهورية بنسبة ٥٠٪ فى حين لم تنشر فى الصحف الثلاث الأخرى .

٦ - نشرت صحيفة الجمهورية الأحكام الجنائية الغيابية والحضورية فقط ولم تنشر أى أحكام جنائية أخرى .

٤/٣ الحوادث الطبيعية :

كانت الأهرام أكثر الصحف اهتماماً بنشر الحوادث الطبيعية فبلّغت نسبتها ٥٣٪ تليها الأخبار بنسبة ٢٩٪ ثم المساء بنسبة ٨٪ في حين لم تنشر في جريدة الجمهورية إطلاقاً كما يظهر من الجدول التالي :

الجريدة	التكرار	النسبة المئوية
الأهرام	١٥	٥٣٪
الأخبار	٧	٢٩٪
الجمهورية	—	—
المساء	١	٨٪

جدول رقم (١٣)
(نسب اهتمام الصحف بالحوادث الطبيعية)

٥/٣ الحوادث الأخرى :

كانت صحيفة المساء أكثر الصحف اهتماماً بنشر الحوادث الأخرى ١٧٪ وهي الحوادث التي لم يرد لها تصنيف محدد خلال تصنيف الحوادث ٠٠ ولم تظهر هذه الحوادث على الإطلاق في الأخبار والجمهورية كما يظهر من الجدول التالي :

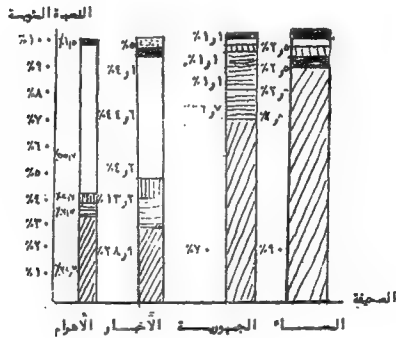
الجريدة	التكرار	النسبة المئوية
الأهرام	٤	١٤٪
الأخبار	—	—
الجمهورية	—	—
المساء	٢	١٧٪

جدول رقم (١٤)
(نسب اهتمام الصحف بالحوادث الأخرى)

٤ - مكان ارتكاب الجريمة :

وقعت أغلب الجرائم التي نشرتها كل الصحف عدا الأهرام والأخبار -
في القاهرة في حين ركزت الأهرام والأخبار على الجرائم التي وقعت خارج
مصر .

ويظهر من الرسم البياني التالي هذا تفصيلا :



رسم بياني رقم (٥)

يوضح نسب توزيع الجرائم حسب مكان وقوعها فمصر

كل صحيفة {

قاهرة	قاهرة
مصر	مصر
خارج مصر	خارج مصر
غير مصر	غير مصر

ويمكن أن نخرج من الرسم السابق بالنتائج التالية :

- ١ - كانت المساء أكثر الصحف تركيزا على الجرائم التي وقعت في القاهرة بنسبة ٩٠٪ والأخبار أقلها تركيزا على ذلك بنسبة ٢٨٫٩٪ .
- ٢ - وبالنسبة للجرائم التي وقعت في الوجه البحري يلاحظ أن الجمهورية كانت أكثر الصحف تركيزا عليها بنسبة ٢٦٫٧٪ والمساء أقلها تركيزا عليها بنسبة ٢٫٥٪ .
- ٣ - كانت الأخبار أحرص الصحف على نشر الأخبار الخاصة بالجرائم التي تقع في الوجه القبلي بنسبة ٤٫٢٪ وأقلها الجمهورية بنسبة ١٫١٪ .
- ٤ - كانت الأخبار الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض القضايا المتصلة بمادة الجريمة التي تقع داخل مصر بشكل عام بنسبة ٥٪ .
- ٥ - كما كانت الأخبار أيضا أكثر الصحف التي ظهرت فيها بعض الجرائم غير المحدد مكان وقوعها بنسبة ٤٫١٪ .

١/٤ القاهرة :

وقعت معظم الحوادث التي حدثت في القاهرة ونشرتها صحف العينة في الأحياء الشعبية منها بنسبة ٤٠٫٢٪ وكان الاهتمام الأكبر بذلك في جريدة المساء بنسبة ٥١٫٩٪ وتقارب الاهتمام بين الأخبار ٣٧٫١٪ ، والجمهورية ٣٦٫٥٪ وكانت نسبة اهتمام الأهرام بذلك ٣١٫١٪ . كما يظهر من الجدول التالي :

وقد تم علم الجوانب التي حدثت في الظاهرة وتوزيعها معطاة أهمية في الأحياء العامة تبينها بنسبة ٤٤٪ وكل الاهتمام الأكبر في تحديد المسألة بنسبة ٥١٪ وتطابق الاهتمام بين الأحياء ٣٧٪ وبالصغيرة ٣٦٪ وكانت نسبة اهتمام الأحياء ٤٣٪ كما يشير من الجدول التالي :-

المسئ	الأحياء		الأحياء		الأحياء		الأحياء		الاهتمام
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
أحياء مقيمة	٤٧	٤٦	٣٧٪	٣٣	٣٦٪	٥٦	١٩٪	١٣٢	٤٠٪
أحياء غير مقيمة	٢٠	٢٠	٢٦٪	٢٧	٢٩٪	٣١	٨٪	٩٨	٢٩٪
غير محددة	٤٠	٢٤	٣٤٪	١٣	٢٠٪	٢١	٤٪	٩٨	٢٩٪
أحياء أخرى	٨٧	٧٠	١٠٠٪	٦٣	١٠٠٪	١٠٨	١٠٠٪	٢٣٨	١٠٠٪

جدول رقم (١٥)

(توزيع الجوانب التي وقعت في الظاهرة حسب الأهمية)

يمكن أن نخرج من الجدول رقم ١٥ بالنتائج التالية :

١ - تساوى اهتمام الصحف بنشر الحوادث التي وقعت في الأحياء الشعبية والتي وقعت في مكان غير محدد من القاهرة فبلغت نسبة كل منهما ٢٩٩٪ .

٢ - كانت الجمهورية أكثر الصحف اهتماما بنشر الحوادث التي وقعت في الأحياء غير الشعبية فبلغت نسبتها ٤٢٩٪ تليها المساء ٢٧٧٪ ثم الأخبار ٢٦٦٪ وكانت الأهرام أقلها فكانت نسبتها ٢٣٪ .

٣ - أما الحوادث التي وقعت في مكان غير محدد من القاهرة فقد بلغت أكبر نسبة لها في الأهرام بنسبة ٤٥٩٪ تليها الأخبار ٣٤٣٪ ثم الجمهورية ٢٠٦٪ وكانت أقل الصحف اهتماما بها هي المساء بنسبة ١٩٤٪ .

يمكن أن نخرج من الجدول رقم ١٦ بالنتائج التالية :

١ - بالنسبة للحوادث التي وقعت في ريف الوجه البحري كانت المساء أكثر الصحف اهتماما بنشرها فبلغت نسبتها ٣٣٣٪ تليها الأخبار بنسبة ٢٨١٪ ثم الجمهورية ٢٠٨٪ وكانت الأهرام أقل الصحف اهتماما بها بنسبة ١٥٨٪ .

٢ - بالنسبة للحوادث التي وقعت في مدن الوجه البحري كانت الجمهورية أكثر الصحف نشرها بنسبة ٧٩٢٪ تليها الأخبار ٧١٩٪ ثم الأهرام ٦٨٤٪ ثم المساء ٦٦٧٪ .

٣ - أما الحوادث التي وقعت في الوجه البحري بدون تحديد فلم تنشر إلا في الأهرام بنسبة ١٥٨٪ في حين لم تنشر في الصحف الأخرى خلال فترة الدراسة .

٣/٤ الوجه القبلي :

ظهر من التحليل أن أغلب مادة الجريمة التي وقعت في الوجه القبلي والتي نشرت في صحف العينة حدثت في مدن الوجه القبلي بنسبة ٧١٤٪ تليها الحوادث التي وقعت في ريف الوجه القبلي بنسبة ١٩١٪ أما الحوادث التي وقعت في الوجه القبلي بصفة عامة فبلغت نسبتها ٩٥٪ فقط .

والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلا :

يتضح من الجدول السابق مايلي :

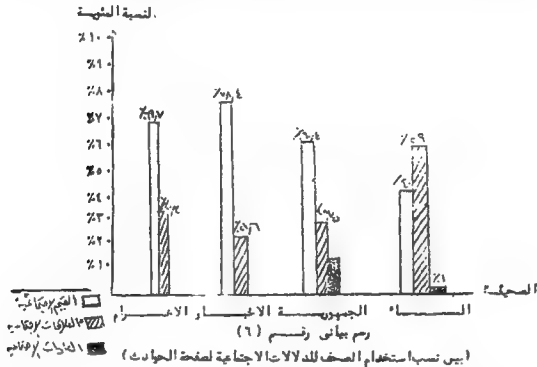
١ - كانت الجمهورية أكثر الصحف اهتماما بنشر أخبار مادة الجريمة التي وقعت في مدن الوجه القبلي فبلغت نسبتها ١٠٠٪ تليها الأخبار بنسبة ٨٠٪ ثم الأهرام ٧١٤٪ وأقلها المساء ٣٣٣٪ .

٢ - بالنسبة للحوادث التي وقعت في ريف الوجه القبلي فقد تركز نشرها في جريدتي المساء بنسبة ٦٦٧٪ والأخبار بنسبة ٢٠٪ في حين

لم تنشر إطلاقاً في جريدتي الأهرام والجمهورية .
٣ - أما الحوادث التي وقعت في الوجه القبلي بصفة عامة فقد نشرت في جريدة الأهرام فقط بنسبة ٢٨,٦٪ ولم تنشر في بقية صحف العينة خلال فترة الدراسة .

٥ - الدلالات الاجتماعية للجريمة :

استأثرت القيم الاجتماعية بالتركيز الأكبر من جانب صحف الدراسة الثلاث ما عدا المساء التي استأثرت العلاقات الاجتماعية بأكبر نسبة من اهتمامها . كما يظهر من الشكل التالي :



يمكن أن نخرج من الشكل السابق بالنتائج التالية :

- ١ - كانت جريدة الأخبار أكثر صحف الدراسة اهتماماً بالقيم الاجتماعية بنسبة ٨٧,٤٪ تليها الأهرام بنسبة ٦٩,٧٪ ثم الجمهورية بنسبة ٦٠,٤٪ والمساء بنسبة ٤٠٪ .
- ٢ - بالنسبة للعلاقات الاجتماعية كالعلاقات الأسرية والدراسية وعلاقات العمل والمجتمع كانت جريدة المساء أكثر الصحف اهتماماً بها فبلغت نسبتها ٥٩٪ تليها الأهرام بنسبة ٣٠,٣٪ ثم الجمهورية بنسبة ٢٧,٧٪ وبلغت أدناها في الأخبار بنسبة ٢٧,٧٪ .
- ٣ - على مستوى العادات الاجتماعية كالثار ومساواة البنت والولد وانتشار السحر وغيرها اهتمت بها صحيفتنا الجمهورية بنسبة ١٠,٩٪ والمساء بنسبة ١٪ . على حين لم تذكر إطلاقاً في جريدتي الأهرام والأخبار .

١٠٥ / ١١ القيم ١٤ جينا عيسى :

استغرقت التقييم الاقتصادي الجانبي الأكبر من مضمون الجرام من المصحف المصحى خلال فترة الدراسة نسبة ٢٩٪ تليها التقييم الاجتماعي ٢٤٪ ثم التقييم السياسي بنسبة ٢٠٪ في حين كانت التقييم الدينية أقل تصنيفات التقييم وروا من مضمون مادة الجريمة ٢٠٪ بنسبة ٢٠٪.

القيمة		الأخرى		الجمهور		المجموع		اجمالى	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
٥	النسبة المئوية	٢	النسبة المئوية	٧	النسبة المئوية	١٤	النسبة المئوية	١٧٢	النسبة المئوية
٨٠	النسبة المئوية	٧٤	النسبة المئوية	١٨	النسبة المئوية	١٧٢	النسبة المئوية	١٧٢	النسبة المئوية
١	النسبة المئوية	٢٣	النسبة المئوية	١٠	النسبة المئوية	٤٤	النسبة المئوية	١٠	النسبة المئوية
٢٣	النسبة المئوية	٦٠	النسبة المئوية	١٦	النسبة المئوية	٩١	النسبة المئوية	٩١	النسبة المئوية
٨٥	النسبة المئوية	١	النسبة المئوية	١	النسبة المئوية	٨٧	النسبة المئوية	٨٧	النسبة المئوية
٤	النسبة المئوية	١	النسبة المئوية	—	النسبة المئوية	٥	النسبة المئوية	٥	النسبة المئوية
—	النسبة المئوية	—	النسبة المئوية	١	النسبة المئوية	١٣	النسبة المئوية	١٣	النسبة المئوية
١٩٨	النسبة المئوية	١٧١	النسبة المئوية	١١	النسبة المئوية	٤٣٤	النسبة المئوية	٤٣٤	النسبة المئوية

جدول رقم (۱۸)

(يوضح توزيعات التهم الاحتمالية المختلفة في مضمون مادة الجريمة في صفوف البيئة)

من الجدول نخرج بالنتائج التالية :

١ - بالنسبة للقيم الاقتصادية التي استأثرت بالجانب الأكبر من مضمون الجرائم فى الصحف فبلغت النسبة الإجمالية لها ٣٩٦٪ . كانت الأخبار أكثر الصحف اهتماما بها بنسبة ٤٣٣٪ تليها الأهرام بنسبة ٤٠٤٪ ثم الجمهورية ٢٩٥٪ فى حين لم تحدد اطلاقا فى جريدة المساء .

٢ - بالنسبة للقيم الاجتماعية التى تلت القيم الاقتصادية فى الأهمية وبلغت نسبتها ٢٢٨٪ فكانت الأخبار أكثر الصحف اهتماما بها بنسبة ٣٥١٪ تليها الجمهورية ٢٦٢٪ ثم الأهرام ١١٦٪ فى حين لم ترد اطلاقا فى جريدة المساء .

٣ - احتلت القيم السياسية المرتبة الثالثة فى اهتمام الصحف بين القيم الاجتماعية الأخرى فبلغت النسبة الإجمالية لها ٢٠٨٪ وكانت جريدة الأهرام أكثر الصحف اهتماما بها بنسبة ٤٢٩٪ تليها الجمهورية بنسبة ١٦٨٪ ثم الأخبار بنسبة ٦٪ فى حين لم تنشر فى صحيفة المساء اطلاقا .

٤ - تلى القيم السياسية من حيث اهتمام صحف العينة بها القيم الجمالية فبلغت النسبة الإجمالية لها ١٠١٪ وكانت الأخبار أكثر الصحف اهتماما بها بنسبة ١٩٢٪ تليها الجمهورية بنسبة ١٦٤٪ ثم الأهرام بنسبة ٥٪ ولم تنشر فى صحيفة المساء اطلاقا .

٥ - بعدها تأتى القيم النظرية الفكرية بنسبة ٣٢٪ بلغت أقصى نسبة لها فى الجمهورية بنسبة ١١٥٪ تليها الأهرام بنسبة ٢٥٪ ثم الأخبار بنسبة ١٢٪ ولم تنشر فى المساء أيضا .

٦ - ثم تأتى القيم العامة بنسبة ٣٪ من النسبة الإجمالية للقيم الاجتماعية توزعت بين جريدتى المساء بنسبة ١٠٠٪ والجمهورية بنسبة ١٤٨٪ فى حين لم تنشر فى جريدتى الأهرام والأخبار .

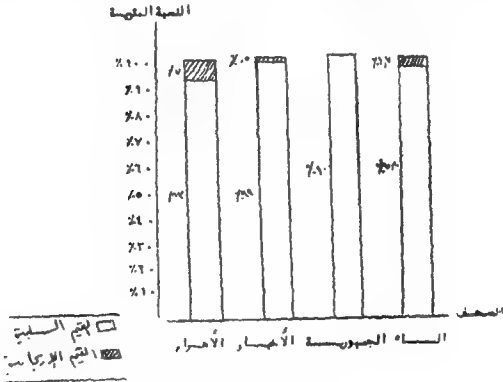
٧ - وكانت القيم الدينية أقل القيم الاجتماعية ورودا فى مضمون مادة الجريمة بنسبة ١٨٪ فقد تركزت فى جريدة الأهرام بنسبة ٢١٪ والأخبار بنسبة ٦٪ . ولم تذكر فى كل من جريدتى الجمهورية والمساء .

٨ - اهتمت كل من الأهرام والأخبار والجمهورية بطرح جميع القيم الاجتماعية باستثناء قيمة واحدة . فالأهرام والأخبار أجملت القيم العامة بينما أجملت الجمهورية القيم الدينية .

٩ - اختلفت صحيفة المساء عن بقية صحف العينة فلم ترد في مضمونها
الا القيم الاجتماعية العامة فبلغت نسبتها ١٠٠٪ من مضمون مادة الجريمة لم
تظهر في المضمون بقية القيم الأخرى .

نوعية القيم من حيث مدى ما تثيره من اتجاهات سلبية أو ايجابية :

كانت معظم القيم التي روجت لها الصحف قيما سلبية تعوق تطور
المجتمع وتقدمه وتستند الى عادات وتقاليد بالية لا تتفق مع طبيعة العصر
ومقتضيات تنمية المجتمع . ويظهر هذا بصفة خاصة في جريدة الجمهورية
التي بلغت نسبة القيم السلبية التي أثارته من خلال مادة الجريمة الى
٩٠٠٪ . كما يظهر من الرسم التالي :



رسم بياني رقم (٧)

(يبين نوعية القيم التي تثيرها كل صحيفة من حيث مدى ما تثيره
من اتجاهات سلبية أو ايجابية)

يمكن أن نخرج من الرسم بالنتائج التالية :

- ١ - كانت أكبر نسبة للقيم الإيجابية التي تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع وتساهم في بناء الفرد هي نسبة ٧٪ في الأهرام و ٤٧٪ في المساء وقضاهت الى ٥٪ في الأخبار في حين لم تذكر اطلاقا في جريدة الجمهورية .

٢ - كانت أكبر نسبة للقيم السلبية فى الجمهورية ١٠٠٪ تليها
الأخبار بنسبة ٩٩٪ ثم المساء بنسبة ٩٥٫٣٪ ثم الأهرام بنسبة ٩٣٪ .

ونخرج من الجدول بالنتائج التالية :

١ - ظهرت العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع بأعلى نسبة لها
فى جريدة الأهرام ولم تظهر على الإطلاق فى جريدة الجمهورية .

٢ - أما العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة فقد ظهرت بأعلى
نسبة لها فى جريدة الجمهورية وأقل نسبة لها فى جريدة الأهرام .

٣ - فى حين ظهرت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة بأعلى
نسبة لها فى جريدة الأخبار وبأقل نسبة لها فى جريدة الجمهورية .

٤ - وبالنسبة للعلاقات الاجتماعية على مستوى العمل فقد كانت أعلى
نسبة وردت بها فى جريدة الأخبار وأقل نسبة فى جريدة الجمهورية .

٥ - وعلى المستوى الدارسى ظهرت أعلى نسبة فى جريدة الجمهورية
وأقل نسبة فى جريدة المساء .

٢/٥ المصاحف والاجتهاد

جاءت المصاحف والاجتهاد في المرتبة الأولى من ورود المصاحف والاجتهاد ككل في مجموع الجرائم في المصاحف المصرية وتلاهها المصاحف والاجتهاد على مستوى الأسرة.

وكانت المصاحف والاجتهاد على المستوى الأسري في د. ح. الاهتمام الأكبر بالنسبة للمصاحف والاجتهاد التي ظهرت في د. ح. النجدة في المصاحف المصرية في المستقبل كما يظهر من الجدول التالي :-

مستوى المصاحف	الاجتهاد		الجمهور		الاجتهاد		الاجتهاد		مستوى المصاحف
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
على المستوى الأسري	٢١%	٧٨	٣٧%	٣٧	٥٥%	١٦	٢٩%	١٤	١١
عائمه بين الأوجه	٤٣%	٣٤	٢٩%	٢٣	٢٥%	٤	٣٥%	٥	٢
الوالدان من قبل	١٦%	١٣	٨%	٣	٥٠%	٨	٢٢%	١	١
ملاط تدوية مع الانسار	١٩%	١٥	١٦%	٦	٢٥%	٤	٣٥%	٥	—
مما ملكه الأولاد برزق	١٥%	١٢	٨%	٣	—	—	٢٢%	٣	٦
النظم على حدة بطلب	١%	٤	٥%	٢	—	—	—	—	٢

٣/٥ المداواة الاجتماعية :

استأثرت طردة الأثر وهي عادة اجتماعية مرفوضة بأعلى نسبة من المعدلات الاجتماعية وردت في مضمون مادة الجريمة في المصنف خلال فترة التحليل فبلغت نسبتها الاجالية ١٦٪ تليها عادة الصحر والشموعة والجبن بنسبة ٢٢٪ ثم عادة اطلاق النار في الارياح بنسبة ٨,٣٪ كما يظهر من الجدول التالي :

المصنف	الامم		الاجنباء		الجمهورية		المساواة		اجال	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نوع المساعدة	-	-	-	-	٧	٦٣,٩٪	١	١٠٠٪	٨	٦١,٦٪
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	٣	٦٧,٣٪	-	-	٣	٢٥٪
اجال	-	-	-	-	١	٩,١٪	-	-	١	٨,٣٪
	-	-	-	-	١٢	١٠٠٪	١	١٠٠٪	١٢	١٠٠٪

(توزيع رواد المداواة الاجتماعية من ضمنون المراتم في مصنف المينة)

من الجدول السابق يمكن أن نخرج بما يلي :

١ - بالنسبة لعادة النار بلغت أكبر نسبة لها في المساء بنسبة ١٠٠٪
تليها الجمهورية بنسبة ٦٣٫٦٪ ولم تنشر في مضمون مادة الجريمة في
جريدتي الأهرام والأخبار .

٢ - بالنسبة لعادة السحر والشموعة والايمان بالأمور الغيبية
الخرافية فلم تظهر الا في مضمون مادة الجريمة التي نشرت في جريدة
الجمهورية فقط ٠٠٠ ولم تنشر في الصحف الأخرى .

٣ - بالنسبة لعادة اطلاق النار في الأفراح فقد نشرت فقط في جريدة
الجمهورية بنسبة ٩١٪ ولم تنشر في بقية صحف العينة .

٤ - لم تهتم صحيفتا الأهرام والأخبار بالعادات الاجتماعية من خلال
الجريمة مطلقا .

٥ - اهتمت الجمهورية بالنار والسحر واطلاق النار في الأفراح فقط
دون العادات الاجتماعية الأخرى .

٦ - لم تهتم المساء الا بعادة النار فقط فنشرتها مرة واحدة بنسبة
١٠٠٪ ولم تهتم ببقية العادات الاجتماعية الأخرى .

وظهرت الجماعات كمرتكبة للجرائم في كل الصحف عدا الجمهورية ،
وكانت أعلى نسبة لهم في جريدة الأهرام ، كما نشرت بعض الجرائم دون أن
يعرف مرتكبوها وكانت نسبة هذا النوع مرتفعة في جريدة الأهرام (١٢٪) .

وهناك نوع من مادة الجريمة التي نشرتها الصحف خاصة ببض الجهود
التي يبذلها رجال الأمن والقرارات والقواعد الأمنية الجديدة ظهرت في جريدة
الأهرام بالذات ، وكذلك بنسبة تعد كبيرة في جريدة الأخبار .

وفيما يلي نتناول فئات الجمهور من الأفراد :

تانياً : بيانات المجهور من الانبياء :

١- المستوفين :

كان اغلب مربيكي الجريئة - كما طهر في المصحف - من غير مهودى الس و نظارتهم بذلك القلتان المزمعها الشياى (من ١٨ الى اقل من ٣٠ سنة) والرجال (من ٣٥ حتى اقل من ٥٠ سنة) .
وكانت فئة الشيخ - كقوة موهبة - من اقل فئات مربيكي الجريئة .
ويظهر هذا تفصيلاً من الجدول التالي :

المصنف	الام		المرام		الاخير		الاسماء		الجمهور		الم		الاجال	
	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية	الانكرار	النسبة المئوية
فئات السن	٨	٧٧%	-	-	-	-	٥	٥٥%	١	١%	١٤	١٢%	١٤	١٢%
	٦	٥٢%	٤	٢%	٤	٢%	٢٧	٢٦١%	٢	١٨%	٣٩	٣٦%	٣٩	٣٦%
	-	-	٣	١٥%	٣	١٥%	٢٥	٢٤٠%	-	-	٣٨	٣٦%	٣٨	٣٦%
	٥	٤٣%	-	-	-	-	٤	٤٣%	-	-	٩	٨٦%	٩	٨٦%
غير محدد	٩٦	٨٣%	١٩٤	١٦٦%	١٥	١٥%	١٥	١٥%	١١٠	٩٧%	٤١٥	٤١٥%	٤١٥	٤١٥%
احمال	١١٥	١٠٠%	٢٠١	١٠٠%	٨٦	١٠٠%	١١٣	١٠٠%	٦١٥	١٠٠%	٦١٥	١٠٠%	٦١٥	١٠٠%

جدول رقم (٢٢)
(من تكيو الجريئة حسب السن)

ومن الجدول السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - ظهرت أعلى نسبة للشباب بين مرتكبي الجريمة فى جريدة الجمهورية وأقل نسبة لها فى جريدة المساء اذ لم تتجاوز هذه النسبة ١٨٪ .

٢ - وظهرت نسبة عالية (الى حد ما) للأحداث كمرتكبين للجريمة فى الأهرام اذ بلغت ٧٪ ولم تظهر اطلاقا - وهذا أمر طيب - فى جريدة الأخبار .

٣ - أما الناضجون من ٣٥ حتى أقل من ٥٠ سنة فقد ظهرت أعلى نسبة لهم فى الجمهورية ولم يردوا على الاطلاق فى صحيفتى الأهرام والمساء .

٤ - فى حين ظهر الشيوخ فى جريدتى الأهرام والجمهورية فقط .

٢ - الجنس :

بالنسبة لجنس مرتكبي الجريمة فى صحف الينة فى الستينيات كان معظمهم من الرجال فى كل صحف المينة ٠٠ وكانت أعلى نسبة له فى الأخبار بنسبة ٨٧٫٩٪ تليها الأهرام بنسبة ٨٧٫٢٪ ثم الجمهورية بنسبة ٨٣٫٣٪ وكانت أقلها جريدة المساء بنسبة ٦٩٪ ٠٠ كما يظهر من الرسم البيانى التالى :

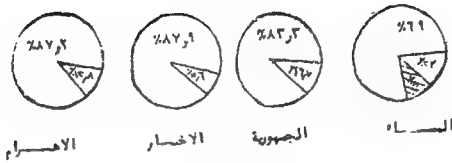
٣ - التعليم^٢

- كان أغلب مركزي الجهة في الصحف من غير مهدي التعليم - أن لم تذكر الصحف مستأجر التعليم - وظل ذلك المعلمين تعليمها عالمياً
- نسبة ٨٧% في
- وطا يركزي الجهة من جهة التعليم كل من الأئمين بالمعلمين على دراسات عليا أن تحتوي ٢٢ منها بنسبة ٢٢% .
- ويظهر هذا تحميلاً من الجدول التالي :

المصدر	الأول			الأخر			المجموع	إجمالي	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
مستوى التعليم	أ	٣	٢٢,٧%	١	٥,٥%	٥	٦,٧%	١	١,١%
	ب	١	٨,٨%	١	٥,٥%	٢٢	٢٦,٧%	٢	٢,٢%
	تعليم أول من التوسيع	١١	٨,٨%	-	-	٢	٢,٢%	-	-
	تعليم توسيع	١	٨%	-	-	٩	١٠,٧%	١١	١٢,٧%
	تعليم فلتري	١٤	١٠,٥%	١	٥,٥%	١٨	٢١,٤%	١٣	١٥,١%
	دراسات عليا	٦	٤,٥%	-	-	١	١,١%	٢	٢,٢%
	غير محدد	٩٧	٧٢,٩%	١٩٣	٢٢٥,٥%	٢٧	٣٢,٩%	٨٥	١٠٠,٢%
إجمالي	١٣٣	١٠٠%	١٩٦	١٥٠%	٨٤	١٠٠%	١١٣	١٠٠%	

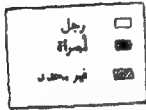
جدول رقم (٢٣)

(توزيع جمهور مركزي الجهة حسب المستوى التعليمي)



رسم بياني رقم (٨)

(يوضح جنس مرتكبي الجريمة في صفح المينة)



١ - كانت أكبر نسبة لمرتكبي الجريمة من النساء في المساء بنسبة ٢٣٪ تليها الجمهورية بنسبة ١٦٫٧٪ ثم الأهرام بنسبة ١٢٫٨٪ ثم الأخبار بنسبة ١١٫٦٪ .

٢ - كانت جريدة المساء هي الجريمة الوحيدة التي نشرت مادة الجريمة بدون تحديد جنس مرتكبي الجريمة وكان ذلك بنسبة ٨٪ .

من الجدول رقم ٢٣ يمكن استنتاج النتائج التالية :

١ - ظهرت أعلى نسبة من مرتكبي الجريمة من المتعلمين تعليماً عالياً في الجمهورية وباقل نسبة في الأخبار (٥٪ فقط) .

٢ - كانت نسبة مرتكبي الجريمة من بين الذين يقرأون ويكتبون فقط عالية في جريدة الجمهورية إذ بلغت ٢٦٫٢٪ ولم تزد في الأخبار عن ٥٪ .

٣ - ظهر مرتكبو الجريمة بين المتعلمين تعليماً أقل من المتوسط في صحيفتي الأهرام والجمهورية فقط .

٤ - في حين ظهرت نسبة عالية نسبياً لمرتكبي الجرائم بين المتعلمين تعليماً متوسطاً في جريدة الجمهورية ، ولم تظهر هذه الفئة على الإطلاق في جريدة الأخبار .

٥ - أما الأميون فقد كانت أعلى نسبة لهم كمرتكبين للجرائم في جريدة الجمهورية ولم تظهر هذه الفئة مطلقاً في جريدة المساء .

٦ - وبالنسبة للحاصلين على دراسات عليا فقد ظهروا بنسبة أعلى في جريدة الأهرام ولم ترد هذه الفئة في جريدة الأخبار .

الفصل الثالث
المؤشرات الوصفية لمعطيات الحزمة في الصحافة الصحفية
في المجهيزات

المحور الأول

مظاهر الشكل

١ - الصفحة التي نشرت بها مادة الحزمة

معلومات إضافية في الصفحة الأخرى في صفحات داخلية والجدول التالي يوضح ذلك:

رقم الصفحة	الأخبار		الجدول		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الصفحة الأولى	٩١	٨١٦,٦	٧٠	٦٢٢	٢٦,٧	٣
الصفحة الثانية	-	-	-	-	-	-
الصفحة الثالثة	١٢	٢٦	١	٧,٥	٧٩,٤	١
الصفحة الرابعة	٧٤	٦٦٥	٢٦	٢٣٣	-	-
الصفحة الخامسة	٥	٤١,٧	-	-	٢٨٨,٩	٤٠
الصفحة السادسة	-	-	-	-	-	-
الصفحة السابعة	١١	٩٣,٧	٢٧	٢٤,٧	٢٦,٦	١
الصفحة الثامنة	١٢٣	١١١٥	٢٦	٢٣١	-	-
الصفحة التاسعة	-	-	١٨	١٨,٥	٢١٢,٣	٣٨
الصفحة العاشرة	١٥	٧٤,١	-	-	-	-
صفحة ١١	-	-	٤	٣,٩	٣٧,٧	٤
صفحة ١٢	٧	٦٢,٤	-	-	-	-
أحالات أخرى	٢٩٦	٢٦٠٠	٢١٢	١٩٠٠	٤٥	١٠٠

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع مكان نشر الحزمة في صفحات صحف الدوايمة
في المجهيزات

من الجدول رقم (١) نخرج بالاستنتاجات التالية :

١ - نشرت أغلب المادة المتصلة بالجريمة في جريدة الأهرام في الصفحة الثامنة ، وفي جريدة الأخبار في الصفحة الأولى ، وفي جريدة الجمهورية في الصفحة الثامنة أيضا ، وفي جريدة المساء في الصفحة الخامسة .

وتجدر الإشارة الى أن الصفحة الثامنة تخصص غالبا في صحيفتي الأهرام والجمهورية للجريمة ، كما تخصص الصفحة الخامسة في الغالب في صحيفة المساء للجريمة .

٢ - كانت جريدة (الأخبار) أكثر الصحف اهتماما بنشر مادة الجريمة في الصفحة الأولى منها بنسبة ٣٣٪ من اجمالي ما نشرته في كل صفحاتها تلتها الأهرام بنسبة ١٦٪ .

في حين لم تنشر الجمهورية أى مادة متصلة بالجريمة في صفحاتها الأولى على الإطلاق خلال فترة الدراسة .

٣ - كانت جريدة (الجمهورية) أقل الصحف في تشييت مادة الجريمة بين صفحاتها فلم تنشر أى مادة متصلة بالجريمة الا في صفحتين فقط هما الصفحة الثامنة والصفحة العاشرة ، وهذا إجراء مناسب منها في حين كانت (الأهرام) أكثر الصحف في تشييت نشر مادة الجريمة في معظم صفحاتها عدا الصفحة الثانية (لأنها مخصصة لمادة الاذاعة والتليفزيون) والسادسة (صفحة أخبار الدولة) والتاسعة والحادية عشرة (وهما غالبا مخصصتان للوفيات والاعلانات المبوبة) .

٢ - موقع مادة الجريمة في الصفحة :

تتركز معظم مادة الجريمة في النصف الأعلى من الصفحة سواءً بجانبها الأيمن أو الأيسر -
 يظهر هذا من الجدول رقم (٢)

الموقع	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المساء
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية
مانشيت	١	%٩	-	-	-	-	-
موضوع رئيسي	١١	%١٦	-	-	-	-	-
قلب الصفحة	١٦	%٨	٨	%٣	-	-	-
أعلى يمين الصفحة	٣١	%١٣	٦٦	%٣١	١١	%٢١	٤٢
أعلى يسار الصفحة	٩٢	%٣٨	٩٦	%٢١	٣٨	%٧٣	-
أسفل يمين الصفحة	١٦	%٦	٣٥	%١٦	-	-	-
أسفل يسار الصفحة	٦٧	%٢٨	٥٢	%٢٦	١	%١٦	-
أخرى	-	-	-	-	٢	%٣	-
إجمالي	٤٣٧	%١٠٠	٤١٤	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٤٤

جدول رقم (٢)

(توزيع مادة الجريمة في الصحف المصرية حسب الموقع في الصفحة)

ونستنتج من الجدول النتائج التالية :

- ١ - شغلت معظم مادة الجريمة النصف الأعلى الأيمن في صحيفتي الأخبار ونشرت كل مادة الجريمة في هذا الموقع في صحيفة المساء .
- ٢ - في حين شغلت معظم مادة الجريمة النصف الأعلى الأيسر في صحيفتي الأهرام والجمهورية . ومعروف من الدراسات العلمية الإخراجية أن الجانب الأيسر من الصفحة في الصحف العربية أكثر بروزاً من الجانب الأيمن منها ، ومن ثم فنشر مادة الجريمة في الجانب الأيسر يعطيها مزيداً من الإبراز .

٣ - لم يستخدم المانشيت إلا في صحيفة واحدة هي الأهرام ، وجددير بالملاحظة أن المانشيت الممتد على ٨ أعمدة في الصفحة الأولى يعنى أن الموضوع

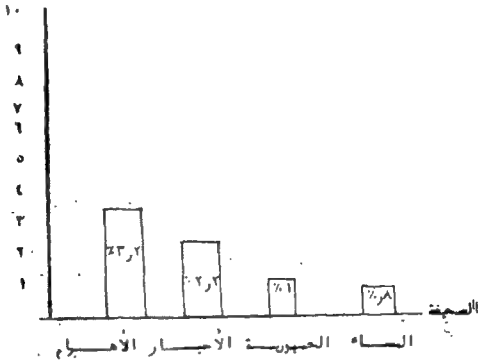
النشور فى هذا الموقع هو أهم موضوع فى الصحيفة من وجهة نظر الجهاز التحريرى للصحيفة .

٤ - ولم يستخدم الموضوع الرئيسى الا فى صحيفة واحدة فقط هى الأهرام أيضا ، والموضوع الرئيسى يشغل ٨ أعمدة فى عرض أى صفحة عدا الأولى ، ومن ثم فهو يلى المانشيت فى الأهمية ، ويعطى الموضوعات التى تنشر فيه إبرازا خاصا .

٥ - ونشرت مادة الجريمة فى قلب الصفحة فى صحتين هما الأهرام بنسبة ٨٪ والأخبار بنسبة ٣٨٪ .

٣ = المساحة التى خصصت لمادة الجريمة :

النسبة المئوية



رسم بياني رقم (١)

يبين نسب المساحة التى خصصت لمادة الجريمة بالصحف المصرية

كانت أكثر الصحف فى تخصيص مساحة لمادة الجريمة بالقائس لمساحتها لجريدة الأهرام بنسبة ٣٨٪ وأقلها المساء بنسبة ٨٪ .

ومن الجدول السابق نلمس توزيعات استخدام العنوان في الصحف المختلفة محل الدراسة ويلاحظ مايلي :

- ١ - ان الاستخدامات الأكثر شيوعا للعناوين في جريدة الأهرام كانت ٣ سطور على عمود ، سطرين على عمودين ، سطرين على ٣ أعمدة .
- ٢ - وفي جريدة الأخبار كانت الاستخدامات الأكثر شيوعا أيضا ٣ سطور على عمود ، سطرين على عمودين ، سطرين على ٣ أعمدة .
- ٣ - أما في جريدة الجمهورية فكانت أكثر هذه الاستخدامات شيوعا هي سطر على عمودين ، ٣ أسطر على عمودين ، سطرين على أعمدة .
- ٤ - وفي المساء كانت أكثر استخدامات للعناوين هي ٣ أسطر على عمود سطرين على عمودين ، سطر على ٣ عمود .
- ٥ - ومن النقاط السابقة يلاحظ أن الصحف الأربع كانت معتدلة في استخدام العناوين سواء من حيث عدد سطورها أو من حيث اتساعها على الأعمدة ، وأنها تقريبا استخدمت العناوين بالطريقة نفسها فظهرت فيها جميعا نفس الاستخدامات الشائعة للعناوين .

١٢/٤ المصور

الجملة	موضوطينها جميعا		موضوطينها جميعا		اجمالى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الامم	٥١	%١٧,٢	٢٤٥	%٨٢,٨	٢٩٦	%١٠٠
الاخبار	٢١	%١٣,٧	١٨٣	%٨٦,٣	٢١٤	%١٠٠
الجمهوريه	٤٢	%٣٠,٧	٩٥	%٦٩,٣	١٣٧	%١٠٠
المساء	١٩	%١٧,٣	٩١	%٨٢,٧	١١٠	%١٠٠

جدول رقم (١)

نسبة استخدام المصور في الصحف المختلفة

كانت أكثر الصحف استخداماً للصور المصاحبة لمادة الجريمة هي جريدة الجمهورية بنسبة ٣٠,٧٪ في حين كانت جريدة الأخبار أقلها استخداماً للصور بنسبة ١٣,٧٪ وتقارب استخدام الأهرام والمساء للصور بنسبة ١٧,٢٪ ، ١٧,٣٪ على الترتيب .

والجدول التالي يوضح تصنيف استخدامات الصور حسب أنواعها :

نوع الصورة	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		الصحيفة
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
بومبي	٢٨	٤٦,٦٪	١٣	٤٤,٨٪	٨	١٩٪	١
شخصية	٢٨	٤٦,٦٪	١٦	٥٥,٣٪	٣٤	٨١٪	١٦
رسم تمثيلية	١	١,٨٪	-	-	-	-	-
رسم ساخرة	٣	٥٪	-	-	-	-	٢
أجالي	٦٠	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪	٤٢	١٠٠٪	١٩

جدول رقم (٥)

توزيع الاستخدامات المختلفة لأنواع الصور في الصحف المختلفة

ومن الجدول نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت أكثر أنواع الصور استخداماً في كافة الصحف هي الصور الشخصية وكانت المساء أكثر الصحف استخداماً لهذا النوع .

٢ - وتلي ذلك الصور الموضوعية ، وكانت الأهرام موفقة في استخدامها لهذا النوع من الصور بشكل فاق استخدام الصحف الأخرى لها .

٣ - لم تستخدم الرسوم التعبيرية الا جريدة الاهرام فقط .

٤ - ولم تستخدم الرسوم الساخرة (الكاريكاتير والكارتون) الا جريدتا الاهرام والمساء فقط .

٢٢٤ الاطارات (البرايوز)

الجهة	موضوعات مطروحة في طرايز		موضوعات غير مطروحة في طرايز		اجال	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الاهرام	١٤	٢٤,٧%	٢٨٢	٩٥,٣%	٢٩٦	١٠٠%
الاخبار	٨	٣,٨%	٢٠٤	٩٦,٢%	٢١٢	١٠٠%
الجمهورية	١٨	١٣,١%	١١٩	٨٦,٩%	١٣٧	١٠٠%
المساء	٣٧	٣٣,٦%	٧٣	٦٦,٤%	١١٠	١٠٠%

جدول رقم (٦)

(استخدام البرايوز في الصحف المختلفة)

كانت جريدة المساء أكثر الصحف المدروسة في استخدام البرايوز لاحاطة بعض الموضوعات المتصلة بالجريمة بها بنسبة ٣٣,٦٪ في حين كانت جريدة الاخبار أقلها استخداما للبرايوز بنسبة ٣,٨٪ ثم الاهرام بنسبة ٤,٧٪ فالجمهورية بنسبة ١٣,١٪

٥ - نوعية القالب الصحفي المستخدم لمعالجة الجريمة :

كان الخبر هو الشكل الصحفي الغالب استخدامه في الصحف عند المساء التي غلب فيها استخدام الموضوع الخبرى بنسبة ٥٦,٤% .
والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلا :

نوعية المادة الصحفية	الأمس		الاخبار		الجمهورية		المساء
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
خبر قصير	٩٤	٣٥,٥%	١٨٧	٨٨,٢%	٨٥	٢٦,٢%	٤٥-٢٩,٦%
موضوع خبري	٦١	٢٢,٣%	١٦	٧,٢%	-	-	١٧-٥٦,٤%
مطبعة الخبر	٦٩	٢٦,٦%	-	-	٢١	٦٤,٢%	٢-١٨,٨%
حديث	٢	٠,٨%	٣	١,٤%	١٤	٤٠,٢%	-
تعليق	١٢	٤,٥%	-	-	٩	٢٦,٦%	-
مقال	١٣	٤,٦%	٦	٢,٨%	-	-	١-٧,٨%
زاحة تليق	١٤	٥,٣%	-	-	-	-	-
اجمالى	٢٦٥	١٠٠%	٢١٢	١٠٠%	١٣٧	١٠٠%	١١٠-١٠٠%

جدول رقم (٧)

(١) استخدام الفنون الصحفية المخططة في كل صفحة من صف

(الدراسة)

ويمكن أن نخرج من الجدول بالنتائج التالية :

١ - كانت الأخبار أكثر الصحف استخداما للخبر بنسبة ٨٨,٢% بالقياس الى استخداماتها للفنون الصحفية الأخرى .

٢ - كانت المساء أكثر الصحف استخداما للموضوع الخبرى بنسبة ٥٦,٤% ، فى حين لم تستخدمه الجمهورية على الاطلاق .

٣ - حرصت كل الصحف على متابعة الأخبار الخاصة بالجريمة عدا الأخبار ، وكانت أكثرها حرصا على ذلك هي الأهرام بنسبة ٢٦٪ .

٤ - استخدمت كل الصحف فن الحديث الصحفي في معالجة بعض موضوعات الجريمة عدا المساء ، وكانت أكثرها اهتماما بذلك صحيفة الجمهورية بنسبة ١٠٢٪ .

٥ - لم تستخدم فن التحقيق الصحفي ، وما يحمله من ايجابية ورغبة من الصحيفة في تحليل دوافع الجرائم ووسائل علاجها الا صحيفة الأهرام بنسبة ٤٥٪ ، والجمهورية بنسبة ٦٦٪ .

• ولم تستخدمه الأخبار والمساء على الاطلاق .

٦ - أبدت بعض الصحف وجهات نظرها وآرائها في بعض موضوعات الجريمة باستخدام فن المقال وكانت أكثرها اهتماما بذلك الأهرام بنسبة ٤٩٪ تلتها الأخبار بنسبة ٢٨٪ والمساء بنسبة ٩٪ .

• ولم تستخدم الجمهورية المقال على الاطلاق .

٧ - لم تستخدم الزاوية الثابتة التي تظهر بشكل منتظم متضمنه مادة صحفية لها طبيعة واحدة الا جريدة الأهرام بنسبة ٥٣٪ .

٨ - كانت الأهرام أكثر الصحف توازنا في استخدام الفنون الصحفية المختلفة في معالجة مادة الجريمة ، وكانت الأخبار اقلها في تحقيق هذا التوازن اذ استخدمت في أغلب الأحيان الخبر القصير بنسبة ٨٨٢٪ .

٦ - أسلوب التعبير :

غلب على الطريقة التي استخدمتها الصحف لتوصيل مضمون مادة الجريمة الى القراء تقديم الحقائق المجردة بموضوعية دون التدخل برأيها واستخدام الكلمات التي تضيفها للحادثة أو مرتكبها أو المجنى عليهم أو المشتركين فيها .



رسم بياني رقم (٢)

(يوضح توزيع الطريقة التي استخدمتها الصحيفة لتوصيل مادة الجريمة للقراء)

ويلاحظ من هذا الرسم ما يلي :

١ - كانت الأهرام أكثر الصحف اعتمادا على تقديم الحقائق المجردة بنسبة ٨٦٫٨٪ ، وكانت المساء أقلها في ذلك بنسبة ٦٩٪ .

٢ - كانت الأخبار أكثر الصحف تدخلا برأيها في اضافة صسفات للجريمة أو أحد أطرافها أو اعطاء الجريمة مساحة أو طريقة عرض تبرزها بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية ، كما استخدمت كذلك في بعض الأحيان عناوين غير متسقة مع مضمون المادة الصحفية ، وذلك بنسبة ٢٤٫٥٪ ، وكانت الأهرام أقلها استخداما لأسلوب المبالغة أو التضخيم بنسبة ٢٣٫٣٪ .

٣ - كانت المساء أكثر الصحف لجوءا الى أسلوب البتر أو اعطاء بعض المواد الصحفية المتصلة بالجريمة مساحة أو طريقة عرض لا تبرزها بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية ، كما لجأت أحيانا الى تزيين بعض وقائع الجريمة وذلك بنسبة ١٥٫٥٪ وكانت أقل الصحف في استخدام هذا الأسلوب جريدة الاخبار بنسبة ١٩٪ .

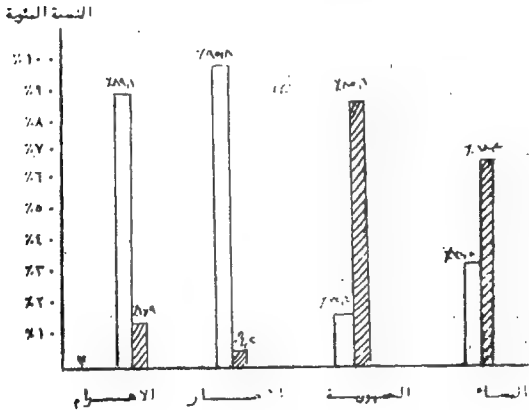
٤ - واضح من النتائج السابقة أن هناك نسبة لا يستهان بها تلجأ فيها الصحف الى المبالغة والتضيق أو التزييف أو البتر في معالجة مادة الجريمة فبلغت في الأهرام ١٣٢٪ ، وفي الأخبار ٢٦٤٪ ، وفي الجمهورية ١٣٩٪ ، وفي النساء ٣١٪ .

وهذا أمر ينبغي الانتباه اليه لما لهذه المادة الصحفية من تأثير على النشء وعلى سمعة الأفراد ووضعهم الاجتماعي .

٧ - نوع الصياغة :

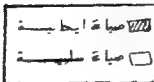
جمعت الصحف بين صياغة مادة الجريمة بشكل ايجابي هدفه غرس قيم ايجابية في عقول القراء ، وبين صياغتها بشكل سلبي يهدف الى الاثارة واشاعة البلبلة .

ويظهر من الرسم البياني ذلك :



رسم بياني رقم (٣)

(يوضح طريقة صياغة مادة الجريمة في الصحف)



من الرسم يمكن أن نخرج بالأمور التالية :

- ١ - كانت الأخبار أكثر الصحف سلبية في صياغتها لمادة الجريمة بنسبة ٩٥,٨٪ ، وكانت الجمهورية أقلها في ذلك بنسبة ١٤,٤٪ .
- ٢ - كانت الجمهورية أكثر الصحف ايجابية في صياغتها لمادة الجريمة بنسبة ٨٥,٦٪ ، في حين كانت الأخبار أقلها في ذلك بنسبة ١٤,٢٪ وهذه النتائج تشير الى خطورة الدور الذي تلعبه الصحف في هدم القيم التربوية وإشاعة العنف والبلبله بعدم التزامها بدورها الايجابي الذي ينبغي أن تقوم به عند نشر مادة الجريمة .

المبحث الثاني :

فئات المضمون :

١ - مصدر مادة الجريمة :

كان المصدر الغالب في تغطية مادة الجريمة هو المصدر الرسمي مع تفاوت نسبة الاستعانة بالمصادر الرسمية في كل صحيفة من صحف الدراسة كما يظهر من الجدول رقم (٨) .

المصدر	الأخبار		الجمهوريه		المساء	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مصدر رسمي	١٤٤	١٠,٣٪	١٧١	١١,٩٪	٩٢	٦٦,٧٪
الجمهوريه	٢٦	٧,٣٪	٣٧	٢٤,٨٪	١٧	١٢,٣٪
الجمهوريه	١٢	٣,٩٪	٣١	٢١,١٪	٢٧	١٩,٦٪
محرر الصحيفة	٢٨	٢١,٨٪	٢٥	١٧,٧٪	-	-
أخبري	٩٢	٢٧,٢٪	١٦	١١,٠٪	٧	٥,١٪
إجمالي	٣٥٧	١٠٠٪	٢٨٩	١٠٠٪	١٣٨	١٠٠٪

جدول رقم (٨)

(توزيع مصادر مادة الجريمة في صحف الدراسة)

ونخرج من الجدول السابق بالاستنتاجات التالية :

١ - كانت المساء أكثر الصحف اعتمادا على المصادر الرسمية بنسبة ١٠٠٪ تلتها الجمهورية بنسبة ٦٦٫٧٪ ، فى حين كانت الأهرام أقلها اعتمادا على هذه المصادر بنسبة ٤٠٫٣٪ .

٢ - كانت الأخبار أكثر الصحف استعانة بالشهود فى معالجة مادة الجريمة بنسبة ١٢٫٨٪ ، ولم تستعن المساء إطلاقا بهذا المصدر .

٣ - استعانت الصحف بالمتهمين عددا جريدة المساء ، وكانت جريدة الجمهورية أكثر الصحف استعانة بالمتهمين .

٤ - أعتمدت الأهرام على محرريها بنسبة كبيرة نسبيا ٤١٫٨٪ فى حين كانت نسبة استعانة الأخبار بهم كمصدر لمادة الجريمة بنسبة ٨٫٧٪ ، ولم تلجأ المساء والجمهورية الى محرريها إطلاقا كمصدر مباشر لمادة الجريمة .

٥ - لجأت كل الصحف - عدا المساء - الى مصادر أخرى أهمها وكالات الأنباء ، وبلغت نسبة ذلك فى الأهرام ٢٧٫٢٪ وهى نسبة كبيرة نسبيا ، وتدل على اهتمام الصحيفة بنشر الجرائم التى تحدث خارج مصر . والتى تعد وكالات الأنباء مصدرها الأساسى .

٦ - كانت الأهرام أكثر الصحف توفيقا فى تنوع مصادر مادتها الصحفية عن الجريمة وتحقيق التوازن بين المصادر الرسمية وغيرها من المصادر ، أما المساء فكانت أقلها توفيقا فى ذلك اذ لم تعتمد الا على المصادر الرسمية فقط .

٢ - اتجاه المضمون :

كان أغلب اتجاه مضمون مادة الجريمة ضد المتهم - وفي حالات كثيرة رغم عدم ادانته وثبوت التهمة عليه - وان تفاوتت نسبة ذلك في الصحف المختلفة كما يظهر من الجدول التالي :

الاتجاه	الأهم		الأخر		الجمهورية		النسبة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
مع المتهم	٢	٧%	٥	٢٤%	٣	٢٢%	٥%
ضد المتهم	١٣٨	٩٦%	١٥٤	٧٢%	١١١	٨٠%	٤٥%
مع السلطة	١٥	٥%	-	-	١٨	١٢%	٥%
ضد السلطة	-	-	-	-	٦	٤%	-
متوازن	٢	٧%	٨	٣٨%	-	-	٢٠%
غير محدد الاتجاه	١٣٧	٩٦%	٤٥	٢١%	-	-	٣٥%
إجمالي	٢٩٤	١٠٠%	٢١٢	١٠٠%	١٣٨	١٠٠%	١١٠%

جدول رقم (١)

(نسبة اتجاه المضمون في الصحف المختلفة)

ونخرج من هذا الجدول بالنتائج التالية :

١ - شكل اتجاه ضد المتهم نسبة عالية في الجمهورية اذ بلغت ٨٠٤% ثلثه في الأخبار بنسبة ٧٢٦% ، في حين بلغت هذه النسبة أدناها في جريدة المساء بنسبة ٤١%

٢ - ظهرت بين المضمون الخاص بالجريمة نسبة كبيرة نسبيا غير محددة الاتجاه ، ووصلت هذه النسبة الى ٤٦٦% في جريدة الأهرام ، ولم تظهر اطلاقا في جريدة الجمهورية .

٣ - بلغت نسبة اتجاه مع السلطة فى جريدة الجمهورية ١٣٪ ، وهى أعلى نسبة لهذا الاتجاه فى صحف الدراسة ، ولم يظهر هذا الاتجاه مطلقا فى جريدة الأخبار •

٤ - ظهرت نسبة اتجاه مع المتهم بنسب متفاوتة فى كل صحف الدراسة وبلغت أعلى نسبة لها فى جريدة المساء ٤٥٪ وأدناها فى الأهرام اذ لم تتجاوز ٧٪ •

٥ - كذلك ظهر اتجاه ضد السلطة فى صحيفة واحدة فقط هى الجمهورية بنسبة ٤٤٪ •

٦ - أما الاتجاه المتوازن الذى يعرض وجهتى النظر دون أن يؤيد أو يعارض طرفا من الأطراف فكانت نسبة ضئيلة فى كل الصحف عدا المساء اذ بلغ فى المساء ١٨٢٪ ، وهى نسبة معقولة الى حد ما ، ولم يظهر هذا الاتجاه مطلقا فى جريدة الجمهورية •

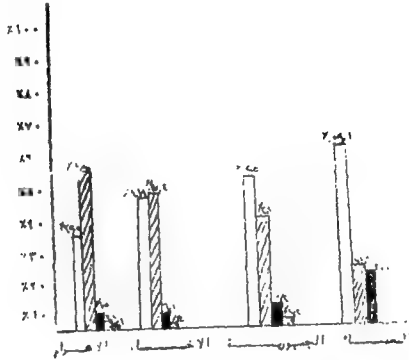
٧ - لم تكن الصحف موفقة فى اتجاهاتها ازاء أطراف الجريمة بشكل أو بآخر •

٣ - القضايا :

فاقت الجرائم المستحدثة سائر القضايا فى صحيفتى الأهرام والأخبار بنسبة ٥٤٢٪ ، ٤٧٤٪ على الترتيب ، فى حين فاقت نسبة الجرائم التقليدية سائر القضايا فى صحيفتى الجمهورية والمساء بنسبة ٥٢٥٪ ، ٥٩١٪ على الترتيب •

ويظهر هذا من الرسم البيانى التالى :

النسبة المئوية



□ جرائم تقليدية
 ▨ جرائم مستحدثة
 ▤ أحكام مستحدثة
 ▧ حوادث طبيعية
 ▩ أخبار أخرى

رسم بياني رقم (١١)

(يوضح توزيع أنواع القضايا التي تناولتها مادة الجعفة في الصحف)

من الرسم السابق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية :
 ١ - كانت المساء أكثر الصحف اهتماما بالجرائم التقليدية كالقتل والسرقة والمخدرات وغيرها ، في حين كانت الأهرام أقلها اهتماما بنسبة ٣٥.٥ % .

٢ - كانت الأهرام أكثر الصحف معالجة للجرائم المستحدثة كالرشاوى والجرائم السياسية والتزوير والتهريب وغيرها ، في حين كانت المساء أقلها اهتماما بنسبة ٢١.٨ % .

٣ - بالنسبة للأحكام القضائية الجنائية والقرارات الإدارية فظهر من التحليل أن المساء كانت أكثر الصحف اهتماما بها بنسبة ١٩.٩ % ، في حين كانت الأخبار أقلها اهتماما بها بنسبة ٦.١ % .

٤ - ظهر الاهتمام بالحوادث الطبيعية في صحيفتين فقط هما الأهرام بنسبة ٣.٢ % والجمهورية بنسبة ٢.٢ % .

ويظهر فيما يلي حجم اهتمام كل صحيفة من صحف الدراسة بالقضايا الفرعية لكل من هذه القضايا الرئيسية التقليدية المستحدثة (الأحكام القضائية الحوادث الطبيعية) .

ومن الجدول نخرج بالنتائج الآتية :

١ - جاءت السرقة فى المرتبة الأولى وبلغت أعلى نسبة لها فى جريدة الأخبار وأقل نسبة فى الجمهورية (٢٠.٨٪) .

٢ - تلى السرقة الحوادث كتصادم السيارات وسقوط المساكن والانفجارات والحرائق والفرق وسقوط الطائرات . وبلغت أعلى نسبة لها فى الجمهورية بنسبة ٢٦.٤٪ ، وأقلها فى المساء بنسبة ٤.١٪ .

٣ - وجاء فى الترتيب الثالث القتل وبلغت نسبة الاهتمام بهذه الجريمة أعلاها فى جريدة الأهرام بنسبة ٢١٪ وأقلها فى الجمهورية بنسبة ١١.١٪ .

٤ - وجاءت جريمة المخدرات فى المقام الرابع بنسبة أعلى فى الجمهورية بلغت ٤٠.٣٪ وبلغت أقل نسبة اهتمام فى صحيفة الأهرام (٤.٥٪) .

٥ - ثم الخطف واهتمت به الأهرام والأخبار بنسبة ١٠.٩٪ ، ٤.٨٪ .

٦ - وتلا ذلك بنفس قدر الاهتمام جرائم الضرب والجرح ، واجرام الأحداث ، واهتمت بالجرائم الأولى الأهرام والأخبار والمساء بنسب ١٨.٨٪ ، ٠.٩٪ ، ٧.٧٪ على الترتيب .

أما جرائم الأحداث فلم تتعرض لها الا صحيفتا الجمهورية بنسبة ١.٤٪ والمساء بنسبة ١٠.٧٪ .

وكأنت الأهرام والأخبار موفتين فى عدم التعرض لهذا النوع من الجرائم لما يشكله من خطورة على مستقبل هؤلاء الأحداث الصغار .

٧ - وتلا ذلك فى الاهتمام جرائم الاغتصاب وهتك العرض واهتمت بها صحيفتا المساء بنسبة ٤.٦٪ ، والأهرام والأخبار بنسبة ٩٪ لكل منهما .

٨ - كان النار أقل الجرائم التقليدية اهتماما من الصحف فلم تهتم به الا الأخبار فقط بنسبة ٩٪ .

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج الآتى :

- ١ - كانت الأهرام أكثر الصحف اهتماما بمتابعة الجرائم السياسية بنسبة ٨٢٫٧٪ ، فى حين كانت المساء أقلها اهتماما بذلك بنسبة ١٦٫٧٪ .
- ٢ - جاءت جرائم التهريب فى الترتيب الثانى من اهتمام الصحف ، وكانت الجمهورية أكثر الصحف تغطية لهذا النوع من الجرائم بنسبة ١٩٫٢٪ فى حين كانت الأخبار أقلها اهتماما بذلك بنسبة ١٫٩٪ فقط .
- ٣ - وتأتى جرائم التزوير فى الترتيب الثالث من اهتمام الصحف ، وبلغ هذا الاهتمام أعلى نسبة له فى جريدة المساء اذ بلغ ٤١٫٧٪ وأقلها فى الأهرام بنسبة ٤٫٨٪ .
- ٤ - وفى الترتيب الرابع ظهرت جرائم الرشاوى ، وكانت المساء هى أكثر الصحف معالجة لهذا النوع من الجرائم بنسبة ٢٫٨٪ ، فى حين كانت الأهرام أقلها اهتماما بذلك بنسبة ٠٫٦٪ فقط .
- ٥ - أما جرائم التموين فاحتلت المرتبة الخامسة ، وتناولتها صحيفتان فقط الأخبار بنسبة ١٠٫٢٪ ، والأهرام بنسبة ٠٫٦٪ .
- ٦ - وتلا ذلك العلاقة بين المالك والمستأجر واهتمت بها صحيفتان فقط المساء بنسبة ١٢٫٥٪ والأخبار بنسبة ٥٫٦٪ .
- ٧ - أما مخالفات المرور فجاءت فى الترتيب السابع وتناولتها أيضا صحيفتان فقط المساء بنسبة ٨٫٨٪ والأخبار بنسبة ٢٫٨٪ .
- ٨ - وتناولت صحيفتان جريمة الهروب من السجن أو التجنيد أو الخدمة العسكرية هما الأهرام بنسبة ١٫٨٪ والأخبار بنسبة ٠٫٩٪ .
- ٩ - وتحتجى جرائم الشراء غير المشروع فى الترتيب التاسع وتناولتها الأخبار بنسبة ٠٫٩٪ ، والأهرام بنسبة ٠٫٦٪ .
- ١٠ - كان تشرذم الأحداث أقل الجرائم المستحدثة اهتماما من جانب الصحف فلم تتعرض له الا الجمهورية فقط بنسبة ١٫٩٪ فقط .

تمتلكنا الأحكام الجنائية الإلزام الأول، كل الصحف بعد المساء التي امتنعت في الدائم الأول من احتسابها بالأحكام النظامية. أما جوال الشخصية يظهر هذا تخصيصاً من استمرار نتائج الجداول رقم (١٢)

المهنة	الأول		الأخر		الجمهور		المجموع		الأجاء	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
المهنة	١٠	٥٠%	٨	٥٧%	١٠	١٠٠%	١	٤٨%	٢١	٤٤%
أحكام جنائية	-	-	-	-	٢	٣٠%	-	-	٣	١٠,٣%
قضايا	٢	٢٠%	-	-	٣	٣٠%	-	-	٥	١٢,٢%
حضور	-	-	٧	٨٧%	-	-	١	١٠٠%	٨	٢٧,٦%
غير مهنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	١٣,٨%
ابتعاث	٤	٤٠%	-	-	٤	٤٠%	-	-	٩	٣١,١%
تسليم	٤	٤٠%	١	١٢,٢%	-	-	-	-	١١	٢١,٢%
قرارات	١٠	٥٠%	٥	٣٥,٢%	-	-	٤	١١%	١٧	٣٦,٢%
أحكام شخصية	-	-	١	٧,٨%	-	-	١٦	٧٦,٢%	-	-
أجاء	٢٠	١٠٠%	١٤	١٠٠%	١٠	١٠٠%	٢١	١٠٠%	٦٥	١٠٠%

جدول رقم (١٢)

نسبة امتناع المحقق بالتقاضي التزمه للأحكام النظامية

من الأرقام الواردة بالجدول السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - كانت الجمهورية أكثر الصحف تعرضاً للأحكام الجنائية بنسبة ١٠٠٪ من اجمالي اهتمامها بالأحكام القضائية ، وكانت المساء أقلها تعرضاً لذلك بنسبة ٤٨٪ .

٢ - كانت الجمهورية وحدها هي التي نشرت بعض الأحكام الجنائية الغيابية بنسبة ٣٠٪ من اجمالي نشرها للأحكام الجنائية ، وقد كانت الصحف الأخرى موفقة في عدم نشرها لمثل هذا النوع من الأحكام لأنه قانوناً لا يجوز ذلك .

٣ - نشرت كل من الأهرام والجمهورية بعض الأحكام الجنائية الحضورية بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ على الترتيب .

٤ - كانت الأهرام الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض الأحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٤٠٪ ، وهذا إجراء غير سليم قانوناً ، ويراعى هنا أن هناك نسبة من الأحكام الجنائية قد نشرت في بعض الصحف دون أن يحدد ما إذا كانت غيابية أو حضورية ، نهائية أو ابتدائية ، وهذه النسبة ربما تضم بعض الأحكام الجنائية الغيابية والابتدائية ، وينطبق عليها النقد نفسه .

٥ - نشرت كل من الأهرام والأخبار والجمهورية بعض الأحكام الجنائية النهائية بنسب ٤٠٪ ، ١٢٥٪ ، ٤٠٪ على التوالي .

٦ - كانت القرارات الإدارية التي تصدرها جهات إدارية ليست لها سلطة قضائية كمجلس الدولة ومحاكم الموظفين والعمال في الترتيب الثاني لاهتمام الصحف بالأحكام ، وكانت الأهرام أكثر الصحف اهتماماً بذلك ، وربما يرجع ذلك إلى أنها تخصص في ملحق عدد الجمعة باباً خاصاً لهذه الأحكام ترد فيه على استفسارات القراء بشأنها .

ولم تهتم الجمهورية بهذا النوع على الإطلاق .

٧ - جاءت الأحوال الشخصية في الترتيب الأخير ، ولم تهتم بنشرها الا صحيفتان ، الأخبار بنسبة ٧١٪ ، المساء بنسبة ٧٦٪ .

ومثل هذا النوع من القضايا ينبغي الحذر في نشرها لارتباطها بالعلاقات الزوجية والأسرية وغيرها من العلاقات التي لها طابع الخصوصية في حياة الناس .

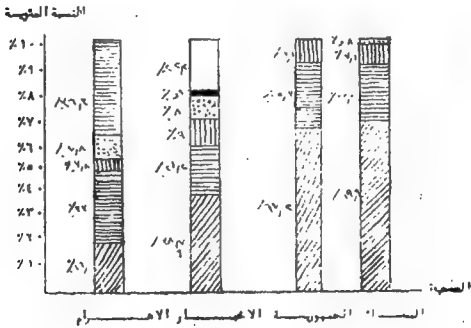
٤/٣ الحوادث الطبيعية :

كانت الأهرام أكثر الصحف اهتماماً بنشر الحوادث الطبيعية التي لا دخل للبشر فيها بل تحلت قضاء وقدر بنسبة ٣٢٪ .

في حين لم تهتم المساء بمثل هذا النوع من القضايا إطلاقاً .

النسبة المئوية	التكرار	الجريدة
٢٢٪	١٠	الأهرام
٤٪	١	الأخبار
٢٢٪	٣	الجمهورية
—	—	المساء

جدول رقم (١٣) نسب اهتمام الصحف بالحوادث الطبيعية
ويظهر من الجدول التالي حجم اهتمام كل صحيفة بهذه الحوادث
بالمقاييس لاهتمامها بالقضايا كلها .
٤ / - مكان ارتكاب الجريمة :
وقعت أغلب الجرائم التي نشرتها كل الصحف عدا الأهرام - في
القاهرة ، في حين ركزت الأهرام بشكل أكبر على الجرائم التي وقعت في
الوجه البحري بنسبة ٣٣٪ :
ويظهر من الرسم البياني التالي هذا تفصيلا :



رسم جاس رقم (٥)
اصح صحت الجرائم حسب مكان وقوعها في كل صحيفة

الوجه البحري
الوجه القبلي
خارج مصر
مصر مصرية

ويمكن أن نخرج بالنتائج التالية من هذا الرسم :

١ - كانت النساء أكثر الصحف تركيزا على الجرائم التي وقعت في القاهرة بنسبة ٦٩٩٪ والأهرام أقلها تركيزا على ذلك بنسبة ١٦١٪ .

٢ - بالنسبة للجرائم التي وقعت في الوجه البحرى يلاحظ أن الأهرام كانت أكثر الصحف تركيزا عليها بنسبة ٣٣٪ والأخبار أقلها تركيزا على ذلك بنسبة ٢١٢٪ .

٣ - تساوت كل من الجمهورية والنساء في نسبة تركيزها على الجرائم التي وقعت في الوجه القبلى بنسبة ٧١٪ لكل منهما ، وكانت الأهرام أقل الصحف تركيزا على ذلك بنسبة ٣٨٪ .

٤ - كانت الأهرام أكثر الصحف اهتماما بنشر بعض الجرائم التي تقع خارج مصر بنسبة ١٠٨٪ ، وبلغت النسبة في الأخبار ٨٪ ، وفي النساء ٨٪ ، ولم تظهر هذه الجرائم في الجمهورية إطلاقا .

٥ - كانت الأخبار الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض القضايا المنصلة بمادة الجريمة التي تقع داخل مصر بشكل عام بنسبة كبيرة من تركيزها على مكان ارتكاب الجرائم اذ بلغت ٢٣٢٪ .

٦ - ظهرت نسبة غير محدد مكان ارتكاب الجريمة بنسبة كبيرة نسبيا في صحيفة الأهرام اذ بلغت ٣٦٣٪ وبنسبة ٩٪ في الأخبار ، ولم يظهر ذلك في الصحيفتين الأخرتين .

وفيما يلي نلاحظ توزيع القضايا حسب مكان ارتكابها في الفئات الفرعية للقاهرة والوجهين البحرى والقبلى .

وقعت أغلب الجواند التي حدثت في الطائرة وبشرتها مصعب البنية في الأحياء الشعبية منها بنسبة ٤٥% والجندول الطال يوضح ذلك

الحيطة	الأحياء		الأحياء		الجمهور		المنطقة		إجمالي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أحياء شعبية	١٧	٣٠%	٢٥	٣٠%	٣٠	٣١%	٧٤	٨٤,١%	١٤٦	٨٤,٨%
أحياء غير شعبية	٣٨	٦٩%	١٨	٢١%	٣٦	٣٨,٣%	٩	١٠,٣%	١٠١	٣٩,٧%
غير محدد	-	-	٣٦	٤٧,٦%	٢٨	٢٩,٨%	٥	٥,٧%	٧٢	٢٢,٥%
إجمالي	٥٥	١٠٠%	٨٢	١٠٠%	٩٤	١٠٠%	٨٨	١٠٠%	٣١٩	١٠٠%

جسطل رفسم (١٤)

(توزيع الجرائم التي وقعت في الطائرة حسب الحيطة)

من الجدول يمكننا القول :

- ١- كانت الجمهورية أكثر الصحف تنظراً للطلوحت التي وقعت في الأحياء الشعبية من الطائرة بنسبة ٨٤,١% وأخيراً أقلها بنسبة ٣,٠%.
- ٢- كانت الأحياء أكثر الصحف تنظراً للجواند التي وقعت في الأحياء غير الشعبية من الطائرة بنسبة ٦٩% والسما أقلها بنسبة ١٠,٣%.
- ٣- نشرت الصحف نسبة عالية من الجرائم التي وقعت في الطائرة دون تحديد للحيطة التي وقعت فيه ولم يظهر ذلك خلال فني الأحياء وظاهر بنسبة عالية نسبياً في الأحياء الإبريق ٤٧,٦%.

٢/٤ الوجه البحري

وقامت أغلب مائة الحوادث التي حدثت في الوجه البحري وشغرتها صحف المدينة في مدن الوجه البحري بنسبة ٨٩,٦% وفي حين لم تقع في
 في الوجه البحري إلا نسبة ٠,٠% إلا أنها فقط . والجداول التالي يوضح ذلك

المدينة	الإمام		الأغنياء		الجمهور		المسكن		إجمالي	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
مسكن	١٣	٩١,٥%	٣	٦,٧%	٢	٥,٦%	٥	١٧,٦%	٢٣	١,٠%
مسكن	١٠٠	٨٨,٥%	٤٢	٩٣,٣%	٣٤	٩٤,٦%	٢٣	٨٧,٦%	١٩٩	٨٩,٦%
إجمالي	١١٣	١٠٠%	٤٥	١٠٠%	٣٦	١٠٠%	٢٨	١٠٠%	٢٢٢	١٠٠%

جدول رقم (١٥)

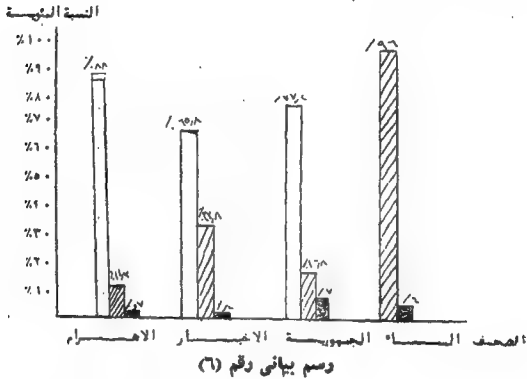
(توزيع الجرائم التي وقعت في الوجه البحري بين ريف ومدن في كل صحيفة)

يمكن أن نتج من الجدول رقم (١٥) بالنتائج التالية :

- ١ - كانت النساء أكثر الصحف تنبأ للحوادث التي وقعت في ريف الوجه البحري بنسبة ١٧,٦% وفي حين كانت الجمهورية أغلبها تنبأ لذلك
- ٢ - كانت الجمهورية أكثر الصحف تنبأ للحوادث التي وقعت في مدن الوجه البحري بنسبة ٩٤,٦% وكانت النساء أغلبها في ذلك الاتجاه

بنسبة ٨٩,٦%

استأثرت القيم الاجتماعية بالتركيز الأكبر من جانب الصحف عبدا
المساء التي استأثرت العلاقات الاجتماعية بالتركيز الأكبر فيها كما يظهر
فى الرسم البيانى التالى :



القيم الاجتماعية □

العلاقات الاجتماعية ▨

المواد الاجتماعية ■ ه - الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث :

(يبين نسب استخدام الصحف للدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث)

ومن هذا الرسم نلاحظ :

١ - كانت الأهرام أكثر الصحف التى تضمن مضمونها الإشارة الى
القيم الاجتماعية تلميحاً أو تصريحاً بنسبة ٨٨٪ ، ولم يتضمن مضمون المساء
أى إشارات مباشرة أو غير مباشرة للقيم الاجتماعية .

٢ - كانت المساء أكثر الصحف التى تضمن مضمون الإشارة الى
العلاقات الاجتماعية بنسبة ٩٦٪ والأهرام أقلها بنسبة ١١٫٣٪ .

٣ - كانت العادات الاجتماعية أقل الدلالات الاجتماعية ورودا في مضمون الصحف وبلغت أعلى نسبة لها في جريدة الجمهورية ٧٪ وأقل نسبة في الأخبار إذ لم تتجاوز ٤٪ .

وفيما يلي نتناول بالتفصيل الدلالات الاجتماعية بالفئة الفرعية للقيم والعلاقات والعادات .

ومن الجدول نخرج بالنتائج التالية :

١ - كانت نسبة ورود القيم السياسية في مضمون الجريمة في الأهرام هي أعلى نسبة وردت بها هذه القيم في صحف العينة ، كما لم تظهر أى قيم في مضمون الجريمة في المساء على الإطلاق - كما سبق الإشارة .

٢ - بلغت نسبة ورود القيم الاقتصادية في مضمون الجريمة أعلى نسبة لها في جريدة الأخبار بالنسبة لاجمالي ورود القيم بها .

٣ - أما القيم الاجتماعية فقد وردت بأعلى نسبة لها في جريدة الجمهورية .

٤ - لم ترد القيم الدينية الا في الأهرام فقط .

٥ - أما القيم العامة كالاعتقاد في أهمية الدين وأهمية الزواج والعفة الزوجية واکرام الضيف والتعاون مع الجار واحترام الملكية الشخصية وغيره فقد وردت بأعلى نسبة لها في جريدة الجمهورية .

٦ - لم ترد القيم الجمالية الا في جريدة الجمهورية فقط .

٧ - كذلك لم ترد القيم النظرية الفكرية الا في الجمهورية فقط .

نوعية القيم من حيث مدى ما تثيره من اتجاهات سلبية أو ايجابية :

كانت القيم التي أثارها الصحف في اجمالها قيما سلبية تعوق تطور المجتمع تقدمه وتستند الى عادات وتقاليد بالية لا تتفق مع طبيعة العصر ومقتضيات تنمية المجتمع بل انها كانت سلبية تماما في الأخبار والجمهورية والمساء .

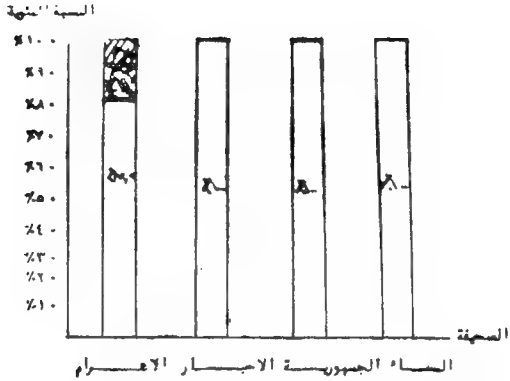
١/٥ القيم الاجتاهية

استأثرت القيم السباسبية بالجانبا الأكبر من وريد القيم ككل في غضون الجرائم في الصحافة المصرية في فترة النضيل وتلاها القيم الانعقاديسة
وكالت القيم الجاهية هي أول تصنيفات القيم وريدا في المضمون - يظهر من الجدول بالانضيل نسب وريد كل نوع من أنواع القيم :

القيمة	الاجرام		الاخيار		الجمهوريه		المسار		الاجال	
	النكرار	النسبة المئوية	النكرار	النسبة المئوية	النكرار	النسبة المئوية	النكرار	النسبة المئوية	النكرار	النسبة المئوية
القيم النظرية الفكرية	١٢٦	٣٣.٦	٨٦	٤٩.٧	٩	٦.٣	٩	٦.٣	٩	٦.٣
القيم الانعقاديسة	١	٠.٢٤	١	٠.٢٤	١	٠.٢٤	١	٠.٢٤	١	٠.٢٤
القيم الجاهية	١٩٣	٥١.٥	٢٥	١٤.٥	٣٢	٢٧.٥	٣٢	٢٧.٥	٣٢	٢٧.٥
القيم الدينية	٤٢	١١.٣	١	٠.٢٥	٤١	٣٥.٣	٤١	٣٥.٣	٤٢	٣٥.٣
القيم العامة	٥	١.٣	١	٠.٢٥	١٩	١٣.٤	١٩	١٣.٤	٢٥	١٣.٤
الاجال	٣٧٥	١٠٠	١٧٣	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٤٢	١٠٠	٦٩٠	١٠٠

جدول رقم (١٧)

(جدول بتوزيعا توريد القيم الاجتاهية في صف المينة)



رسم بياني رقم (٧)
 (يبين نوعية القيم التي تنيرها كل صحيفة
 من حيث سلبيتها وإيجابيتها)
 ■ ايجابية
 □ سلبية
 ▨ غير واضح القيمة

ومن الرسم يلاحظ انه ظهرت بعض القيم الاجتماعية المقبولة اجتماعيا وعرفيا وفقا لعادات وتقاليد وتراث المجتمع الحضارى وتؤدى لنتائج ايجابية تسهم فى تطوير المجتمع وتنميته ، وكانت نسبة ورودها ١١٪ من اجمالى القيم التى وردت فى الأهرام .
 كما نشرت الأهرام بعض المضامين غير واضحة القيمة وان لم تتجاوز نسبتها ١٨٪ .

٢/٥ العلاقات الاجتماعية :

استأثرت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة بالجانب الأكبر من ورود العلاقات الاجتماعية ككل فى مضمون الجرائم فى الصحافة المصرية وتلاها القيم على مستوى المجتمع .
 وجاءت العلاقات على المستوى الدراسى فى نهاية قائمة العلاقات الاجتماعية التى وردت فى الجرائم فى الصحافة المصرية فى فترة التحليل .
 ويتضح هذا من الجدول التالى :

ونخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :

١ - ظهرت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة بأعلى نسبة لها
فى الاخبار وبأقل نسبة لها فى المساء .

٢ - ماأ العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع فقد ظهرت بأعلى نسبة
لها فى صحيفة الأهرام ، ولم تظهر أية علاقات اجتماعية على مستوى المجتمع
اطلاقا فى جريدة الجمهورية .

٣ - وبالنسبة للعلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة فقد ظهرت
بأعلى نسبة لها فى الجمهورية ، فى حين ظهرت فى الاخبار بأقل نسبة لها .

٤ - وعلى مستوى العمل ظهرت العلاقات الاجتماعية فى صحيفتى
«الأخبار والجمهورية فقط ، كما ظهرت العلاقات الاجتماعية على المستوى
الدراسى فى صحيفتين فقط هما الأهرام والمساء .

وأهم ما نخرج به من الجدول رقم ١٩ ما يلى :

١ - كانت أعلى نسبة ورود للثأر فى الأهرام وأقل نسبة فى
الجمهورية .

٢ - ظهر الحزن الشديد بأعلى نسبة فى الأهرام ، ولم تظهر هذه
العادة على الاطلاق فى جريدة الأخبار .

٣ - ظهرت عادة السحر والشعوذة والجن فى الجمهورية فقط .

٤ - كما ظهرت عادة اطلاق النيران فى الأفراح فى جريدتى الجمهورية
والمساء .

ثانيا : بيانات الجمهور من الأفانسراد

١- المصنفين

كان ألبانسيركي الجريدة في المصحف غير معد و ليس تلو ذلك دولة ألبانيا بين ١٨ حتى أقل من ٣٥ سنة تقريبا ١٨% و أكثر من ٣٥ سنة ١٠ شتية من مركبي الجريدة هم من المصحف من ٥٠ سنة فيما نسوق ١٠
 يظهر هذا تمهيدا من الجدول التالي

المصنفين	الأول		الأخير		الجمهور		النسبة المئوية		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار				
نظرات المسكن	١٨ سنة	٢	٩%	١١	٥٩%	٣٧	٣٠%	٦	٥٨%	٤١	٨٣%	٥٣
	أحداث من ٧ حتى أقل من ١٨ سنة	٤٠	٩٣%	١٦	٤١%	٤٠	٣٠%	٢	١٧%	٤٨	١٨%	٥٣
	عيا بين ١٨ حتى أقل من ٣٥ سنة	٣	٧%	٦	٣٣%	٢١	١٨%	١	٨%	٢٩	٣٣%	٥٣
	رجال من ٣٥ حتى أقل من ٥٠ سنة	٥	١٢%	-	-	٢	٤%	١	٩%	١٢	٣٣%	٥٣
	شيوخ من ٥٠ سنة فيما نسوق	٤١	٩٣%	-	-	٣١	٢٣%	١٠٥	١٠٥%	٣٣٥	٣٣%	٥٣
إجمالي	٩٩	١٠٠%	١٨٦	١٠٠%	١٣٣	١٠٠%	١١٥	١٠٠%	٥٣	١٠٠%	٥٣	٥٣

- من الجدول السابق نخرج بالنتائج التالية :
- ١ - ظهرت أعلى نسبة من مرتكبي الجريمة من المتعلمين تعليما عاليا في الجمهورية وبأقل نسبة في الأخبار (٢١٪) .
 - ٢ - لم تظهر فئة مرتكبي الجريمة من بين الذين يقرأون ويكتبون الا في صحيفة الجمهورية وحدها بنسبة كبيرة نسبيا (٢٣٥٪) .
 - ٣ - أما أعلى نسبة الجريمة من المتعلمين متوسطا فقد ظهرت في جريدة الجمهورية (٨٦٪) وبأقل نسبة في الأخبار (٢١٪ فقط) .
 - ٤ - أما مرتكبو الجريمة من بين الأميين فلم يظهروا الا في الجمهورية
 - ٥ - وبالنسبة للحاصلين على دراسات عليا فقد ظهرت أعلى نسبة لهم من بين مرتكبي الجريمة في الأهرام ، ولم تظهر هذه الفئة على الإطلاق بين مرتكبي الجريمة في جريدة المساء .

من الملاحظة

ظهر من التحليل ان اغلب مرتكبي الجريمة في صعيد الجيزة لم تحدد هويتهم ومن بين الذين تم تحديد هويتهم لم يجر الموقوفون لأعلى نسبة طهر من بينها مرتكبو الجرائم ، وشاوى رجال القضاء السادة والملاحون فكانوا أقل النسب التي ظهر من بينها مرتكبو الجرائم .
يظهر هذا تبعا من الجدول التالي .

جدول رئيسي (٢٢)

(جريمة مرتكبي الجريمة حسب التعليم)

الدرجة	الأهرام		الأجسام		الجمهورية		المساء		أحوال	
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
١	٢٢,٨	٧	٢٢,٨	٢٥	٢٢,٨	٢٢	٢٢,٨	٢٢	٢٢,٨	٢٢
٢	١٢,٢	٢٩	١٢,٢	٢٥	١٢,٢	٢٢	١٢,٢	٢٢	١٢,٢	٢٢
٣	٢٢,٢	٨	٢٢,٢	٢٥	٢٢,٢	٢٢	٢٢,٢	٢٢	٢٢,٢	٢٢
٤	٥,٧	٢١	٥,٧	٢٥	٥,٧	٢٢	٥,٧	٢٢	٥,٧	٢٢
٥	١	٩	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٢٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٣٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٤٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٥٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٦٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٧٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٨٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩١	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٢	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٣	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٤	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٥	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٦	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٧	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٨	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
٩٩	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢
١٠٠	١	٧	١	٢٥	١	٢٢	١	٢٢	١	٢٢

الفصل الرابع

مقارنة وصفية وتحليلية بين نتائج تحليل صفحات الجريمة في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات

يقارن الفصل الرابع بين نتائج تحليل صفحات الجريمة في الصحف المصرية في الستينيات والسبعينيات شكلا ومضمونا ومن حيث فئات الجمهور .

المبحث الأول :

من حيث الشكل :

١ - الصفحة التي نشرت بها مادة الجريمة :

نشرت أغلب مواد الجريمة في صفحات داخلية في جريدة الجمهورية والمساء في الستينيات ، في حين نشرت أغلبها في الصفحة الأولى في جريدتي الأهرام والأخبار في تلك الفترة .

أما في السبعينيات فقد نشرت أغلب مواد الجريمة في الصحف الأربع في صفحات داخلية .

ويمكن تفسير ذلك بأنه في الستينيات لم يكن هناك مكان محدد لمادة الجريمة في صحيفتي الأخبار والأهرام ، وكانت الصحيفتان تنشران فقط الأخبار الهامة وتشغل مكانا في الصفحة الأولى وهي في معظمها اما أخبار جرائم وقعت خارج مصر أو جرائم سياسية لها طابع هام ، ولذا تنشر في الصفحة الأولى مثل القبض على الجواسيس الألمان ، مؤامرة الإخوان المسلمين، قضية حسين توفيق وقلب نظام الحكم ، قضية اتهام مصطفى أمين بالتخابر لصالح الولايات المتحدة .

وفى السبعينيات حرصت الصحف على تخصيص ركن ثابت لمادة الجريمة وان لم يمنع هذا من نشر بعض المواد فى الصفحة الأولى وفى صفحات أخرى غير الصفحة - التى بها الركن الثابت -

وبالنسبة للصفحات الداخلية فهناك بعض الصفحات لا ينشر فيها على الإطلاق أى مادة خاصة بالجرائم وذلك لطبيعة هذه الصفحات وتخصصها فى تقديم مضمون معين مثل صفحات الأدب أو الفن أو الرياضة أو الاقتصاد أو غيرها .

وتجدر الإشارة الى أن نشر مادة الجريمة فى عدة صفحات يؤدى الى تشتيت ذهن القارئ وإرهاقه والتقليل من هذا وتحديدده يسهل التعرف على مكان مادة الجريمة بسهولة وهو أمر مرغوب .

٢ - موقع مادة الجريمة فى الصفحة :

تركزت معظم مادة الجريمة فى الستينيات فى النصف الأسفل من الصفحة فى حين تركزت فى السبعينيات فى النصف الأعلى منها وجليد بالذكر أن النصف الأعلى بالطبع يعطى إبرازا أكبر لمادة الجريمة ويعكس اهتماما أكبر من جانب الصحيفة فى العناية بها .

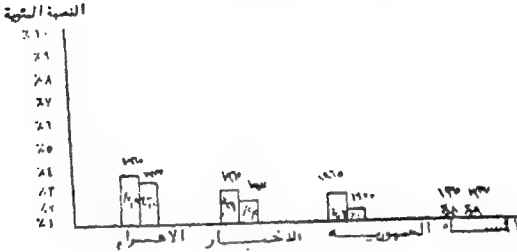
وقد استخدمت الأهرام المانشيت فى الستينيات والسبعينيات ، كما استخدمته الأخبار فى الستينيات ، وذلك فى إبراز بعض الجرائم السياسية فقط .

كما نشرت الأهرام بعض الجرائم كموضوع رئيسى فى الستينيات والسبعينيات فى حين نشرت الأخبار بعض الجرائم كموضوع رئيسى فى الستينيات فقط . وذلك فى الجرائم ذات الطابع السياسى أو الجرائم الاقتصادية كالرشاوى والاختلاسات والعمولات والرشاوى المفاجئ . وقد تميزت الأخبار عن غيرها من الصحف بالذات فى السبعينيات بتخصيصها موقع ذيل الصفحة الأولى لنشر إحدى الجرائم بشكل يومى تقريبا .

٣ - المساحة التي خصصت لمادة الجريمة :

يلاحظ بشكل عام أن الصحف المصرية كانت أكثر اهتماما بتخصيص مساحة أكبر لمادة الجريمة في الستينيات عنه في السبعينيات بالقياس الى مساحتها الكلية .

ويظهر هذا من الرسم البياني التالي :



رسم بياني رقم (١)

ويلاحظ أن الأهرام ظلت أكثر الصحف في تخصيص مساحة لمادة الجريمة في الستينيات والسبعينيات ، في حين تقلل المساء أقل الصحف في الفترتين .

ولكن ليس معنى ذلك أن اهتمام الصحف قل بمادة الجريمة فسي السبعينيات بل أن هذا مرتبط من جهة بتكرارات عدد الجرائم والموضوعات الخاصة بمادة الجريمة التي نشرتها الصحف والتي هي بشكل عام كانت أكبر في السبعينيات ، وكذلك بعدد صفحات الصحف نفسها التي قلت في الصحف في السبعينيات وزيادة الاهتمام بالصفحات المتخصصة .

٤ - طريقة العرض :

أولا - العناوين :

كانت الصحف في الستينيات والسبعينيات في معظم الوقت معتدلة

فى استخدامها للعناوين فلم تتجاوز سطرين على غموضه، أو سطرين على عمودين أو سطرين على ٣ أعمدة :

١- ولم تستخدم العناوين المتسعة الامتداد كالعنوان على ٧ أو ٨ أعمدة الا فى حالات نادرة مرتبطة بجرائم لها طابع سياسى - كما سبق الإشارة مثل قضية مصطفى أمين أو الإخوان المسلمين أو حسين توفيق فى الستينيات وقضية ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وقضية التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبى وحوادث التخريب التى اتهمت فيها ليبيا ومخابراتها فى السبعينيات .

وفى هذا النوع من الجرائم أيضا استخدمت الصحف العنوان المكون من عدد أكبر من السطور والذى وصل أحيانا ١٠ سطور كاملة واستخدم هذا النوع من العناوين غالبا فى الصفحة الأولى .

كذلك فى بعض الحوادث الأخرى التى نشرت بصفحات داخلية وتعلق باختلاسات أو رشاوى أو سقوط طائرة أو غرق الباهرة باترا أو غير ذلك .
ثانيا - الصور :

كانت المساء أكثر الصحف استخداما للصور المصاحبة لموضوعات الجريمة فى الستينيات وكانت الجمهورية أكثرها فى السبعينيات .

وقد كانت صور الأشخاص شائعة الاستخدام فى الستينيات والسبعينيات ويليها الصور التى تصور جانبا من الحادث أو الجريمة ، وهناك ملاحظة جديرة بالانتباه وهى الخاصة بقيام معظم الصحف بنشر صور مرتكبي الجرائم من الأحداث مما يؤثر على مستقبلهم وسمعتهم وهو أمر ينبغى تجنبه .

ويندر استخدام الرسوم التعبيرية فلم تستخدمها الا الأهرام فى الستينيات والسبعينيات والمساء فى الستينيات ، ومن هذه الرسوم الرسم البيانى والتوضيح بالأسمه وتصوير حادث ما بالرسم اليدوي ... الخ .

كذلك لم تستخدم الرسوم الساخرة كالكاريكاتور والكارتون الا فى الأهرام فى الستينيات والسبعينيات وفى المساء فى الستينيات والسبعينيات أيضا .

ويلاحظ أن أغلب هذه الرسوم الساخرة تعرضت للجرائم ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي في مجال قيامها بالنقد .

ثالثاً - الأخطاء (البراوير) :

كانت جريدة الجمهورية أكبر الصحف استخداماً للبراوير في السبعينيات والمساء أكثرها استخداماً لها . في السبعينيات ، ويلاحظ أن الصحيفة تلجأ لاستخدام البراوير لتعطى ابرازاً لمادة معينة . وقد استخدم هذا في الغالب في مادة الجريمة . في نشر بعض الجرائم الصغيرة التي يسبق كل منها شكل زخرفي في صورة كوكبة صغيرة بعنوان (من أقسام البوليس) أو (حدث أمس) أو احاطة إحدى الجرائم التي تنشر في الركن الخاص بالحوادث والقضايا تعبيراً منها على أهمية هذا الحدث من وجهة نظرها

كان الخبر القصير هو الشكل الصحفي الغالب استخدامه في معالجة مادة الجريمة في الستينيات والسبعينيات .

هـ - نوعية القالب الصحفي المستخدم لمعالجة مادة الجريمة :

كما حرصت كل الصحف على الأخبار (خلال فترة العينة) على تقديم خدمة للقارئ بتابعة ما يطرأ من تطورات على أخبار الجرائم التي تقوم بنشرها ، وكانت أكثر الصحف اهتماماً بذلك في الستينيات والسبعينيات جريدة الأهرام .

أما الفنون الصحفية التي يعنى استخدامها حرصاً من الصحف على عدم الاكتفاء بمجرد التغطية بل محاولة التفسير والبحث عن العائل والأسباب ومحاولة إيجاد الحلول ، أى عدم الاكتصار في تناول الجريمة على ماذا حدث بل كيف حدث ولماذا وكيف يمكن تجنب ذلك وهى القصة الخبرية والجديت والتحقيق والمقال فقد كانت الصحف في الستينيات والسبعينيات مقلدة في استخدامها .

وظهر من التحليل أن الصحف في السبعينيات كانت أحرص على القيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الأسباب والحلول عنه في الستينيات ، وكانت المساء أكثرها حرصاً على ذلك في الستينيات والأهرام أحرصاً على ذلك في السبعينيات ، ويظهر هذا من الجدول التالى :

الصحفة	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		النساء		جالى	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
١٩٦٥	٢٥	٢١٤,١	٣٠	١٦,٩	٣١	٢٧,٧	١١	٢٥,٧	١٧٢	٢٢٠
١٩٧٧	٨٨	٢٤٤,٢	٧٥	١٤,٦	٦٣	٢١,٦	٦٢	٢٣,٦	١١٩	٢١٠

جدول رقم (١)

(يوضح مدى اهتمام الصحف باستخدام الفنون الصحفية
المعارضة والفسرة في مقالاتها للجرائم)

ومن نماذج ذلك :

نموذج لتحقيق نشرته الأهرام عنوانه (تقرير كامل للأهرام عن حوادث الشغب في القاهرة والمحافظات) عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ونموذج آخر نشر في الصفحة الخارجية عنوانه (تانكا وقضيعة الرشاوى اليابانية) عن قضيعة لوكهيد .

ونموذج ثالث عنوانه « محام عام متفرغ لقضايا التمويل ٠٠ إذا ؟ » ونموذج آخر عنوانه « عقوبات يتعامل بها القضائي الى أى مدى تمكنه من مواجهة الجريمة ؟ » .

ونموذج لتحقيق نشرته الجمهورية عن حوادث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ أيضا عنوانه « تحولت المظاهرات الى أدوات للتدمير بتحريض الشيوعيين » وتحقيق نشر في الجمهورية أيضا بعنوان « زبائن محاكم الآداب ضحايا للاوتوستوب وشارع الشواربي وقضايا النفقة » .

ومن نماذج الأحاديث التي نشرتها الصحف حديث عنوانه « أحداث التخريب الأخيرة في مواجهة صريحة مع وزير الداخلية » عن أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وحديث آخر بعنوان « الحرية والديمقراطية والمباحث ، رئيس مباحث أمن الدولة : كل فرص التعبير متاحة الآن ولا عذر للذين يمارسون نشاطهم تحت الأرض » . أى حزب يحاول الاستيلاء على الحكم بغير الطريق الشرعى منتصدي له » .

ويلاحظ على هذه التحقيقات والأحداث أنها فى الغالب تأخذ طابع العمومية فيما تعالجه من قضايا ولا تتناول قضية بذاتها محللة دوافعها وأسبابها ووسائل علاجها •

أما استخدام المقال فقد كان فى الغالب للتعليق على بعض القضايا السياسية أو ذات الطابع الاقتصادى ومن أمثلة ذلك مقال لإبراهيم نافع نشر فى الأهرام تعليقا على أحداث ١٨ و ١٩ يناير بعنوان « أبناء مصر ماذا فعلتم بمصر » •

واستخدمت الصحف بعض الزوايا الثابتة التى تضم مادة صحفية لها طبيعة خاصة واحدة كالخبر أو التعليق أو غيره ولكنها لم تكن منظمة ومن ثم فلم يظهر بعضها فى العينة ، ومن ذلك باب عنوانه ، (أخبار من العالم) ظهر فى جريدة الأهرام فى الستينيات وكان يعرض الجرائم والحوادث التى تقع فى المجتمع الغربى مثل جرائم قتل الأطفال والعصابات المسلحة والانتحار وغيره •

وباب آخر كان يظهر فى الستينيات أيضا فى الأخبار بعنوان « حدث أمس » عن الحوادث من واقع ما سجلته أقسام البوليس المختلفة •

وكانت المساء فى الستينيات أكثر الصحف التى ظهر فيها أبواب ثابتة ، ولكنها أيضا لم تكن منظمة دائما مثل (حوادث قصيرة) وكان يتناول الحوادث التى تقع فى الأقاليم - خارج القاهرة - بشكل خبرى ، وعمسود آخر كان يتعرض لقضية من قضايا المحاكم التأديبية أو الادارية •

وباب آخر كان عنوانه (القانون والجريمة) ثم أصبح (القانسون والمجتمع) وكان يشترك فى تحريره عدد من المتخصصين وفى داخله بعض الأعمدة الصغيرة مثل (ارشادات قانونية) ، (أغرب الحوادث فى العالم) •

كما أن عمود (خبر غريب) الذى ينشر فى الصفحة الأولى بن جريدة الجمهورية فى السبعينيات كان يتناول فى الغالب حادثة أو جريدة •

٦ - أسلوب التعبير :

غلب على الطريقة التى استخدمتها الصحف لتوصيل مضمون مادة الجريمة القراء فى الستينيات والسبعينيات تقديم الحقائق المجردة

بموضوعية - الى أكبر حد ممكن - دون التدخل برأيها واستخدام الكلمات التي قد تصف الحادثة أو تركيبتها أو المجنى عليهم أو المشتركين فيها .

وجدير بالإشارة الى أن الموضوعية محل جدل وخلاف حتى في المؤتمرات واللجان الدولية التي تدرس مشاكل الاتصال ، ومن بينها لجنة ماكبرايد التي أشارت في تقريرها الى أن ليس هناك موضوعية مطلقة .

وعلى هذا فان فصل الخبر عن الرأي وضع منألى ينبغي أن يكون ولكنه لا يحدث ولن يحدث لأنه ليست هناك حقيقة في فراغ وليس هناك انسان بلا موقف ، ومادام هناك كم هائل من الأخبار يتم الاختيار بينه وأن هناك اختيارا في طريقة العرض والابرار فمعنى هذا حكم وتقييم ، أى رأى ، وكل ما نطمح اليه أن يتوافر قدر من الأمانة يضمن عدم تشويه الخبر ونقل حقائقه كاملة بلا اضافات أو حذف ، أو عدم اضافة رأى المحرر ، وظهرت فى أسلوب التعبير بغض الصياغات التي اتسمت بالمبالغة والتضخيم أكثر من الصياغات المبثورة أو المزيفة فى الستينيات والسبعينيات

وهناك عدة معايير مقياس مدى المبالغة والتضخيم وتتمثل فى :

- اضافة صفات للجريمة أو أحد أطرافها .

- اعطاء الجريمة مساحة أو طريقة عرض تبرزها بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية .

- استخدام عناوين غير متسقة - مع مضمون المادة الصحفية .

ومعايير قياس مدى التزييف على النحو التالى :

- عدم ذكر بعض المعلومات والوقائع رغم أهميتها .

- اعطاء المواد المتصلة بجريمة ما مساحة أو طريقة عرض لا تبرزها بما لا يتناسب مع أهميتها الحقيقية .

- تزييف بعض وقائع الجريمة بربط وقائع بعضها ببعض لم تكن فى

الواقع مرتبطة لاعطاء ايحاء ضمنى بمعنى معين أو التركيز على آراء معينة مما يعطى انطباعا باتجاه معين .

ومن أمثلة ذلك :

نموذج الخبر يكتفى بنشر الوقائع المجردة فقط

مصرع ٨ أطفال احترقوا في غرفة واحدة

لقد ثمانية أطفال سبعة منهم من أسرة واحدة تتراوح أعمارهم بين ستة أسابيع وخمسة عشر عاما حتفهم مساء أمس خلال وجودهم بغرفة واحدة ملحقه بمنزل نبيلة تدعى ايرين هاريس .

وقد أمكن انقاذ طفل تاسع بعد أصابته بحروق بالغة .

نموذج لخبر يتسم بالتهويل والمبالغة

عنوان الخبر : الحكم على ٣٨ متهما في أخطر قضية تهريب ٢٧٣ سنة حبس و ٤٠ مليون جنيه غرامة

وملامح التهويل في هذا العرض تظهر في عدة أمور :

- إعطاء الخبر طريقة عرض ومساحة أكبر مما يستحق إذ نشر على ٨ أعمدة في رأس الصفحة .

- وصف القضية بأنها (أخطر) .

- جمع أحكام الحبس والغرامات للمتهمين قبلت وكأنها لمتهم واحد .

- عدم اتفاق العنوان مع المضمون إذ أنه قد صدر الحكم ببراءة ٣ أفراد من ال ٣٨ متهما .

نموذج لخبر مبتسور

المدعى الاشتراكي ينتظر قرار نيابة الشئون المالية في صفقة البوينج

تقرر تأجيل قرار المدعى الاشتراكي في قضية صفقة البوينج حتى تتم نيابة الشئون المالية تحقيقاتها في هذه الصفقة ، وهنا لم يذكر الخبر ماهي أبعاد هذه القضية ومن المتهمون فيها ، وهي أمور يشكل عنم ذكرها بترها

للخبر ، حتى ولو كانت قد نشرت من قبل فلا بد من افتراض أن القارئ قد نسي التفاصيل ولا بد من تذكيره بها .

٧ - نوع الصياغة :

تغلب الصياغة السلبية لأخبار الجريمة في جريدتى الأهرام والأخبار فى الستينيات والسبعينيات بحيث تقتصر فى صياغتها على مجرد رواية الأحداث ووقائع الجريمة دون أن تحاول استغلالها لغرس قيم تربوية لدى القراء مما يؤدى ضمناً الى اشاعة العنف والبلبله ويصبح الهدف من نشر الجريمة مجرد الاثارة .

فى حين تغلب الصياغة الايجابية لأخبار الجريمة فى جريدتى الجمهورية والمساء اذا استثمرت الصحف نشر الجرائم فى غرس قيم ايجابية فى عقول القراء بتوضيح خطورة الجريمة وتقديم توجيهات تحول دون تكرار ارتكابها وتبين الجوانب السيئة لمرتكبى الجرائم الخارجين عن المجتمع .

وعلى الصحف أن تتنبه الى خطورة الدور الذى ينبغي أن تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها أن تكون ايجابية والا اعتبرت مقصرة فى دورها .

ومن نماذج ذلك :

- تحقيق نشرته الجمهورية حول جريمة القتل التى ارتكبت فى ملهى ميامى التقت فيه بالقاتل وحاولت التوصل الى دوافع ارتكاب الجريمة وأسباب ذلك .

- تحقيق حول انحراف بعض الطالبات على اثر قيام بوليس الآداب بالقاء القبض على مجموعة من الطالبات فى بعض الشقق المفروشة عنوانه : كيف نحصى المغتربات من الاغراء والانحراف .

الشرطة تدرس ظاهرة الانحراف والجامعة لا تتحرك .

- تحقيق حول الكسب غير المشروع بعد احالة ٥ حالات جديدة لمحاكمة الجنائيات بتهمة الكسب غير المشروع .

عنوانه : لكى يتمكن جهاز الكسب غير المشروع من الوصول الى كل الثروات الحرام .

وتتمثل الصياغات السلبية فى الكثير من الجرائم التى تنشرها الصحف عن عصابات للسرقة تتزعمها طفلة مثلا ولا تحاول البحث فيما وراء تحول طفلة الى رئيس لعصابة أو زوجة تقتل زوجها دون أن تحاول معرفة مبررات ذلك ودوافعه .

مثلا نشرت الصحف تحت عنوان « أخطر لصة مساكن بالقاهرة عمرها ١٧ سنة » بدون أن تبين دوافع الجريمة وأسباب احتراق هذه الشابة للسرقة وكيف يمكن منع تكرار ذلك .

المبحث الثانى :

من حيث الموضوع :

١ - مصدر مادة الجريمة :

كان المصدر الغالب لمادة الجريمة فى الستينيات - فى كل الصحف عدا الأهرام - هو المصادر الرسمية كرجال البوليس والقضاة والمحققين والمحامين ورجال الاسعاف والانقاذ ، وقد تكون المصادر الرسمية غير حية مثل تقارير الشرطة وسجلات البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا .

اما الأهرام فى الستينيات فقد كان المصدر الغالب لمادة الجريمة بها وكالات الأنباء اذ كان أغلب ما نشرته عن الجريمة هو أخبار الجرائم التى وقعت خارج مصر .

اما فى السبعينيات فقد كان المصدر الغالب فى كل الصحف هو المصادر الرسمية بل أن المساء اعتمدت فقط على المصادر الرسمية .

وتجدر الإشارة الى أن من الأهمية بل من الضرورة الاعتماد على المصادر الرسمية ، ولكن على الا تقتصر الصحف فقط على هذه المصادر التى تنقل فى العادة ما وقع من أحداث الجرائم من وجهة النظر الرسمية - خصوصا فيما يتصل بالجرائم ذات الطابع السياسى - ولا بد أن تعرض الصحف كافة وجهات النظر الرسمية وغير الرسمية ، وتعطى للمتهم - طالما انه لم تثبت إدانته - فرصة الدفاع عن نفسه .

وقد كانت الأخبار في الستينيات أكثر الصحف اهتماماً بالاعتماد إلى المتهم كمصدر من بين مصادر مادة الجريمة ، وظل هذا الاهتمام في السبعينيات وإن فاقتها فيها فيه جريدة الجمهورية .

ولعلنا نمن الأفضل أن نعتبر الصحيفة في تغطية الخبر نفسه على عدة مصادر ، وقد كانت الأخبار في الستينيات أكثر الصحف تنوعاً في مصادر مادتها الصحفية عن الجريمة وتحقيق التوازن بين اعتمادها على المصادر الرسمية وغيرها من المصادر .

في حين كانت الأهرام أكثر الصحف تحقيقاً لهذا التنوع في الستينيات ومن بين المصادر الأخرى لمادة الجريمة في الصحف الشهود ، وبينهم ثلاثة هامة جداً للمخبر الصحفي وهم شهود العيان أي هؤلاء الناس الذين رأوا الحدث وقت وقوعه أو في مرحلة من تطوره ، والاعتماد عليهم سلاح ذو حدين . فهم من ناحية مفيدون للصحفي خصوصاً إذا لم تكن قد أتت له الفرصة المتابعة تطورات الحدث وقت وقوعه ، وقد ينقلون له بعض الوقائع والحقائق التي قد لا يستطيع الحصول عليها من المصادر الرسمية ، وقد يكون المخبر الصحفي نفسه في بعض الأحيان شاهد حي للحدث من الأحداث ، ولكنهم من ناحية أخرى قد يتسمون في أقوالهم بالمبالغة أو الخيال الخصب فيرون من واقع خيالهم وليس من واقع لما حدث بالفعل ، ولذا فعلى المخبر الصحفي أن يأخذ كلامهم بحذر ويتأكد من عدة مصادر ولينسج من مصدر واحد فقط .

وقد اعتمدت الصحف على الشهود كمصدر وكانت الجمهورية أكثرها اعتماداً عليهم في الستينيات ، والأخبار أكثر الصحف استعانة بهم في السبعينيات .

٢- اتجاه المضمون :

إذا كان الاتجاه الغالب للمضمون في الستينيات ضد المتهم ، أي يكتفى بفرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم متخذاً موقفاً صلباً ، ففي ظل الصحف عند الأهرام التي غلب فيها الاتجاه المتوازن الذي يعرض وجهة النظر الرسمية ووجهة نظر المتهم دون أن يؤيد أو يعارض طرفاً من الطرفين .

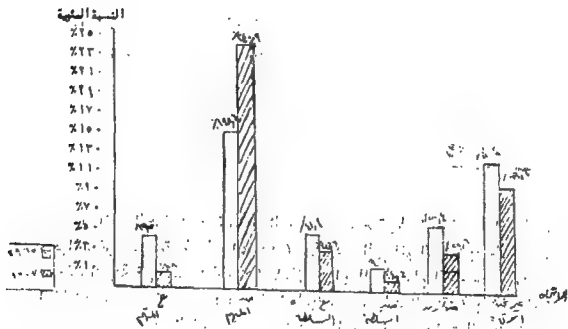
كما كان الاتجاه الغالب في السبعينيات أيضا هو اتجاه ضد المتهم في كل الصحف ، وفي حالات كثيرة رغم ادانة المتهم .

ولعل هذا يتسق مع الإعتماد الغالب للصحف على المصادر الرسمية ويلاحظ أن اتجاه (ضد المتهم) تزايد في السبعينيات عنه في الستينيات .

وظهر أيضا بالمقارنة أن اتجاه (مع المتهم) تناقص في السبعينيات عنه في الستينيات (وهو الاتجاه الذي يعرض وجهة نظر المتهم مؤيدا له) . ومن ناحية أخرى ظهر هبوط اتجاه (مع السلطة) في السبعينيات عنه في الستينيات ولكن لا ينبغي النظر لذلك كمؤشر وحده بل لابد من مراعاة تزايد الاتجاه نحو (ضد المنهم) .

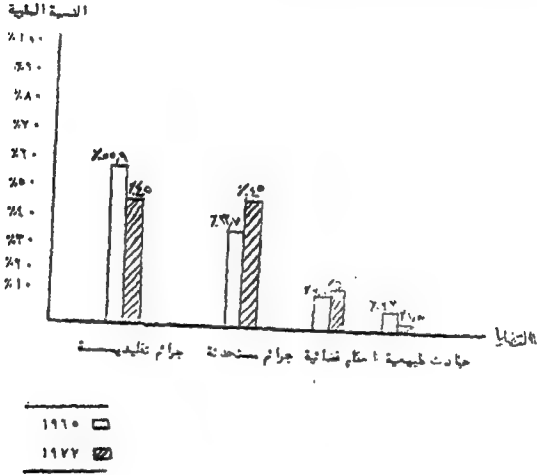
وفي الوقت نفسه هبط اتجاه (ضد السلطة) أي الاتجاه الذي يعرض وجهة نظر المتهم فقط معارضا للسلطة في السبعينيات عنه في الستينيات . أما الاتجاه المتوازن فقد هبط في السبعينيات عنه في الستينيات .

كما يظهر من الرسم التالي :



٣ - القضايا :

كانت أكثر القضايا التي حظيت باهتمام الصحف في الستينيات هي القضايا التقليدية بنسبة ٥٥.٩٪ ، في حين تساوى اهتمام الصحف في السبعينيات بين القضايا التقليدية والقضايا المستحدثة (٤٥٪ لكل منهما) كما يظهر من الرسم التالي :



وكانت الحوادث (تصادم السيارات - سقوط المنازل - انفجارات - حرائق غرق - سقوط طائرات ٠٠) هي أكثر الجرائم التقليدية ظهوراً في صحف العينة في الستينيات (٣٣.٧٤٪ من إجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) في حين كانت (السرقة العادية - عصابات السرقة بالأكراه - اختلاسات - تزوير النقد - تهريب من الضرائب - نصب واحتيال ٠٠) هي أكثر هذا النوع من الجرائم ظهوراً في عينة السبعينيات (٣٠.٩٪ من إجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

وكانت الجرائم السياسية (الجاسوسية - التخابر مع دولة اجنبية - محاولة قلب نظام الحكم - محاولات التخريب - أحداث الشغب - جرائم التعذيب - التنظيمات السياسية غير الشرعية ...) هي أكثر الجرائم المستحدثة ظهورا فى صحف العينة فى الستينيات والسبعينيات على السواء .

وان زادت نسبة ذلك فى السبعينيات فأصبحت ٧١٣٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة ، فى حين كانت فى الستينيات ٥٥٨٪ من اجمالى اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة .

وبالنسبة للأحكام القضائية ظهر فى الستينيات والسبعينيات تركيز الصحف على الأحكام الجنائية .

ومن نماذج الجرائم التقليدية التى نشرتها الصحف سنة ١٩٦٥ انهيار المساكن وحوادث التصادم والحرائق والاختلاسات مثل اختلاسات الجمعيات . الاستهلاكية ، التلاعب فى شركات مؤسسة الصوامع والتخزين ، غرق الترولى باس فى نيل العجوزة ، جرائم القتل بسبب الشرف ، الدفاع عن النفس ، العرض ، الخيانة الزوجية ، السطو على الكباريات واختطاف الراقصات والفتيات والأطفال ، سرقة السيارات ، تزوير النقد ، حادث اتهام كبير بباوى ويوسف بباوى بقتل رجل الأعمال المصرى فاروق الشوربجى فى روما .

وكان هناك تركيز واضح على الجرائم التى لها طابع فردى وشخصى مثل زوج يقتل زوجته لأنها قاضته ، مزارع يحرق زوجته لأنها ضربته بالشبشب ، مهندس يحاول الانتحار لنقله ل عمل كتابى ، انتحار زوجة بسبب مرض عصبى ، خادمة تحاول الانتحار لقسوة رببتها معها ، رجل يقتل شقيقته لرفضها اخلاء المنزل له ، شاب يستاجر عاطلين لضرب أبيه . وسرقته ، جامعية تطلب حمايتها من زميلها الذى يعاكسها فى الطريق العام ، طالب يقتل مدرسه لأنه ضبطه يفتش .

وفى سنة ١٩٧٧ كان من بين ما نشر من الجرائم التقليدية تزوير النقد ، سرقة السيارات والمساكن ، الأخبار الخاصة بالدعارة والخianات الزوجية ، غرق الباخرة باترا وسقوط طائرة فى بانكوك ، الأوقاف تضبط ٥٦٠ فدانا بمليون جنيه اغتصبها الأهالى بحكم باطل من لجنة

القسمة ، والاختلاسات في الاتحاد التعاوني وإحالة أحمد يونس وآخرين لمحكمة أمن الدولة العليا لاتهامهم باختلاس أموال معسكر عمال التراحيل بالجيزة ، القبض على شخص نصب على البنوك واستولى على ٤ مليون جنيه بلا ضمانات ، زبائن محكمة الآداب ضحايا للاوتوستوب وشارع الشواربي وقضايا النفقة ، ضبط مليون شجرة أفيون في إمبابة ، عصابات للسطو على المساكن وسرقة الماشية ، عصابات للاحتيال على المصريين عن طريق شركات وهمية أو عقود عمل وهمية للعمل بالخارج ، وعصابات أخرى للاحتيال على السائحين - التلاعب في الأسمنت - الاختلاسات في هيئة الأوقاف - عصابات تتحدى قوات الأمن تفرض اتاوات على منطقة معينة ، القتل بدافع الحصول على سقة ، سيدة تحاول الانتحار بعد أن ألفت بابنها في النيل بعد أن ملئت حياتها ، الاتجار في الخبواب المخدرة .

وبالنسبة للجرائم المستحدثة فمن أمثاتها في سنة ١٩٦٥ قضايا التمرين مثل مخالفة التسعيرة وتوريد أغذية ملوثة وسوق السوداء وانقاص وزن الخبز وغش الأدوية - ضبط الجواسيس الألمان - قضية مصطفى أمين والتخابر مع دولة أجنبية - قضية الإخوان المسلمين ، محاولة حسن توفيق وآخرين لقلب نظام الحكم - اتهام مصطفى أغا بمحاولة قلب نظام الحكم ، تهريب النقد والذهب .

ومن نماذج هذه الجرائم التي نشرت في سنة ١٩٧٧ قضية رشاول صفقة البوينج ، مثيرو الشغب في مباراة الزمالك والاتحاد ، قضايا التعذيب - أمر بالقبض على شمس بدران في قضية تعذيب أهالي كمشيش وضباط مدرسة المشاة واثنين من أعضاء التنظيم السري للإخوان المسلمين ، المخطط الملبس التخريبي - جريمة المخابرات الليبية في الاسكندرية ، القبض على مثيري الشغب في بيلا الذي وقع بسبب استياء الأهالي من العصابات ، تزوير شهادات واستمارات تخرج وجوازات سفر - أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، اتهام تنظيحات شيوعية وحزب اليسار بأنه وراء مظاهرات التخريب وأحداث الشغب - فضيحة الرشاول المشهورة بلكيهيد - محاولة نسف استراحة الرئيس السادات بمرسى مطروح وملهى المرامار ، محاولة اغتيال احسان عبد القدوس ، سقوط أكبر عصابة لتهريب الدولارات المزيفة - ضبط ٣٠ ألف دولار داخل غرفة بأحد الفنادق ، قضية تنظيم الجهاد (أجد التنظيمات الدينية) ، تهريب البضائع من بورسعيد (بعد أن تحولت الى مدينة حرة) قضايا التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبي .

ويمكن أن نخرج من هذا بعض الملاحظات العامة حول القضايا التي أعالجتها الصحف في الستينيات والسبعينيات

١ - كانت الجرائم التي تقع خارج مصر هي الغالبة على القضايا في الستينيات وبالذات الجرائم السياسية مثل مصرع نائب شيوعي في برلمان كينيا حيث أطلق عليه مجهولون الرصاص ، حكومة الهند تقتل كل زعماء الشيوعيين المتهمين بمحاولة القيام بتورة .

ونشرت الصحف أيضا بعض الجرائم السياسية التي تقع في الخارج في السبعينيات - وإن كانت بصورة أقل مما كانت عليه في الستينيات - مثل : المتمردون في الصين يتسلمون السلطات ، المطالبة بالتحقيق مع رئيس وزراء تركيا السابق لتورطه في فضيحة لوكهيد ، القنابل تطارد فيلم عنيتبي في دور السينما بروما .

٢ - غلب على الجرائم في الستينيات الطابع الفردي ، وظهرت في السبعينيات الجرائم التي ترتكبها عصابات أو تنظيمات ويغلب عليها التدبير واستخدام القوة المسلحة مثل أحداث يناير سنة ١٩٧٧ ومقتل الشيخ الذهبي والتكفي والهجرة .

٣ - برزت في السبعينيات الجرائم التي أتهم بارتكابها شخصيات عامة ومعروفة في المجتمع وبعض هذه الجرائم كان لها طابع دولي مثل الاختلاسات والرشاوى في الاتحاد التعاوني ، هيئة الأوقاف ، صفقة طائرات البوينج ، فضيحة رشاوى لوكهيد .

٤ - كانت الصحف في الستينيات أكثر نشرا للأخبار ذات الطابع الشخصي الخاص بالعلاقات الزوجية والعلاقات الأسرية والتي اتسمت بطابع الفضائح والاثارة .

وقد كانت صحيفة الجمهورية أكثر هذه الصحف نشرا للفضائح وأخبار الدعارة وجرائم الشرف والخيانة الزوجية والأخبار الغريبة والشاذة وذلك في الستينيات والسبعينيات على السواء .

٥ - كانت الصحف في الستينيات أكثر تورطا في نشر أخبار الجرائم التي يرتكبها الأحداث والشباب بل ونشر صورهم وأسمائهم .

وقد قل هذا فى السبعينيات ، وان ظلت بعض الصحف وبالذات الجمهورية تنشر هذا النوع من الأخبار ، وكانت جريدة الأخبار أيضا أحيانا تنشر بعض هذه الأخبار •

٦ - ظهر أن جريدة الأخبار كانت أكثر الصحف اهتماما بالدعاية لجهود وزارة الداخلية ورجال الشرطة وبالذات فى السبعينيات •

٧ - حرصت الجمهورية فى الستينيات على تخصيص جزء أساسى من صفحة الحوادث بها لقضايا الأحوال الشخصية والمحاكم الإدارية ومحاكم العمال ، وقل هذا فى السبعينيات وان ظلت الجمهورية ملتزمة بنشر الفتاوى ذات الطابع العام فى براوز بالصفحة الأولى بها •

٤ - مكان ارتكاب الجريمة :

وقعت أغلب الجرائم التى نشرتها الصحف عدا الأهرام والأخبار فى الستينيات فى القاهرة وكذلك وقعت أغلبها فى السبعينيات فى كل الصحف عدا الأهرام - فى القاهرة أيضا •

وركزت الأهرام والأخبار فى الستينيات على الجرائم التى وقعت خارج مصر بنسبة ٥٥٧% ، ٤٤٦% على الترتيب •

وركزت الأهرام فى السبعينيات على الجرائم التى وقعت فى الوجه البحرى بنسبة ٣٣% •

ويلاحظ أن أغلب الجرائم التى ارتكبت فى القاهرة فى الستينيات والسبعينيات وقعت فى الأحياء الشعبية وبلغت هذه النسبة ٤٠.٢% سنة ١٩٦٥ ، ٤٥.٨% سنة ١٩٧٧ •

وظهر أيضا من التحليل أن أغلب الجرائم التى ارتكبت فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى ارتكبت فى المدن وليس فى الريف ، وذلك فى الستينيات والسبعينيات على السواء •

٥ - الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث :

كانت أكثر الدلالات الاجتماعية بروزا فى مضمون مادة الجريمة فى الصحف فى الستينيات والسبعينيات - عدا المساء - هى القيم الاجتماعية •

وظهرت العلاقات الاجتماعية كإبرز الدلالات الاجتماعية في المساء في الستينيات والسبعينيات وقد ظهرت هذه القيم بشكل ضمنى ليس تصريحاً وإنما تلميحاً ، وقد استأثرت القيم الاقتصادية بالجانب الأكبر من ورود القيم في مضمون الجرائم في الصحف المصرية في الستينيات بنسبة ٤٩٦٪ ، من اجمالى ورود القيم الأخرى ، فى حين جاءت القيم السياسية فى درجة الاهتمام الأولى من ورود القيم فى مضمون الصحف المصرية فى السبعينيات بنسبة ٤٢٨٪ .

ولعل هذا يرتبط بنوعية القضايا التى حظيت بالاهتمام الأكبر من الصحف فى الستينيات والسبعينيات فقد كانت نسبة القضايا التى لها طابع اقتصادى فى الستينيات ٣٠٣٪ من حجم كل القضايا فى حين كانت نسبة القضايا التى لها طابع سياسى فى السبعينيات ٣٥٧٪ من حجم كل القضايا .

وظهر من التحليل أيضا أن أغلب اتجاهات القيم كانت سلبية فى الستينيات والسبعينيات على السواء ، وهى القيم المرفوضة لأنها تعوق تطور المجتمع وتقدمه وتستند الى عادات وتقاليد بالية لا تتفق مع طبيعة العصر ومقتضيات تنمية المجتمع .

واستأثرت العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع (كالعلاقة بين الجيران والعلاقة بين المالك والمستأجر ..) بدرجة الاهتمام الأولى بالقياس الحجم ظهور العلاقات الاجتماعية فى مضمون الجرائم فى الصحف المصرية فى الستينيات وتلا ذلك العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة (٦٥٦٪ من كل العلاقات الاجتماعية) .

فى حين جاءت العلاقات الاجتماعية على مستوى السلطة - فى المرتبة الأولى من ظهور العلاقات الاجتماعية فى مضمون الجرائم فى السبعينيات بنسبة ٤١٤٪ .

ولعل هذا يؤكد الملاحظة التى سبق الإشارة إليها عند الحديث عن القضايا التى ظهر فيها غلبة الطابع الفردى والشخصى على الجرائم فى الستينيات مثل جرائم القتل والسرقة الفردية وخاصة داخل الأسرة (زوج وزوجته - أخ وشقيقه - ابن وابيه - فتاة وجدتها ...) .

فى حين غلبت على القضايا فى السبعينيات طابع الخروج على السلطة والتهمرد عليها فى شكل أحداث شغب وتنظيمات دينية ومظاهرات وحوادث تخريب وغيرها .

ومن نماذج ذلك :

- مثال الجريمة توضح علاقات العمل -

استمرار حبس التلميذ قاتل مدرسه ٤٥ يوما :

أمر قاضى المعارضات باستمرار حبس الطالب قاتل مدرسه بالجيزة ٤٥ يوما كان التلميذ حسن خليفة قد اتهم بقتل مدرسه محمد على زمزم وذلك لأن القتل كان قد اخرج من لجنة الامتحان بمدرسة الجيزة التجنيدية البانوية وقرر الناظر حرمانه من تأدية الامتحان لمدة عامين . اجمع الشهود على أن المنهم طعن مدرسه بالسكين عقب خروجه من لجنة الامتحان فأرداه قتيلا .

طبيب يحاول قتل مجاميه باهمال قضية له :

شروع طبيب فى قتل مجاميه بأن أطلق عليه الرصاص لاتهامه باهمال قضية له . وكان الطبيب يعمل بمستشفى كفر سنان ثم نقل الى المنيا واتهم منذ حصوله الى عامين فى قضية تم حفظها فرفع قضية تعويض مدنية وكل عنه أحد المجاميين للمطالبة بالتعويض ولم يحكم له فيها بعد . وقام الطبيب أمس بشراء مسدس من محل أسلحة فى بنها ثم توجه الى مكتب المجاميين ظهر أمس واستفسر منه عما تم فى القضية وأثناء النقاش أخرج مسدسه وعاجلته بطلقة منه نقل على أثرها المجاميين الى المستشفى فى حالة سيئة .

- نموذج لجريمة تظهر فيها العلاقات الأسرية -

استكمال تقرير الصفة التشريحية فى حادث سهر قاتلة زوجها :

طلبت نيابة بولاق الدكرور من الطبيب الشرعى استكمال تقرير الصفة التشريحية فى حادث الموظفة سهر قاتلة زوجها للرد على مجموعة من الاستفسارات التى لم يتضمنها التقرير عن كيفية وقوع الحادث ومطابقته لما أدلت به المنهمة عن تصويرها لهذا الحادث .

- العلاقات على مستوى الجيران -

٨ إصابة رجال وسيدات في شجرة بسبب الحيرة :

نشبت معركة بين محيي الدين محمود فهى وفرج محمد نجم بسبب مشاكل الحيرة فى عين شمس انضم للاول ٥ من أقاربه وأصدقائه وانضم للثاني رجل وسيدات .

• أصيب الجميع بجراح مختلفة .

— العلاقة بين المالك والمستأجر

الحبس سنة ٣ ملاك تقاضوا خلو رجل من السكان :

قضت محكمة النزاهة أمس بمعاقة ٣ ملاك بالحبس سنة مع الشغل وغرامة ٥٠٠ جنيه لكل منهم لتقاضيه خلو رجل من مستأجرى منازلهم .

ابن صاحب البيت يقتل الساكن :

لقى نصحي سدراك بمطبعة التعاون مصرعه ليلة أمس قتله العامل على محمد عبدالله بسكن أمام باب منزله بشارع حامد عفيفى بروض الفرج وقامت مشادة كلامية بين القاتل ووالد القاتل الذى يمتلك المنزل الذى يقيم القاتل باحدى شققه . سبب المشادة مطالبة القاتل لوالد القاتل بتطبيق قانون تخفيض الايجارات .

— العلاقة مع السلطة

٨٥٠ مواطنا فى سجون المغرب :

لا يزال الموقف مضطربا فى المغرب . أذاعت وكالات الأنباء أمس أن الطلبة مستمرون فى اضرابهم بمدينة فاس وطنجة ، وقامت قوات الأمن المغربية أمس بمحاصرة الحى العربى القديم بالمدينة بعد أن تجددت المظاهرات التى قام بها الطلبة ضد الحكومة واشترك فيها الآلاف .

المدعى العسكرى يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية لمواجهة الارهاب الدينى :

تحقيق عن جماعة التكفير والهجرة وقتل الشيخ النهبى .
القبض على بعض العناصر المتطرفة فى جوادث الشغب .
عن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

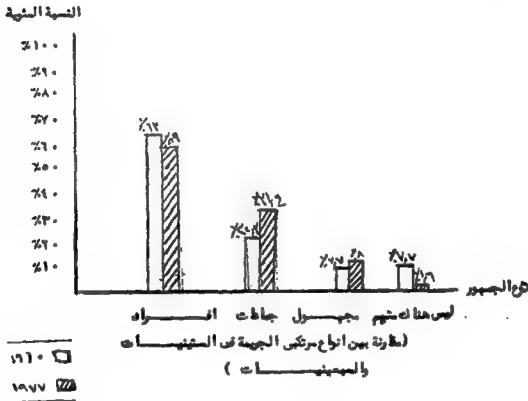
وبالنسبة للعادات الاجتماعية فقد ظهرت عادة النار بشكل كبير فى

مضمون الجرائم في الستينيات بنسبة ٦٦٫٧٪ ، وظهرت عادة الحزن الشديد بأعلى نسبة في مضمون الجرائم في السبعينيات بنسبة ٥٠٪ .

المبحث الثالث :

فئات الجمهور :

كان أغلب مرتكبي الجرائم في الستينيات والسبعينيات من الأفراد ، وإن هبطت نسبة الأفراد في السبعينيات وارتفعت نسبة الجماعات كمرتكبين للجريمة في السبعينيات كما يظهر من الرسم التالي :



وبالنسبة لفئات سن مرتكبي الجريمة فمع استبعاد فئة غير محددى السن (من جانب الصحف) وهى الفئة الغالبة في الستينيات والسبعينيات فقد ظهرت فئتا عمر الشباب (من ١٨ - أقل من ٣٥ سنة) والرجسال (من ٣٥ - أقل من ٥٠ سنة) كأعلى فئات مرتكبي الجريمة (١٥٪ معا) في الستينيات ، وكانت فئة الشباب أيضا هي أكثر الفئات العمرية التي ارتكب أصحابها الجرائم في السبعينيات (١٨٫٥٪) .

أما أقل الفئات العمرية بين فئات مرتكبي الجريمة فكانوا من الشيوخ
في الستينيات والسبعينيات وكانت نسبة ذلك ١٧٪ ، ٢٣٪ على
الترتيب .

ولعل هذه النتيجة تكون متسقة مع خصائص المراحل العمرية ففي
فترة الشباب يغلب على الإنسان في أحيان كثيرة الانفعال والطموح وتسيطر
عليه الرغبات مع قلة خبرته وتجاربه في الحياة ، وكلما نضج الإنسان وتقدم
به العمر ازداد قدرة على التفكير المنطقي والعقل والتدبر قبل اتخاذ أى قرار
ويقل انفعاله وتهوره .

أما فئات جنس مرتكبي الجرائم فقد ظهر الرجال في الستينيات
والسبعينيات بنسبة أعلى في كل الصحف على السواء ولعل هذا يرتبط
بالمشاركة الفعلية للنساء في الحياة العامة ، وكثرة القيود الاجتماعية التي
تعوق حركة المرأة بصفة عامة وضعف ميلها نسبيا للعنف .

أما المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم فبعد استبعاد فئة غير محددى
المستوى التعليمي أى الذين لم تحدد الصحف مستواهم التعليمي - فقد ظهر
أن أغلب مرتكبي الجرائم في الستينيات والسبعينيات كانوا من بين المتعلمين
تعلما عاليا ، وإن قلت نسبة هؤلاء في السبعينيات عنهم في الستينيات
(٨٧٪ في الستينيات ٧٪ السبعينيات) .

وكان الأميون والحاصلون على دراسات عليا هم أقل هذه الفئات في
الستينيات (١٧٪ لكل منهما) وكان المتعلمون تعلما أقل من المتوسط هم
أقل فئات مرتكبي الجريمة في السبعينيات بنسبة ١٨٪

ولابد أن نأخذ هذه النتائج بشئ من الحذر فهي أولا من تحليل عينة
ربما لا تمثل المجتمع الكلى التمثيل الكامل وهي ثانيا تعكس اهتمام الصحف
بنشر الجرائم التي ترتكبها فئات بعينها في المجتمع ، وربما لا تكون هذه
الفئات هي أغلبية مرتكبي الجريمة في الواقع وهي ثالثا إذا صححت تحتاج
إلى دراسات اجتماعية ونفسية لتفسيرها والتفسير العلمى المناسب .

وظهر من التحليل أيضا أن أغلب مرتكبي الجريمة في العينة مع استبعاد
فئة الذين لم تحدد الصحف مهنتهم - هم من الموظفين في الستينيات
والسبعينيات وبلغت نسبتهم ٢٣٧٪ في الستينيات و ١٩٨٪ في السبعينيات .

ولعل هذا يرتبط بالانحرافات فى الجهاز الحكومى والاختلاسات الرشاوى والتزوير وهى جرائم تشكل نسبة لا بأس بها من الحجم الكلى للجرائم وكانت أقل الفئات المهنية التى ارتكبت الجرائم فى الستينيات هى من بين العاطلين (٥٠٪) وفى السبعينيات من بين رجال القوات المسلحة والفلاحون (٤١٪ لكل منهما) *

الفصل الخامس

مناقشة فروض الدراسة في ضوء النتائج الوصفية والتحليلية لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات

باستقراء النتائج الوصفية والتحليلية يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التي يمكن الاستعانة بها في التحقق من صحة أو عدم صحة الفروض السببية ، فضلا عن التأكد من مدى تحقق الفروض الاستطلاعية للدراسة (التساؤلات) والتي تترتب عليها معظم النتائج المستخلصة •

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية تنحصر فيما يلي :

الفرض الأول :

يشير الى مدى تطابق ما تنشره صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصري المعاصر في الستينيات والسبعينيات •

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسة الخاصة بالجريمة من خلال الاحصاءات الرسمية التي أعدها د • أحمد المجدوب (★) وجود تناقض حاد بين الأرقام الاحصائية في كل من تقريرى الأمن العام والاحصاء القضائى وهما مصدران أساسيان من مصادر الاحصاء للجريمة ، فضلا عن عدم الدقة في تسجيل الجرائم ، فعلى حين تضاعف عدد الجرائم واختل الأمن وضاعت الحقوق كانت الاحصاءات تغطي دلالة عكسية على طول الخط بسبب ما سمي بـدرع الأمن الذى كان يمنح لرجال الشرطة اذا ما قلت الجرائم فكأنوا لا يسجلون كثيرا مما يقع من الجرائم فعلا •

الى جانب ظروف العمل الخاصة برجال الشرطة والاستعانة بهم فى

بعض المهام خارج الأقسام مثل حراسة بعض الأماكن وحراسة الطرق التي يمر بها الزوار ونقص الامكانيات التي تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة .

فضلا عن تأثير الأوضاع السياسية السائدة ، فحكومات الدول النامية في الغالب تجند رجال الأمن لحماية مصالح السلطة السياسية باعتبارها فوق مصالح الشعب وما يترتب على ذلك من تأمين وجودها واستمرارها في الحكم على حساب أمن المواطنين وحقوقهم وحياتهم .

ويلاحظ أيضا عدم دقة تصنيف البيانات الاحصائية الخاصة بالجريمة وأنواعها ، فمثلا تقرير الأمن العام يقصر جداوله الرئيسية على بعض الجنايات دون الأخرى مما يوحي لمن يقرأها انها تمثل كل ما ارتكب من جنایات خلال السنة التي صدر عنها التقرير في حين أن هذا العدد من الجنايات لا يمثل سوى ١٥٪ من اجمالي الجنايات .

كذلك يدمج تقرير الأمن العام بعض الجنايات ويقدم عنها أرقاماً موحدة ، كما أن تصنيف الجرائم بحسب نوعها الوارد في الاحصاء القضائي يختلف بدرجة كبيرة عن التقسيم المائل الوارد في تقرير الأمن العام (خصوصا في الجنح) .

ونظرا لكل هذه الاعتبارات السابقة يرى د . المدبوب ضرورة أن تأخذ الاحصاءات الرسمية الخاصة بواقع الجريمة بكثير من التحفظ والحذر حيث انها تعكس صورة أقل من الحقيقة بكثير .

ويلاحظ من بعض المؤشرات الكمية التي توفرت بين ما نشرته الصحف المصرية (خلال فترة العينة) من انباء الجريمة وبين ما سجلته تقارير الأمن العام والاحصاء القضائي السنوي الاختلاف المتفاوت خلال عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ حيث يتضح تركيز الصحف في عام ١٩٦٥ على نشر الأخبار الخاصة بأنواع معينة من الجرائم ، مثلا القتل والسرقة والرشاوى والحوادث بنسب تزيد عما ورد في السجلات الرسمية .

بينما يحدث العكس بالنسبة لجرائم أخرى مثل المخدرات والجرائم المستحدثة وجرائم الضرب والاعتصاب وهتك العرض حيث تقل نسبة ما تنشره ، الصحف عما تسجله المصادر الرسمية .

والجدول التالي يوضح ذلك :

نوع الجريمة	النسبة كما وردت في الإحصاءات الرسمية	النسبة كما ظهرت في تحليل الصحف
القتل	٦٣٪	١٨٧٪
الضرب والجرح	٥١٪	٥ ٪
السرقه	٣٢٪	٣٠٦٪
الحوادث	٦٩٪ (الحريق فقط)	٣٢٤٪
الرشوة	٣ ٪	٣٨٪
التزوير	١٨٪ (تزوير أوراق رسمية فقط)	٧١ ٪
الاغتصاب وهتك العرض	٥٣٪	٣٨ ٪
المخدرات	٣٥٪	٧٦٪

(جدول يمثل المقارنة بين حجم بعض الجرائم كما وردت في التقارير الرسمية وحجم ظهورها في صحف المدينة في الستينيات)

أما بالنسبة لعام ١٩٧٧ فيلاحظ نفس درجة اهتمام الصحف خلال هذا العام حيث ركزت على القتل والسرقه والحوادث والرشاوى وهتك العرض بنسبة أكبر بكثير مما جاء في المصادر الإحصائية الرسمية .

بينما كانت نسبة ما سجلته هذه المصادر في جرائم المخدرات والضرب أكبر مما جاء في الصحف .

والجدول التالي يوضح ذلك :

نوع الجريمة	النسبة كما وردت في الإحصائيات الرسمية	النسبة كما ظهرت في تحليل الصحف
الضرب	٧٥ %	١٧٩ %
القتل	٥٥ %	٢٣ %
السرقه	٥٩ %	٣٠٩ %
الحوادث	٢٤ %	٢٠٥ %
	(للحريق فقط)	
الرشوة	٥ %	٤٥ %
التزوير	١٧ %	٧١ %
هتك العرض والاغتصاب	٩٦ %	١٤ %
المخدرات	٢٧٤ %	١٤٨ %

(جدول يمثل المقارنة بين حجم بعض الجرائم كما وردت في التقارير الرسمية ونسبة ظهورها في صحف العينة في السبعينيات)

يتضح من ذلك التناقض بين الخريطة الواقعية للجريمة سواء من حيث نوع الجرائم أو عددها وبين ما تنشره الصحف بالفعل عن هذه الجرائم .
والواقع أن الصحف تلتزم بعبء اعتبارات في نشر أخبار الجريمة تتعلق بالسياسة التحريرية لكل صحيفة ، فالأهرام مثلاً تشترط بالأهمية عند اختيار الحوادث التي تقوم بنشرها وخصوصاً أن المساحة المخصصة لنشر أبناء الجريمة في جريدة الأهرام لم تزد خلال عام ١٩٦٥ عن ٣٩ % من المساحة الكلية للجريدة وفي عام ١٩٧٧ كانت ٣٢ % من المساحة الكلية لها .
ويقول الأستاذ / ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث في جريدة الأهرام أن معيار اختيار الحوادث هو أهميتها ، فالحادثة تفرض نفسها والصحيفة لا تنشر كل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر أهمها فالمهم فقط ، والحوادث قليلة الأهمية غالباً ما يكون طريقها الى سلة المهمات (★) .

ويتفاوت معيار الأهمية من صحيفة الى أخرى فالأخبار مثلاً خصصت ٢٩ % من مساحتها الكلية لأخبار الجريمة خلال سنة ١٩٦٥ ، ٢٢ % من هذه المساحة خلال عام ١٩٧٧ ، وهي تشترط توفر عنصر الأهمية في الجريمة ولكن مقاييس الأهمية لديها تختلف عن الأهرام إذ ترى أن ضخامة الحدث

★ حديث مع الأستاذ ابراهيم عمر بمكتبه بجريدة الأهرام في ١/٥/١٩٨٠

ومسأله لشخصيات هامة في المجتمع هو المقياس الأساسي لأهمية
الحادثة (★ ★) .

كذلك توجد عدة ضوابط أخرى تلتزم بها الصحف المصرية في نشر
أنباء الجريمة ، فهناك مثلا حظر بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالأدب ،
وهناك بعض القيود الخاصة بنشر المحاكمات أو الأحكام الصادرة في قضايا
لها مساس بأمن الدولة .

فإذا كانت الجرائم التي تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة في
تسجيل أرقامها ونوعياتها في السجلات الرسمية سواء الأمن العام أو
الإحصاء القضائي فضلا عن حذف معظمها عند النشر في الصحف فلا شك
أن ما يصل إلى القارئ من معلومات أو تصور صحيح لصورة الجريمة في
المجتمع المصري لا يكون مطابقا للواقع بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل
التي تتعرض لها أنباء الجريمة .

ونستطيع أن نقول أن جميع الأجهزة الرسمية في مجال الجريمة
ونشرها لا تحرص على تزويد الجمهور بمعلومات صحيحة أو كاملة عن حقيقة
الجرائم التي ترتكب في المجتمع المصري سواء من حيث الكم أو النوع .

الفرض الثاني :

أما الفرض الثاني الخاص باستطلاع أنواع الجرائم التي تستأثر باهتمام
الصحافة المصرية خلال فترتي الدراسة ، فقد لوحظ أن الجرائم التقليدية
(كالسرقة والقتل والحوادث ٠٠٠) قد احتلت مكان الصدارة في صفحات
الحوادث في الصحف المصرية خلال الستينيات وحظيت بنسبة ٥٥,٩% وكانت
الحوادث تصادم السيارات وسقوط المنازل وانفجارات وحوادث غرق وسقوط
طائرات ٠٠) هي أكثر الجرائم التقليدية ظهورا في الصحف (٣٢,٤% من
إجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

هذا في حين تساوى اهتمام الصحف في الستينيات بين الجرائم
التقليدية والجرائم المستحدثة ٤٥% لكل منهما .

ويلاحظ أن جريمة السرقة (عصابات للسرقة بالاكراه اختلاسات -
تزويد النقد - تهرب من الضرائب - نصب ٠٠٠) هي أكثر هذا النوع من

الجرائم ظهروا في صحف السبعينيات (٣٠.٩٪ من اجمالي اهتمام الصحف بالجرائم التقليدية) .

أما الجرائم المستحدثة فقد كانت في الستينيات أقل منها في السبعينيات إذا بلغت ٣٣.٧٪ في الستينيات مقابل ٤٥٪ في السبعينيات .

وكانت الجرائم السياسية هي أكثر الجرائم المستحدثة ظهورا في صحف العينة خلال فترتي الدراسة رغم أن نسبتها في السبعينيات زادت فأصبحت ٧١.٣٪ من حجم اهتمام الصحف بالجرائم المستحدثة بينما بلغت في الستينيات ٥٥.٨٪ من هذا الاهتمام .

ونلاحظ أن هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف وما تشير اليه التقارير الرسمية للدولة إذ نلاحظ أن الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالي الجنايات التي ارتكبت خلال سنة ١٩٦٥ بينما تمثل الجرائم المستحدثة ٧٣.٧٪ من اجمالي الجنايات . وفيما يتعلق بالجرائم التقليدية ونأتي جنح السرقات في المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانة الأمانة وجنح السيارات .

فاذا ما انتقلنا الى السبعينيات نلاحظ أن الفجوة تظل قائمة بين الصورة التي تعرضها الصحافة عن الجرائم المستحدثة وواقع هذه الجرائم كما سجلتها المصادر الرسمية .

الفرض الثالث :

الذي يطرح تباعولا هاما حول مدى التزام محرري صفحات الجريمة في الصحافة المصرية بالاصول والاعتبارات القانونية الخاصة بنشر الاحكام القضائية والحرص على حق حماية المتهم في عدم التعرض للتشهير .

فيما يتعلق بنشر الاحكام القضائية فقد لوحظ سنة ١٩٦٥ أن الجمهورية كانت الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض الاحكام الجنائية الغيابية بنسبة ٥٠٪ من اجمالي نشرها لاحكام الجنائية .

بينما امتنعت الصحف الأخرى عن نشر مثل هذا النوع من الاحكام لعدم جوازه قانونا .

نشرت كل من الأهرام والأخبار بعض الاحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٥٣٪ ، ٢٠٪ على الترتيب وهذا اجراء غير جائز قانونا .

أما في السبعينيات فقد كانت الجمهورية أيضا هي الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض الأحكام الجنائية الفياضية بنسبة ٣٠٪ من اجمالي نشرها للأحكام الجنائية وكانت الأهرام هي الصحيفة الوحيدة التي نشرت بعض الأحكام الجنائية الابتدائية بنسبة ٤٠٪ .

وبذلك تكون المساء أكثر الصحف التزاما بالأصول القانونية في نشر الأحكام القضائية . يلاحظ أن صحيفة الأخبار تولى أهمية كبرى لعنصر الانارة .منا يؤدي الى تورطها في نشر بعض الأحكام الابتدائية التي قد تلغى عند الاستئناف . ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصري من حظر تدخل الصحف في سير التحقيق في القضايا الجنائية واقحامها نفسها على أعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ولكن هذا النص لم يطبق ولا مرة واحدة منذ أن وضع سنة ١٩٣١ ، وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة علما بأن قانون سلطة الصحافة الصادر سنة ١٩٨٠ وميثاق الشرف الصحفي سنة ١٩٧٥ قد أكدا على أهمية التزام الصحافة بهذا النص .

أما فيما يتعلق بموقف الصحافة من المتهم فقد كان الاتجاه الغالب في الستينيات ضد المتهم .أي أن الصحف كانت تكتفى بعرض وجهة النظر الرسمية دون عرض وجهة نظر المتهم ماعدا الأهرام التي غلب عليها الاتجاه المتوازن . كما كان الاتجاه الغالب في السبعينيات ضد المتهم أيضا وفي حالات كثيرة رغم عدم ادانته .

ولا شك أن ذلك يرجع الى اعتماد الصحف بشكل أساسي على المصادر الرسمية في تغطية أخبار الجريمة .

هذا على الرغم من تأكيد محرري صفحات الحوادث في الصحف المصرية خلال الأحاديث التي أجرتها معهم هيئة البحث على التزامهم بهذه القواعد والأصول الأخلاقية والقانونية والمهنية عند نشر أخبار الجريمة .

الخاتمة

بعد الدراسة التحليلية الكمية والكيفية لصفحات الحوادث في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات يمكن أن نخرج ببعض النتائج :

١ - اتضح من الدراسة التحليلية لصفحات الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد أثرت على نوعية الجرائم في السبعينيات تأثيرا واضحا ، في حين لم يكن لهذه الظروف التأثير الكبير في الستينيات .

اذ كانت فترة الستينيات فترة تحول اشتراكي خاصة بعد صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ ، كما حدث تغير جذري في الملكية الفردية لعوامل الانتاج بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الثاني ادى الى خفض الحيازات الكبيرة اذ أن هذه الفترة شهدت اجراءات غيرت شكل النظام الاقتصادي وأولوياته وأهدافه وتركت آثارها بالتالى على النظام السياسى والاجتماعى .

وشهدت تلك الفترة أيضا سلسلة من التغيرات المهمة في السياسة الداخلية خاصة بعد انفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١ اذ صدر الميثاق الوطنى فى مايو سنة ١٩٦٢ وتشكل مجلس للرئاسة لتحقيق جماعية القيادة ، يتولى سلطات رئيس الجمهورية ، وبدأت تجربة تنظيم سياسى جديد هو الاتحاد الاشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العامل ويخصص ٥٠٪ من عضويته للعمال والفلاحين .

وفى الستينيات أيضا كانت هناك محاولات لتطوير مناهج التعليم والتربية والفلسفة التى تستند اليها لتلائم مقتضيات المجتمع الاشتراكي واحتياجاته وضرورة بناء انسان جديد وأسرة جديدة تعى دورها فى مرحلة التحول الاشتراكي .

وكان من المتوقع أن تظهر ملامح هذه التغيرات فى نوعية الجرائم التى تركز الصحف عليها ولكن ظهر أن الصحافة ظلت فى هذا المجال تسير على نفس النهج السابق على بداية هذه التحولات الهامة فى مجتمعنا ، فقد

لوحظ غلبة الطابع الفردى على الجرائم ، ونشر الجرائم التى نمس العلاقات الاسرية والزوجية وبشكل منير يغلب عليه طابع الفضائح كآخبار الدعارة والشرف والخيانة الزوجية والآخبار الغريبة والشاذة .

وظهر هذا فى جرائم القتل التى كان أطرافها فى الغالب زوجا وزوجة أو شقيقا وشقيقة أو أحد أقاربه ، وفى السرقة والاغتصاب والخطف .

وكانت الصحف فى الستينيات أكثر تورطا فى نشر أخبار الجرائم التى يرتكبها الأحداث والشباب ونشر صورهم وأسمائهم ، هذا بالرغم من الشكوى المتكررة من القيادة السياسية فى العديد من الخطب الرسمية من هذا النوع من الجرائم التى تركز عليها الصحف ولا تعكس طبيعة التغير الذى يشهده المجتمع المصرى ، وربما تكون أبرز نماذج ذلك الاهتمام الكبير الذى أعطته الصحف لقضية المليونير فاروق الشوربجى وعلاقته بكلبر بباوى وقتله واتهام كلير وزوجها يوسف بهذا القتل اذ شغلت هذه القضية لأيام عديدة ما نشأت الصحف وبالذات الأخبار .

ولم يؤثر فى هذا الاتجاه فى نشر الجرائم فى الصحافة المصرية صدور قانون لتنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ وانتقال ملكية دور الصحف الكبيرة لملكية التنظيم السياسى القائم وقتها (الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى فيما بعد) . بل وإيكال قيادة العمل الصحفى فى احدى هذه الدور الكبيرة (سنة ١٩٦٥ سنة التحليل) وهى أخبار اليوم لأحد اليساريين المصريين البارزين وهو خالد محيى الدين الذى تولى رئاسة مجلس ادارتها ، وبرغم ذلك كله ظل صحفيو ما قبل التحول الاشتراكى هم المسيطرين على العمل الصحفى فى هذه الفترة .

وظهر أثر ذلك فى معالجة الصحف للجرائم التى غلب عليها الطابع السلبى اذ اكتفت هذه الصحف بنشر الجريمة دون محاولة البحث وراء أسبابها ودوافعها ومحاولة السعى لتجنبها وعلاجها والحيولة دون تكرارها .

وظهر من التحليل أن الصحف فى الستينيات كانت أقل حرصا على القيام بدور التفسير والشرح ومناقشة الأسباب والحلول ، ويظهر هذا من نوعية القوالب الصحفية التى استخدمتها فى معالجة مادة الجريمة والتى غلب عليها الخبر وندر استخدام المقال والحديث والتحقيق الذى يبحث فيما وراء

الحدث (كيف ولماذا حدث) التى لم تتجاوز نسبة استخدامها ٢٥٪ من اجمالى استخدام الفنون الصحفية الأخرى .

كذلك من سيادة الصياغة السلبية للجريمة (٨٣٦٪ من اجمالى ما نشر من جرائم) .

وبالنسبة للسبعينيات فقد حدث تغيير فى شكل النظام الاقتصادى وطرت سياسة الانفتاح الاقتصادى كسياسة اقتصادية جديدة وبشكل رسمى بصدر ورقة أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وكان هناك اهتمام بقضايا الدخل والكسب غير المشروع وقانون من أين لك هذا وخاصة أن هذه الفترة شهدت انحرافات فى الذمة المالية لبعض المسئولين من عمولات مثل قضايا هيئة الأوقاف والاتحاد التعاونى الزراعى وصفقة طائرات البوينج .

وكرر الحديث فى هذه الفترة عن المشكلة الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى والتى كان لها أبعاد اجتماعية تمثلت فى بعض الظواهر التى انتشرت فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت كظاهرة العنف واقتحام الشقق بالقوة والاعتداءات على المواطنين وأشهرها الاعتداء على أحد المواطنين فى شارع الشوارجى مما ترتب عليه اجراءات شديدة تجاه هذا الشارع المعروف بسيطرة المهربين عليه ، وحدثت بعض التعديلات فى بعض القوانين الاجتماعية كقانون الأحوال الشخصية وقانون التأمينات الاجتماعية .

وكان لسياسة الانفتاح أثرها السريع على تغيير بعض القيم السائدة وظهور قيم جديدة فى المجتمع المصرى .

وكانت هذه الفترة حافلة بالمناقشات حول شكل العمل السياسى وضرورة تطوره من تنظيم سياسى جماهيرى شعبى واحد الى تعدد الأحزاب وما ارتبط بذلك من مشاكل دستورية وقانونية ، وأثيرت حملات عنيفة ضد بعض الاجراءات الاستثنائية التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو كتعذيب المعتقلين السياسيين .

وشهدت السبعينيات أيضا بعض مظاهر الخروج على النظام تمثلت فى المظاهرات التى وقعت فى يناير ١٩٧٧ بعد صدور بعض القرارات الخاصة برفع الأسعار وتكوين جماعات وتنظيمات سياسية وخاصة بين بعض الجماعات الدينية تسعى لقلب نظام الحكم بالقوة والقبض على بعضها

مثل جماعات التكفير والهجرة التي قبض على أفرادها بعد مقتل الشيخ
الذهبي ، وتنظيم الجهاد •

وكان للعلاقات السيئة مع ليبيا أثرها في ظهور بعض الجماعات التي
قيل أنها تخرب لحساب المخابرات الليبية •

ظهر هذا كله بوضوح في نوعية الجرائم التي ركزت عليها الصحف في
السبعينيات ، فقد ظهرت جرائم السرقة بنسبة كبيرة وظهرت الرشاوى
والتزوير والتهريب والثراء وجرائم التموين ، وكانت نسبة الجرائم السياسية
كبيرة ٣٥٧٪ من اجمالى ما تناولته الصحف من الجرائم ككل (تقليدية
ومستحدثة معا) •

وظهرت الجرائم التي ترتكبها عصابات أو تنظيمات ويفلب عليها طابع
التدبير واستخدام القوة المسلحة ، والجرائم التي ترتكبها بعض الشخصيات
العامة والمعروفة في المجتمع •

وكانت الصحف في السبعينيات أحرص على أن تكون أكثر ايجابية في
معالجة الجرائم ، وان لم يصل هذا الاتجاه للحد المطلوب فعلا ، فقد كان
استخدامها للفنون الصحفية التي تسعى للبحث عما وراء الحدث (كيف
ولماذا حدث) بنسبة ٢٧٥٪ من اجمالى استخدامها للفنون الصحفية
الأخرى •

وانخفضت نسبة الصياغة السلبية للجريمة فلم تتجاوز ٥٧٪ من
اجمالى الجرائم ، وهذه نسبة تعد معقولة •

٢ - وارتباطا بالنقطة السابقة على الصحف المصرية أن تتنبه الى خطورة
اندور الذى ينبغى أن تلعبه عند نشر الجرائم اذ عليها أن تكون ايجابية والا
اعتبرت مقصرة في أداء دورها ، فاكثافا بمجرد نشر الجريمة وكيف وقعت
قد يشيع العنف والبلبلة ويهدم بعض القيم التربوية دون أن يسعى للتغيير
والبناء والاصلاح والعلاج •

٣ - كان اعتماد الصحف في الستينيات والسبعينيات في الحصول
على المعلومات الخاصة بمادة الجريمة على المصادر الرسمية اذ بلغت نسبة
ذلك في الستينيات ٤٨٦٪ من اجمالى المصادر وفي السبعينيات ٥٨٧٪ من
اجمالى المصادر •

وإذا كان من الضرورة الاستعانة بالمصادر الرسمية إلا أنه لا بد أن تعتمد الصحف بشكل أكبر على المصادر الأخرى حتى لا تكتفى بوجهة النظر الرسمية وخاصة في الجرائم ذات الطابع السياسى .

٤ - وقد ترتب على ذلك أن ظهر اتجاه غالب ضد المتهم فى الستينيات والسبعينيات وتورطت الصحف فى ادانة المتهم فى كثير من الحالات دون أن تثبت ادانته بالفعل .

ولعل هذا يظهر من عدم التزام الصحف ببعض القواعد القانونية الخاصة بضرورة عدم نشر الأحكام الجنائية الابتدائية اذ أنها تكون قابلة للاستئناف ، ومن ثم فالتهم قد يصبح بريئا رغم أن الصحف تكون قد أسرعت فى نشر قرار ادانته .

كذلك لا يجوز أن تنشر الصحف الأحكام الفيايية ، ورغم ذلك فقد نشرت بعض الصحف هذه الأحكام بنسبة لا تعد قليلة .

٥ - لا تهتم الصحف فى الغالب فى الستينيات والسبعينيات على السواء بتحديد فئات جمهور مرتكبى الجرائم سواء من حيث السن أو المستوى التعليمى أو المهن . وفى اطار ما حددته ظهر الشباب المتعلمون تعليما عاليا ومن بين الموظفين كثرة غالبية بين مرتكبى الجريمة .

وكان أقل فئات جمهور مرتكبى الجريمة ظهورا فى التحليل هم الشيوخ المتعلمين تعليما محدودا من بين الفلاحين أو رجال القسوات المسلحة أو العاطلين .

٦ - وهنا لا بد أن نطالب الصحف بضرورة أن تراعى واجبها فى عدم نشر أسماء وصور الأحداث الذين يرتكبون بعض الجرائم حتى لا تحطم مستقبلهم ، وتعطيهم الفرصة لبدءوا من جديد حياة عادية ولا تظل جرائمهم تطاردهم مدى العمر .

٧ - بالنسبة لشكل مادة الجريمة فاننا نرى ضرورة أن تجمع مادة الجريمة فى مكان واحد لتقليل الارهاق الذى يسببه للقارئ توزيع هذه المادة وتشتيها فى عدة صفحات .

كذلك نرى أنه لا ينبغي المبالغة في عرض هذه المادة مما يعطيها ابرازا أكثر من الضروري مما يحولها الى غرض الاثارة فقط ، وهذا فيما يتعلق بالعناوين والصور والبراويز •

ويفضل استخدام الصور الموضوعية التي تصور جانبا من الحدث عن الصور الشخصية الصامتة التي لا تقول شيئا ، ولكن لابد من مراعاة اللياقة والآداب العامة في نشر مثل هذه الصور ، وينبغي تجنب نشر الصور المقززة أو العنيفة التي تجرح الشعور •

٨ - وبالنسبة لمساحة مادة الجريمة فان المساحة الحالية معقولة ولكن المهم هنا مضمون هذه المادة وطريقة معالجة هذا المضمون وهما النقطتان اللتان ناقشناهما فيما سبق •

مصادر الدراسة ومراجعها

المصادر :

الصحف :

- ١ - جريدة الأهرام عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٢ - جريدة الأخبار عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٣ - جريدة الجمهورية عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- ٤ - جريدة المساء عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

المقابلات الشخصية :

- ١ - ابراهيم عمر - رئيس قسم الحوادث بجريدة الأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه بالأهرام في يناير ١٩٨٠ .
- ٢ - حسين غانم - محرر بقسم الحوادث بالأهرام حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه بالأهرام في يناير ١٩٨٠ .
- ٣ - محمد زعزع - رئيس قسم الحوادث بجريدة الأخبار حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه في الأخبار ديسمبر سنة ١٩٧٩ .
- ٤ - مهجة دسوقي - المحررة بقسم الحوادث بجريدة الأخبار - حديث أجرته معها هيئة البحث بجريدة الأخبار في يناير سنة ١٩٨٠ .
- ٥ - علاء الوكيل - مدير تحرير جريدة الجمهورية - حديث أجرته معه هيئة البحث بمكتبه في الجمهورية في فبراير سنة ١٩٨٠ .

المراجع :

الكتب العربية :

- ١ - اجلال خليفة - اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي (ج ١) - القاهرة سنة ١٩٧٢ .

- ٢ - ت - شبيلوف : مشاكل البحث العلمى عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة - ترجمة اللواء محمد رياض الشافى - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - أكتوبر سنة ١٩٧٩ •
- ٣ - جيمس هالوران : الاعلام الجماهيرى عرض من أعراض العنف أم سبب من أسبابه - ترجمة أحمد رضا - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو ديسمبر ١٩٧٩ •
- ٤ - حسين محمد على : الجريمة وأساليب البحث العلمى - القاهرة - دار المعارف - سنة ١٩٦٦ •
- ٥ - عبد العزيز الغنام - مدخل فى علم الصحافة - القاهرة سنة ١٩٧٢ •
- ٦ - أحمد الخشاب : مدخل فى سوسيولوجية الاعلام - القاهرة - دار النشر الجامعى - سنة ١٩٧٤ •
- ٧ - عبد اللطيف حمزة : فن التحرير الصحفى - القاهرة سنة ١٩٥٨ •
- ٨ - على الجرتيل : خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة سنة ١٩٧٨ •
- ٩ - ستانلى جونسون : استقاء الأنباء فن - ترجمة وديع فلسطين - القاهرة سنة ١٩٦٠ •
- ١٠ - محمد خير الدرع : علم الصحافة والانشاء - القاهرة سنة ١٩٤٧ •
- ١١ - فؤاد مرسى : حتمية الحل الاشتراكى - دار الكتاب العربى - القاهرة سنة ١٩٦٧ •
- ١٢ - هذا الانفتاح الاقتصادى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة القاهرة سنة ١٩٧٦ •
- ١٣ - مركز الدراسات السياسية والاشتراكية بمؤسسة الأهرام : الديمقراطية فى مصر (ربع قرن بعد ثورة يوليو) • سنة ١٩٧٧ - بإشراف د. بطرس غالى •
- ١٤ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام : الثورة والتغير الاجتماعى (ربع قرن بعد ثورة يوليو) سنة ١٩٧٧ - بإشراف سيد ياسين •

الكتب الأجنبية :

المراجع الأجنبية :

المقالات والدراسات والأبحاث :

- ١ - السيد ياسين : التوازن الطبقي فى فكر التنمية السياسية بين الادراك والممارسة - مجلة الفكر العربى العددان ٤ ، ٥ - بيروت - نوفمبر ١٩٧٨ ص ١٢٩ .
- ٢ - د . على الدين هلال : تطور الأيديولوجية الرسمية فى مصر - الديمقراطية والاشتراكية - مجلة الفكر العربى - العددان ٤ ، ٥ - بيروت - نوفمبر ١٩٧٨ ص ١٨ .
- ٣ - د . عمرو محى الدين : الاشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى - مجلة الفكر العربى - العددان ٤ ، ٥ - بيروت نوفمبر ١٩٧٨ ص ٤٠ .
- ٤ - غالى شكري : مدخل تمهيدى الى الفكر الناصرى - مجلة الفكر العربى العددان ٤ ، ٥ - بيروت - نوفمبر ١٩٧٨ ص ٦٧ .
- ٥ - ليلى محمد عبد المجيد ابراهيم : صفحة رأى فى جريدة الأهرام - رسالة ماجستير - غير منشورة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٩ .

ويقال أن أقرب التشريعات الجديدة الى العقوبة المحددة الصرفة هو القانون الصادر بولاية كاليفورنيا .

ويستمر النقد لنظام الحكم بالعقوبة غير المحددة ، ويتصاعد الشك فى مغالية التأهيل كهدف للعقوبة ، ويتسع تطبيق العقوبة المحددة بين الولايات الأمريكية ولكن يبقى السؤال محيرا فيما لو كان هذا سيحل المشكلة . فينكمش حجم الجريمة وينخفض معدل العود . قد يكون السؤال سابقا لأوانه اذ لم يحظ النظام الجديد بالمهلة الكافية ليؤتى ثماره بعد ، ولكن هناك ثغرات أخرى لا يمكن تجاهلها فى النظام العقابى العام بالولايات المتحدة مثل أسلوب المساومة القضائية الشائع هناك الذى يودى بالكثير من الأبرياء الى السجن نتيجة نصح ممثل النيابة لهم بالاعتراف نظير تخفيف الحكم . وهناك أيضا بعض الاتجاهات الجنائية الحديثة المتطرفة المتأثرة بالماركسية التى لا تبالى بنوع العقوبة محددة كان أو غير محددة ، بل تحصر المسؤولية فى النظام الرأسمالى الذى يظلم المولودين عامة والفقراء من البيض ، وترى الحل فى فحص وفهم العلاقة بين الجريمة والاقتصاد السياسى الأمريكى .

أصوات النقد الحاد لتجربة البارول منادية في بعضها بالفائه ، كما أبدى المسئولون خيبة أملهم في عدم تحديد مدة العقوبة واقترح بعضهم نماذج جديدة فيها تضمنين لمفهوم العقوبة المحددة ، بل لقد تطور الأمر في نهاية السبعينات الى درجة التشكك في جدوى « التأهيل » من الوجهتين النظرية والتطبيقية ، وإلى معاودة بعض علماء العقاب الأمريكيون النظر في منطق « الردع » كهدف بديل . وأمام هذا الهجوم العاصف على نظام العقوبة غير المحددة وعلى نظام البارول التوام بدأت بعض الولايات الأمريكية بالاستسلام تشريعيا وتطبيقيا لمقتضات التغيير العقابي الجديد .

ويرجع فشل نظام الحكم بالعقوبة غير المحددة في الولايات المتحدة الى عدة عوامل من أهمها الوضع الزائف للتأهيل كشرط مسبق للإفراج المبكر من السجن ، اذ بلغت نسبة العائدين من المحكوم عليهم في جرائم جسيمة سبعين في المائة ، كما تفتش في ظل هذا النظام عدم المساواة من حيث نوع التحكم وطول مدته بين مرتكبي نفس الواقعة ، كما اختلف مدى الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة لينحصر في سنتين أو ثلاث في بعض الولايات، ويمتد الى ١٢ أو ١٥ سنة في ولايات أخرى ، علاوة على المفارقات الظالمة المنعكسة في قرارات الإفراج الارتجالية التي يصدرها مجلس البارول الذي يفتقر أعضاؤه في معظمهم الى الخبرة والتفرغ . أضف الى ذلك استياء الرأي العام من الإفراج المبكر عن المسجونين الخطرين ومعتادى الاجرام وعدم اقتناعه بنيلهم ما يستحقونه من عقاب ، كما أن عجز نزلاء السجون بصفة عامة عن التيقن ، بموعده الإفراج البارولي في نظام العقوبة غير المحددة قد خلق بينهم شعور بالمرارة والاحباط وجو من التوتر والاثارة مما ساهم في حوادث الأضراب والعنف الحديثة بالسجون الأمريكية .

ولقد تناولت الاقتراحات المقدمة للمسئولين الأمريكيين خلال تلك الحملة العشواء ضد العقوبة غير المحددة المطالبة الصريحة بالعودة الى العقوبات المحددة والحد من سلطة البارول الادارية . وقامت بعض الولايات بالفعل بتبني بعض هذه الاقتراحات وعلى رأسها ولاية مين التي يمرى اليها اصدار أول قانون يعبر عن الاتجاه الحديث نحو نظام العقوبة المحددة والتي بادرت بانهاء نظام البارول كلية اعتبارا من شهر مارس عام ١٩٧٦ ، وتبعته ولايتي كاليفورنيا وأنديانا في نفس العام بإلغاء الإفراج البارولي مع تقييد سلطة مجالس البارول وقصرها على تحديد مدة المراقبة ، ثم امتدت الجهود التشريعية في اتجاه العقوبة المحددة الى ولايات أخرى من أهمها ولايتي إلينوى ومينسوتا .

العودة الى نظام الحكم بالعقوبة المحددة المدة

اتجاه حديث فى الولايات المتحدة

دكتور بلد الدين على(*)

اتسمت القوانين الجنائية فى الدول الأوروبية والمستعمرات الأمريكية حتى أواخر القرن الثامن عشر بشدة العقاب دون مراعاة لقيود أو حدود ، الى أن قامت المدرسة التقليدية معلنة احتجاجها على قسوة العقوبات والاكتثار من توقيع عقوبة الإعدام والتفرقة الشاسعة فى المعاملة ، حيث نادى أصحابها بمعدالة جنائية تعتمد على عقوبة أخف حدة وأقل ارتجالا وأكثر حسما وتناسبا مع جسامة الجريمة . وهكذا نشأ نظام العقوبة المحددة الذى سرعان ما أنتشر فى أغلب قوانين الولايات الأمريكية متميزا بالتقيد الدقيق بنوع الواقعة دون التفات لظروف الجانى وبالمبالغة فى توقيع الأحكام السالبة للحرية وللدولة الأمد .

غير أن تطبيق نظام العقوبة المحددة أدى فى النهاية الى ازدحام السجون والارتجال فى معايير العقوب عن المحكوم عليهم مما عولج وقتها بقوانين « حسن الس » التى تعتبر الخطوة الاولى نحو تعديل نظام الحكم بالعقوبة المحددة . ثم قامت المدرسة الوضعية بمفهومها الجنائى الجديد الذى يركز على شخص الجانى وليس جريمته فمهذا لمبدأ تفريد العقاب وبالتالى عدم الالتزام لعقوبة محددة ولكن البنور الفعلية لنظام العقوبة غير المحددة قد نبئت فى تجربتى « نظام العلامات » فى مستعمرات استراليا « وتذكرة المغادرة فى أيرلندة اللتين مهدتا لقيام وانتشار هذه الحركة بالولايات المتحدة ، حيث صدر أول تشريع للعقوبة غير المحددة فى نيويورك عام ١٨٧٦ تلتها تشريعات مماثلة فى ولايات عديدة حتى شملت جميع الولايات قرب منتصف القرن العشرين . كما حدث نفس الشيء بالنسبة للتدرج فى تشريع وتطبيق نظام البارول الذى يعتبر جزءا مكمل لنظام العقوبة غير المحددة تحت راية مبدأ « التأهيل » الذى توج النظام العقابى الحديث بالولايات المتحدة .

لكن النكسة ما لبثت أن حلت بنظام الحكم بالعقوبة غير المحددة فى بداية السبعينات اذ قفز معدل الجرائم وزادت نسبة العود بشكل مزعج وازدثت.

- 51 Foster, et. al., *op. cit.*, pp. 40-43.
- 52 Robert Homant, "Determinate Sentencing and Prisoner Attitudes," *Offender Rehabilitation*, 11-4, Summer 1978, p. 367; also see pp. 351-69.
- 53 Stephen Gettinger, "Plea Bargaining : Major obstable to True Reform In Sentencing", *Corrections Magazine*, III-3, Sept. 1977, p. 34.
- 54 *Ibid.*, p. 35.
- 55 David Gordon, "Class and the Economics of Crime", *Review of Radical Political Economics*, 3, Summer 1971, p. 56.
- 56 Richard Quinney, *Class, State and Society*, David McKay Co., New York, 1977, p. 143.
- 57 *Ibid.*, p. 20; also see Richard Quinney, "Crime Control in Capitalist Society : A Critical Philosophy of Legal Control", *Issues in Criminology*, Vol. 8, 1, Spring, 1973, pp. 75-99.
- 58 Tony Platt and Paul Takagi, "Intellectuals for Law and Order : A Critique of the New Realists", *Crime and Social Justice*, Winter 1977, No. 8, pp. 17-18.
- 59 Hirsch and Hanraham, *op. cit.*, p. 37.
- 60 *Ibid.*, pp. 37, 38.

- 34 Richard McGee, Testimony before the California Senate Select Committee on Penal Institutions, California Legislature, Dec. 6, 1974. In Foster et. al., *op. cit.*, p. 8.
- 35 Badr-El-Din Ali, "The Need for Penal Reform : An International Perspective", *The Prison Journal*, LVIII-2, Autumn-Winter, 1978, p. 44
- 36 Foster, *op. cit.*, p. 8.
- 37 Mitford, *op. cit.*, p. 93.
- 38 *Ibid.*
- 39 Mitford, *op. cit.*, pp. 94-103.
- 30 Schwarz, *op. cit.*, pp. 185-190.
- 41 Norman Goodman and Gary Marx, *Society Today*, 3rd., CRM/Random House, 1978, p. 181.
- 42 *Ibid.*
- 43 *Ibid.*, p. 10.
- 44 Goodman and Marx, *op. cit.*, p. 11.
- 45 Stephen Gettlinger, "Fixed Sentencing Becomes Law in Three States : Other Legislatures Wary", *Corrections Magazine*, III-3, Sep. 1977, p. 17.
- 46 See David Fogel, "... We are the Living Proof...", *The Justice Model for Corrections*, Anderson Publishing Co., Cincinnati, Ohio, 1975, Also see.
Stanley Swart, "The Justice Model" and Community Corrections : The Need for Reform in Sentencing Practices", Paper delivered at the 106th American Correctional Association Congress, Denver, Colorado, 1976.
- 47 Gettlinger, *op. cit.*, p. 25.
- 48 *Ibid.*, pp. 33, 36.
- 49 *Ibid.*, pp. 30, 33.
- 50 *Ibid.*, pp. 28-29.

- 20 *Ibid*, pp. 185-190.
- 21 *Ibid*, p. 190.
- 22 Jessica Mitford, **Kind and Usual Punishment**, Alfred Knop, New York, 1973, p. 103.
- 23 See Citizens' Inquiry on Parole and Criminal Justice, **Prison Without Walls**, Report on New York State Parole, Praeger, New York, 1975.
- 24 See David Fogel, "... We are the Living Proof...", **The Justice Model for Corrections**, Anderson Publishing Co., Cincinnati, Ohio, 1975.
- 25 See David Stanley, **Prisoners Among Us**, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1976.
- 26 "Address by Hon. Edward Levi before the Governor's Conference on Employment and Prevention of Crime, press release, U.S. Department of Justice, "Milwaukee, Wisconsin, Feb. 2, 1976.
- 27 See proposed Criminal Code Reform Act of 1977, introduced by Senators John McClellan, Edward Kennedy and others, 95th Congress, 1st Session, S. 1437, Committee Print, Aug. 4, 1977.
- 28 See Statement of Hon. Griffin Bell, before the U.S. Senate Subcommittee on Criminal Laws and Procedures, on the Sentencing Provisions of S. 1437 and related bills, June 7, 1977.
- 29 Andrew Hirsch and Kathleen Hanarham, **Abolish Parole**, National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice (LEAA, US Justice Department), Washington, D.C., Sept., 1978, p. 39.
- 30 *Ibid.*, p. 1.
- 31 James Wilson, "A Long at Crime", **FBI Law Enforcement Bulletin**, February 1975, p. 2.
- 32 Robert Martinson, "What Works ? — Questions and Answers About Prison Reform", **The Public Interest**, 35, Spring, 1974, p. 25.
- 33 Norval Morris and James Jacobs, **Proposals For Prison Reform**, Public Affairs Committee, New York, July 1974, pp. 13-14.

- 4 Joseph Roucek, **Sociology of Crime**, Philosophical Library, New York, 1961, p. 335.
- 5 Harry Barnes and Negley Teeters, **New Horizons in Criminology**, 3rd ed., Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1959, p. 568.
- 6 Walter Reckless, **The Crime Problem**, 5th ed., Appleton-Century, 1973, p. 678.
- 7 Elmer Johnson, **Crime, Correction And Society**, 4th ed., The Dorsey Press, Homewood, IL.
- 8 Tappan, *op. cit.*, pp. 434-435.
- 9 *Ibid.*, pp. 718-719.
- 10 Paul Tappan, "Sentences for Sex Criminals", **Journal of Criminal Law**, IVII-3, Sept-Oct., 1951, p. 332.
- 11 Alred Schnur, "Current Practices in Correction : A Critique", **Legal and Criminal Psychology**, Hans Toch, ed., Holt-Rinehart-Winston, 1961, pp. 294, 302.
- 12 This includes seven major offenses, namely : willful homicide, rape, robbery, aggravated assault, burglary, larceny-theft, and motor vehicle theft.
- 13 **Crime in the United States : Uniform Crime Reports-1975**, issued by the Federal Bureau of Investigation, U.S. Department of Justice, Washington, D.C., 1976, p. 7.
- 14 George Howard and John McHugh, "Fixed Sentences Emerge as New Trend in Corrections", **American Journal of Correction**, Sept-Oct, 1978, p. 30.
- 15 **Uniform Parole Reports, Newsletter**, National Council on Crime and Delinquency, Davis, California, March 1976, table 6.
- 16 **Crime in the United States**, *op. cit.*, pp. 45-46.
- 17 *Ibid.*
- 18 Howard and McHugh, *op. cit.*, p. 30.
- 19 Herman Schwartz, "Let's Abolish Parole", **Reader's Digest**, August, 1973, p. 185.

of blacks, browns, and poor whites. "Strengthening the criminal justice system only strengthens the larger system that generates crime in the first place".¹ It presumes the contemporary capitalist order. Richard Quinny condemns the "new justice model" expressed in mandatory or fixed sentencing as a regression to an earlier historical era when retribution and deterrence justified punishment in the main.² Paft and Takagi criticize the legislation of mandatory punishment's and define sentences as a reflection of a fascist penal policy that try to classify and isolate the "criminal strata". According to them, instead of joining the new realists in seeking methods of punishment and control of the working class (that is blamed for the crime problem), criminologists should devote their skills to the investigation and understanding of the relationship between crime and the political economy.³

Finally, the future role of parole in the criminal justice system, and of the parole board as decision making body, may raise a complex question. Although strong advocates of determinate sentencing call for abolition of parole, the more moderate voices prefer a gradually modified system of parole based on explicit standards that control the duration of confinement within moderate terms except for the most serious offenses. Hirsch and Hanrahan maintain that the parole board — despite its defects — has served a crucial function since "it transforms lengthy judicial sentences into more realistic terms of actual confinement".⁴ They urge that great caution be taken in any effort to phase out parole providing certain safeguards such as : deciding on the release date early or shortly after sentence; prosecuting releases suspected of new criminal act rather than revoking their parole; and eliminating parole supervision entirely or reducing it substantially.⁵

FOOTNOTES

- 1 Paul Tappan, *Crime, Justice and Correction*, McGraw-Hill, New York, 1960, pp. 430.
- 2 Richard McGee, "A New Look at Sentencing", *Federal Probation*, June, 1974, pp. 4-5.
- 3 Jack Foster et, al, *Definite Sentencing : An Examination of Proposals in Four States*, The Council of State Government, Lexington, Kentucky, 1976, p. 3.

crime rate and new sentencing may turn out to be rather correlational than causal. Other intervening variables may become more instrumental in determining the future trend than the adoption of the new sentencing plan.

Prisoner attitudes toward the new sentencing trend may shed some light on its future. In an experiment conducted by psychologist Robert Homant to determine the possible effects of determinate sentencing he found that it reduced extrinsic motivation significantly among prisoners but did not affect other variables such as cynicism, optimism, intrinsic motivation, program involvement, and/or program satisfaction. Extrinsic motivation, however, did not prove to have any beneficial effects, and indeterminate sentencing was indirectly evidenced to be a source of tension. There was a fairly slight evidence in Homant's study that supports his preference for a definite release setting, and the results "undercut some of the reasons for opposing indeterminate sentencing and its corollary, Extrinsic Motivation".⁷

Plea bargaining in the American courts is viewed by several legal experts as a major obstacle to any sentencing reform. It is estimated that 65 per cent of incarcerated inmates are there because of plea bargaining. The higher the probability that the defendant is not guilty the stronger the pressures on him to plead guilty." Albert Seschuler, Colorado Law Professor, indicates that the currently advocated "fixed" and "presumptive" sentencing schemes are destined to failure unless the prosecutor's power to formulate charges and bargain for guilty pleas is restricted. To concentrate sentencing discretion in an inappropriate agency that makes the benefits of that discretion available only to defendants that give up their constitutional right to trial is contrary to the objective of sentencing reform. In a study funded by a federal grant, Alaska Judicial Council found evidence that plea bargaining is not necessary to run an efficient court system. In July 1975, the state of Alaska abolished the practice of plea bargaining.⁸

Marxist criminologists are critical of the American "capitalist" criminal justice system no matter the adopted sentencing is determinate or indeterminate. The system in itself is actually "exacerbating the criminality it seeks selectively to control".⁹ It is responsible for the high recidivism rate since it applies discriminatively to the disadvantage

1, 1976) is considered mild as it grants judges full discretion to set definite sentences at any point below a maximum, with a 20-year range for many crimes. Except for murder, offences are classified into five degrees of severity as follows : armed robbery, rape, armed burglary (maximum 20 years); aggravated assault, arson (maximum 10 years); breaking and entering a business, bad checks (maximum 5 yrs); forgery, heroin possession (maximum 1 yr); prostitution, gambling (maximum 6 months). Those serving 20 years or longer must serve four fifths of sentence without good time or reduction of life minimum (25 years). There is no parole board or parole supervision. The law lacks a dramatic effect for two reasons : 1. No guidelines are provided for judges as in presumptive sentences, and 2. The parole board in Maine "had effectively converted the old minimum-maximum sentences to definite sentences by releasing 96 per cent of the inmates as soon as they became eligible for parole..."²³

Introduced during 1976, the legislative plan in Minnesota calls for a fixed term of imprisonment for each offense with judicial discretion to increase or decrease that term by a maximum of 15 per cent. Judges required to state justifications in writing. Generally, the average term served compare to the current indefinite plan. Judges may increase sentence by three times for specified violent offences and for third-time recidivists. Good time is awarded at day-for-day rate and is not subject to revocation. Parole release is abolished effective December 31, 1976 for those receiving definite terms, but parole board will continue to rule until December 1978 over those sentences during or before 1976. Upon expiration of sentence, voluntary services are available up to six months.²⁴

The Question Is : Will It Work ?

As clearly indicated above continued criticisms against the indeterminate sentence and the diminishing faith in rehabilitation as workable or productive has reached the point of no return in the United States. Consequently, several states have returned to the old time policy of determinate sentencing and many are in their way. The question is: will it work ? Are we destined to witness soon a miraculous drop in crime rate and recidivism in those states that have incorporated the new sentencing plan ? We probably need more time to find out the answer to these questions. However, any future relationship between

injury; three years for prior conviction of violent offense; and one year for nonviolent one. Good time is invested every ten months (10 days for each month) and is irrevocable once earned. Parole supervision averages one year but is routinely three years for lifers. Judges are guided by directives from a judicial council in choosing aggravated or mitigated terms, adding enhancements, or awarding probation."

Draft legislation in Illinois has proposed presumptive sentences for four classes of crime (6-25 years — median 15.5; 3-7 years — median 5; 2-5 years — median 2; 1-3 years — median 2). The judge is expected to set the term at the median otherwise he must state reasons. Good time is vested at the end of the month at the rate of one day for each day served. It is proposed that parole board be abolished and that parole supervision be one or two years unless waived by the judge. A federal proposed bill divided offences into five classes setting maximum sentences only for each class (life, 25 years, 12, 6, 3). It establishes U.S. Sentencing Commission to set guidelines for judges to follow for each crime. Judges can set parole eligibility date up to nine tenths of full sentence. Appellate review is possible for all sentences outside the guidelines. Probation is allowed for all crimes except class A felonies and certain other specified crimes. No good time provisions are indicated in this bill."

Indiana's new law represents the harshest of all, with added toughness on repeaters. It establishes presumptive sentences with substantial range for judicial discretion regarding five classes of crime as follows : non-capital murder (40 years plus 20 for aggravation and minus 10 years for mitigation); child molesting, kidnapping, major narcotics (30 years + 20 for aggravation — 10 for mitigation); rape, robbery without injury, and minor narcotics (10 yrs + 10 or —4); armed robbery, forgery, and drug possession (5 yrs + or —3); simple burglary, credit card deception (2yrs + or —3); simple burglary, credit card deception (2yrs + 2). Nonbidding guidelines are provided for judges. Prior conviction makes sentence non-propagationable, with 30 years added to sentence in case of two prior convictions. Good time is on day-for-day basis and parole supervision is up to one year after release."

The first new sentence determinacy law enacted in Maine (March

The invisibility of the parole process under the indefinite sentence has created substantial suspicion of the sentencing function often extending to an overall distrust of the entire criminal justice system" "The early release of habitual and dangerous offenders "has resulted in an increasingly cynical public which believes that while undue and inappropriate penalties are often imposed upon relatively minor and harmless offenders, most serious criminals are not sufficiently punished." "On the other hand, indefinite sentencing and parole uncertainty have cread among prisoners bitterness, frustration and outrage that contributed significantly to prison riots and acts of violence against prison guards and other prisoners. Inmate violence, for instance, was cited as a primary impact of indefinite sentencing in California, Illinois, and Minnesota."

Back To The Determinate Sentence :

Proposals for prison reform have called for replacement of indeterminate sentences by definite ones and for limiting the power of parole boards. This plan has already been adopted by several states and many others are now considering the same direction." While the state of Maine is credited for the first law that signifies the recent trend toward determinate sentencing, "California's new sentencing law is often cited as the purest determinate sentencing scheme yet adopted".⁶ It is believed that legislative efforts toward sentence determinacy in several states including Illinois has been based on David Fogel's "justice model for correction".⁷ In the following paragraphs, five states (California, Illinois, Indiana, Maine, and Minnesota) that have enacted or proposed definite sentencing plans are briefly compared (see appendix A).

Effective July 1, 1977, the new sentencing law in California went public attitude. A parole board that is costly (close to \$1 million annually) retroactive to cover the current population of the state prisons. According to the new law, rehabilitation has been replaced by punishment as the only purpose of imprisonment. For each crime there is a 3-year range of terms and judges must choose the middle range unless certain mitigating or aggravating circumstances are substantial after conviction. Judges can add to base terms "enhancements" including among the major categories, for example, one year for carrying weapons; two years for firing a gun; three years for inflicting serious physical

Beside its false dependence on rehabilitation, indeterminate sentencing has been criticized for its disparity regarding both sentence length and use of imprisonment. Judges in urban jurisdictions, for instance, are more inclined to give a suspended or probated sentence to certain first-time felons while judges in rural districts may give such offenders long prison terms. But even within the same county some judges are reported to imprison defendants four times as much as other judges for the same offense.²⁸ Inequities in terms of imprisonment among offenders are quite common not only within individual states but also between one state and another. In Maine, for example, the degree of sentence indeterminacy is rather narrow where a typical minimum-maximum prison term was five to seven years. On the other hand, the scope of indeterminacy in California is quite vast ranging from six months to fifteen years, one year to twenty, and one to life. The inequity exists in "flat sentence" states and the federal system as well where some degree of indeterminacy is implied. A prisoner in those states may "earn a substantial reduction of his sentence through good behaviour and that conversely permits the authorities to revoke this earned "good time" at whim."²⁹ Federal prisoners are eligible for parole after serving a third of the sentence, "so that in effect a six-year term is from two-to-six term, a variation of the indeterminate sentence".³⁰

Another serious criticism addressed to the indeterminate sentencing experience has focussed upon the uncertainties and inequities reflected in arbitrary parole release decisions. In an ironic expose of California paroling policies, Jessica Mitford illustrates the discretionary capriciousness and abuse inherent in parole decision-making procedures and the vulnerability of parole authority to political pressure and public attitude. A parole board that is costly (close to \$1 million annual budget), technically unqualified ("eight cops and a dentist"), brief at hearings (a few minutes average per inmate), lacking meaningful legal guidelines (no defined procedures), and equipped with limited — possibly unreliable — evidence (i.e. institution's evaluation and inmate's attitude during interview), yields despotic power over the destinies and liberties of inmates both during custody and later while on parole.³¹ If "parole is denied, the prisoner is not entitled to know the reason. No transcript is made of the hearing. The prisoner's family, his counsel, and the press are excluded".³²

Failure of Indeterminate Sentencing Experience

Disbelief in rehabilitation as a precondition for early release from prison has reached the point where several academicians and criminal justice officials began to question our present state of correctional know-how. Harvard Professor James Wilson proclaims that "Our capacity to reduce crime is limited by social forces over which we have no control..." New York Sociologist Robert Martinson, after reviewing numerous studies dealing with rehabilitation programs questioned seriously the ability of these programs to reduce recidivism". To him the "age of treatment" is over and the only alternative to maintain public safety and protect society from offenders is to "lock them up", or in other words, replace the indeterminate sentence by a flat sentencing system. Chicago Law Professor Norval Morris argues that prisons exist to punish the offender for a set period of time, and to deter others from crime. Rehabilitation might be offered to prisoners who ask for it voluntarily but should not be used to justify the discretionary power over them. "By offering a cure for crime, the rehabilitative ideal has placed prison reform on a shaky foundation". Richard McGee testified before a State Senate Committee that "our knowledge and ability to change or predict human behavior are limited" and that "the presumption that criminals are by definition "sick and need treatment" is false".

"In an intriguing article by Michael Malloy titled "Reform Is a Flop", several key figures connected with criminal justice in the United States are quoted to support that title. A municipal court judge says "long sentences... Short sentences don't make any difference. Fines don't work better than jail. Probation... We are still shooting blind; a previous director of the Federal Prisons Bureau admits that 'he does not know how to reform prisoners'; a one time attorney general contends that 'rehabilitation of criminal is a myth'; a former convict serving on a prisoners aid association board remarks that rehabilitation is 'a cynical joke with every prisoner I've ever talked with'; and finally a recent committee reporting on parole and criminal justice concluded that 'since there is no agreement on the meaning of rehabilitation,.... or who is rehabilitated, decisions as to length of sentence and timing of release based on an assessment of the inmates' rehabilitation are irrational and cruel'."

to parolees, and tend to interfere with rehabilitation due to the conflicting role of parole officers as counselors on one hand and watchdogs for law enforcers on the other. Parole rules and regulations are "absurdly tyrannical" and impartially applied with most states holding veto power on the parolee's normal activities such as getting married, purchasing on installment, visiting friends at night, and/or leaving his jurisdiction". Schwartz concludes that length of prison terms should not be determined by parole boards but be "reserved for legislatures to delineate and courts to implement. There should be realistic minimums and maximums for each offense".²¹

The attack on parole continued during the 1970's mirroring a wide spectrum of judicial, philosophical, and political views. In 1973 Jessica Mitford condemned parole in her classic book "Kind and Usual Punishment" illustrating that "California general parole policy, reflecting emotions not facts, has become increasingly conservative, punitive, and expensive".²² In 1974 a report on New York State Parole labels it "prison without wall"²³, and a year later David Fogel challenged both the prison and parole systems.²⁴ In 1976 David Stanley refers to parolees as "prisoners among us",²⁵ and Hon. Edward Levi criticized parole in a Governor's conference on crime prevention.²⁶ The following year Senators Edward Kennedy and John McClellan among others proposed to the Congress a criminal code reform act restricting parole authority, and Hon. Griffin Bell pointed out the limitations of parole before the Senate Subcommittee on Criminal Laws and Procedures.²⁷

In the meanwhile a few states have fully or partly abolished parole and several others are considering similar actions. Maine abolished parole entirely effective March 1976. During the same year, both California and Indiana abolished parole release prohibiting the board from determining duration of confinement while authorizing it to set periods of supervision up to a one-year maximum. "California abolished the Adult authority and created a "Community Release Board" to administer parole supervision..., administer good time credits, and advise on pardons and commutations."²⁸ Generally, elimination or curtailment of parole has been justified on the grounds that parole procedures lack explicit standards and due process, the presumed role of parole in predicting recidivism and monitoring rehabilitative progress is technically infeasible, and that there is injustice in determining the degree of punishment by the offender's expected behavior in the future.²⁹

to the "clinical model". By 1978, serious questions were raised as to the wisdom of the modern concept and practice of offender's rehabilitation and several penal reformers began to entertain the logic of deterrence as a substitute. It almost looks like a reverse movement to the old days of the classical school of criminology.

The volume of serious crime¹² in the American society has risen during the period between 1965 and 1975 from 4,739,400 to 11,256,600 (an increase of 137.51 per cent) while the country's population during that decade has grown from 193,526,000 to 213,124,000 (an increase of 10.13 per cent). In other words, for every one per cent increase in population there was close to 14 per cent increase in crime.¹³ About 70 per cent of all adults imprisoned for serious crimes are repeaters who have already been in jail at least once before. Many are on probation or parole.¹⁴ In 1974, for instance, 61 per cent of all felons released from prison were released on parole — nearly 74 thousand individuals.¹⁵

It is not only that some 67 per cent of ex-prisoners were re-arrested within four years, but even a sizable proportion of those were arrested for a more serious offense than the one they were previously convicted for.¹⁶ The epidemic of violence was portrayed by the sharp increase between 1965 and 1975 in murder (106.9 per cent), rape (140.4 per cent), robbery (236.1 per cent) and aggravated assault (126.8 per cent).¹⁷ A wave of fear has spread over the nation, peaceful citizens hesitated to go downtown at night, and millions of Americans began to arm themselves. "Nationwide, the army of private guards now nearly equals the number of police. Crime has become a blight on America, the dark side of a society imposes the so-called fixed sentences."¹⁸

One of the early onsets toward the current parole practice appeared in 1973 in a brief but daring article titled "Let's Abolish Parole" by Law Professor Herman Schwartz. Labelling today's parole system "bankrupt, capricious, providing neither security to the law-abiding nor fair treatment to offenders",¹⁹ he challenges the three basic premises of parole, namely, its authority, supervision, and regulations. Parole board members, many politically appointed, lack meaningful legal guidelines and are limited in time and resource²⁰ and hence their decisions are often based on hunches that make errors and abuse inevitable. Parole supervision is crippled by heavy caseloads, poor financial aid

with the humanitarian movement that mainly emerged in protest to severe and inhumane punishments.

The controversy over the form of sentencing was soon settled in favor of the indeterminate sentence. For several decades the modern American penal system has witnessed the "golden age" of rehabilitation crowned by sentence indeterminacy on one hand and parole practice on the other. This trend reached its peak in the 1950's and 1960's when most of the American prisons and reformatories were increasingly developing some form of a rehabilitation program. Rehabilitation became the name of the game in the criminological literature and correctional manuals as well. The United States became then a world center for training correctional personnel and some of its federal and state institutions were treatment models for visitors from overseas. Corrections has gained recognition as an academic discipline in several colleges and universities offering undergraduate and graduate degrees in the field. Federal and state grants were pouring millions of dollars in support of institutional and noninstitutional treatment programs. Rehabilitation became the unquestionable law of the land and it was rather embarrassing for correctional authorities to call openly for otherwise. Nevertheless, the question still remained whether or not rehabilitation based on indeterminate sentencing and parole practice has fulfilled its promise.

The Parole System Challenged

Although the 1970's commenced with the concept of rehabilitation in full command of correctional practice in the United States, it was not too long before the "clinical empire" began to crack. The first blow came through the frequent alarming reports indicating the continuous rise of crime and delinquency and the relative inability to control that trend. This was followed by sharp criticisms of the parole experience with voices calling for its abolition. Along the same line several scholars, correctional administrators and politicians as well expressed their great disappointment in the current practice of indeterminate sentencing and proposed new models incorporating the concept of determinate sentencing. The American criminological and correctional literature that has once appraised and given impetus to the rehabilitation ideology in the fifties and sixties has now begun to turn its back

criminal lawyers had rejected it but more so because of its possible violation of the spirit of justice. Refuting the applicability of the clinical theory that calls for individualization of treatment and ties prisoners discharge with perfect rehabilitation, he preferred the indefinite (indeterminate) sentence with the time of release determined by a paroling agency. He thought we lacked the knowledge and skill to implement that "wholly clinical positivistic approach", and feared that in doing so we may err in releasing dangerous prisoners too soon or retaining less threatening ones too long."

Alfred Schnur some ten years later stood firmly for the absolute indeterminate sentence condemning both the definite (determinate) and indefinite (Indeterminate) as sharing the same fatal defect on varying degrees. According to him the "time-clock" concept is only inadequate for prisoners but for probationers and parolees as well. In substantiating his position Schnur argues that contemporary knowledge and resource should enable correctional agencies to achieve maximum results if free from "unrealistic legal constraints". Absolute sentence indeterminacy would save us wasteful expenses incurred in supervising men who no longer need correction while it protects society from the required but premature release of uncorrected ones."

Since in practice the absolute indeterminate sentence was never truly implemented (due to the unwillingness of the legislatures to grant full authority to courts, correctional authorities and/or parole boards) the main controversy has generally been between the determinate and the indeterminate sentencing. This debate went on reflecting in the main two basic schools of penal philosophy. One emphasizes deterrence of the offender and hence the protection of society as the main objective of punishment and finds the answer in fixed terms of imprisonment. The other believes in rehabilitation based on individualized treatment as a goal of punishment and sees the necessity of a flexible prison term which could fit better with the treatment plan of each individual offender. However, supporters of this clinical view argue that rehabilitation, since it aims toward "curing" the offender and making of him a good lawabiding citizen, does in itself contribute to the protection of society (Theoretically, a rehabilitated offender does not return to crime). It seems, however, that the rehabilitation approach has risen and expanded since the turn of the century hand in hand

flexible system of sentencing that considers various factors connected with the offender. In practice, however, indeterminate sentencing was first introduced during 1840-1844 through the mark system advocated by Captain Alexander Maconochie, the commander of a penal settlement in Australia. To be released, the prisoner has to earn a fixed number of marks determined by labor and good conduct. A similar system lead by Walter Crofton in Ireland introduced the use of "ticket of leave" based on progressive stages of servitude earned by the prisoner. The Australian and Irish experiments in indeterminate sentencing, as publicized in the writings of Maconochie and Crofton, gave impetus to the movement in the United States.

Zebulon Brockway the American spokesman for the movement, proposed the first indeterminate sentencing legislation in New York in 1876. While Brockway was aspiring to absolute indeterminacy based on training of inmates and conditional release, the legislature provided for a prison term fixed by a minimum and maximum period. With the passage of this indeterminate sentencing law correctional administrators acquired great authority over the destiny of prisoners. By 1922, some form of sentence indeterminacy was enacted in 37 states, and by now all states have experienced it to some degree, even those with definite sentence laws.¹ However, the concept of absolute determinacy as originally proposed by Brockway had not been accepted by any state.

The use of parole emerged as a twin practice to indeterminate sentence and was first experimented in New York's Elmira Reformatory. Prisoners showing good behavior for one year were released under the supervision of a guardian for a six month period. The parole movement in the United States was inspired by the ticket-of-leave system practiced in Ireland and England during the 19th century. With the passing of the first state-wide law governing parole in Massachusetts in 1884, parole spread all over the country even more rapidly than indeterminate sentence did. Parole release systems were utilized in 22 states by 1900, in 44 by 1922, and by 1944 it covered all states varying in structure, policy, and operation.²

The Determinate-Indeterminate Controversy

Around three decades ago, Paul Tappan criticized the principle of indeterminate sentencing in it's ideal or absolute sense, not only because

minal law, practices in England, colonial judges were heavily oriented toward corporal and capital punishment regardless of how minor the offense was. Physical brutality was then justified as possible deterrent factor and the criminal was basically viewed as being "possessed" or naturally defective. Historically, this era precedes the evolution of determinate sentencing the reflects what is called the preclassical school of penology.⁷

Repressive punishments, excessive use of death penalty, and wide sentencing disparities were strongly protested in late 18th century by penal reformer lead by Cesare Beccaria in Italy and Jeremy Bentham in England who introduced the classical school of thought in penology. Believing that criminals are rational wilful being, and that deterrence is more influenced by certainty rather than severity of punishment, they advocated a system of justice based on penalties that are less severe and arbitrary but more certain and directly proportional to the crime.⁸ This movement gave birth to the practice of determinate sentencing.

Influenced by the classical ideology, most American state codes eliminated corporal punishment and reduced the courts role to determining guilt or innocence. Legal sanctions were applied uniformly with strict adherence to the offense regardless of the offender's circumstances. Imprisonment became the classical punishment and lengthy term the common practice. Widespread adoption of determinate sentences resulted in overcrowded prisons which had to be relieved through haphazard pardoning of dangerous and professional criminals. As a remedy, "good-time" laws were enacted first in New York in 1817, followed by most states by the end of the century. By good conduct and hard work prisoners could secure early release as decided by prison officials.⁹ These laws marked the first step toward modifying the determinate sentence.

RISE OF SENTENCING INDETERMINACY

Conceptually, the germs of indeterminate sentencing lie in the positive school of criminology initiated in Italy by Cesare Lombroso¹⁰ who attribu'ed criminality to heredity and the influence of bad environment. Denying the classical concept of free will, positivism maintains that criminal behavior is determined by forces beyond the offender's control.¹¹ This justifies the individualization of punishment based on a

BACK TO THE DETERMINATE SENTENCE : A RECENT TREND IN USA *

(¹)Badr-El-Din Ali, Ph. D.

In recent year, the longtime components of the modern penal philosophy in the United States have been seriously questioned. The concept of rehabilitation began to lose its credibility as the ideal goal of punishment, the parole system was challenged with voices calling for its abolition, and the practice of indeterminate sentence has been met with great disappointment. Models incorporating the concept of determinate sentencing were proposed setting the stage for a new trend in the American correctional policy.

Theoretically, sentencing may be definite (fixed or flat term of imprisonment), indefinite (term with fixed minimum and fixed maximum), or indeterminate (open-ended term ranging from zero to life-time).¹ In practice, however, "a truly indeterminate sentence has never been applied," and what is frequently referred to as indeterminate sentencing in American laws and courts can only be viewed conceptually as indefinite. Due to the common overlap in the literature in using the terms "indefinite" and "indeterminate," the two are used here interchangeably to mean the former, the term "absolute indeterminate" is used to signify the latter, and the terms "definite" and "determinate" will be used interchangeably to mean a fixed prison term.

ORIGIN OF DETERMINATE SENTENCE

Until late in the 18th century, the criminal laws in Europe and the American colonies emphasized severe punishment providing no legislative restriction to fixed penalties. During both the 16th and 17th centuries, courts have witnessed many abuses and prejudicial decisions made by the judges and other judicial authorities. Influenced by cri-

* From a paper delivered at the International Prisoners Aid Association, Seventh International Conference, Vienna, May 28-June 1, 1978.

(¹)Professor of Sociology University of Louisville

The National Review of Criminal Sciences Vol. 29 No. 1-2. 1980.

même année, c'est une déclaration de condamnation des attaques israéliennes, pour aboutir, le 8 décembre 1970 à une résolution de l'Assemblée générale des Nations-Unies accordant au peuple palestinien le droit de disposer de lui-même.

Des sentiments amicaux et de la pitié, voilà ce qu'a donné la société internationale à ce peuple. Alors que des années de misère, de maladie, de famine se succédaient qui ont modifié la conception de lutte de ses meneurs. Ils se sont orientés vers la résistance armée qui s'avère le seul moyen de faire reconnaître leurs droits.

Il n'est pas de notre propos de discuter la légitimation de la résistance palestinienne au point de vue du Droit international car cela a déjà été fait (v. BASSIONNI op. cit. p. 173 et s.) mais de rappeler que ce n'est pas le premier jour que celle-ci s'est tournée vers la violence mais seulement après des années de carence et d'incapacité de la société internationale. Rappelons la déclaration des commandos palestiniens à Munich, lors des jeux olympiques : "Les rencontres doivent s'arrêter quelques minutes car un peuple souffre depuis des années", pour comprendre la situation négative de notre monde.

A l'heure actuelle, l'Europe orientale et occidentale, les deux grandes puissances, tous les pays du monde reconnaissent la base du douloureux problème palestinien et souhaitent un règlement pacifiste qui accorderait aux Palestiniens le droit de disposer d'eux-mêmes.

Mais, face à cette quasi unanimité internationale se dresse l'opposition irréductible d'Israël qui amoncelle les obstacles à la Paix par de nouveaux actes de violence elle veut forcer l'opinion publique internationale et la mettre devant le fait accompli de ses réalisations expansionnistes.

Mais Israël ne comprend-elle pas que la violence relance la violence, que c'est le cercle infernal et que seule la paix rendra à chacun son droit.

La conception de GANDHI est valable dans une société internationale forte et capable de rendre aux peuples leurs droits, une société dépourvue de tout racisme et respectant les caractéristiques humaines de ses membres, mais tel n'est pas notre monde actuel. On ne peut que souhaiter que chacun se ressaisisse, qu'Israël cesse d'invoquer le précepte romain "La force qui constitue le droit et le protège" et comprenne que ce sont les chemins pacifistes et non pas les voies tortueuses de la violence qui mèneront à la survie du monde.

L'opinion publique internationale sait maintenant qu'Israël n'est pas l'Etat faible qui risque de disparaître sous les coups de ses voisins arabes mais que c'est une volonté expansionniste qui le pousse à attaquer ses voisins, occuper leurs terres et refuser par la force militaire toutes les solutions au conflit proposées par la société internationale.

Cette dernière connaît et condamne la violence israélienne qui s'exerce contre les camps palestiniens tuant femmes et enfants par centaines, contre les arabes emprisonnés et torturés. Ces actes révèlent la conception israélienne de règlement du conflit du Proche-Orient. Les Palestiniens ne sont que des terroristes et des anarchistes qu'il faut chasser par tout moyen et qui ne doivent ni vivre, ni, surtout, disposer d'eux-mêmes car ils n'ont pas le caractère de peuple. (v. BASSIONNI op. cit. p. 183).

Un tel raisonnement n'a pas à être discuté car il s'agit des arguments toujours avancés par l'agresseur pour justifier sa violence. On peut l'illustrer par l'appellation de terroriste attribuée aux individus de la résistance française par l'occupant allemand.

Telle est cette première sorte de violence au Proche-Orient, organisée sous forme de guerre contre les pays arabes et de génocide contre les Palestiniens, solution définitive du conflit.

En ce qui concerne la violence commise par les Palestiniens, il faut discerner les actions menées par l'O.L.P. et celles d'autres organismes qui ne la représentent pas mais dont les actes illégaux, surtout lorsqu'ils visent des états non israéliens, sont malheureusement imputés au peuple palestinien.

Cette mise au point étant faite, se pose la question de savoir pourquoi l'O.L.P. a tourné ses interventions armées contre Israël ?

Rappelons que depuis 1947, le désert et les pays arabes ont été les seuls refuges de palestiniens chassés de leurs terres. En 1964, date de constitution de l'O.L.P., la contribution de soutien de la société internationale s'est bornée à quelques vêtements et quelques sacs de farine envoyés par la Croix-Rouge. En 1969, c'est l'attribution par les Nations-Unies du statut de réfugiés aux Palestiniens. Le 10 décembre 1970 la

Face à cette situation inhumaine, l'année 1964 a vu se créer "l'organisation de libération de la Palestine" destinée à obtenir et réaliser pour les Palestiniens, le droit de disposer d'eux-mêmes.

Cet organisme reconnu par la société internationale comme le représentant officiel du peuple palestinien est affilié à la ligue arabe et dispose de bureaux dans la plupart des pays du monde.

II — LE CARACTERE DE LA VIOLENCE AU PROCHE-ORIENT ,

Deux sortes de violence s'opposent au Proche-Orient :

— celle commise par Israël contre ses voisins, sous forme de guerre, contre les camps palestiniens hors de ses territoires occupés, contre les arabes sur les territoires occupés.

— celle commise par l'O.L.P. sous forme de résistance.

Pourquoi chaque belligérant utilise-t-il la violence pour résoudre ses problèmes ?

Côté israélien, il s'agit de justifier la violence contre les pays arabes en tant que peine pour leur soutien à la cause palestinienne.

Mais l'attitude des pays arabes est-elle si illégale qu'elle permette à son égard la violence de la guerre ?

Il est de notoriété que les pays arabes ont demandé par tout moyen la reconnaissance des droits légitimes et humains du peuple palestinien et qu'en dépit du refus toujours renouvelé d'Israël ils n'ont pas utilisé la violence guerrière pour les obtenir. Mais ils ont également édicté comme un devoir national, l'aide à cette action de résistance palestinienne.

On peut faire le parallèle avec l'aide apportée par les alliés pendant la seconde guerre mondiale à la résistance française contre l'occupant allemand. Ce soutien qualifié de légal par la société internationale était illégal aux yeux des nazis.

des buts planifiés. Chaque groupe est devenu par la suite un parti politique du système politique israélien.

Tels sont les premiers actes de terrorisme organisés sur la terre de Palestine et grâce auxquels les Juifs ont, jour après jour, éloignés les Palestiniens de leurs champs, leurs maisons, leurs villages.

Les pays arabe ont tenté d'enrayer cette tendance, notamment après le terrible massacre de DIR YASSEN mais le mouvement sioniste, soutenu par certains pays a poursuivi son action meurtrière qui a finalement mené à la création de l'état israélien le 15 mai 1948.

Depuis cette date, Israël prépare toujours la guerre et il est bien connu que cette dernière n'est qu'un acte de violence que l'on nomme violence organisée ou internationale.

L'état d'Israël est un exemple unique, car toute sa population est militaire "sauf les enfants et les vieillards". Il peut en quelques heures faire de ses citoyens des militaires prêts à de nouvelles violences contre des populations civiles palestiniennes pour les anéantir et en finir avec le problème qu'elles posent en Proche-Orient. L'action guerrière peut également être dirigée contre les pays arabes voisins pour réaliser, comme en 1956 et 1967, le rêve d'une grande Israël allant du Nil à Forrate.

Tel est l'état d'Israël basé sur l'acte de violence surtout organisé que l'on appelle "la guerre", toujours prêt à la commettre et même encouragé dans cette voie par ses juristes dans les congrès internationaux (v. Ch. BASSIONNI "International terrorism and political crimes — p. 155...)

Des réfugiés pour cause de racisme et de terrorisme ont eu la même attitude et engendré à leur tour, d'autres réfugiés.

Les pays, non seulement arabes, mais du monde entier ont oeuvré pour rendre au peuple palestinien les droits dont il a été dépouillé depuis 1948, mais en vain. Vaines également les résolutions et décisions des Nations-Unies qui se sont heurtées à l'attitude intransigeante d'Israël.

violence de sa répression contre les contestataires en la qualifiant de défençe. Même les grands révolutionnaires présentent leur violence comme une raison pour réaliser une société nouvelle, meilleure, libre... etc... (M. HACKER : agression et violence dans le monde moderne — 1972).

Face à cette situation la difficulté demeure et la question permanente se pose toujours : "La fin justifier-t-elle les moyens" ?

En second lieu, une interrogation nous vient naturellement à l'esprit : pourquoi se tourne-t-on toujours vers la violence pour résoudre un problème ? Est-elle le seul moyen de parvenir à une solution ? Doit-elle par conséquent être légale ?

Voilà les problèmes auxquels se heurte la détermination de la force illégale comme critère de la violence.

Nous tenterons de les résoudre dans la limite de notre rapport à savoir, la violence, produit du conflit armé, et, plus précisément son application effective au Proche-Orient.

A cette fin, un premier paragraphe énoncera notre point de vue sur les origines du conflit en un second étudiera le caractère de la violence au Proche-Orient.

I — POSITION ET CAUSES DE LA VIOLENCE AU PROCHE-ORIENT

On peut dire que le problème au Proche-Orient a débuté avec l'arrivée en Palestine de réfugiés juifs venus du monde entier. Ces groupes invoquant des menées racistes à leur égard entreprirent de se regrouper en Palestine pour y fonder un état juif.

Des actes de terrorisme et de violence leur permirent de réaliser leur but national. Deux objectifs furent visés : les troupes anglaises d'occupation de la Palestine et les populations autochtones, afin de les forcer les unes et les autres à quitter le pays.

Des groupes armés juifs se créèrent telles la HAGANAH et l'IRGOUN qui par la violence et le terrorisme tendirent à la réalisation

Reflexions sur la violence au Proche-Orient

Dr. Nour el-din Hindawy (*)

"Je m'oppose à la violence parce que lorsqu'elle semble produire le bien, le bien qui en résulte n'est que transitoire, tandis que le mal produit est permanent".

Cette conception de GANDHI refuse toute sorte de violence, nationale ou internationale, légitime ou illégitime car si la violence se prétend parfois la solution d'un problème, elle est à la vérité ce problème.

Peut-on soutenir cette conception ? Il est bien connu que la violence est un phénomène actuel de notre société. "Attaque à main armée", "hold-up meurtrier", "prise d'otages", "détournement d'avion", "guerre civile", "conflits armés", tels sont les titres quotidiens de nos journaux. La violence fait partie de notre vie de chaque jour, l'évolution des mœurs et de la technique ont profondément influé sur ses formes et ses degrés.

Mais tout n'a pas été dit en définissant la violence comme l'emploi illégal ou illégitime de la force, car une difficulté demeure dans la pratique et qui intervient dans deux domaines.

Il s'agit en premier lieu de déterminer le critère d'illégalité de la force car chacun légitime sa propre violence en tout lieu et par tout moyen.

D'après HACKER, la violence-délit est hors la loi, violence-sanction est la loi, changer le nom de la violence c'est la légitimer. L'Etat légitime sa violence en disant qu'il s'agit de défendre la société, l'ordre, les valeurs traditionnelles et de conserver le pouvoir. Il justifie la

(*) Maître de conférence, Faculté de droit, Université d'Ein-Shams.
The National Review of Criminal Sciences Vol. 23 No. 1-2. 1980.

نماذج لأنزيمات المصل في التسمم المزمن بمبيد السيترولان والكلوردان
د. أحمد فتحى الليثى ، د. حسين كامل المكاوى ، د. حمدي مكاوى
ملخص :

تضمن البحث دراسة تأثير المبيدين الحشريين السيترولان والكلوردان
على بعض الأنزيمات الهامة في الدم مستخدما الفئران كحيوانات تجارب ،

وقد تبين أن اعطاء جرعة (٢٠ جزء من المليون من الجرام) عن طريق
الفم من كل من المبيدين ، منفصلين ، لمدة ٢٤ أسبوع أدى الى ارتفاع كبير
في نشاط أنزيمي الأسبرتات والآلانين ترانس أميناز ، بينما زاد مستوى
أنزيمي الألكالين والأسيد فوسفاتاز زيادة معتدلة .

ومن نتائج البحث نخلص الى أن اعطاء أى من المبيدين محل الدراسة
قد يؤدي الى تسمم خسلايا الكبد مما يؤدي بدوره الى احداث الخلل في
وظائف الكبد الحيوية .

References

1. Kearns, C.W.; Lester Ingle; and Metcalf, R.L. J. Econ. Entomol. 38, 661 (1945).
2. Lester Ingle : Occupational Med. 6, 357 (1952).
3. Datta, K.K.; Dikshith, T.S.S. : Exp. Pathol. 8 (5-6), 363 (1973).
4. Reitman, S.; and Frankel, S. : Am. J. Clin. Pathol. 28, 56 (1957).
5. Bessey, O.A.; Lowry, O.H.; and Brock, M.J. : J. Biol. Chem. 164, 321 (1946).
6. Watanabe, S. : Igaku No Ayumi 80 (11), 596 (1972).
7. Ferrari, V. : Arch. Sci. Med. 104, 176 (1957).
8. Barnes, D.J.; and Carpenter, M.D. : J. Pediat. 10, 596 (1937).
9. Butman, A.B.; Gutman, E.B.; and Robinson, J.N. Amer. J. Cancer 38, 103 (1940).
10. Hudson, P.B.; Tsuboi, K.K.; and Miltebman, A. : Amer. J. Med. 19, 898 (1955).
11. Nelson, S.C.; Bahler, T.L.; Hartzell, W.V.; Greenwoody, D.A.; and Harris, L.E. : J. Agr. Food Chem. 4, 696 (1956).
12. Luckans, Mark M.; and Hhelps, Kirk I. : J. Pharm. Sci. 58 (5), 569 (1969).

Our results are in agreement with the data reported by Watanabe⁽⁴⁾ which demonstrated that subjects intoxicated with some organo-phosphorous insecticides showed increased activities of various serum enzymes such as aminotransferases and alkaline phosphatase.

Lester⁽⁵⁾ reported that the administration of chlordane to rats for 2 years produced perceptible effects at a dose level 150 ppm., while 300 ppm. induced marked toxicity including hypertrophy of liver cells and necrosis of myofibrils. In parallel with that report, other authors have also come to the same conclusion⁽⁶⁾. They observed obvious damage shown by enlargement of the liver after daily oral doses of 50 mg chlordane per kg. for 15 days.

The observed high elevation in aminotransferase levels, particularly AlaTR, are confined mainly to toxic liver necrosis and degeneration of liver tissue.

Our data in table I clearly show that both serum phosphatase enzymes (alkaline and acid) were significantly increased at the end of administration period (24 weeks), compared with the control rats.

Several etiologic factors result in elevations in serum phosphatases. Significant rise in serum alkaline phosphatase activity is most commonly seen in toxic liver damage⁽⁷⁾, or may reflect the degree of osteoblastic activity⁽⁸⁾. While marked elevation in acid phosphatase level is of importance in the assesment of metastatic carcinoma of the prostate⁽⁹⁾ and various types of bone disease. In the liver problem, the acid phosphatase is most likely being liberated from the liver cell⁽¹⁰⁾.

In 1956 Nelson et al.⁽¹¹⁾ reported that feeding various levels of endrin (1, 5, 25, 50 and 100 ppm.) to rats resulted in a significant elevation in serum alkaline phosphatase activity. Later, other authors found that endrine and other organochlorine insecticides induced a degree of hepatotoxicity⁽¹²⁾. So, increased activity of alkaline phosphatase in our study could be attributed to hepatocellular damage and irregular necrosis and we suggest that the moderate increase in the acid phosphatase level may accompany the hepatic cell damage.

Table. 1. Serum Enzyme Activity (mean \pm S.E.) in Insecticide Poisoning

Treatment	S AlaTR	S AspTR	S ALP	S ACP
Control	41.81 \pm 6.56	80.92 \pm 10.68	3.02 \pm 0.58	1.98 \pm 0.13
Cytrrolane	229.54 \pm 12/06	118.01 \pm 8.44	4.17 \pm 0.41	3.35 \pm 0.45
Pc	0.001	0.005	0.05	0.02
Chlordane	128.04 \pm 12.13	107.67 \pm 5.73	4.86 \pm 0.53	3.07 \pm 0.50
Pch	0.001	0.03	0.05	0.05

Pc and Pch represent the statistically significant difference as compared with control values ($P < 0.05$) for cytrrolane and chlordane, respectively.

S AlaTR = Serum alanine aminotransferase.

S AspTR = " aspartate "

S ALP = " alkaline phosphatase.

S ACP = " acid "

Although these two insecticides (cytrolane and chlordane) have been in wide use for over fifteen years, comparatively little is known about their effect upon biochemical changes associated with liver function.

Since the changes that occur in the concentration of a specific enzyme reflect specific or general tissue damage or functional derangement, so the present study was undertaken to determine the activity of the aminotransferases and phosphatases enzyme in the sera of rats chronically poisoned with cytrolane and chlordane.

Experimental

In all the experiments, male albino rats of the Sprague — Dawley Strain, initial weight 80 — 100 g were used. The animals were normally fed and divided into three groups. Groups I and II were treated orally with saline suspension of the active ingredient of cytrolane and chlordane, respectively, in a dose of 20 ppm daily, five times a week for 24 weeks. Group III (control) was given the corresponding amount of saline solution throughout the duration of the experiment.

At least 6 rats per group were sacrificed 24 hrs after the last dose. The animals were decapitated and bled, serum was obtained by centrifugation and immediately frozen for subsequent enzyme analysis.

The enzyme activities of serum aspartate aminotransferase (AsTR) and alanine aminotransferase (AlaTR) were assayed employing Reitman and Frankel method⁽⁴⁾. Each of alkaline and acid phosphatases was measured according to the procedure of Bessy et al.⁽⁵⁾.

Results and Discussion

From the results shown in table I, it is shown that the serum aminotransferases activities were highly increased after oral administration of 20 ppm. of each of chlordane and cytrolane for 24 weeks. Of interest to mention, is that serum alanine aminotransferase level was higher than that of serum aspartate aminotransferase.

SERUM ENZYME PATTERNS IN CHRONIC POISONING WITH CYTROLANE AND CHLORDANE

By

A.F. El-Laithy, H.K. El-Makkawi and H.A. Mekkawy

Criminalistic Dept. National Center for Social
and Criminological Research. Cairo.

Summary

The effect of cytolane (organophosphorous insecticide) and chlordane (organochlorine insecticide) on various enzymic systems in rat serum was studied.

Oral administration of 20 ppm from each of cytolane and chlordane, separately, resulted in high significant increase in serum alanine aminotransferase and aspartate aminotransferase within 24 weeks after administration to rats, while serum alkaline and acid phosphatases showed a moderate elevation.

From the results of this study, the authors suggest that the two examined insecticides probably cause hepatotoxicity and liver dysfunction.

Introduction

Cytrolane and chlordane have proved insecticidal properties in the protection of a wide variety of plants and crops.⁽¹⁾

Chlordane was found to have marked toxicity including hypertrophy of liver cells and necrosis of myofibrils.⁽²⁾

Other studies revealed that i.p. injection of some organo-phosphorous and organochlorine insecticides produced hepatic damage including irregular necrosis and bile duct epithelium inflammation.⁽³⁾

« التسمم المزمن لمستخلصات القات على نشاط انزيمات الترانس اميناز في الفئران »

مقدمة من

أ . د . عادل محمد فهمي ، د . سمير احمد الليثي ، أ . سهير فائق
و د . حمدي احمد مكاوي

(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية - القاهرة)

الملخص

استخدمت في هذه التجربة ذكور الفئران التي اعطيت جرعات من القات
مقدارها ٥ مجم لكل ١٠٠ جرام من وزن الجسم لمدة ٦٠ يوما متتالية .

ولقد وجد أن مستخلص القات يسبب زيادة في كمية انزيمات الترانس
اميناز في السيرم بينما يسبب نقصا في كميته في الكبد والمنخ .

- Raymond — Hamet, M. 1965. *Compt. Rend.*, 260 (3) : 1020.
- Ristic, S. and Thomas, A. 1962. *Arch. Pharm. U. Ber. Deutsch. Pharma Zeut. Gesell.*, 295 (7) : 524.
- Schmidt, E.; Schmidt, F.W.; Horn, H.D. and Gerlach, U. 1965. *Methods of enzymatic analysis*. Academic Press. N.Y., P. 671.
- Snedecor, G.H. 1956. *Statistical methods*. Iowa State collegiate Press, Ames, Iowa fourth Edition, U.S.A.
- Stockman, R. 1912 a. *Pharm. J.*, 89 : 676.
- Stockman, R. 1912 b. *Pharm, Exp. Ther.*, 4 : 251.
- Todd, A.S. 1964. *Brit. Med. Bull.*, 20 : 210.
- Trellu, M. 1959. *Bull. Narcot. U.N. Dept. Social Affairs*, 11 (2) : 43.
- United Nations document. 1975. *MNAR*, (2) : 1.
- United Nations document. 1979. *MNAR*, (3) : 1.
- Winterfeld, K. and Bernsmann, G. 1960. *Arch. Pharm.*, 293 : 991.
- World Health Organisation. 1964. *Organisation Mondiale de la Sanie, APD*, 127, Rev. 1, Jan.
- Wroblewski, F. and LaDue, J.S. 1956. *J. Amer. Med. Assoc.*, 160 : 1130.

- Ellinwood, E.H. 1969. *Semin. Psychiat.*, 1: 208.
- Friebe, H. and Brilla, R. 1963. *Natur wissenschaften*, 50 (9) : 354.
- Goodman, L.S. and Gilman, A. 1970. *The pharmacological basis of therapeutics*. 4 th.ed. P. 310 and 501.
- Greenway, P.J. 1947. *E. African Agr. J.*, 13: 98.
- Heacock, R.A. and Forrest, J.G. 1974. *Can. J. pharm. Sci.*, 9 (3) : 64.
- Heisch, R.B. 1945. *E. African Med. J.*, 22: 7.
- Jennings, R.B.; Kaltenbach, J.P. and Smetters, G.W. 1957. *AMA. Arch. Exp. Path.*, 64: 10.
- Karawya, M.S.; Elkhey, M.A. Ghourab, M.G. 1968. *J. Pharm. Sci. UAR.*, 9: 147.
- Krikorian, A.D. and Getahun, A. 1973. *Econ. Bot.*, 27: 353.
- LeBras, M. and Fretiliere, Y. 1965. *Med. Trop.*, 25 (6) : 720.
- Maitai, C.K. and Mugera, G.M. 1975. *J. Pharm. Sci.*, 64 (4) : 702.
- Margetts, E.L. 1967. *Econ Bot.*, 21 (4) : 258.
- Mekawwy, H.A. 1980. *Effect of Kat extracts on some Physiological aspects of male rats*. Ph.D. Thesis, Fac. Sci., Cairo, Giza.
- Mekawwy, H.A. 1981. *Determination of median lethal Dose (LD₅₀) and the sublethal dose of Kat, cannabis and Nutmeg extracts in male rats*. *Not. Rev. Crim. Sci., Egypt*, in press.
- Molander, D.W.; Wroblewski, F. and Ladue, J.S. 1955. *J. lab. Clin. Med.*, 46: 831.
- Mori, M. 1940. *Agr. coloniale (Italy)*, 34: 201.
- Mosso, U. 1891. *Rivista clinica*, XXX : 65., Cited by Stockman, R., 1912 b.
- Paris, M.R. and Moyse, H. 1957. *Ann. Pharm. france*, 15: 89.
- Peters, D.W.A. 1952. *Pharm. J.*, 169: 16 and 36.

Mitchell, 1978), which is in complete agreement with our results obtained on enzymatic activity.

In conclusion, it can be said that oral administration of kat in rats causes enzymatic changes, and caused cell damaged. This finding suggests that kat may have a cumulative effect.

BIBLIOGRAPHY

- Abdelbaset, S.A. 1980. Chromosomal and biochemical studies on the effect of kat extracts in rats. Ph.D. Thesis; Fac. Sci., Cairo, Univ., Giza, Egypt.
- Alles, G.A.; Fair child, A.D. and Jensen, M; 1961. J. Med. pharmac. chem., 3 (2) : 323.
- Angrist, B.M. and Gershon, S. 1969. Semin psychiat., 1/195.
- Bally, P.R.O. 1945. E. African Med. J., 22:2.
- Bergmeyer, H.U. 1965. Methods of enzymatic analysis. Academic Press. New York and London. p:837 — 853.
- Brük, F.Th. von. 1941. Arch. Expt. Path. und Pharmacol., 198:100.
- Burgen, A.S.V. and Mitchell, J.F. 1978. Gaddum's pharmacology. 8th ed., Oxford Univ. Press, Walton Street, Oxford OX2 6DP, p. 105.
- Chinsky, M.; Wolff, J. and Sherry, S. 1957. Am. J. Med. Sci., 233:400.
- Connell, R.H. 1958. Amphetamine psychosis. Maudsley Monographs, N. 5, Institute of Psychiatry, Chapman and Hall, ltd, London.
- Costa, E. and Garattini, S. 1970. Amphetamine and related compounds. Raven press New Yoak, North-Holand, Publishing co. Amsterdam, p. 257.
- Delfavero, A.; Pasottin, C. and Robustelli, G. 1964. Gass. Intern. Med. chir., 69 (20) : 1883.

DISCUSSION

From the results obtained (Table 1 and 2) it is evident that the administration of kat extract has high significantly increased the GOT and GPT content in serum while on the contrary brain and liver.

The correlation between enzyme level and dose of toxicant administration has been demonstrated by Molander et al. (1955). Damaged organs have been found to show a decreased in enzyme activity (Jenning et al; 1957). Chronic intoxication was accompanied by continuous increase in serum levels of both GOT and GPT (Delfavero; 1964).

However, significant increase in serum enzyme levels have following cell damage (Schmidt et al., 1958; Wroblewski and La Due, 1956; Chinsky, 1957). On the other hand, it has been reported that the rise in serum GPT (SGPT) activity noted in hepatic disease is sometimes delayed as compared to SGOT activity increase in these condition (Todd, 1964).

Also, our results is in complete agreement with the results of Maitai and Mugerá (1975) who found that 40% of the active principle of kat is excreted in the urine in the first 6 hours and only trace amount of the drug could still detected 24 hours later. The fact that enzymatic activity was lowest after chronic treatment, where the same dose is injected on sixty successive days indicated the high toxicity and a cumulative effect of the small amount of kat remaining. High toxicity of kat was reported by Mosso (1891); Heisch (1945); Paris and Moyse (1957); Mekkawy (1980 a, b) and Abdelbaset (1980).

Kat contains amphetamine-like compounds known to be sympathetic stimulants (Bruck, 1941; Heisch, 1945; Greenway, 1947; Alles et al, 1961; Freibel and Brilla, 1963; Raymond-Hamet, 1965; Le Bras and Fretillère, 1965; Margetts, 1967). Furthermore, chronic abuse of a stimulant could produce an opposite reaction i.e. instead of the stimulating effect the chronic drug administration would cause a depressing effect (Connell, 1958; Angrist and Gershon, 1969; Ellinwood, 1969; Costa and Garattini, 1970; Goodman and Gilman, 1970; Bürgen and

Table (2) Effect of kat extract on glutamic — pyruvic transaminase (GPT) activities content of serum, brain and liver of male rats.

period of dosing (day)	Control			Treated		
	Serum*	Brain**	Liver	Serum*	Brain**	Liver**
15	Range (18.0-31.0)	(0.9-1.5)	(17.0-38.2)	(19.7-29.6)	(0.8-1.1)	(18.2-39.4)
Mean	24.1	1.4	24.6	1.0	1.0	25.4
S.E.	1.040	0.050	1.411	0.014	0.014	2.213
P	—	—	—	n.s	n.s	n.s
30	Range (11.0-29.0)	(0.6-1.6)	(15.5-37.1)	(14.2-26.4)	(0.7-1.1)	(15.4-38.0)
Mean	18.7	1.2	25.1	20.5	1.0	23.6
S.E.	2.100	0.100	2.300	1.400	n.s	n.s
P	—	—	—	+	—	—
45	Range (15.0-29.1)	(0.9-1.4)	(15.4-57.1)	(18.4-28.3)	(0.5-1.0)	(13.2-30.6)
Mean	1.410	0.140	25.1	22.2	0.7	20.4
S.E.	—	—	2.300	1.245	0.022	3.012
P	Liver** (12.0-21.0)	Serum* (0.8-1.2)	—	+	++	+
60	Range (12.0-21.0)	(0.8-1.2)	(27.5-37.5)	(19.0-28.6)	(0.5-1.0)	(13.5-29.5)
Mean	16.0	1.1	33.0	20.8	0.6	20.0
S.E.	1.500	0.040	1.100	1.311	0.018	2.431
P	—	—	—	++	++	++

Results expressed of ten rats : * = IU/min/L; ** = μ mole pyruvate/min./gm. tissue.

n.s = non significant; + = significant; ++ = high significant. S.E. = Standard error; P = level of significant

Table (1) Effect of kat extract on glutamic-oxaloacetic transaminase (GOT) activities content of serum, Brain and liver of male rats.

period of dosing (day)	Control			Treated		
	Serum*	Brain**	Liver**	Serum*	Brain**	Liver**
15						
Range	(70.8-102.0)	(6.1-10.0)	(9.3-15.7)	(64.2-100.6)	(6.8-9.8)	(10.3-19.0)
Mean	88.4	8.0	13.6	89.0	7.8	12.4
S.E.	2.710	0.410	1.310	5.620	0.310	0.720
P	—	—	—	n.s	n.s	n.s
30						
Range	(77.6-109.0)	(7.1-9.0)	(19.0-28.0)	60.4-104.0)	(5.4-8.2)	(8.4-16.3)
Mean	100.0	8.7	22.5	102.2	5.3	10.5
S.E.	—	—	—	+	0.208	0.651
P	6.401	0.220	1.110	4.621	+	++
45						
Range	(89.0-113.4)	(6.5-9.4)	(13.0-27.0)	(67.6-99.8)	(4.8-8.0)	(8.0-15.6)
Mean	78.0	7.5	20.0	88.6	5.1	9.4
S.E.	2.100	0.230	1.100	4.831	0.186	0.662
P	—	—	—	+	+	++
60						
Range	(77.0-100.0)	(7.2-9.2)	(16.4-23.0)	(70.2-100.6)	(3.9-7.8)	(6.8-14.2)
Mean	88.0	8.6	18.0	99.8	4.8	7.8
S.E.	3.140	0.200	0.700	3.992	0.210	0.582
P	—	—	—	+	++	++

Results expressed of ten rats : * = IU/min/L; ** = μ mole pyruvate/min./gm. tissue.

n. S = non significant; + = significant; ++ = high significant. S.E. = Standard error; P = level of significant.

between 16.0 ± 1.500 and 24.1 ± 1.040 increased to 24.6 ± 1.411 , 20.4 ± 1.400 , 22.2 ± 1.245 and 20.8 ± 1.311 I.U./min/L. under the effect of kat extract according to the period of kat administrations in the treated groups (15,30,45 and 60 days respectively). Control value for GPT content of brain ranging with a mean value 1.1 ± 0.040 and 1.4 ± 0.050 decreased to 1.0 ± 0.014 , 1.0 ± 0.015 , 0.7 ± 0.022 and 0.6 ± 0.018 μ mole pyruvate/min./gm under the effect of kat in the groups (15,30,45 and 60 days respectively). Highly significant differences between control and treated groups with daily kat administrations (for 45 and 60 days) in brain. GPT content of liver, from a control, with a mean value ranging between 25.1 ± 2.300 and 33.6 ± 1.100 decreased to 25.4 ± 2.213 , 23.6 ± 2.082 , 20.4 ± 3.021 and 20.0 ± 2.481 μ mole pyruvate/min./gm according to the period of kat administrations in the treated groups (15,30,45 and 60 days respectively).

The method of Alles et al. (1961) was used for the preparation of pure kat extract. For the preparation of an oral administration kat suspension, ten gram of the resulting kat extract was treated with suitable amount of Tween 80 (for uniform suspension) and completed to volume with physiological saline solution (0.9% NaCl).

Chemical methods. Glutamate-Oxaloacetate transaminase, glutamate pyruvate transaminase activities in serum, liver and brain were determined by the methods of Bergmeyer (1965).

Statistical methods. The results obtained were statistically analysed by the computation laws given by Snedecor (1956). The significance levels used were only when $P < 0.05$ and $P < 0.01$ which were considered statistically significant and statistically high significant, respectively. P-values less than to fulfill $P < 0.01$ were considered statistically non-significant.

RESULTS

Table (1) demonstrate the effect of kat extract on GOT content of serum as I.U./min./L. From a control with a mean value ranging between 88.0 ± 3.14 and 100 ± 6.401 increased to 89 ± 5.62 , 102.2 ± 4.612 , 88.6 ± 4.831 and 99.8 ± 3.992 under the effect of kat extract according to the period of kat administration in the treated groups (15,30, 45 and 60 days, respectively).

Control values for GOT content of brain as μ mole pyruvate/min./gm. tissue with a mean value ranging between 7.5 ± 0.230 and 7 ± 0.220 decreased to 7.8 ± 0.310 , 5.3 ± 0.208 , 5.1 ± 0.186 and 4.8 ± 0.210 respectively. Thus, revealing significant and highly significant differences between control and treated groups (15,30,45 and 60 days, respectively).

GOT content of liver as μ mole pyruvate/min./gm tissue showed the control levels with a mean value ranging between 13.6 ± 1.310 and 22.5 ± 1.110 decreased to 12.4 ± 0.720 , 10 ± 0.651 , 9.4 ± 4.662 and 7.8 ± 0.582 respectively. A highly significant decrease was exhibited by the experimental groups.

Table (2) demonstrate the effect of kat extract on the GPT content of serum as I.U./min./L. from a control with a mean value ranging

dose 5,52 and 100mg/100gm body weight caused a damage in the reproductive organs and chromosomal abnormalities and also found that the DNA and RNA content in brain and liver was decreased in all stages of the experiment and were highly significant statistically.

In the present study, the chronic oral effect of 5mg/100gm body weight of kat extract on serum, brain and liver transaminases activities was investigated using the experimental male rats.

MATERIALS AND METHODS

Experimental procedures were performed with male white rats (*Rattus norvegicus*) of similar age, size and weight (180 to 220g). The animals were allowed food and water and were maintained relatively undisturbed for 24 hours before treatment. Saline-Tween 80 of kat extract at dose 5 mgper 100gm. body weight was selected according to Mekki (1980 a, b) and Abdelbaset (1980) study the long term effects the treatment was continued for 15,30,45 and 60 days. Control rats received saline-Tween 80 vehicle through the same route. At the termination of an experimental period, six hours after the last injection animals were killed.

Blood was collected into tubes and centrifuged immediately at 1500-2000 r.p.m. for about 10 minutes. Serum samples for transaminases assays can be stored indefinitely at -20°C . For the assays of liver and brain transaminases, tissues were rapidly removed and stored at -20°C for extraction.

Tissues extraction. The liver puncture (600 mg.) or the brain (1 gm) fresh or frozen was homogenated in 0.9% NaCl solution for 5 minutes at 0°C . The washings of the saline used in the homogenization were 10 ml. Two ml of the homogenate were centrifuged at 3500 r.m.p. for 15 minutes and the supernatant pooled out and stored at -20°C for transaminases assays (Bergmeyer, 1965).

Kat extraction. The kat leaves which grown in Egypt (The Botanical Gardens of Ministry of Agriculture at Kanater) were used in our work.

CHRONIC TOXICITY ON THE EFFECT OF KAT EXTRACTS ON TRANSAMINASES ACTIVITIES OF RATS.

By

A.M. Fahmy; S.A. El-Laithy; S. Faik and H.A. Mekkawy.

(The National Center for Social and Criminological
Research, Cairo, Egypt).

ABSTRACT

Kat was administered orally to male rats (*Rattus norvegicus*), at the dose level 5mg/100gm body weight. The treatment was continued daily for 60 days. Control rats received Saline-Tween 80 through the same route.

The administration of kat caused a significantly increased transaminases content in serum while decreased them in liver and brain.

INTRODUCTION

Catha edulis (kat) was known from a long time in Yemen, Aden and certain countries of east Africa as Ethiopia, Somali, Kenya and Tanganyika which use as a stimulant (World Health Organization, 1964; Margetts, 1967; Krikorian and Getahun, 1973; Heacock and Forrest, 1974; United Nation documents, 1975, 1979).

It grows as tree or shrub and the stem tips and leaves are chewed and then swallowed, sometimes the dried powdered leaves steeped with water as a tea, or eaten as a paste with honey. The main alkaloid of kat are cathine (d-pseudonorephedrine), cathidine and cathinine (Stockmann, 1912 a, b; Mori, 1940; Bally, 1945; Peters, 1952; Karawya et al, 1968; Trellu, 1959; Paris and Moyse, 1957; Winterfeld and Bernsmann, 1960; Ristic and Thomas, 1962; United Nations documents, 1979).

Mekkawy (1980) and Abdel-Baset (1980) studied the effect of kat on cells and tissues of male rats. They found that kat extracts at a

التسمم المزمن لمستخلصات الحشيش على الأحماض النووية في الفئران

مقدمة من

د. عادل محمد فهمي و د. حمدي احمد مكاوي

« المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة »

الملخص

أعطيت ذكور الفئران جرعات من مستخلص الحشيش مقدارها ٥ مجم/ ١١٠ جرام من وزن الجسم لمدة ٦٠ يوما متتالية .

لقد وجد أن مستخلص الحشيش يسبب نقصا معنويا في كمية الحمض النووي دن.١٠ وكذلك الحمض النووي دن.١٠ الموجود في الكبد والمنخ .

- HARRIS, L.S. 1974. Cited in Maugh, T.H.N., Science, 185 (4152) : 683.
- ISBELL, H.; GORODETSKY, C.W.; JASINSKI, D.; CLAUSSEN, SPULAK, F.V. and KORTE, F. 1967. Psychopharmacologia, 11 : 184.
- LEUCHTENBERGER, R. 1956. Acta Genet. 6 : 272.
- LEUCHTENBERGER, C. and LEUCHTENBERGER, R. 1971. Nature, 234 : 227.
- LEUCHTENBERGER, C. and LEUCHTENBERGER, R. 1973. United Nations Secretariat Document. ST/SOA/SER. S/37.
- LEUCHTENBERGER, C.; LEUCHTENBERGER, R. and SCHNEIDER, A. 1973a. Nature, 241 : 137.
- LEUCHTENBERGER, C.; LEUCHTENBERGER, R. and RITTER, U. 1973b. Nature, 242 : 403.
- MAUGH, T.H.N. 1974. Science, 185 (4152) : 683.
- MEJBAUM, W. 1939. Z. Physiol. Chem., 258 : 117.
- MEKKAWY, H.A. 1976. Effects of certain medicinal-plant extracts (Hashish) on the testicular function and sexual activity of rats. M. Sc. Thesis, Fac. Sci., Al-Azhar Univ., Cairo, Egypt.
- MEKKAWY, H.A. 1981. Determination of median lethal dose (LD) and the sublethal dose of Kat, Cannabis and Nutmeg extracts in male rats. Nat. Rev. Crim. Sci., Egypt, in press.
- MOBARAK, Z.M. and RIZK, A.M. 1981. Cannabis : Chemistry, Pharmacology and Analysis. N.C.S.C. Research, Cairo, Egypt.
- NAHAS, G.G. 1974. Cited in Maugh, T.H.N., Science, 185 (4152) : 683.
- PACE, H.B.; DAVIS, W.M. and BORGES, L.A. 1971. Ann. N.Y. Acad. Sci., 191 : 123.
- PERSAUD, T.V. and ELLINGTON, A. C. 1967. Lancet, 2 : 1306.
- SCHNEIDER, W.C. 1945. J. Biol. Chem., 161 : 293.
- SNEDECOR, G.H. 1946. Statistical methods. Iowa State College. Press, Ames, Iowa, 4th ed.
- STENCHEVER, M.A.; KUNYSZ, T.J. and ALLEN, M.A. 1974. Am. J. Obstet. Gynecol., 118 : 106.
- TART, C.T. 1970. Nature (London), 226 : 701.
- ZIMMERMAN, A.M. 1974. Cited in Maugh, T.H.N., Science, 185 (4152) : 683.

who found that RNA synthesis was depressed 70%, DNA 30% and protein 35% by exposure to THC, and with the results of DeHondt et al. (1979), who found that cannabis caused a decrease in the amount of DNA and RNA in liver and brain of rats after 5 days treatment.

Cellular RNA synthesis is a DNA dependent process, thus the significant decrease in RNA after treatment with cannabis is probably caused by the decrease in DNA (Maugh, 1974; Abdelbaset, 1978).

In conclusion, it can be said that i.p. injection of cannabis extract in rats decreased mitosis and DNA and RNA synthesis, as well as causing chromosomal abnormalities.

DNA and RNA content in brain and liver was decreased in all stages of the experiment and were highly significant statistically.

It was concluded that cannabis has a profound effect on cell division, chromosomal abnormalities and DNA and RNA synthesis.

BIBLIOGRAPHY

- ABDELBASET, S.A. 1978. Chromosomal and biochemical studies on the experimental animals exposed to cannabis extracts. M. Sc. Thesis, Fac. Sci., Cairo Univ., Giza, Egypt.
- CARLINI, G.R.S. and CARLINI, E.A. 1965. Med. Pharmacol. Exp., 12 (1) : 21
- CHOPRA, G.S. 1969. Int. Addict. 4:215.
- CHOPRA, I.C. and CHOPRA, R.N. 1957. Bull. Narcot., 9 (1):4.
- DeHONDT, H.A.; A.M. FAHMY and S.A. ABDELBASET. 1979. Egypt. J. Genetics Cytol., 9:217.
- DISCHE, Z. 1930. Mikrochemie, 8:4.
- DOORANCE, D.; JANIGER, O. and TEPLITZ, R.L. 1970. J. Amer. Med. Ass., 212 (9) : 1488.
- EL-DARAWY, Z.I.; ROUSHDY, M.I.; RIZK, A.M.; HAMMOUDA, F.M. and MOBARAK, Z.M. 1972. Qual. Plant Mater. Veg. 21 (4) : 311.
- GILMOUR, D.G.; BLOOM, A.D.; LELE, K.P.; ROBBINS, E.S. and MAXIMILIAN, C. 1971. Arch. Gen. Psychiat., 24 (3) : 268.

Table (4) Effect of cannabis on RNA concentration (mg/100gm tissue) of liver rats :

Days after first treat- ment	Control*		Treated*	
	Mean	± S.E.	Mean	± S.E. P
15	640.8	± 7.4	508.2	± 10.7 ++
30	580.9	± 10.3	478.6	± 21.6 ++
45	708.1	± 6.4	390.4	± 8.3 ++
60	670.0	± 8.1	500.8	± 12.5 ++

DISCUSSION

As regards the effect of cannabis on DNA and RNA synthesis (Leuchtenberger and Leuchtenberger 1971, 1972); Leuchtenberger et al., 1973 a,b), found that a decrease of DNA synthesis and mitosis in early stages of the experiment was followed by increased DNA synthesis and mitosis in later stages.

In our studies, Cannabis caused a statistically highly significant decrease in the amounts of both DNA and RNA in brain and liver of rats.

Contrary to these results, Harris (1974) Showed that oral dose of tetrahydrocannabinol, (apsychoactive compnent of Cannabis) had little or no effect on DNA synthesis in brain. This may be explained in light of results obtained by Nahas (1974) who stated that the non-psychoactive components of cannabis, Cannabinol and cannabidiol are more effective than tetrahydrocannabinol (THC) in depressing DNA synthesis.

The significant decrease in DNA and RNA content in the present studies is in agreement with results obtained by Zimmerman (1974)

Table (2) Effect of cannabis on DNA concentration (mg/100gm tissue) of liver rats :

Days after first treat- ment	Control*		Treated*		P
	Mean	± S.E.	Mean	± S.E.	
15	249.6	± 10.5	190.4	± 8.7	++
30	258.4	± 8.9	177.0	± 6.2	++
45	261.0	± 17.6	180.4	± 8.1	++
60	240.3	± 11.0	176.3	± 5.6	++

Table (3) Effect of cannabis on RNA concentration (mg/100gm tissue) of brain rats :

Days after first treat- ment	Control*		Treated*		P
	Mean	± S.E.	Mean	± S.E.	
15	130.1	± 4.6	99.7	± 4.7	++
30	180.6	± 3.8	125.2	± 2.1	++
45	161.9	± 4.1	109.6	± 5.2	++
60	175.4	± 2.9	120.4	± 2.6	++

liver homogenates following the method outlined by Schneider (1945). RNA was determined as described by Mejbaum (1939) and DNA according to Dische (1930).

Statistical method. The significance levels of the difference between means was determined by the method of Snedecor (1946).

RESULTS

Tables (1 — 4) show the mean content of DNA and RNA per 100 gm of brain and liver at the various stages of the experiment cannabis extract caused a statistically highly significant decrease in the amounts of both DNA in brain and liver of rats. The DNA and RNA content decreased during the course of the experiment.

Table (1) Effect of cannabis on DNA concentration (mg/100gm tissue) of brain rats :

Days after first treat ment	Control*	Treated*	
	Mean \pm S.S.	Mean \pm S.E.	P
15	114.2 \pm 4.1	100.1 \pm 2.7	++
30	112.5 \pm 4.1	88.5 \pm 2.4	++
45	113.3 \pm 5.6	99.7 \pm 3.0	++
60	116.8 \pm 3.7	90.2 \pm 2.3	++

* Results expressed in mean \pm S.E. of ten rats.
S.E. = Standard error; P = level of significance.
++ = high significant.

not demonstrate teratogenic activity in the rat in a variety of experiments. It produces, like L.S.D., chromosomal aberrations (Doorance et al., 1970; Gilmour et al., 1971; Leuchtenberger et al., 1973 a, b; Maugh, 1974; Stenchever et al., 1974; DeHondt et al., 1979).

A part from its effect on the nucleic acids, Leuchtenberger (1956) found a reduced amount of DNA in spermatid after exposure to marihuana.

Carlini and Carlini (1965) found that a dose of marihuana had huana significantly increased the brain concentration of DNA (80%). no effect on the RNA of rat brain, whereas daily injection of mari-

In the present work the effect of chronic administration of cannabis extract on the amount of deoxyribonucleic acid (DNA) and ribonucleic acid (RNA) in brain and liver homogenates of the laboratory rat will be studied.

MATERIALS AND METHODS

Male adult rats (*Rattus norvegicus*) of similar age and weight (150-200 gm) were used throughout the experiment.

Cannabis extract was prepared by the method of El-Darawy et al. (1972). For the preparation of injectable suspension, 30 gm. of the resulting cannabis resin was treated with suitable amounts of Tween 80 for uniform suspension, and completed to volume with physiological saline (0.9% NaCl).

Dose of 5mg/100 gm was selected, given by i.p. injection was determined according to Mekkawy (1976, 1980) and Abdelbaset (1978).

Every treatment comprised ten animals to prepare liver and brain homogenates for biochemical analysis. Animals injected with the solvent only served as control.

Animals received daily i.p. injections, 24 hours apart for 15, 30, 45 and 60 days and were sacrificed 6 hours after the last injections.

Chemical assays. Nucleic acids were extracted from brain and

CHRONIC TOXICITY ON THE EFFECT OF CANNABIS EXTRACT ON NUCLEIC ACIDS OF RATS

BY

**A.M. Fahmy and H.A. Mekkawy
(The National Centre for Social and Criminological
Research, Cairo, Egypt).**

ABSTRACT

Male rats (*Rattus norvegicus*) of similar age, Sex and weight were used throughout the experiment.

Animal received daily (i.p.) of 5mg/100 gm body weight of cannabis extract for a period of 60 days.

Cannabis extract caused a statistically highly significant decrease in the amount of both DNA and RNA in brain and liver of injected rats..

INTRODUCTION

THERE have been many experimental studies on the chemical constituents responsible for the hallucinogenic effects of cannabis (Chopra and Chopra, 1957; Isbell et al., 1967; Chopra, 1969; Tart, 1970).

In Egypt as in other countries, the resin of cannabis is more widely used than any other single drug (Mekkawy, 1976; Abdelbaset, 1978 and Mobarak and Rizk, 1981). This drug is being wide used by individuals from all strata of society. It is primarily used by young individuals who are well within their reproductive years.

Persaud and Ellington (1967) have demonstrated that cannabis resin is teratogenic in the rat but causes only fetal resorption and stunting in the mouse, Pace et al. (1971), on the other hand, could

CONTENTS

- Chronic Toxicity on the Effect of Kal Extracis on Transminases Activities of Rats.
A.M. Fahomy and H.A. Mekkawy 3
- Chronic Toxicity on the Effect of Cannabis Extract on Nucleic Acids of Rats
A.M. Fahmy, S.A. El-Laithy and others 11
- Serum Enzyme Patterns in Chronic Poisoning with Cytrolane and Chlorade
A.F. El-Laithy, H.K. El-Makawi and H.A. El-Mekkawy 23
- Reflexions sur la violence au prochorient
Dr. Nour-El-Din Hindawy 29
- Back to the Determinate Sentence a Recent in U.S.A.
Badr-El-Din Ali Ph.D. 35

IN ARABIC :

- The Social Denotion of the Criminal Page in Egyptian Piess in the Sixteenth and Seventeen'h
Dr Ahmad El-Magdub and others 35

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Galal Abd Al Rehim Osman, Dr. Hassan Al Saaty, Dr. Hussein Awad Bereky, General Hussein Kamel Zaky, General Hussein Ibrahim, Dr. Abdel Monim Shawky, Dr. Abdo Salam Dr. Aly Al Mofty, Dr. Emad El din Soltan, M. Saladin Al Rachidy, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Kamal Al Ganzoury.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. AHMAD AL MAGDOUB

Editorial Secretary

Mr. Adnan Zidan

Publications Committee :

**Dr. Ahmad El Magdub, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Dr. Mohamed Howaidy, Mr. Adnan Zidan**

Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- Chronic Toxicity on the Effect of Cannabis Extract on Nucleic Acids of Rats
- Chronic Toxicity on the Effect of Kat Extracts on Transaminase Activities of Rats
- Serum Enzyme Patterns in Chronic Poisoning with Cytothane and Chlordane
- Reflexions sur la Violence au Procheorient
- Back to the Determinate Sentence a Recent in USA

IN ARABIC

- The Social denation of the Criminal page in The Egyptian press in the Sixteenth-seventeenth

Dr Ahmed El-Magdub and others

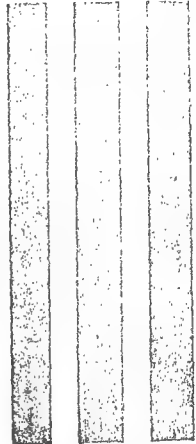


Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt

المجلة الجنائية القومية

ومصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بجمهورية مصر العربية

- الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة
- ملامح سياسة قومية لرعاية المفرج عنهم في ضوء
- رؤية تنموية للواقع المصري
- دراسة عن توحيد قواعد الاحصاء الجنائي بالدول
- العربية
- الجوانب الجنائية في الجريمة التأديبية
- الشرط الأخير في دعوى الحراسة المستعجلة
- باللغة الانجليزية
- تأثير بعض العقاقير المصاصة للالتهاب والخافضة
- للحرارة والسكنة على مستوى أنزيمات البول في
- الفئران
- الصفات الطبيعية كوسيلة للتعرف على الوثائق
- والمستندات
- فسفور البلازما في النعاج الحوامل والحلابسة
- العاملة بالركب الفسفوري العضوي (نولافرون)
- دراسة تحليلية لبعض العقاقير المسماة استخداهما
- الأحداث المتحرفون في مصر



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

مستشار جلال عبد الرحيم عثمان ، دكتور حسن الساعاتي ، مستشار
حسين عوض بريقى ، لواء حسين كامل زكى ، لواء حسين محمود إبراهيم ،
دكتور عبد المنعم شوقي ، دكتور عبده سلام ، دكتور علي المفتي ، دكتور عماد
الدين سلطان ، مستشار محمد أحمد البدرى ، مستشار محمد صلاح الدين
الرشيدى ، مستشار محمد فتحى ، دكتور كمال الجزورى .

المجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور أحمد المجنوب

سكرتير التحرير

الأستاذ عدنان زيدان

لجنة النشر

الدكتور أحمد المجنوب ، الدكتور عادل عازر ، الدكتور نهى فهمى ،
الدكتور محمد هويدى ، الأستاذ عدنان زيدان

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصلد ثلاث مرات فى العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد

ثلاثون قرشا

صفحة

محتويات العدد

باللغة العربية

- الاتجاعات الحديثة في الوقاية من الجريمة
د . نجوى حافظ ٣
- ملامح سياسة قومية لرعاية المفرج عنهم في ضوء رؤية
تنموية للواقع المصرى
الأستاذ على فهمى ٢١
- دراسة عن توحيد قواعد الاحصاء الجنائي بالدول العربية
عميد محمد فاروق عبد الحميد ٤٣
- الجرائم الجنائية في الجريمة التأديبية
د . حسن عرويش ٧٥
- اشرف الأخير في دعوى الحراسة المستعجلة
الأستاذ عبد المنعم الشربيني ٨٧

باللغة الإنجليزية :

- تأثير بعض العقاقير المصاصة للألتياب والخافضة لحرارة
والدم يمكنه على مستوى أنزيمات البول في الفئران
عزيزة خليل - بنبجة محمود ٣
- الصفات الطبيعية كوسيلة للتعرف على الوثائق والمستندات
د . أمين أبو ستيت و سمير الليثي وآخرين ١٠
- فوسفور البلازما في النماج الحوامل والحلبة المعاملة
بالمركب الفسفوري العضوى (نوبا كرون)
فوزية أسعد وآخرين ١٦
- دراسة تحليلية لبعض العقاقير المساء استخدماها
د . زين مبارك وآخرون ٤٨
- الأحداث المنحرفون في مصر
د . عادل صديقي ٤١

الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة

د • نجوى حافظ (١)

ان تعامل الدولة مع المذنبين الخارجين على القانون تعرض للمرور بعدة مراحل وبأشكال مختلفة ، وذلك منذ أن كان الهدف الأساسي من السجن هو دفع ثمن الخطأ الذي ارتكبه المذنب ٠٠٠ الى أن تطورت فكرة العقاب الى الإصلاح وأصبح الهدف هو التأهيل والعلاج بدلا من التعذيب والعقاب ٠

وعلى الرغم من ادخال مبدأ التأهيل على السياسة الإصلاحية العقابية فلا تزال برامج المعاملة بسيطة وبدائية ومحاطة بكثير من الموقفات ، بل ولا يزال أسلوب الحبس - مع ثبوت فشله - هو الأسلوب السائد في السجن الحديث ٠

ان الجهود التي تبذل للتعامل مع المذنبين داخل السجن ناعلا علاجيا تأهيليا يتأثر تأثيرا كبيرا بالتنظيم الاجتماعي القائم داخل السجن ، حيث تظهر مشاكل متنوعة كرد فعل للعلاقات المتبادلة بين المسئولين في السجن بعضهم ببعض ، وبين النزلاء بعضهم ببعض وبين كل من المسئولين والنزلاء ٠ وكثيرا ما كانت تؤدي متطلبات المعاملة السليمة الى التصارع مع مقررات السجن ولوائح التنظيمية ، بل وكثيرا ما تنار تناقضات فكرية ومبدئية بين الفريق المعالج وبين ادارة السجن وكلاهما ممثل للسلطة داخل السجن ٠

ويمكن القول بوجه عام أن أساليب المعاملة المختلفة التي تطبق داخل السجن تهدف الى تغيير المجرم الى شخص غير مجرم ، وذلك من خلال أنواع من العلاج النفسي والارشادي وتركز على المجرم كفرد ، وتعتبره المسئول عن فعله الاجرامي دون أن تأخذ في اعتبارها الظروف الاجتماعية التي تدفعه لهذا الفعل ٠ وفي ضوء هذه الصعوبات والموقفات التي تصاحب التأهيل الإصلاحية داخل السجن ، بجانب الزيادة المطردة في معدلات الجريمة

* جيمز أول ورنيسة وحلة بحوث الاحداث بالمركز

والجناح وخاصة بين الشباب وصغار السن ظهر منذ عدة سنوات - الاتجاه نحو الوقاية من الجريمة قبل وقوعها •

ويتضمن هذا الاتجاه جهودا عديدة ومتنوعة تشمل :

برامج تعليمية وتوجيهية تنظم للوقاية من الجريمة ، وبرامج أخرى تهدف الى تغيير الاتجاه واعادة بناء اتجاهات جديدة بعيدة عن الاتجاه نحو الجريمة والجناح ، ويوجه هذا النوع الأخير من البرامج نحو صغار السن •

ان الجهود التي توجه للوقاية من الجريمة هي في واقع الأمر من نوعين :

- جهود تعمل على تحسين الظروف المعيشية للصغار وخاصة في البيئات المتخلفة وتهدف الى تكوين بيئات تمنع الصغار من السير في طريق الجريمة •

- وجهود أخرى تعمل على تغيير سلوك واتجاه الأفراد الذين سبق ارتكابهم لبعض الجرائم والانحرافات ، وذلك بهدف وقايتهم في المستقبل •

تتحقق هذه الجهود الوقائية من خلال أنشطة متنوعة تقوم بها هيئات متخصصة توجد داخل الجماعة وتعمل بهدف الوقاية من الجريمة والجناح •

هذه الهيئات تتعامل مع نوعين من الجمهور وحسب طبيعة البرنامج المخصص ، فهناك هيئات وقائية Preventive تفتح أبوابها لجميع الأطفال وصغار الشباب في الجماعة ، سواء أكانوا جانحين أم غير جانحين • وهناك هيئات أخرى علاجية وقائية Remedial Preventive تركز جهودها بصفة خاصة على الأطفال الذين سبق لهم ممارسة بعض أنواع من الانحرافات

ويتم ممارسة نشاط الهيئات الوقائية من النوع الأول في المدارس ، ومراكز الجماعة والمؤسسات الدينية ومنظمات الشباب وأيضا من خلال وسائل الاعلام •

أما الهيئات من النوع الثاني التي تعمل بهدف الوقاية العلاجية فهي تمارس أنشطتها من خلال العمل الجمعي مع الأطفال والشباب ، وعن طريق دراسة بعض حالات المنحرفين ، وأحيانا من خلال العلاج النفسي الجماعي وهي تعتبر أكثر أهمية وأشد خطورة حيث تعمل من أجل تحقيق هدفين متوازيين •

يتم التحاق الأطفال والشباب بهذه المراكز والهيئات اما برغبتهم الخاصة الارادية ، وفى هذه الحالة تعتبر علاقتهم مع الهيئات علاقة شخصية بحتة خالية من أى قيود ، أو قد يكون الحاق الطفل بناء على قرار من المحكمة ، وفى هذه الحالة تكون علاقته مع الهيئة علاقة منظمة مقيدة .

معنى الوقاية :

تتضمن الوقاية بمعناها المحدد حماية الطفل من جميع الأفعال الخطرة ، ومن مظاهر السلوك السيء الذى يمكن وصفه بصفة الجناح أو الانحراف .
وتعتبر الهيئة الوقائية التى تنظم البرامج الوقائية هى :

الهيئة التى توجه جهودها نحو أنواع معينة من النشاط مثل النشاط الترفيهى ، ، تضم اليها من خلال هذا النشاط الأطفال وصغار الشباب ، وتعمل على استيعاب نشاطهم ووقت فراغهم بطريقة منظمة هادفة .

وبهذا يكون هدف هذه الهيئات الوقائية هو استيعاب طاقة ووقت الأطفال بطريقة لا تسمح لهم بالانضمام الى العصابات المنحرفة .

ويتضح مفهوم الوقاية عند ارتباطه بأهداف ايجابية وبأنماط واضحة من السلوك يمكن تحديدها للجماعة بوضوح .

وهكذا يصبح هدف الوقاية هو :

— أقصى استخدام لقدرات الفرد .

— تنظيم نشاط الفرد بحيث يتمكن من إشباع احتياجاته واهتماماته بطريقة مقبولة من المجتمع .

ان الطفل الذى يجد الفرصة للتوجيه الايجابى من البالغين ، يقل احتمال انحرافه ، بينما الطفل الذى يوضع تحت أنواع مختلفة من الضغوط يحتمل اتجاهه نحو أهداف غير مقبولة اجتماعيا أو انضمامه لجماعات منحرفة .

الطفل الأسوى : غير المنحرف : هو الطفل الذى يكون عضوا فى أسرة عادية أو عضوا فى إحدى الجماعات (مثل جماعة الكشفافة) . وهو

الطفل الذي يعرفه والداه أو مدرسه أو رئيس الجماعة باعتبارها طفلا متكيفاً يقبل دوره كطالب ، يستطيع الاستذكار ويمارس بعض أنواع النشاط الرياضي ويستطيع تحمل المسئولية .

أما الطفل المنحرف : فقد يكون عضواً في أسرة فقيرة أو قد يكون منضماً لجماعة من الجماعات أو العصابات المنحرفة . ويكون معروفاً ومقبولاً من بعض المجرمين المنحرفين . وأحياناً يكون قد كون لنفسه مكانة معينة كسارق ماهر أو كقاتل شجاع يعرف كيف يكسر المحال التجارية وكيف يضارب اخوانه وكيف يحير البوليس .

وفي الواقع أن عملية إعادة تأهيل الطفل بعد انحرافه تعتبر أكثر صعوبة وتعقيداً من عملية توجيهه المباشر نحو التوافق ، وتنشأ هذه الصعوبة من نمو اتجاهات الانحراف لدى الطفل المنحرف .

إن عملية الانحراف نفسها هي في حد ذاتها غير مقبولة من المجتمع ، وتتم هذه العملية عن طريق التقليد ، حيث يقلد بعض الأطفال الشباب الذي ليس لديه مستقبل واضح ، ويتعلمون أسلوبهم في الحياة عن طريق الملاحظة والمشاركة ، وكذلك عن طريق التعليم المباشر لأساليب الانحراف . ونتيجة لذلك يتعرض هؤلاء الأطفال لعدم الرضاء من أفراد المجتمع ، وبالتالي يتلقون أنواعاً من العقاب ، ولكنهم في نفس الوقت يجدون التأييد والتشجيع من أفراد الجماعة المنحرفة وكثيراً ما يتلقون قدراً واضحاً من المكافأة .

ولهذا يكون الطفل الذي هو في بداية الانحراف أكثر قابلية للإصلاح والتكيف مع الجماعة السوية عن الطفل الذي يكون قد انضم كلية للجماعات المنحرفة .

وتتكون عملية التكيف من مرحلتين :

أولاً - يجب تدعيم الاتجاهات والروابط والأدوار التي تتعلق بالانحراف

ثانياً - يجب تكوين روابط وعلاقات وأدوار إيجابية تربط الطفل بالجماعة الأصلية

ومن اللازم أن تسير العمليتان متلازمتين ، وأن يساعد الجانح على أن

يمر وأن يتخطى مرحلة الثقافة المضادة والفرعية (أى ثقافة الجانحين) ،
وأن يدخل ثقافة الجماعة السائدة الأصلية بسهولة ويسر .

والآن نبدأ فى مناقشة بعض الأساليب التى تستخدم فى الوقاية من
الجريمة .

أولا - تغيير بيئة الطفل :

يعتبر أسلوب تغيير بيئة الطفل أحد الجهود التى تبذل من أجل الوقاية
من الجريمة أو تقليل نسبة الجناح . ويتضمن هذا الأسلوب تغيير الموقف
الحالى الذى يعيش فيه الطفل ويتم هذا التغيير عن طريقين :

— اما عن طريق التغيير الفعلى لظروف الجماعة التى يعيش فيها
الطفل .

— أو عن طريق نقل الطفل الى جماعة أخرى بعيدا عن أسرته .

تغيير البيئة السكنية الأصلية :

ان الظروف السكنية المتدهورة التى تسود مناطق الجناح والتى يعيش
فيها معظم الأحداث المنحرفين عادة ما تكون هى المصدر لمزيد من الانحراف .
ونتيجة لذلك نشأت فكرة خاطئة منبعها أن السكن المريع أو أن تنظيف
المناطق المتخلفة عادة ما يقلل الانحراف ، ولهذا وجهت جهود كثيرة فى بعض
الدول المتقدمة وخاصة فى أمريكا لتغيير البيئة السكنية الا أن هذه الجهود
لم تقم على أسس سليمة ، وبالتالي لم تؤد الى النتائج المرجوة .

ففى بعض البحوث التى تعرضت لتغيير البيئة فى المناطق المأهولة
بالمجرمين أو تلك المناطق المعروفة بمناطق الجناح كان يطلب من السكان اخلاء
مساكنهم من أجل تحسينها دون توفير مسكن بديل مناسب ، وعادة ما كان
هؤلاء السكان ينتقلون الى مناطق أخرى متخلفة مما كان يزيد المشكلة
تعقيدا .

هذا ولقد أسفرت البحوث التى أجريت فى هذا المجال عن أن تحسين
الظروف السكنية لا يساهم بشكل جذرى فى حل مشكلة الجريمة والجناح
ولا يقدم سوى حل بسيط للمشكلة نظرا لكونه لا يتضمن تغييرا فى سلوك
الأفراد ولا يحل مشكلة الانسان الفرد فى البيئة المتخلفة .

نقل الطفل من البيئة غير المرغوب فيها :

يتضمن هذا الأسلوب نقل الطفل من البيئة التي نشأ فيها والتي تعتبر غير مناسبة للتنشئة السليمة بل وقد تكون سبباً أساسياً في انحرافه .
وينقل الطفل الى مؤسسة للصغار أو الى أسرة أخرى بديلة ، ويكون الهدف في هذه الحالة هو عزل الطفل عن البيئة الأصلية التي يعتقد أنها السبب في انحرافه أو في احتمال انحرافه ووضعه في ظروف أخرى يفترض أنها أفضل لتنشئة الطفل .

يطبق هذا الأسلوب مع الأطفال الذين لا يعتبرون على درجة كبيرة من الانحراف ، ولكنهم يكونون على درجة كبيرة من الإهمال وحماية لهم من السير في طريق الانحراف ينقل الأطفال الصغار الى أسر بديلة تسمح لهم بتنشئة سليمة وسط علاقات أسرية دافئة ، وينقل الكبار الى بيوت على شكل مؤسسات يطلق عليها المؤسسات السكنية .

(١) «الأسر البديلة» :

يعنى نظام الأسر البديلة وضع الطفل الجانح أو الذى يحتمل انحرافه فى أسر خاصة تتكون من الزوج والزوجة ، ويشترط أن يكون لديهم أبناء أكبر سناً من الطفل البديل . وأن يكون لدى الوالدين اهتمام طبيعى بالأطفال .

تتم ترتيبات الأسر البديلة عن طريق هيئة اجتماعية متخصصة أو عن طريق محكمة الأحداث من خلال الأخصائى الاجتماعى وتدفع للأسرة قيمة مادية مقابل استقبال الطفل .

إن المفهوم الأساسى الذى يقوم عليه نظام الأسر البديلة هو :
وجود اهتمام أصيل من الأسرة المستضيفة تجاه الأطفال ، وهو لا يعتبر بئى حال من الأحوال مجرد مشروع لتحقيق بعض أوجه الربح .

عادة ما تستقبل الأسر البديلة الأطفال الذين يحتمل انحرافهم صيانة لهم من الانحراف إلا أن بعض الأحداث الجانحين أحياناً يحولون الى أسر بديلة فى حالة الانحراف البسيط وفى حالة كون السبب فى جناحهم هو الخلافات الأسرية .

إن نجاح نظام الأسر البديلة يحتاج لمهارة فى التوفيق بين الطفل

والوالدين فى الأسرة البديلة ، بحيث يكون لدى الوالدين بعض الاستبصار بمشاكل الطفل ومساعدته على تقبل أفراد الأسرة الجديدة .

ان عدم مقدرة الطفل على التكيف يعمل على اضافة مشاكل جديدة له ، فان كانت البيئة الأصلية تتصف بالتدهور والفساد والظروف المعيشية السيئة ، فان البيت البديل الجديد حتى وان خلا من المشاكل المعيشية يمثل بيئة غريبة للطفل قد يصعب عليه أحيانا التكيف معها . . . مما يزيد من ضغوطه النفسية وانحرافه فى حالات كثيرة .

اقامة الطفل فى الأسرة البديلة غير محدد بمدة معينة ، ولكن فى حالة سوء التصرف أيا كان نوعه يجب اخطار الهيئة التى ألحقت الطفل لدى الأسرة لاتخاذ ترتيبات أخرى .

(ب) المؤسسات السكنية : Institutional Homes

عادة ماتؤسس هذه المؤسسات لكبار السن من الأطفال الذين يحتمل انحرافهم ، ولكن يصعب وضعهم فى أسرة لكبر سنهم . مثل هذه المؤسسات تأخذ شكل مدارس سكنية (مدارس داخلية) ولقد أدخل هذا النوع من المدارس السكنية من أجل تحقيق هدفين :

— تغيير الاتجاه نحو الانحراف .

— تكوين اتجاهات جديدة متوافقة مع الجماعة .

ويتطلب هذا نوعان من الاشراف :

(أ) يجب أن يكون البعض مدربا على وضع وتوجيه البرامج الاستشارية .

(ب) والبعض الآخر — وخاصة أولئك الذين يمارسون دور الآباء — يجب أن يكون اختيارهم مبنيا على قوة الشخصية حتى يستطيعوا الحزم ان لزم الأمر ، بجانب القدرة على الاعطاء الدافئ الحنون ، فالهدف الأساسى من وجودهم ليس لمجرد الاشراف على الأولاد داخل المؤسسة بل لكى يلعبوا دورا بديلا لدور الأب بكل ما تضمنه هذه الكلمة من معان .

ويصحب اقامة مثل هذه المؤسسات عديد من المشاكل . منها المشاكل المادية التى تعتبر من أكبر المشاكل التى تعوق مثل هذه البرامج وخاصة أن

اقامة المباني اللازمة لها تحتاج لمبالغ هائلة ، ومنها صعوبة توفير الفنيين والمحترفين المدربين والذين يستطيعون التعامل مع الأطفال .

أما عن تجربة الأطفال فى هذه المدارس السكنية فهى ليست بالأمر النهن ، فعندما ينتقلون إليها يمرون ولا شك بتجربة قاسية ، حيث يعزلون عزلة تامة عن بيئاتهم التى نشأوا فيها ، وعن أصدقائهم الذين يمثلون معنى وقيمة كبيرة لهم وينتقلون الى بيئة مختلفة تماما حيث يطلب منهم الالتزام بقواعد وأساليب معينة لم يعهدها من قبـل ٠٠٠ هذا التفاوت فى البيئتين وفى أنواع السلوك المتوقع منهم يصيبهم بصدمة يكون من أثارها تكوين شعور من المقاومة والرفض . ومن المشاكل الأخرى التى تواجه مثل هذه المدارس مشكلة تكيف الطفل مع البيئة الخارجية بعد خروجه من المدرسة ، فنجاح المدرسة متوقف على تكيف الطفل مع البيئة ، بل ويعتبر هذا التكيف مقياسا لكفاءة المدرسة أكثر مما يعتبر مقياسا على تكيف الطفل ، ولهذا يجب أن تعمل المدرسة على مساعدة الطفل على الانتقال التدريجى للجماعة حتى لا يجد صعوبة فى اقامة علاقات سوية مع المجتمع .

ان الإشارة للمشاكل السابقة لا يعنى التشكك نهائيا فى دور مثل هذه المدارس ، قد رما هو الهدف منه الانتباه الى بعض الأمور الهامة الدقيقة التى تساهم فى تحقيق الهدف منها ، ألا وهو التغلب على الصعوبات التى واجهها الطفل فى الماضى ومساعدته على تحقيق الأفضل فى حياته المستقبلية .

الجهود الوقائية التى تعمل داخل نطاق البيئة :

ان عملية تغيير الجماعات الموجودة تفيرا عضويا جذريا بحيث تحول من بيئات متخلفة الى بيئات متطورة يعتبر عملية صعبة ، حيث انها مكلفة وبطيئة ، ولهذا أدخلت أنظمة أخرى منها الأسر البديلة والمؤسسات السكنية، وأثبتت صلاحيتها وجدواها بالنسبة لعدد من حالات الجانحين .

فى نفس الوقت هناك نوع آخر من المحاولات من أجل الوقاية من الجناح ، تقام داخل البيئة السكنية التى يعيش فيها الأطفال الجانحون مع عائلاتهم . هذه المحاولات تتبناها الهيئات الدينية ، وبعض منظمات الشباب ومراكز الجماعة والمراكز الترفيهية العامة .

وتختلف الأهداف العامة التى تتبناها هذه الهيئات باختلاف فلسفة كل

منها • فأحيانا تنحصر الأهداف في حدود ضيقة ، وأحيانا أخرى تكون واسعة تشمل أكثر من اتجاه •

يكون القادة العاملون في هذه المراكز اما محترفين مدربين على العمل مع الجماعة أو قد يكونون غير محترفين ، ولكن لديهم الاهتمام للعمل مع الشباب وداخل المراكز الوقائية •

ان الانضمام لهذه المراكز أيضا له أشكال مختلفة فاما أن يكون مقصورا على فئة سن واحدة أو جنس واحد أو قد يكون الانضمام شاملا مفتوحا لكل راغب •

وبوجه عام ، فان أهداف هذا النوع من البرامج تتلخص في الآتي :

– التأكيد على أهمية نطاق الجيرة بأكملها •

– التأكيد على ذاتية الجماعة المحلية في تخطيط وامداد هذا النوع من البرامج المحلية •

– اعطاء أهمية كبرى للقادة المحليين •

– الربط بين جهود الأعضاء المتخصصين وبلورتها بحيث تصبح لها فائدة استثمارية وتخطيطية داخل نطاق الحي •

– السعى الى تشجيع السكان المحليين على الاستفادة قدر الامكان من دور العبادة والنوادي وغيرها من المؤسسات والهيئات التي توجد داخل البيئة •

– السعى الى وضع قائمة بالأفراد الايجابيين في الجماعة الذين يمكن أن يساهموا في بلورة الاهتمام من أجل العمل على رفاهية الأطفال ومن أجل تحقيق الإصلاح العضوى والاجتماعى للجماعة بأكملها •

في حالات كثيرة تكون مثل هذه الجهود التي تعمل داخل نطاق البيئة معتمدة أساسا على القادة المحليين في المنطقة ، الا أنها في حالات كثيرة تتطلب نوعا من التمويل المالى من خارج المنطقة •

الهيئات المحلية التي تدعم من خارج المنطقة :

من الأمثلة الواضحة للهيئات المحلية التي تتلقى دعما ماليا من خارج المنطقة المنظمات الدينية . هذه المنظمات تعتبر من الهيئات المقيمة داخل الجماعة ، والتي يمكن أن تساهم في الوقاية من الجريمة والانحراف ، ولكنها عادة ما يكون لها تمويل من مصادر خارج البيئة المحلية . وعادة ما يكون دور هذه المؤسسات هو نشر وترسيخ المعتقدات والقيم الدينية المرتبطة بدين معين .

الا أن الارتباط بين هذه الهيئات وبين الجماعة ليس مستقرا ولا ثابتا ، فعملية الحراك والتنقل الاجتماعى التى تتسم بها المناطق المتخلفة ، والتي تحدث بدرجة مرتفعة بين سكان هذه المناطق تؤثر على استقرار العلاقة بين هذه المؤسسات وبين الجماعة .

كما أسفرت الدراسات التى أجريت فى هذا المجال عن أنه لا توجد أدلة على وجود رابطة قوية بين المواظبة على الذهاب للمؤسسات الدينية وبين عدم الانحراف أو الجناح . ففى دراسة عن الأحداث الجانحين فى ولاية نيويورك بأمريكا اتضح أنه من بين الأطفال الذين سجلوا فى مكتب الأحداث ٥٤٪ منهم كانوا مواطنين على الذهاب الى الكنيسة ، و ٢٥٪ منهم لم يذهبوا قط والباقي كانوا غير منتظمين .

كما أسفرت دراسة شيلدون واليانور جيلسوك المشهورة التى كانت بعنوان Unravelling Juvenile Delinquency والتى تضمنت مقارنة ٥٠٠ طفل فى المدارس الاصطلاحية مع ٥٠٠ طفل غير منحرفين على أن ٣٩٪ من الأطفال المنحرفين كانوا يواظبون على الذهاب الى الكنيسة ، و ٥٤٪ يذهبون فى بعض الأوقات ، و ٧٪ فقط لم يذهبوا قط ، بينما كانت النسب بين غير المنحرفين ٦٧٪ لم يذهبوا الى الكنيسة و ٢٩٪ يذهبون بعض الوقت و ٤٪ لم يذهبوا قط .

وحتى فى حالة أولئك الذين يواظبون على الذهاب الى الهيئات الدينية فان الدور المرتبط بالتأثير الدينى فى الوقاية من الجريمة والانحراف غير مؤكد ولا واضح .

ولهذا بدأت بعض الكنائس فى الولايات المتحدة الأمريكية تدرك ضرورة

فهم الأطفال واهتماماتهم ومشاكلهم ، حتى نتمكن من تحقيق التقارب بين التعاليم الدينية وبين الحياة اليومية للأطفال وصغار السن من الشباب .

المنازل المقيمة ومراكز الجماعة :

Settlement houses & Community Centers

لقد نبعت فكرة هذه المنازل والمراكز من الفكرة الأصلية القائلة أنه من واجب الأفراد ذوى التعليم والثقافة العالية المساهمة فى تعليم الأفراد ذوى التعليم المحدود ، وكذلك مساعدتهم على ممارسة وتذوق الفنون والآداب والفلسفات الانسانية .

من هنا أصبح من الواجب على الشخص المتعلم أن يفهم مشاكل الفقر والحرمان والعمل على تحسين مستوى الفقراء والمساهمة فى إتاحة الفرص لهم

إن المنازل المقيمة ومراكز الجماعة ، شأنها شأن الهيئات الدينية ، لم تقم فى أساسها بفرض الوقاية من الجريمة ، والجناح ، بل كانت وظيفتها الأساسية هى تحسين الظروف السكنية فى المناطق المتخلفة من خلال أساليب الإصلاح التطوعية أو القانونية كما تهدف الى تقديم الخدمات الشخصية لمساعدة السكان فى البيئات المتخلفة من أجل التقدم والتعليم .

وفى البداية ، عندما أقيمت هذه المراكز فى الأماكن والمدن الصناعية فى أمريكا كانت هذه المدن تصارع من أجل تكييف الجموع الضخمة من المهاجرين الأوربيين بكل ما تحويه من اختلافات لغوية وثقافية . وكانت هذه المناطق تنقسم بكل سمات الاضطراب والفساد وارتفاع معدلات الجريمة والجناح . لم يكن المهاجرون فى الأصل ينتمون الى فئة المجرمين الا أن فساد البيئات التى كانوا يستقرون بها عمل على زيادة نسبة الانحراف والجناح بين أبنائهم . ومن هنا نشأت فكرة مراكز الجماعة والمنازل المقيمة للعمل على مكافحة الاضطرابات من هذا النوع . كان العمل فى هذه المنازل والمراكز فى البداية من المتطوعين الذين يخشون الجماعة على نفقتهم الخاصة ، ثم ظهرت اتجاهات الخدمة الاجتماعية وزاد عدد الاخصائيين الاجتماعيين المحترفين لئلا هذا العمل وزاد عدد الأعضاء الذين يتقاضون الأجر فى مقابل خدمة الجماعة الى حد كبير وكثيرا ما يوجه النقد لهذه المراكز باعتبارها لم تساهم فى تنقيتها المناطق المتخلفة من الجناح . مثل هذا النقد يغفل صفة التغيير المستمر الذى تتعرض له مثل هذه الأماكن ، ولا تتوقف فيها عمليات قدوم المهاجرين وما

يصحبها من عمليات التوافق والتغيير . وهذا السبب هو الذى يعمل على اضعاف الدور المرجو من هذه المنازل والمراكز .

كما أن النقد يغفل أيضا : طبيعة الثقافة المتغيرة ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكون من واجب هذه المراكز تحقيق وادماج الجماعات الفرعية (سواء أكانت أجنبية أو اقليمية أو ريفية أو طبقية) مع الجماعات الأصلية الحضرية .

ان المنازل المقيمة ومراكز الجماعة تقدم طرقا كثيرة يتحقق من خلالها تكيف الشباب مع الجماعة ، كما أنها تعطى فرصة للأطفال غير الجانحين لتحقيق ذاتهم بطريقة سليمة . حيث يرى الطفل العادى نموذجا لأفراد الطبقة المتوسطة العادية من خلال تعامله واندماجه مع العاملين فى هذه المراكز سواء أكانوا محترفين أو متطوعين ، وكثيرا ما يساعد هؤلاء العاملون الأطفال وصغار الشباب على سلوك الطريق السليم وجذبهم لأسلوب الحياة العادية بدلا من الوقوع فى برائن الجريمة . فان كانت المدارس تقدم للشباب وصغار السن الأسلوب الرسمى لتحقيق الحراك الاجتماعى عن طريق التعليم الرسمى Formal Education فان مراكز الجماعة تقدم لهم أنواعا مختلفة من الأنشطة خارج المدرسة تساعدهم على ممارسة أنشطة الطبقة المتوسطة العادية غير المنحرفة .

هذا ولا يقتصر دور هذه الهيئات على شباب لحي العاديين فقط بل ان انضمام الأولاد الجانحين - وحتى وإن لم يكن اشتراكا فعليا فعلا - إلا أنه يعطيهم الفرصة لتفهم الحياة العادية والاندماج معها .

منظمات الشباب : Youth Organization

تعتبر هذه المنظمات احدى الهيئات التى توجه جهودها للوقاية من الجريمة ، وهى تأخذ أشكالا متعددة .

نادى الشباب : أحد هذه المنظمات وهو اما أن يكون مستقلا محليا استقلالا تاما سواء من ناحية المبنى أو من ناحية الموظفين العاملين به ، واما أن يكون منتميا الى اتحاد أقوى وأكبر . وعادة ما يقام هذا النوع من الأندية قرب المناطق التى ترتفع فيها نسبة الجناح بحيث تخطط برامج العمل فيها للوقاية من الجناح .

من الأشكال الأخرى التي تندرج تحت منظمات الشباب :

جماعات الكشفة للأولاد والبنات ، وهي عادة ما يكون لها برنامج محدد تحت إشراف جماعة أو منظمة محلية .

في أحيان كثيرة يعتبر العاملون بهذه الجماعات أنفسهم هيئات للعمل الجماعي تعمل في ضوء أهداف بنائية شاملة من ضمنها الوقاية من الجريمة .

برامج الترفيه الموجهة : Supervised Recreational Project

هذه البرامج تظهر على فئات ثلاث :

- برامج تجارية : حيث يدفع المشترك أو الملاحظ فيها مبلغا معينا نظير حقه في المشاركة أو الحضور .

- برامج حرة لا إشراف عليها ، حيث يجد كل فرد فيها أسلوبه الخاص في الترفيه .

- برامج منظمة وتحت إشراف البالغين .

بالنسبة للجناح والانحراف غالبا ما يدمج أفراد هذه الفئة في المجموعة الثالثة حيث يتم وضعهم تحت الإشراف الدقيق .

ولقد أسفرت نتائج البحوث التي أجريت على مثل هذه المنظمات والبرامج عن أنها تستطيع أن تحقق نتائج فعالة للأطفال في نطاق العدد الصغير نسبيا حيث يكون في إمكان القائد الاندماج مع خمسة وعشرين أو ثلاثين طفلا أو شابا وتقدم احتياجاتهم بدرجة أكبر مما لو بلغ العدد خمسين أو ستين طفلا .

إن الجهود التي تبذلها منظمات الشباب تهدف إلى مواجهة وتخطي العقبات بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشباب باعتبارها المسئول الأول عن الجريمة والجناح بين ذوي الدخول المنخفضة .

وتتركز أهداف برامج الشباب حول الآتي :

- زيادة فرص التوظيف أمام الشباب محدودى الدخل .

- اصلاح وتحسين فرص العمل والتدريب والاعداد لهؤلاء الشباب .

- مساعدة صغار الشباب على إيجاد فرص للعمل تتناسب مع قدراتهم الفعلية .

وبوجه عام يتوقف نجاح هذه البرامج على مهارة القادة ، وصبرهم وقدرتهم على الاقتراب من الأطفال والشباب .

وسائل الاعلام : تعتبر وسائل الاعلام أحد الأساليب الهامة في الوقاية من الجريمة والجناح ، وهي تتضمن كل وسائل الاعلام التي تعتمد على الحركة والصورة والصوت ، والمقصود بها برامج الراديو والتليفزيون وبصفة خاصة برامج الجريمة التي يوجه لها نقد كثير . باعتبارها فشلت في تقديم المضمون الثقافي وتعليمي للمشاهدين ، كما أنها تظهر صورة المجرم كصورة براقة جذابة ، وكثيرا ما تتعمق في عرض تفاصيل ارتكاب الجرائم بصورة شيقة ، ولقد أدى الانتباه لأهمية هذا الموضوع الى ادخال طريقة مناقشة هذه البرامج أثناء العرض وبعده ، وتوجه المناقشة للصغار وللآباء على السواء . وفي دراسات تناولت مقارنة أثر برامج الجريمة على الجانحين وغير الجانحين في أمريكا ، اتضح أن الطفل الذي يكون لديه اهتمام بالجريمة يكون أكثر جذبا وادراكا للتفاصيل من الشخصى العادى . بجانب ذلك توجد آراء أخرى مؤيدة لعرض برامج الجريمة باعتبارها أحد الأساليب التي تعمل على تخفيف حدة التوتر والعدوان الذى يكمن عند كثير من الأطفال والشباب .

الاتجاهات المستخلصة فى الوقاية من الجريمة داخل الجماعة المحلية :

ان البرامج التى سبقت الاشارة اليها هى فى معظمها برامج مطبقة داخل الجماعة ولكنها تتم تحت اشراف وتوجه من جماعات وهيئات توجد خارج الجماعة ذاتها .

هذه الهيئات المعنية التى تبني هذه البرامج تهدف الى ادخال بعض القيم البناءة وأساليب الحياة المتمدنية على بعض المناطق المتخلفة المحرومة من كثير من طرق المعيشة المتطورة . وذلك كله يتم من خلال بعض الافراد والجماعات الذين هم على مستوى تعليمى واجتماعى واقتصادى مرتفع .

هناك محاولات أخرى هامة كانت تعمل على تكوين جبهة وقائية من داخل البيئة منها مشروع منطقة شيكاغو الذى يعتبر من أكبر البرامج التى

عرفت وعدفت الى تحقيق الوقاية من الجريمة . ولقد تبنى هذا المشروع كليفورد وشو Chford & Show وطبق في البداية سنة ١٩٣٢ ثم اتسع تطبيق هذا المشروع ١٩٥٩ بحيث طبق على ١٢ منطقة في شيكاغو واستمر تطبيقه حتى السبعينات . ثم بدأ ادخاله فيما بعد في ولاية إلينوى . نظرا لأهمية هذا المشروع في الوقاية من الجريمة نشير اليه بشئ من التفصيل . لقد تبنى هذا المشروع فكرة أساسية تقرر : أن الطفل يستطيع أن يحقق الرضى الشخصى عن طريق الجماعات التى يرتبط بها ومن خلال الأفراد الذى يعيش معهم ويهتم بهم .

فلو كانت نشأة الطفل وسط جماعة منحرفة تدور فيها العلاقات الاجتماعية حول مظاهر السلوك غير المشروع أو السلوك المنحرف فسينشأ هذا الطفل بدون شك وهو متقبل لهذا النمط من السلوك كنمط طبيعى فى الحياة .

واذن فالفكرة الأساسية التى تدور حولها هذه البرامج هى ضرورة توفير وجهة نظر البالغين نحو الجريمة بحيث لا يمارسونها كاسلوب عادى مقبول فى حياتهم .

ولو نجح المشروع فى تحقيق مثل هذا الهدف فسينشأ الأطفال نشأة طبيعية دون تقبل السلوك الجانح باعتباره سلوكا عاديا .

وتحقيق هذه الفكرة استلزم انتقال بعض الأفراد كموظفين فى بعض المناطق التى تتصف بارتفاع نسبة الجريمة والجناح .

ومن خلال العمل الطويل المقنع استطاع هؤلاء الأفراد مواجهة قادة المنطقة واقناعهم بأهمية ضرورة تكوين مجموعة محلية تقف ضد الجناح فى المنطقة وتحاربه .

تلا ذلك تكوين جماعة استشارية محلية من أفراد المنطقة كانت تعمل على تفهم خطورة ظاهرة الجريمة والجناح والتصدى لها . فى نفس الوقت أقيم ناد ومبنى خصص للترفيه الهادف المخطط .

وأهم ما كان يميز مشروع شيكاغو هو أن الاهتمام لم يكن منصبا على الأطفال والشباب الجانحين فحسب بل وعلى أسرهم وآبائهم أيضا على أساس

أن أحد المبادئ الأساسية في الوقاية من الجريمة هو الفهم العام داخل الأسرة ورفض الإباء لتقبل مفاهيم الجريمة .

كما أن المشروع كان يعطى أهمية خاصة للأبناء والرجال الذين أمضوا فترة داخل المؤسسات والمدارس العقابية والإصلاحية . وحاول المشروع استيعاب هؤلاء الأفراد ومساعدتهم على إعادة التكيف . بالإضافة الى ذلك تميز المشروع بأنه لم يدخل قيما ومعايير عليا لا يستطيع أفراد الحي استيعابها ، وعلى العكس ، بدأ المشروع من حيث يعيش الشباب حياتهم العادية اليومية .

ومن فضائل هذا المشروع أيضا أنه تخلص من الفجوة الواسعة التي عادة ماكانت توجد بين العاملين في مثل هذه البرامج وبين أعضاء الحي ، فالمشروع كان يعمل على تكوين قادته من أفراد الحي أنفسهم .

ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض المشاكل التي واجهت مشروع شيكاغو ومنها :

- النقد الذي وجه من الهيئات الرسمية المعنية بمثل هذه الأمور حيث كان المتخصصون العاملون في هذه المنطقة يضطرون أن يندمجوا كلية مع الجماعة المحلية وفي رأيهم أن هذا يفقدهم الاحترام الواجب .

- كانت هناك مشكلة محلية وهي أن تعدد الاتجاهات الأساسية والثقافية كان يعوق العمل الجماعي المتكامل .

وبالرغم من هذه التحفظات وغيرها فلقد استمر العمل ونجح المشروع الى حد ليس بقليل وساهم في تخفيف حدة الجناح في المنطقة .

كما نجح المشروع أيضا في إعادة تأهيل بعض الجانحين ، بل وأمكن استخدامهم في دعم المشروع ، كما ساهم في ترابط المنطقة وتحقيق الضبط فيها ، وعمل على تقوية التعاون مع الهيئات التي تعمل مع الأطفال الجانحين .

كانت الإشارة لمشروع شيكاغو مثالا لأحد الجهود التي تساهم في الوقاية من الجريمة والجناح .

تقييم الجهود الوقائية :

ان تقييم البرامج الوقائية من المسائل البالغة الصعوبة بحيث يصعب ربط تطبيق البرنامج الوقائي بارتفاع نسبة الجناح في حالة غياب هذا البرنامج ، كما يصعب تحديده مدى امكانية واحتمال انحراف أولاد الحي في حالة عدم انتمائهم الى البرامج الوقائية . وبوجه عام فان تقييم أى برنامج في ضوء نتائجه الايجابية وقياس النتائج السلبية ليس هو بالأمر الهين وما يعيننا من تطبيق هذه البرامج هو تحقيق تكامل الفرد مع الجماعة وليس تغيير الجماعة تغييرا جذريا .

ان البرامج الوقائية داخل الجماعة يعتبر بالفعل أمرا مكلفا ويحتاج الى امكانيات مادية مرتفعة ٠٠٠ ومع ذلك فلقد أشارت الدراسات التي أجريت عن تكلفة مثل هذه البرامج الى أنها تعتبر أقل تكلفة من الإصلاح داخل المؤسسات بجانب كونها البديل السليم للوضع داخل المؤسسات .

لقد أصبح من الجلي الواضح أنه بدون البحث عن حلول لمشكلة الجريمة والجناح على نطاق واسع وشامل وهو التركيب الاجتماعي للمجتمع الذي يتحقق بداخله التنشئة الاجتماعية السليمة أو الخاطئة ، والذي يتحقق فيه أيضا اثبات الفرد لذاته ٠٠٠ فلن نصل الى نجاح حقيقي لحل المشكلة .

- Cloward, Richard A., & Ohlin, Lloyd E., **Delinquency and Opportunity : A Theory for Delinquent Gangs**, New York : Free Press, 1960.
- Jeffery, G. Ray, **Crime Prevention Through Environmental Design**, Beverly Hills, Calif. : Sage Publications, 1971.
- Keller, Oliver J., & Alper, Bendict S., **Halfway Houses : Community-Centered Correction and Treatment**, Lexington, Mass. : Lexington Books, 1970.
- Quinney, Richard, **Crime and Justice in Society**, Little Brown and Company, Boston, 1973.
- Schur, Edwin H., **Crimes Without Victims : Deviant Behavior and Public Policy**, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1965.

ملامح سياسة قومية لرعاية المفرج عنهم فى ضوء رؤية تنمية المواقع المصرى

على فهمى

تمهيد :

١ - تعد العقوبات السالبة للحرية من أكثر صور العقوبات انتشارا فى معظم تشريعات العالم المعاصر ، على الرغم من ظهور الكثير من البدائل فى تشريعات كثير من الدول المتقدمة ، مثل الغرامة الجنائية والوضع تحت الاختبار القضائى فى الدول الرأسمالية والتنزيل الوظيفى والتوبيخ العلنى فى الدول الاشتراكية .

٢ - ولقد ظهرت العقوبات السالبة للحرية كصورة غالبية على خارطة العقوبات ، بعد تطور طويل فى صور العقوبات ، من بدنية الى نفي ، فى ظل تطور الأبنية المادية فى المجتمعات ، ومواكبة لتطور نظام العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، مع عدم اغفال تأثير التيارات الانسانية الدينية والأخلاقية والفكرية ، وتغير النظرة الى السلوك الاجرامى فى ضوء معطيات العلوم الوضعية والبحوث العلمية التى تتناول - بالدراسة - السلوك الانسانى .

٣ - ومن هنا يمكن القول بأن العقوبات السالبة للحرية تمثل مكانا متميزا فى السلم العقابى فى التشريعات المعاصرة ، ومن ثم فإن الدراسات العقابية توليها أهمية كبرى ، سواء فى المرحلة السابقة على التنفيذ ، أو فى أثناء التنفيذ ، وأخيرا بعد الافراج ، وهذه المرحلة الأخيرة هى ما اصطلح على تسميتها « بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم » .

٤ - وتأتى أهمية دراستنا الحالية ، فى أنها محاولة نظيرية - فى المقام الأول - نحو رسم أطر عامة للملامح سياسة قومية فى مجال رعاية المفرج عنهم فى ضوء معطيات وطموحات ومقومات واقع اجتماعى معين هو الواقع المصرى .

فمن أسف ، أنه نتيجة لظروف التخلف الحضارى بخاصة ، فإن المجتمعات المتخلفة تلجأ الى الاستعارة غير المتبصرة والى النقل غير الرشيد من المجتمعات المتقدمة ، فى جميع المجالات والميادين ، من علم وفن وتقنية وطرز معمارية وأنماط حياتية ، وليست المجالات التشريعية والعقابية ، باستثناء فى هذا المضمار .

٥ - وعلى هذا ، فإننا لن نحفل كثيرا بتفاصيل التطور التاريخى للرعاية اللاحقة أو تفاصيل ممارستها فى الدول المتقدمة أو كيفية ممارستها حاليا فى مجتمعنا ، الا بالقدر الذى تتطلبه محاولتنا النظرية هذه .

ولسوف نركز على تصورات لرؤى مستقبلية للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم فى ضوء واقع وطموحات تنمية واقعية وجادة لمجتمعنا ، دون اغفال لوضع الرعاية اللاحقة على خارطة العملية الاصلاحية بالطبع .

الرعاية اللاحقة : التطور والفلسفة والاسس (١) :

٦ - لعل البدايات المتواضعة للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم - ظهرت مع بداية اللجوء الى العقوبات السالبة للحرية كصورة عقابية مستقلة ، اذ عرف التاريخ العقابى - منذ بداياته المبكرة - الايداع فى السجون - مؤقتا - ريثما يتم تنفيذ العقوبة البدنية المحكوم بها .

كما أن تطور الرعاية اللاحقة وأساليبها ، قد صاحب التطور الذى لحق بالفلسفة العقابية ذاتها وبالفلسفة السجونية بوجه خاص .

٧ - فعندما كانت السجون معازل انفرادية للاستتابة ، يستغرق النزيل داخلها فى تأمل طويل أملا فى التوبة والتطهر والتكفير عما اقترفه من فعل اجرامى كان يختلط - فى الغالب بفكرة الخطيئة الدينية ، بدأت ارهاصات أولية لصور متواضعة للرعاية اللاحقة - على استحياء - على أيدي بعض رجال الدين بدوافع دينية وإنسانية .

(١) نراجع فى التفاصيل المطولة : الدراسة البالمة الأهمية لأسانذا للجليل يس الرفاعى، الرعاية اللاحقة لمريحي المؤسسات العقابية والاصلاحية ، المجلة الجبانة - القاهرة ، العددان الأول والثانى من المجلد الثانى عشر ، مارس ويوليو ١٩٦٩ .

٨ - ومع تطور السجون ، فإن جهودا فردية طوعية - بالإضافة الى جهود رجال الدين - بدأت اهتمامها بأحوال المفرج عنهم ، بيد أن هذه الجهود كانت كلها فى إطار الخير والبر والشفقة ، دون أن تنتظمها فلسفة ما أو أطر تنظيمية محددة .

كما ظهر فى ذلك الوقت - أحيانا - نظام الكفيل الذى يعتمد المفرج عنه بالتشجيع وتقديم العون والتوجيه والإشراف .

كما عاونت عدد من الهيئات الخيرية الطوعية فى تقديم بعض العون للمفرج عنهم ، على نحو عفوى فى غالب الأحيان .

٩ - بيد أن كل صور هذه الرعاية كانت بعيدة عن الدولة ، وكان ذلك متفقاً مع الفلسفة العقابية التى سادت فى بداية القرن التاسع عشر، والتي كانت ترى فى العقوبة محصل إيلام بهدف الردع العام ، ومن ثم فينحصر واجب الدولة فى مجرد انزال الإيلام بالجاني أى بتنفيذ العقوبة (٢) .

١٠ - بيد أن هذا الموقف السلبي من جانب الدولة لم يكن يعنى معارضة النشاط الخاص فى هذا الميدان ، بل برز الاتجاه نحو أن تلجأ الدولة الى تنظيم وتوجيه وترشيد مثل هذا النشاط (٣) .

١١ - ثم بدا هذا الموقف السلبي غير مبرر حيال المجرمين الخطرين ، الذين يرجع عودتهم الى الاجرام اذا ما تركوا بدون رقابة فعالة من الدولة ، ومن هنا برزت بعض العقوبات الثانوية التى تخلو من الرعاية وان كانت تستهدف محض المراقبة ، مثل حظر الإقامة فى أماكن معينة
أو مراقبة الشرطة (٤) .
Interdiction de Séjour

١٢ - كما ظهر نظام الإفراج الشرطى conditional release الذى يقوم على إخضاع المفرج عنه لبعض القيود للتحقق من مدى جدارته بتلك

(٢) محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٥٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٥٤ .

(٤) نفس المرجع السابق ص ٦٥٥ .

الحرية التي منحت له قبل انتهاء مدة العقوبة ، بيد أن هذه القيود تضمنت بعض عناصر التوجيه والمساعدة • ولقد أورت التجربة في مجال الافراج انشراطى بعد ذلك ، أنه من التناقض اخضاع المفرج عنهم شرطيا - وهم من خيار المحكوم عليهم - لبعض الرقابة والتوجيه وترك المجرمين الخطرين سدى بدون مثل هذه الرقابة والترجيح (٥) •

١٣ - وبتغير فلسفة العقوبة وغلبة التأهيل عليها ، كان من المنطقي وجود ملازم تاريخي بين زوال الخطورة وانقضاء مسئولية الدولة تجاه الجاني، وبذلك اعتبر تدخل الدولة في مجال الرعاية اللاحقة التي تعد مكملة لفترة التأهيل داخل السجن ، مرحلة ضرورية وأمرًا يقتضيه التأهيل الحقيقي للنزيل •

١٤ - ومن هنا توالى التشريعات متدرجة نحو اعتراف من الدولة بالرعاية اللاحقة ، الى اسهام من جانب الدولة في عمل الهيئات الطوعية ، الى انفراد للدولة بالعمل في هذا المجال ، نجد هذا واضحا في المملكة المتحدة منذ عام ١٧٩٢ ، حينما اعترف البرلمان الانجليزى بوجوب مساعدة المفرج عنه لاستعادة مكانته في المجتمع ، ثم في عام ١٨٢٣ حين خول القانون قضاة الصلح سلطة امداد المفرج عنه بالكساء وأدوات العمل وبعض المال ، ثم في عام ١٨٢٦ بتحويل المبالغ التي كانت تمنح كمساعدات للمفرج عنهم الى جمعيات من المتطوعين ، وفي عام ١٨٦٢ باعطاء قضاة الصلح سلطة منح تلك الجمعيات ، اعانات مالية تبعا لعدد من ترعاهم من المفرج عنهم ، وبحلول عام ١٨٧٧ حدثت تغيرات اجرائية بانتقال مسئولية ادارة السجون المحلية من قضاة الصلح الى وزير الداخلية الذى أصبح يديرها عن طريق مجلس السجون The Prison Commission وفى عام ١٨٩٤ أوصت لجنة (جلادستون) بايجاد تنظيم مركزى تمثل فيه جمعيات الرعاية اللاحقة ، يقوم بعمليات وضع مبادئ ومعايير موحدة لهذه الجمعيات ويناط به الاشراف عليها والرقابة على أعمالها • وأخيرا شهد عام ١٩٣٦ قيام الاتحاد القومى وتوج ذلك كله فى عام ١٩٤٩ بأنشاء الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة (٦) •

(٥) المرجع السابق ص ٦٥٥ •

(٦) يس الرقاعى ، سابق الانشادة الهه ص ٧٤ - ص ٨٢ •

١٥ - ولقد حدث التطور في مجال الرعاية اللاحقة بالولايات المتحدة الأمريكية في مسار مماثل ، بدءا برجال طائفة الكويكرز الدينية منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر مرورا بإنشاء جمعية السجون لولاية نيويورك في عام ١٨٤٦ التي تدعى - حاليا - جمعية الإصلاح لولاية نيويورك ، حتى أنه تقوم - حاليا - جمعية للرعاية اللاحقة في معظم المدن الأمريكية . تهتم بإنشاء دور خاصة بالمفرج عنهم بينما يتم اندماجهم في المجتمع . كما أنشئ بولاية (ويسكنسن) اتحاد دولي لجمعيات رعاية المسجونين ، تساهم في عضويته غالبية الجمعيات الأهلية وشبه الأهلية لرعاية المسجونين في معظم أنحاء العالم (٧) .

١٦ - ويمكن القول - في اختصار - بأن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم هي من صميم مسؤوليات الدولة اما على نحو مباشر ، بأن تقوم بها أجهزة تابعة مباشرة للدولة ، أو أن تتدخل الدولة لتنظيم عمل الهيئات الطوعية ووضع قواعد ومعايير تنظيمية لها ، ومدها بالموال المالي والفني ، بجانب إشراف الدولة على أنشطتها وتوجيهها وممارسة الرقابة على أعمالها .

١٧ - وتعتبر الأدبيات العقابية عسادة عن وقت الإفراج عن السجن « بأزمة الإفراج » أو « بصدمة الإفراج » ، في سئى من الاستعارة من مصطلح « صدمة الولادة » في أدبيات التحليل النفسي . ذلك أن النزول المفرج عنه يواجه لحظة الإفراج موقفا جديدا بعد فترة من الوقت قضاها داخل السجن ، حيث كانت حياته تسير وفقا لقواعد محددة موضوعة له ويلتزمها .

١٨ - وتشير الدراسات العقابية الغربية - عادة - الى نوعين رئيسيين من الصعوبات يواجهها المفرج عنهم ، صعوبات نفسية تتعلق بمدى تكيفه مع جو الحرية خارج السجن ومدى حسن أو سوء استخدامه لهذه الحرية بالإضافة الى ما قد يكون اعتري روابطه وعلاقاته العائلية والمهنية وغيرها من تغير أو وهن ، هذا فضلا عن نظرة المجتمع له بما قد يلحقها من وصمة أو تحقير ، مما قد يدفعه الى أحد أمرين اما معاودة الجريمة ثانية أو الانعزال والسلبية ، وكلا الأمرين من قبيل السالب ، أما النوع الثاني من الصعوبات ، فهي ذات طابع مادي تتعلق بالحصول على مأوى ، ونقود كافية وعمل شريف يرتزق منه .

١٩ - وقد يكون فى ترتيب هذين النوعين من الصعاب فى السياق السابق ، ما يعكس أوضاع المجتمعات الغربية ، حيث دب الوهن فى العلاقات الانسانية بينما تطورت الأنظمة الضمانية وسوق العمل وحقوق العمال •

٢٠ - أما فى مجتمعنا ، وبالأخص فى الريف فقد يكون فى إعادة ترتيب هذين النوعين من الصعاب ، بحيث تعطى الأولوية لتلك المادية قبل النفسية ما يبرره أيضا ، من حيث تماسك وقوة العلاقات الانسانية ، مع تدنى الأحوال الاقتصادية •

الرعاية اللاحقة : فى ظل اتجاهات وتوصيات المؤتمرات الدولية :

٢١ - اهتمت المؤتمرات الدولية التى نظمتها الأمم المتحدة ، منذ المؤتمر الأول (جنيف عام ١٩٥٥) بموضوع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، وكذلك فعل المؤتمر الثانى (لندن عام ١٩٦٠) ، ولعل فى استعراض بعض من القواعد والتوصيات التى انتهت إليها هذه المؤتمرات ، ما يشير الى الاتجاهات التى قننها المجتمع الدولى •

٢٢ - وضع المؤتمر الدولى الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين(جنيف عام ١٩٥٥) عدة قواعد أساسية اصطلح على تسميتها « قواعد الحد الأدنى» ونشير من بينها الى أهم ما يتعلق بميدان الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم •

القاعدة رقم (٧٩) :

« يجب أن تبذل عناية خاصة للمحافظة على علاقة المسجون بعائلته وتحسين هذه العلاقة متى اقتضت مصلحة الطرفين ذلك » •

القاعدة رقم (٨٠) :

« يجب أن توجه العناية من بداية تنفيذ العقوبة الى مستقبل المسجون بعد الافراج ، ويجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على علاقاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التى يمكنها افادة مصالحه ومصالح أسرته وتسهيل عودته للاندماج فى المجتمع ، أو انشاء علاقات من هذا القبيل » •

القاعدة رقم (٨١) :

فقرة أولى - « يجب على المصالح والهيئات ، الحكومية والأهلية ، التى

تعنى بمساعدة المسجونين المفرج عنهم على الاستقرار وتيسير اندماجهم فى المجتمع أن تبذل ما فى وسعها لتزويد المفرج عنهم بالمسندات وأوراق تحقيق الشخصية الضرورية لهم ، ومدهم بالسكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس وكذلك بالوسائل اللازمة لوصولهم الى حيث يرغبون الإقامة وتهيئة ما يقوم بأودهم خلال الفترة التالية مباشرة للافراج عنهم » .

فقرة ثانية : « ويجب أن يكون للممثلين المعتمدين من هذه الهيئات حق دخول المؤسسات العقابية والاتصال بالمسجونين . كما يجب أن يؤخذ رأيهم فى مستقبل المسجون من بداية تنفيذ العقوبة » .

فقرة ثالثة : « ومن المرغوب فيه أن يركز وينظم نشاط هذه الهيئات أو ينسق حتى يمكن ضمان استغلال جهودها على أحسن وجه » .

القاعدة رقم (٦٤) :

« أن واجب المجتمع لا ينتهى بالافراج عن المسجون ، ولذلك ينبغى قيام هيئات حكومية وخاصة قادرة على مد المسجون المفرج برعاية لا حقة فعالة تهدف الى تقليل التحامل عليه والى تأهيله الاجتماعى » .

٢٣ - أما المؤتمر الدولى الثانى لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (لندن عام ١٩٦٠) ، فقد أصدر عدة توصيات تتناول وضع مبادئ عامة للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، على الوجه التالى :

التوصية رقم (٦) من الملحق الأول :

« يجب اعادة النظر فى المبادئ الخاصة بحظر ممارسة المحكوم عليهم بعض المهن والوظائف . ويجب على الدولة أن تكون قدوة لأصحاب الأعمال ، فلا ترفض بوجه عام الحاق المسجونين المفرج عنهم ببعض وظائفها » .

التوصية رقم (٧) :

« ان الغاية من الرعاية اللاحقة للافراج هى العمل على اعادة ادماج المذنب فى حياة المجتمع الحر ومدته بالمعونة الأدبية والمادية . ويجب بادىء ذى بدء العمل على سد احتياجاته الضرورية كتزويده بالملابس والسكن ووسائل النقل واحتياجاته المعيشية ومنحه الوثائق اللازمة ، كما يجب الاهتمام بمعنوياته وحاجاته العاطفية بصفة خاصة مع معاونته فى الحصول على عمل ملائم » .

التوصية رقم (٨) :

« لما كانت الرعاية اللاحقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة التأهيل الاجتماعى ، لذا ينبغي توفيرها لجميع من يفرج عنهم من السجن • ومن واجب الدولة فى هذا النطاق أن تعنى بتنظيم لدارات الرعاية اللاحقة وتوفير خدماتها » •

التوصية رقم (٩) :

« يجب عند تنظيم ادارات الرعاية اللاحقة للافراج اشراك الهيئات الخاصة التى يعمل بها باحثون اجتماعيون من ذوى الخبرة والمران سواء كانوا متطوعين أو موظفين » •

التوصية رقم (١٠) :

« يجب تشجيع وتضيد القيام بالبحوث الخاصة بمختلف نواحى الرعاية اللاحقة وموقف الجمهور من المذنب المفرج عنه ونظرته اليه • ويجب الاهتمام بنشر نتائج البحوث التى تقوم بها الجهات المختلفة واذاعتها على أوسع نطاق ممكن ، وبصفة خاصة فى محيط رجال القضاء وغيرهم ممن لهم سلطة تحديد نوع العقوبة التى توقع على المذنب ومدتها » •

التوصية رقم (١٢) :

« يجب العناية بصفة خاصة بتوفير الرعاية اللاحقة للمذنبين الشواذ والمعزة ومدمنى الخمر والمخدرات » •

٢٤ - كما تجدر الإشارة الى توجهات المؤتمرات العربية المعنية فيما يتعلق بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، اذ أكدت توصيات مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب (القاهرة عام ١٩٦٤) على وجوب (توجيه العناية منذ العقوبة الى مستقبل المسجون بعد الافراج عنه وكفالة أسباب العيش الشريف له ، اذ أن واجب المجتمع لا ينتهى بالافراج عنه ، ولذلك ينبغي قيام هيئات حكومية وأهلية قادرة على مد المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة) •

٢٥ - وهكذا تتجه توصيات المؤتمرات الدولية والعربية المعنية نحو تأكيد أهمية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ومسئولية الدولة فى ذلك ، حيث أن الرعاية اللاحقة جزء متمم لا غنى عنه وحلقة أساسية من حلقات المعاملة الإصلاحية لا تكتمل - بنجاح - الا بها •

٢٦ - ولعل من الملائم - هنا - أن نشير الى أهمية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كنوع من الوقاية من معاودة المفرج عنه للنشاط الاجرامى ، وبالتالي الوقاية من الازدياد المطرد في ظاهرة العود الى الجريمة ، كما تشير الى ذلك الاحصاءات ، بما فى ذلك من مخاطر أمنية ومغامر فردية ومجتمعية كبيرة وفادحة ، وحلقة مفرغة مكلفة لأجهزة البحث الجنائى والشرطة والمداولة والتنفيذ العقابى والمجتمع .

الرعاية اللاحقة : الواقع الراهن في مصر :

٢٧ - عرفت مصر السجون - بصورتها الحديثة - منذ ١٠ فبراير ١٨٩٤ ، وعرفت أشكالا أولية وصورا بدائية بها بعض عناصر الرعاية القليلة الجدوى منذ صدور لائحة السجون الصادرة بأمر عال فى ٩ فبراير ١٩٠١ ، وما تلا ذلك من لوائح وتعليمات مفسرة ، وكذلك فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين معتادى الاجرام ، وما أعقب ذلك من تعليمات شارحة صدرت فى عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٩ على التوالي ثم بعض مواد لائحة السجون الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ .

٢٨ - بيد أن ذلك لم يمنع مصلحة السجون منذ أواسط العقد الرابع من هذا القرن ، من أن تنبه فى تقارير سنوية متتالية (١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ٣٦ - ١٩٣٧ ، ٣٨ - ١٩٣٩) ، الى أهمية مشكلة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، داعية الهيئات والمنظمات وأرباب الأعمال ورجال الفكر والكتاب والصحافة الى الاهتمام بهذا الموضوع .

كما قامت المصلحة بإنشاء مؤسسة صناعية فى عام ١٩٤٨ لايسواء وتشغيل المفرج عنهم من المسجونين معتادى الاجرام ، مع ما شابها من سلبيات كثيرة (٨) .

٢٩ - ويبدو أن نداءات مصلحة السجون فى تقاريرها السنوية ومناشدتها للرأى العام الاهتمام بمشكلة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم - على نحو ما أسلفناه - كانت صحيحة فى واد فيما خلا بعض الجهود الفردية القليلة (٩) .

(٨) يس الرضاوى ، مرجع سابق الإساره الج ٢٩٣ - ص ٢٩٥ ص ٣٠٠ - ص ٣٠١ .

(٩) الذبح السابق ص ٢٩٦ .

٣٠ - ثم كان صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ ثم القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الضمان الاجتماعى ، بإيراده أسر المسجونين والمفرج عنهم من بين الحالات الضمانية فى صورة مساعدة مالية قدرها عشرون جنيها يمكن زيادتها الى أربعين جنيها للبدء فى مشروع يتعيش منه المفرج عنه .

٣١ - ثم جاء القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، وكذلك اللائحة الداخلية للسجون الصادرة عام ١٩٦١ لتنظيم موضوع الأجور التى يستحقها النزىل عن عمله داخل السجن ، وكيفية التصرف فى هذا الأجر ، وذلك طبقا لقواعد ولإجراءات كثيرة تحفل بها مواد القانون واللائحة .

كما تناول قانون تنظيم السجون عدة موضوعات تتعلق بانتقال المفرج عنهم الى محال إقامتهم ، وصرف بعض الملابس لمن يحتاجها ، كما تناول موضوع الخدمة الاجتماعية والنفسية بالسجون المصرية .

٣٢ - كما صدر قرار وزير العدل فى ٥ مايو ١٩٥٥ بإخفاء السابقة الأولى (فى حالات ووفقا لشروط معينة) ، تيسيرا لإيجاد عمل للمفرج عنه .

٣٣ - أما عن الجهود الطوعية المنظمة (جمعيات منلا) ، فى مجال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، فقد تأخرت حتى ١٩٥٤ ، حينما أنشئت الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرههم ، والتى تدعى - حاليا - جمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالقاهرة .

وحددت الجمعية أهم أهدافها فى رعاية أسر المسجونين أثناء سجن ذويهم ، ورعاية المسجونين عند الإفراج عنهم ، والتأهيل المهنى للمفرج عنهم ، ومساعدتهم وبذل كافة الجهود فى سبيل إدماجهم كمواطنين صالحين بالمجتمع ، والتعاون مع مصلحة السجون فى رسم الخطط التى تؤدى الى أعداد السجين ليكون مواطنا صالحا .

٣٤ - وقد أنشئت - تباعا بعد ذلك - جمعيات مماثلة فى معظم محافظات القطر ، واتخذت نفس المسار ، وتتكون إيرادات هذه الجمعيات من رسوم الاشتراكات السنوية (وهى قليلة الأهمية لقلّة عدد الأعضاء من جهة وللتراخى

في تسديد الاشتراك السنوي من جهة ثانية) ، ومن حصيللة المبالغ الضمانية المحولة من وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض التبرعات والاعانات الحكومية والفردية .

ولقد تنوعت أشكال المساعدات المقدمة من هذه الجمعيات سواء الى أسر المسجونين أثناء تنفيذ العقوبة أو للمفرج عنهم بعد الافراج ، فعرفت المساعدات النقدية العاجلة وبعض الهبات العينية واقامة بعض المشروعات. انبسيطة مثل اكشاك بيع التبغ وآلات الحياكة ، وذلك في حدود الامكانيات المالية والبشرية المتاحة والمحدودة ، على النحو الذي تشير اليه التقارير السنوية لتلك الجمعيات ، وللاتحاد العام الذي انشئ لينتظمها .

٣٥ - وعلى الرغم من الامكانيات المحدودة ماليا وبشريا ، فان بعض هذه الجمعيات لا شك قد أسهم في التخفيف على جانب قليل من أسر المسجونين ومن المفرج عنهم ، مع الأخذ في الاعتبار كل السلبيات سواء على مستوى المجتمع الكبير أو على مستوى هذه الجمعيات (١٠) .

٣٦ - وفي ضوء هذا الواقع ، الذي يشير الى تعثر دور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في مصر ، وبالرغم من بعض الجهود الرائدة والمخلصة ، فان رؤية مستقبلية جريئة تعتمد على معطيات الواقع (كـمضمون) ، وعلى بعض الخيال العلمي (كشكل) ، لعلها اذا أتبع لها التعبير وثارت حولها العديد من المناقشات ، أن تسهم في رسم ملامح سياسات أكثر جدوى وأكثر جدية في ميدان هام ، مثل الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، ولعلها أن تسهم - في نفس الوقت - في دعم الخطط التنموية .

الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم : أطر عامة لرؤية مستقبلية :

٣٧ - اذا كانت الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم عملية مكملة لا غنى عنها للعملية الإصلاحية داخل السجن ، فان العود الى ارتكاب الجريمة يعد مؤشرا بالغ الدلالة على فشل كل من العملية الإصلاحية والرعاية اللاحقة جميعا . وعلى الرغم من القصور الذي يشوب الاحصاءات الجنائية في مصر ، ومن بينها تلك المتعلقة بالعود فان الارتفاع المطرد في نسبة العائدين وفقا

(١٠) انظر أعمال المؤتمر الذي اقامه الاتحاد العام لجمعيات رعايات المسجونين وأسرهم بجمهورية مصر العربية (القاهرة عام ١٩٧٣) وانظر على الأخص :
على فهمي ، دراسة بوقيمة لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهم (تقرير بحث ميداني) مقدم الى هذا المؤتمر .

للإحصاءات المتاحة لما يبرر الشعور بخطر مشكله انعود ، ونرى ثم بعمل
العملية الإصلاحية والرعاية اللاحقة ، كما تمارسان - في الواقع الزامن -
بمصر (١١) .

٣٨ - وبالطبع فانه لا يمكن الاكتفاء بتقرير فشل العملية الإصلاحية
والرعاية اللاحقة . بدون محاولة للتعرف على أسباب الفشل والتصور سواء
نلك المباشرة أو غير المباشرة ، ذلك أن التشخيص الصحيح يقتضى ذلك ،
لمحاولة تصور أنظر عامة لعلاج المشكلة تمهيدا للوصول الى أنجع صمغ علاجية
ملائمة .

٣٩ - وقد يكون النظر الى العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة
مدخلا ملائما في هذا الصدد ، اذ على الرغم من عدم وجود تعريف محدد
للعقوبات قصيرة المدة ، الا أن ثمة اتجاهات نحو تحديدها ، فتذهب قرارات
اللجنة الدولية الجنائية والعقابية (٤٦ - ١٩٤٨) الى أن عقوبة الحبس
القصير المدة هي تلك التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، بينما تعتبر بعض الدول
(مثل شيلي وبعض دول أمريكا اللاتينية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا) الأحكام
التي لا تتجاوز ستة أشهر أحكاما قصيرة المدة ، كما انتهت اللجنة التي
شكلتها هيئة الأمم المتحدة (ستراسبورج عام ١٩٥٩) الى اعتبار الحكم الذي
لا يزيد عن ستة أشهر «كما بعقوبة قصيرة المدة ، وهذا الاتجاه الأخير يؤيده
جانب من الفقه المصري» (١٢) .

٤٠ - ولعل دراسة احصائية للعقوبات القصيرة المدة التي تصادرها المحاكم
في مصر ، وفقا للقوانين الجنائية ، بالإضافة الى الرخصة الممنوحة للقضاة
وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات المصري بالنزول بعقوبة الأشغال المؤقتة
الى عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور والنزول
بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور ،
يضاف الى ذلك الملاحظ في معظم الدول من أن أغلب الأحكام بدور حول الحد
الأدنى للعقوبة ، وهو ما يطلق عليه البعض « عقدة الحد الأدنى » .

(١١) تراجع بعض التفاصيل والمؤثرات في : أحمد الألفي العود الى الجريمة والاعتماد
على الاحكام ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، في القانون - كلية الحقوق - جامعة القاهرة -
١٩٦٥ - من منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٦٥ ص ٤
ص ٥ .

(١٢) أحمد الألفي ، الحبس انقصر المدة - دراسة احصائية . اللجنة الخيرية القومية
الدراسات ، المجلد التاسع ، العدد الأول مارس ١٩٦٦ ص ٤ ، ص ٥ .

لعل ذلك كله أن يوقفنا على الحجم الفعلي الكبير لنزلاء السجون المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة (حوالى ٨١ / من جملة أحكام الحبس كما أوردت دراسة احصائية مصرية منشورة) (١٣) •

٤١ - ولما كان ذلك ، فإن التفكير فى احداث بدائل ملائمة للمعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، لهو خطوة كبرى فى طريق اصلاح جذرى للعملية الاصلاحية كلها •

وقد تتنوع البدائل أمام واضعى السياسات الجنائية ، ولعل من انوارد - هنا - أن تكون البدائل المختارة لما تتطلبه وتطيقه الظروف والظموحات المجتمعية والاقتصادية المحلية ، فى ضوء تطبيق حقيقى ومبتكر لتقتضيات التفريد التشريعى والقضائى والتنفيذى (١٤) •

٤٢ - ولقد لجأت - التشريعات العقابية فى الدول الاشتراكية - الى بدائل متنوعة يشيرون دائما الى نجاحها - مثل التنزيل الوظيفى والتوبيخ العلنى ، وهى بدائل نرى أنها تتفق مع ايدولوجيات هذه الدول وفلسفتها تجاه العمل والانتاج (١٥) •

٤٣ - كما لجأت - التشريعات العقابية فى الدول الرأسمالية المقدمة - الى بدائل أخرى ، تشبه الدراسات أيضا الى نجاحها ، مثل الغرامة الجنائية والحكم بالوضع تحت الاختبار القضائى ، وبعض الصور المتطورة لاياقاف تنفيذ العقوبة على شرط •

٤٤ - ويتضح من ذلك أن بدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة من التنوع بحيث تسمح لواضعى السياسة الجنائية ولنفذائها ، بقدر مرض من الاختيارات الملائمة وفقا لظروف المجتمع المعنى مع الأخذ فى الاعتبار ملامات ومخططات السياسة الاجتماعية بصفة عامة •

(١٣) أحمد الألفى ، الحبس التصير - دراسة احصائية - المرحم السابق ص ١٩ - ص ٢٣ •
SALLELLES, L'Individualisation de la Peine, Paris.

(١٤) •

(١٥) على فهمى ، الدولة والقانون والعقاب - دراسة فى الاشتراكية العلمية ، المحلة الخنائية اليومية - القاهرة ، مارس ١٩٦٦ ، وأيضا على فهمى ، الحماية الجائنة للمعدل فى التشريع الدستوى ، المجلة الجائنة القومية مارس ١٩٦٣ ، أيضا ، على فهمى . معالم النظام العقابى السوفى ، المجلة الجائنة القومية - القاهرة يوليو ١٩٦٨ •

٤٥ - ويترتب على الأخذ ببدائل العقوبات قصيرة المدة ، اخلاء ميدان المعاملة السجونية والمؤسسية من غالبية المعرضين لتل هذه المعاملة فى ظل الأوضاع الحالية ، مما يسمح بتكثيف جهد أجهزة السجون فى معاملة اصلاحيّة فعالة للمحكوم عليهم بعقوبات أطول .

٤٦ - ولعلنا أن نلمح نوعا من الاتجاه نحو ذلك فى بعض التعديلات التشريعية التى صدرت مؤخرا بإلغاء عقوبة الحبس فى المخالفات مع رفع لقيمة الغرامة .

٤٧ - ويجدر التنبيه - هنا - الى أننا لا نهدف الا الى رسم أطر عامة وعريضة لعدد من التصورات المقترحة فى ميدان التفريد العقابى سواء على المستوى التشريعى أو القضائى أو التنفيذى ، بدون دخول فى التفاصيل .

٤٨ - فعلى مستوى التفريد التشريعى ، فإن عددا من الجرائم التمييزية والاقتصادية (على سبيل المثال ، جرائم التسعيرة واخفاء السلع وبعض حالات الغش التجارى ومخالفات الترخيص والمواصفات ومخالفات البناء) ، يمكن أن تكون العقوبة الأصلية فيها غرامة باهظة فى حديها الأدنى والأقصى مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبات أخرى كالمصادرة أو غلق المحل ٠٠٠ الخ .

ولعل هذا أن يكون من حسن السياسة التشريعية والعقابية ، فمعظم مرتكبى هذه الجرائم انما يهدفون الى اكتساب فاحش وسريع ، الأمر الذى قد تكون معه عقوبة الغرامة الجسيمة (فى حجم يفوق الاكتساب المتوقع بكثير) ، أكثر ردعا من العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة كما أن العقوبات التكميلية الأخرى كالمصادرة والغلق والغاء الترخيص والهدم تعد ذات أثر ردعى فعال ومباشر فى مثل هذه الجرائم (١٦) .

٤٩ - ومع ذلك يبقى « الاختبار القضائى » كبديل أساسى وهام للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، ولعل إثارة موضوع أحداث نظام الاختبار القضائى فى نطاق البالفين فى مصر فى الآونة الحاضرة ، لما يثير الشجن ، فاقد أتى حين من الدهر ، كان هذا النظام محور

(١٦) انظر فى حدود الغرامة الجنائية ، زميلنا المحرم سمير الجنزورى ، الغرامة الجنائية - دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق ، جامعة القاهرة من منشورات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٦٧ .

اهتمام جل باحثينا وبحوثنا ، وكان واسطة العقد في أعمال معظم بدواتنا ومؤتمرنا ، بل كان قاب قوسين أو أدنى من أن يتبناه المشرع المصرى في نهاية الستينات وعلى مشارف السبعينات . بيد أن هذا الاهتمام الكبير خبا فجأة بدون سبب واضح أو مفهوم ، اللهم الا ما يرصد فى مصر من أن لآخر وفى جميع المجالات من ردات وانكاسات تحتاج الى أن تتابع - علميا - بالدرس والتحليل .

٥٠ - ولن نخوض - بالطبع - فى التفاصيل المتعلقة بالوضع تحت الاختبار القضائى ، وطبيعته القانونية والعقابية ، ونطاق تطبيقه وشروطه والغائه ، فالحكم بالوضع تحت الاختبار القضائى ، صار من الملامح البارزة فى القوانين الانجلز - أمريكية بعد تطور تاريخى طويل ، ثم تبنته - حديثا - معظم التشريعات اللاتينية تطورا لنظام الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على شرط ، وأيضا نتيجة للخبرة التاريخية الطويلة . وتشير نتائج البحوث الميدانية الى نجاحه كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وكعامل محجس لظاهرة العود(١٧) .

٥١ - وعندما ندعو الى احداث نظام للاختبار القضائى فى ميدان المعاملة العقابية والاصلاحية للبالغين ، فاننا لا نفعل ضرورة التبصر والانتقاء فى صور الجريمة وأنماط المذنبين الذين يطبق عليهم بالاضافة الى الاهتمام - بشكل دقيق - بكيفية ادارة مثل هذا النظام ، وتمويل هذه الادارة بما يكفل نجاحه ، وحول جزئية التمويل فيمكن أن يوجه بعض من حصيلة الغرامات الجنائية لذلك ، كما أن الاتفاق على نظام الاختبار القضائى له مردوده - فى المدى الطويل - فى صورة تقليل حجم الانفاق على أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية

(١٧) انظر على سبيل المثال :

- أ - أسس الملف الثانية لمكافحة الجريمة وصاملة المذنبين (القاهرة - يناير ١٩٦٢) .
- ب - مسودات المركز العمى للبحوث الاجتماعية والخناثة - القاهرة ١٩٦٤ .
- ج - الاختبار القضائى (دراسة) . من مسودات المركز العمى للبحوث الاجتماعية والخناثة - القاهرة ١٩٦٤ .
- د - أحمد ننجى سرور - الاختبار القضائى (دراسة فى الدواعى الاجتماعية) دار النهضة العربية - القاهرة ، الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٦٩ .
- هـ - على فهمى ، انجازات القضاء نرى نظام الاختبار القضائى (تقديم البحث المبدئى) محاضرة عامة بنادى القضاء بالقاهرة ١٩٦٩ .
- و - مشروع قانون العقوبات لجمهورية العربية المتحدة - القاهرة ١٩٦٩ .

والتنفيذ العقابي ، عندما يتقلص حجم ظاهرة العود ، كما يتوقع - عادة -
في حالة نجاح مثل هذا النظام .

٥٢ - وعلى مستوى التفريد القضائي ، فإن مقتضيات الأخذ بنظام
الاختبار اقمضائي لما يستلزم اعطاء القضاة سلطة تقديرية واسعة ، حسب
مقتضيات دراسة حالة مرتكب الجريمة من النواحي الاجتماعية والنفسية .

ونحن ندعو لأن يكون أمام القاضي الجنائي ملفان ، أحدهما قانوني
يتعلق بالجريمة ذاتها ، وثانيهما اجتماعي نفسى طبي يتعلق بالجاني ، حتى
يجيء تقدير القاضي ملائما لكل من العمل الاجرامى وللمجرم جميعا .

وغنى عن البيان ، أن هذا يقتضى احداث جهاز خبرة متخصص يلحق
بالقاضي الجنائي ، تكون مهمته فحص ودراسة حالة المتهم ابتداء ، لتكون
المعطيات الموضوعية عن مرتكب الجريمة أمام قاضيه ، قبل أن يختار هذا
القاضي العقوبة الملائمة أو التدبير الملائم من بين اختيارات مناسبة كثيرة وفي
ظل سلطة تقديرية واسعة (١٨) .

٥٣ - ولعل الذى دعونا اليه - آنفا - أن يسلمنا فى حالة الأخذ به ،
الى مستوى مرض للتفريد التنفيذى فى مجال العقوبات السالبة للحرية وقد
قل حجمها - بالطبع - الى نحو الربع ، باحداث جهاز متخصص كفء لتصنيف
النزلاء وأيضا فى مجال تنوع المؤسسات ، لمقابلة معاملة اصلاحية ناجحة
للتنوعيات المختلفة من المحكوم عليهم وفقا لمقتضيات التصنيف العلمى
السليم (١٩) .

٥٤ - ولنا أن نصور - فى ضوء كل ما سبق - أن تتنوع المؤسسات
العقابية والاصلاحية لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية (بعد الغاء تلك قصيرة
المدة) تنوعا يسمح بدرجات متفاوتة من التحفظ ، من فائقة التحفظ الى متوسطة
التحفظ الى نصف مفتوحة الى مفتوحة ، مع امكان النقل من درجة الى أخرى

(١٨) آمال عثمان ، الحيرة فى المسائل الجنائية - دراسة قانونية مقارنة . رسالة دكتوراه
فى القانون ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، دار مطابع النصب - القاهرة ١٩٦٤ .
(١٩) أحمد الألفى ، تخصص المؤسسات العقابية ، المجلد الجنائية القومية - القاهرة
١٩٦٢ .

(مع بقاء نفس نوعية التأهيل المهني) ، وذلك وفقا لسلوك المحكوم عليه وبالإسترشاد بفترات زمنية مرنة تقضى في كل .

٥٥ - كذلك يسمح تنوع المؤسسات ، بتنوع مماثل في برامج الاعاشة والرعاية والترويج والتأهيل الاجتماعي والمهني ، ولسوف نركز - في هذا المقام على جانب التأهيل المهني لربطها بالاحتياجات القومية في ضوء رؤية تنموية .

٥٦ - وقد نتصور - باديء ذي بدء - نوعين رئيسيين في مجال التأهيل المهني يتعلق أولهما بالتدريب المهني في مجال الحرف وفقا لاحتياجات السوق الفعلية محليا وقوميا ، مع ربط ذلك كله بخطط التدريب المهني القائمة بالمجتمع (٢٠) . وقد يكون في النقص الراهن في الأيدي العاملة في مهن كثيرة نتيجة هجرة الأيدي العاملة الى الأقطار العربية ، قد يكون ذلك ما يحفز نحو الاهتمام بمثل هذا التدريب على أن يلحق المدربون - بنجاح - للعمل في ورش انتاجية داخل المؤسسات بأجر مماثل لأجر العامل العادي مخصوصا منه نفقات الاعاشة ، كما قد يلحق البعض (من نزلاء المؤسسات المفتوحة) ، بورش عادية في المجتمع ، على أن يعود في نهاية يوم العمل الى المؤسسة لقضاء الليل بها .

٥٧ - أما النوع الثاني من التأهيل المهني ، فهو تأهيل مهني زراعي بغير الطرق التقليدية ، حيث يتم هذا التدريب في مؤسسات عقابية زراعية متاخمة للصحراء ، تقوم على التدريب على أحدث تقنيات استصلاح الاراضي الصحراوية وشبه الصحراوية ، وأن تلحق بهذه المؤسسات ، مزارع انتاجية فعلا يعمل فيها من قضوا فترة التدريب - بنجاح - بأجر مماثل للعامل العادي مخصوصا منه نفقات الاعاشة .

٥٨ - فإذا كان ذلك ، فان مشكلة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من مؤسساتنا العقابية والاصلاحية لسوف تكون مشكلة تاريخية ، مع حيز ضئيل لرعاية المفرج عنهم من المحكومين المرضى جسديا أو نفسيا الذين يثبت عدم جدوى برامج التأهيل المهني والاصلاحية لهم .

٥٩ - اذ من المتوقع أن تستوعب سوق العمل - محليا وعربيا - الأيدي

(٢٠) على فهمي ، سياسات التدريب المهني في ضوء الاحتياجات القومية ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التدريب المهني بجامعة الاسكندرية . الاسكندرية ، مايو ١٩٨١ .

العاملة من الحرفيين المدربين المفرج شنيهم ، بشرط الناء كافة القيود القانونية المفروضة - حاليا - لحظر العمل عليهم سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص .

٦٠ - كما يمكن أن نتوقع أن يكون المفرج عنهم من المدربين على استصلاح الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية واستزراعها ، الركيزة الأساسية في عمليات غزو الصحراء واستصلاحها زراعيا وتشكيل مجتمعات جديدة في الأراضي الجديدة مع غيرهم من العاملين ، ويمكن دراسة النماذج المثلث والعملية لحيازة وملكية الأراضي المستصلحة سواء في شكل ملكية فردية أو ملكية دولة أو تعاونيات(٢١) .

٦١ - ولعل ما يثار - حاليا - من امكان الاستفادة من رفع وإعادة ضخ مياه وطمى بحيرة (ناصر) جنوب السد العالي ، لغمر واستصلاح ملايين الأفدنة في جنوب الوادي الجديد ، ما يحفز الى قبول هذه التصورات(٢٢) .

٦٢ - كما أن التفكير الجدي في تعمير شبه جزيرة سيناء بعد استردادها لما يدفع الى قبول تصورات جريئة تتعلق بإقامة مستوطنات زراعية - في المقام الأول - تقوم على استزراع مناطق كثيرة من هذه الصحراء بأحدث التقنيات، وقد يكون في حفز عدد كبير من المفرج عنهم من المؤسسات العقابية الزراعية وعلى الأخص من مرتكبي جرائم العنف (القتل بخاصة) ممن سبق لهم الانخراط في سلك الجندية أو بالأقل بالتدريب العسكري ، قد يكون في حفز مثل هؤلاء - مع عناصر غيرهم - الى بناء مستوطنات زراعية في شبه جزيرة سيناء ، وبالأخص في حوافها الشمالية ، قد يكون في ذلك استثمار بشري ومادى بالغ القيمة ، كما قد يكون سياج أمن وحماية لهذه البوابة الشرقية للوطن .

كلما ختامية عن هياكل اجهزة الرعاية اللاحقة :

٦٣ - ومع كل هذه التصورات السابقة ، تبقى الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم موضعا لتصور جديد من ناحية الهياكل التنظيمية ، ذلك أن الاتجاه

(٢١) عل فهمي ، نحو ترشيده السياسة الاجتماعية في المجتمعات المستحدثة بالصحراء المصرية ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنمية الشاملة للمجتمعات الصحراوية (مرسى مطروح ، مايو ١٩٧٥) ، أعمال المؤتمر من منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية - القاهرة ١٩٧٨ .
(٢٢) أنظر عرضا للمشروعات والدراسات (من النواحي الفنية والاقتصادية) في جريدة الأهرام الأحد ١٧ يناير ١٩٨٢ ، وجريدة مايو ، الاثنين ١٨ يناير ١٩٨٢ .

العالمى يسير نحو أن تقوم الدولة بالادارة المباشرة لهذه العملية الهامة المكتملة للعملية الاصلاحية ، فضلا عن أن ذلك الاتجاه يتفق مع السياق العام فى مصر .

٦٤ - وعلى هذا فان احداث ادارة فنية متخصصة تخضع للإشراف القضائى المباشر لهو أمر وارد وهام ، ويخصص لها تمويل كاف يسمح باستخدام عناصر متميزة من المتخصصين الاجتماعيين والنفسيين والأطباء تقوم بالتعاون مع السلطات الاجتماعية فى المؤسسات الاصلاحية ، لرسم سياسة علاجية تتبعية لكل من المفرج عنهم ولاعداده للإفراج وللإسهام فى رعاية أسرته اثناء قضائه فترة التنفيذ العقابى ، على أن ترسم أطر الرعاية اللاحقة بالنسبة لكل حالة فى ضوء السياسة القومية للرعاية اللاحقة بربطها برؤية تنموية ، كما أوضحنا فيما سلف .

مصادر الدراسة

أولا - باللغة العربية :

- ١ - أحمد الألفى ، العود الى الجريمة والاعتیاد على الاجرام - دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه) ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ، ١٩٦٥ •
- ٢ - أحمد الألفى ، الحبس القصير المدة - دراسة احصائية ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٦ •
- ٣ - أحمد الألفى ، تخصيص المؤسسات العقابية ، المجلة الجنائية القومية القاهرة ، ١٩٦٢ •
- ٤ - أحمد فتحى سرور ، الاختبار القضائى (دراسة فى الدفاع الاجتماعى) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩ •
- ٥ - أمال عثمان ، الخبرة فى المسائل الجنائية - دراسة قانونية مقارنة ، (رسالة دكتوراه) ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٤ •
- ٦ - الاختبار القضائى (دراسة) ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٤ •
- ٧ - أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (القاهرة - يناير ١٩٦٣) من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة سنة ١٩٦٤ •
- ٨ - سمير الجنزورى ، الغرامة الجنائية-دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه) ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية • القاهرة ، ١٩٦٧ •
- ٩ - على فهمى ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفيتى ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة مارس ١٩٦٣ •

- ١٠ - على فهمى ، الدولة والقانون والعقاب - دراسة فى الانشراكسية العلمية والتطبيق ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، مارس ١٩٦٦ .
- ١١ - على فهمى ، معالم النظام العقابى السوفيتى ، المجلة الجنائية القومية القاهرة ، يوليو ١٩٦٨ .
- ١٢ - على فهمى ، اتجاهات القضاة نحو نظام الاختبار القضائى (تقديم لبحث ميدانى) ، محاضرة عامة بنادى القضاة بالقاهرة ، ١٩٦٩ .
- ١٣ - على فهمى ، دراسة تقويمية لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم (تقرير بحث ميدانى) . مقدم الى مؤتمر الاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم - القاهرة (١٩٧٣) .
- ١٤ - على فهمى ، نحو ترشيد السياسة الاجتماعية فى المجتمعات المستحدنة بالصحراء المصرية ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنمية الشاملة للمجتمعات الصحراوية (مرسى مطروح - مايو ١٩٧٥) - من منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية - القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ١٥ - على فهمى ، سياسات التدريب المهنى فى ضوء الاحتياجات القومية ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التدريب المهنى بجامعة الاسكندرية ، الاسكندرية مايو ١٩٨١ .
- ١٦ - محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٧ - مشروع قانون العقوبات للجمهورية العربية المتحدة (القاهرة - ١٩٦٩) .
- ١٨ - دراسة عن الاستفادة ببحيرة ناصر ، جريدة الأهرام ، الأحد ١٧ يناير ١٩٨٢ .
- ١٩ - دراسة فى نفس الموضوع ، جريدة مايو ، الاثنين ١٨ يناير ١٩٨٢ .
- ٢٠ - يس الرفاعى ، الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد الثانى عشر ، العددان الأول والثانى ، مارس ويوليو ١٩٦٩ .

ثانيا - باللغة الأجنبية :

21 — SALEILLES, RAYMOND; The Individualization of Punishment, with an introduction by Gabriel Tarde, Translated from the second french edition, by Rachel Szold Jastrcw, Roscoe Pound, Published by william Heinemann, London, 1911.

دراسة عن توحيد قواعد الاحصاء الجنائي بالدول العربية عميد محمد فاروق عبد الحميد(✽)

يعرف الاحصاء الجنائي بأنه مادة تجميع البيانات عن حجم الجرائم ونبويها طبقا لأنواعها الأساسية ، ثم تصنيف كل نوع حسب نروعه المختلفة ، وتحليل كل جريمة منها الى عناصرها الأساسية المتمثلة في موضوع الجريمة والمجنى عليه فيها والمتهم وذلك بهدف توفير البيانات التفصيلية اللازمة لتخطيط عمل أجهزة الشرطة في مجال مكافحتها للجريمة وضبطها والتنبؤ بمسارها المتوقع في ضوء الاحصاءات المجمعة .

وتقاس سلامة الاحصاءات الجنائية عادة بالمدى الذي تحققه في مجال دقتها في حصر كافة ما يقع من جرائم سواء بدقة وشمول نماذج الحصر الاحصائي وانضباط أساليب تحريرها وتجميعها من مصادرها المختلفة ، أو بتسمية الوعي الجماهيري بأهمية الابلاغ عن كل ما يكشفونه من جرائم بحيث نقل نسبة الجرائم التي لا تصل الى علم أجهزة الشرطة الى أدنى درجة ممكنة .

ولا شك في أن مجتمع الأمة العربية بما يحمله من صفات مشتركة توحد بين تقاليده وكثير من سمات تصرفات أفراده وتبلور الكثير من آمالهم في التقدم الحضاري نحو مجتمع آمن ، يشكل في حد ذاته أساسا متينا يمكن من اقامة مفاهيم أساسية موحدة لنماذج وأساليب تجميع وتوزيع الاحصاءات الجنائية وسبل تحليلها كطريق جوهري لا بد من ولوجه لتحقيق الاستفادة القصوى من البيانات الاحصائية المجمعة على المستويات الاقليمية وتوجيهها لخدمة الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة وصولا الى تحقيق الهدف المنشود في مجتمع عربي يسوده الامن والطمأنينة والنظام .

ولقد برزت أهمية هذا الهدف الجوهري منذ مدة طويلة وبذلت في سبيل تحقيقه جهود مكثفة تركزت فيما قامت به المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ممثلة في المكتب العربي لمكافحة الجريمة من محاولات ناجحة نحو ايجاد نظام

(✽) رئيس قسم المابة والاحصاء الجنائي مديرية أمن القاهرة .

إحصائي يكفل بجميع إحصاءات الجريمة بالدول الأعضاء ومحاولة تحليلها لاستخلاص مؤشراتنا في مجالات الأمن العام المختلفة .

ورغم ان الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا الاتجاه قد أثمرت الوصول الى تصميم النموذج الإحصائي الذي رمز اليه بالرقم (٢/١) والذي عمم على الدول التي رغبت في المساهمة في هذا الجهد كوسيلة لتجميع بيانات إحصائية عن عدد معين من الجرائم ، كما أثمر نمو الوعي بأهمية التوحيد الإحصائي حيث نحقق تزايد تدريجي في الدول التي اهتمت بموافاة المكتب العربي ببياناتها الإحصائية على النموذج السابق حتى وصل تعدادها الى ثلاث عشرة دولة عربية في عام «١٩٧٤» ، الا أن النتائج المحدودة التي تحققت لم تقنع الدول الأعضاء ، مما دفعها الى المطالبة في بيان المؤتمر الأول لوزراء الداخلية العرب - الى المطالبة بجهود أكثر تركيزا للتوصل الى توحيد أسس الإحصاء الجنائي المطبقة بالدول الأعضاء .

وقد أوضحت الخطة التنفيذية التي وضعتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة لتنفيذ توصيات بيان المؤتمر الأسس العامة لتنفيذ التوصية المتصلة لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي انطلاقا من النقطة التي وصلت اليها جهود المنظمة ، بلورة هذه الأسس في النقاط التالية :

أولا : تعريف المصطلحات الإحصائية في المجال الجنائي بحيث يكون هناك اتفاق على مفاهيم موحدة بقدر الاستطاعة على مستوى الوطن العربي .

ثانيا : تصميم استمارة لجمع المعلومات الإحصائية في ضوء المفاهيم الموحدة للمصطلحات الإحصائية .

ثالثا : توحيد أساليب العمل الإحصائي بالاتفاق على توحيد مصادره الإحصائية وسبل تجميعها وتحليلها وتنظيم اخراجها وتبادلها في مجال الاستفادة بها في التخطيط لمكافحة الجريمة .

رابعا : وضع الدراسة الخاصة بإنشاء وحدة مركزية في المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة تهدف الى تحليل البيانات الإحصائية الجنائية واجراء المقارنات لاستفادة الدول الأعضاء ومراكز البحوث منها .

واستنادا على التقديم السابق نعرض الدراسة التفصيلية لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي من خلال الفقرات التالية : -

الفقرة الأولى : نستعرض فيها الوضع الحالي الذي وصلت اليه جهود المنظمة في مجال الإحصاء الجنائي وما شابه من ثغرات ومحاولين استظهار أسبابها وسبل التغلب عليها ومعالجتها .

الفقرة الثانية : نفصل فيها الفكر المتصور لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي العربي في ضوء الأسس العامة التي وضحتها الخطة التنفيذية للمنظمة والتي تبلورت في النقاط الأربع السابق استعراضها .

أولا - الوضع الحالي لقواعد توحيد أسس الإحصاء الجنائي العربي :

أثمر المجهود الكبير الذي قام به المكتب العربي لمكافحة الجريمة في مجال خلق نواة لعملية تجميع الإحصاءات الجنائية من الدول الأعضاء عن نجاح مؤكد في ارساء أساس متين لهذه العملية بقدر الاستجابة التي لقيها المكتب من الأعضاء في ارسال البيانات وملء النموذج (١/ الإحصائي) .

وبقدر ما وصل الى المكتب من بيانات إحصائية بقدر ما وصل اليه التحليل الذي قدمته نشرة المكتب الإحصائية من نتائج تعتبر ذات مدى محدود في مجال الاستفادة المرجوة ذات الأثر في التخطيط لمكافحة الجريمة والتنبؤ بمسارها ، وهو الأمر الذي يعزى أساسا الى قصور البيانات الواردة من الدول الأعضاء عن القيام بالتحليل بالصورة العلمية السليمة .

ولا شك في ان النموذج الإحصائي المعمم بصورته الحالية كان احدى الخطوات الضرورية والهامة في طريق تطور وتوحيد المفاهيم الإحصائية وقد نجح في تحقيق قدر كبير في هذا المجال بدليل نمو تعداد الدول المشتركة ببياناتها وانتظام هذه البيانات من عام لآخر . الا أن تطوير هذا النموذج المستمر يجب أن لا يقف عند حد بهدف تفادي ما كشف عنه التطبيق العملي من ثغرات من ناحية والانتقال الى درجة أرقى في مجال التطبيق الإحصائي استثمارا لما حققته التجربة من فوائد عملية من ناحية أخرى .

ونحن اذا أردنا لقاء نظرة انتقادية ذاتية على الأسلوب الحالي لوجدنا أن هناك عددا من الملاحظات بعضها يخص أداة تجميع البيانات والبعض الآخر مرتبط بأسلوب الاستفادة منها . وسنحاول فيما يلي أن نبرز الملاحظات المتصلة بكل جانب .

١ - البيانات المتصلة بأداة تجميع البيانات :

يشكل النموذج الاحصائي (٢/١) الحلقة الأخيرة من سلسلة التطور الذى صاحب اعداده والتي وضحت تفصيلا فى نشرة المكتب العربى لمكافحة الجريمة ، وتظهر النظرة المتفحصة لبيانات وتصميم النموذج عن الملاحظات الهامة التالية :

(١) الملاحظات المتصلة ببيانات النموذج :

- أدرج النموذج فى حقل عنوان الجريمة معظم أنواع الجرائم دون نسق يميز بين الجرائم الخطيرة وتلك الأقل خطورة أو أى تقسيم نوعى آخر دل دمجها معا بصورة غير منتظمة ، رغم انه عاد بعد ذلك ليطالب الفصل بين احصاء كل من الجنائيات والجنح وهو أمر يمكن تحقيقه بداءة وباعادة ترتيب أنواع الجرائم بحيث يفصل بين كل من النوعين بمجموعه وأنواعه .

- رغم ان المذكرة التوضيحية لبيانات النموذج ذكرت أن مسميات الجرائم قد لا تتفق مع القوانين المطبقة فى بعض الدول وانه لذلك يدرج الاحصاء طبقا لوصف الجريمة بغض النظر عن مسمائها ، الا انه يبدو ان ذلك لم يحل هذه المشكلة وبصفة خاصة لدى الدول التى تطبق الشريعة الاسلامية مثل المملكة العربية السعودية والتي خلّت جميع الاحصاءات من بياناتها الأمر الذى يدفع الى ضرورة اجراء مزيد من الدراسة لايجاد حلول أكثر فاعلية لهذه المشكلة .

- خصص النموذج الحقل الرابع الطولى لظهار جرائم الأحداث بمدلول المتهمين من الأحداث الذين اشتركوا فى ارتكابها وحصرت هذه الجرائم بالتالى فى نوعيات الجرائم المحددة بالنموذج وهو الأمر الذى أدى الى خروج عدد هام من صور انحراف الأحداث المميزة عن دائرة الاحصاء وهى حالات انحراف الأحداث المجرمة قبل دخول الحدث الى دائرة الجريمة . ومثالها حالات التشرد المختلفة كالتمرد والمروق والتسول وبعض جرائم الافساد الخلقي للأحداث والمبيت بالطرقات العامة . وهو الأمر الذى يجد حله فى تخصيص جزء من البيانات لجرائم الأحداث بصفة مستقلة .

- حرصت بيانات النموذج على التزام الوصف القانونى الدقيق للجرائم وأدى ذلك الى تعدد أشكال النوعية الواحدة من الجرائم رغم أن أثر ذلك على

المدلول الاحصائي بسيط جدا ولا يعطى مؤشرا تحليليا مفيدا في مجال المكافحة . ومثال ذلك التنويع الواقع في جرائم الاخلاق والختطف ويمكن في ضوء ذلك تبسيط بياناتها .

- استهدفت بيانات النموذج الحصول على المؤشر الاحصائي من واقع التعداد الفعلي للجرائم رغم قصور ذلك عن تحقيق بعض الاهداف الهامة ومنالها الواضح حصر الحسائر في الارواح نتيجة للجرائم فيخرج من تعدادها طبعا لبيانات النموذج القتل الناجم عن الضرب المفضي الى موت ، والقتل الخطا الناجم عن وسائل أخرى خلاف وسائل النقل البرية ٠٠٠ مثل سقوط الأبنية والفرق ٠٠٠ الخ وهو الأمر الذي يستلزم افراد مثل هذه المؤشرات الاحصائية الهامة بخانات مستقلة من النموذج .

- أغفل النموذج بعض الجرائم ذات الأهمية الحيوية ومثالها :

★ الجرائم ذات الصبغة الاقتصادية رغم أهميتها القصوى لاعطاء نتائج تحليلية ذات فائدة غير منكورة للدول الأعضاء واقتصر النموذج على تناول نوعين فقط وهما جريمتا الشيك وتزيف وتزوير العملات النقدية . وهو الأمر الذي يتطلب استيفاء بيانات هذه الجرائم بحيث يغطي النموذج جل نوعياتها الهامة .

★ الجرائم الناجمة عن حوادث المرور رغم أن هذا القطاع يشكل اهتماما غالبا لدى معظم الدول الأعضاء .

★ سرقة السيارات باعتبارها من الجرائم التي أخذت نحو التزايد المطرد بمختلف الدول الأعضاء .

★ الحرائق غير العمدية وما أسفرت عنه من خسائر مادية كاحصاء مؤثر في ايضاح مدى قوة وفاعلية سبل مكافحة الحرائق .

★ المشاجرات الداخلة في عداد جنح الضرب والتماسك كاحصاء مؤثر في ايضاح مدى تقدم الالتزام الشعبي بالقوانين وفاعلية اجراءات المنع الشرطية .

(ب) الملاحظات المتصلة بتصميم النموذج :

- اخضع تصميم النموذج جميع بيانات الجرائم لنفس الحقول التحليلية الأفقية وقد حصرها أصلا على نوعية الجناة البالغين والأحداث ، وهو أمر منتقد لأنه لا يظهر العوامل التحليلية الهامة لكل نوع من الجرائم وهي تختلف حسب كل قطاع من قطاعات الجرائم وهو الأمر الذى يستوجب إعادة تقسيم نوعيات الجرائم كما سبق أن ذكرنا الى قطاعاتها الأصلية واعطاء كل قطاع منها العوامل التحليلية المناسبة لكل منها .

- أغفل تصميم النموذج الإشارة الى العديد من عناصر وأبعاد الجريمة ذات الأهمية الحيوية في مجال التحليل وتطبيق النظريات الإحصائية الأساسية وفى مقدمة هذه الأبعاد نجد :

★ وقت وقوع الجريمة وهو ذو أهمية فى تقييم إجراءات المكافحة وكشف موسمية الجرائم .

★ الدافع على ارتكاب الجريمة وبصفة خاصة بالنسبة لجرائم الأشخاص والقتل منها على وجه الخصوص .

★ أسلوب ارتكاب الجريمة وهو ذو أهمية خاصة فى كشف الظواهر الإجرامية وكما لم جوهرى لتحقيق عوامل الارتباط بين الجرائم المختلفة وباعتباره المحور الأساسى الذى تدور عليه جل نظريات البحث الجنائى .

★ وسيلة ارتكاب الجريمة باعتباره مؤشرا هاما لتقدير مدى انتشار أسلحة الجريمة ومدى فاعلية القوانين المنظمة لحيازتها .

- اقتصر تصميم النموذج على إيضاح الرقم العددي للمتهمين والمجنين عليهم من الجرائم محللا إياهم الى البالغين وأحداث مغفلا العديد من البيانات التحليلية الهامة والتي تأتى فى مقدمتها : -

★ الحالة المهنية لمعرفة وتحديد : فى أى فئة من فئات المجتمع تتركز عوامل الانحراف والجريمة .

★ فئات السن وهى تحقق النتيجة السابقة من ناحية توزيعهم طبقا لأعمارهم .

★ الحالة الاجتماعية لبحث مدى أثر الجرائم فى وحدة المجتمعات الأساسية وهى الأسرة وتقدير مدى ضغوط الحالة الاقتصادية .

★ الحالة العلمية لتحديد مدى تأثير التقدم النفاى ومحو الأمية فى الانحراف والوقاية منها .

★ الجنس لتوزيع حالات الانحراف بين عنصرى المجتمع من النساء والرجال .

- تحديد نوعية مكان وقوع الجريمة هل يدخل ضمن المناطق الحضرية أو الريفية ذو أثر هام فى توجيه اجراءات المكافحة طبقا لنسبة توزيع الجرائم على الامتداد الاقليمى . وهو أمر لم يتضمنه ايضا النموذج المطبق .

- توضيح تصرفات السلطة القضائية حيال ما احيل اليها من جرائم ذو أهمية حيوية فى مجال الاستدلال على مدى تقدم وسائل البحث الجنائى فى مجال اثبات الجريمة ، وتقييم جهود الضبط كعامل من عوامل مكافحة الجريمة .

- ولا شك أن النجاح فى ايجاد التصميم الذى يكفل تحقيق أكبر قدر من هذه البيانات دون أن يفقد ميزة البساطة فى اعداده ووضوح الرؤية أمام الفواعل التنفيذية سوف يكون أكثر جدوى وهو أمر أصبح تنفيذه ممكنا بعد التطور الاحصائى التدريجى الذى تحقق خلال السنوات السابقة . وهو الأمر الذى نحاول أن نعرض له تصورا متكاملا فى الفقرة الثالثة من هذه الدراسة .

٢ - الملاحظات المتصلة بأسلوب الاستفادة من البيانات :

يرتبط أسلوب الاستفادة من البيانات الى حد بعيد بمعنى شمول هذه البيانات وتنوعها التحليلي ، وهى علاقة طردية بمعنى انه اذا تحقق شمول البيانات يتحقق بالتبعية تزايد فى تنوع أساليب الاستفادة من البيانات . ولما كانت البيانات المجمعة طبقا للوضع الحالى تقتصر على تغطية العديد من الأبعاد الهامة بالصورة التى وضعتها فى الفقرة السابقة فانه طبقا للأساس السابق لابد أن يتحقق قصور فى أساليب الاستفادة منها .

والمطالع للنشرة الأخيرة للمكتب العربى لمكافحة الجريمة يلمس بوضوح الحقيقية السابقة اذ لم يسفر تحليل البيانات المتاحة الا عن مجرد عروض

للبيانات الرقمية للجرائم ومقارنتها بعام ١٩٧٢ ونسبتها المئوية الى اجمالي المسجل منها في مجموعة الدول الأعضاء والى تعداد السكان لكل دولة ونسبة الجرائم التي ارتكبها الأحداث في كل منها . ومن الواضح أن الأسلوب لم يحقق البعد التحليلي لعناصر الأنواع المختلفة من الجرائم من وقت وطرق ووسيلة ارتكاب ودوافع وموقع وهي الأبعاد الهامة للتحليل الإحصائي الجنائي والتي تعطي للتحليل قيمته العملية في توجيه خطط مكافحة الجريمة بالإضافة الى التحليل الكامل لعناصر المتهمين والمجنى عليهم الذي يعطى الفهم الصحيح لعوامل انحراف الجناة .

والى جوار ذلك نجد أن البيانات المتاحة عجزت عن اعطاء الفرصة لتطبيق العديد من النظريات الإحصائية الهامة والتي يأتي في مقدمتها تطبيق عوامل الارتباط وتحليل السلاسل الزمنية للإحصاءات والتي تعطي فرصة الحصول على نتائج دقيقة في مجال التحليل الإحصائي الجنائي وبصفة خاصة في مجال التنبؤ بمسارات الجريمة خلال الفترات المستقبلية في ضوء أحجامها المحققة في فترة زمنية سابقة .

ثانيا - الفكر المتصور لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي العربي :

في ضوء الدراسة السابقة التي فصلناها في الفقرة السابقة عن الواقع الإحصائي سواء من حيث النموذج الإحصائي المعم حاليًا أو الأسلوب التحليل المتبع نستعرض في هذه الفقرة الفكر المتصور لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي العربي محددين في البداية الأسس العامة التي يجب أن تحكم الفكر في هذا المجال ، ثم ننتقل بعد ذلك الى محاولة إيجاد مفاهيم موحدة للمصطلحات الإحصائية ، ثم نعرض النموذج المقترح لتجميع البيانات الإحصائية من الدول الأعضاء ، والأساليب التي يمكن من خلالها الاستفادة من البيانات المجمعة ، ونختتم هذه الفقرة بدراسة لأمكانية انشاء وحدة مركزية للإحصاء الجنائي ، ونخصص لكل موضوع فيها فقرة مستقلة .

١ - الأسس العامة للفكر المتصور :

عندما شرعنا في تحديد العناصر المختلفة لتوحيد أسس الإحصاء الجنائي العربي ، وجدنا أن هناك أسسا عامة يجب توافرها لتحقيق المناخ الصالح لتطبيق مثالي لقواعد وأسس التوحيد المقترحة ، وقد رأينا تقديم تفصيل هذه الأسس قبل استعراض القواعد المقترحة نظرا لأهميتها القصوى في تحقيق الحد الأدنى الواجب توافره لتحقيق الانضباط الإحصائي والذي

لا غنى عنه لنجاح وفاعلية تنفيذ أى تطوير فى القواعد الاحصائية • ويمكن بنورة هذه الأسس العامة فى النقاط التالية :

(أ) ضرورة إيجاد الجهاز الإدارى المتكامل بوزارة الداخلية بالدول الأعضاء الذى يختص بأعمال تجميع البيانات الاحصائية الجنائية من مصادرها المختلفة بالوحدات الميدانية يكون مزودا بالأفراد من ذوى الخبرة بالأعمال الشرطية والاحصائية ويكون مسئولوا عن أعمال تجميع البيانات وفرض الرقابة المناسبة التى تكفل التحقيق من سجلاتها ويختص بالقياس بإجراء تبويب البيانات المجمة وتحليلها الى عناصرها الأساسية •

(ب) اهتمام أجهزة الاحصاء الجنائى المحلية بتطوير أساليب عملها بالصورة التى تؤدى الى ادخال نظم الاحصاء الآلى الكهربائى أو الألكترونى بها نظرا لأن التحليل الفرعى لكثير من المتغيرات ذات التفصيلات المتعددة يجعل من ادخال هذا التطوير أمرا محتملا ولا غنى عنه •

(ج) حيوية المواءمة بين ضرورات تعدد البيانات التحليلية التفصيلية وبين أهمية المحافظة على بساطة ملء نماذج تجميع البيانات من مصادرها الميدانية وهى المواءمة التى يمكن تحقيقها بأعداد النماذج التى تحمل المتغيرات المطلوبة ويتم تحريرها بوضع علامات أو دوائر حول المتغير المطلوب •

(د) ضرورة لفت نظر الأجهزة الرقابية والإشرافية بوزارة الداخلية بأهمية ترشيد أساليب محاسبة أجهزة الشرطة التنفيذية على حالة الأمن العام فيها بعدم ربط ذلك بالحجم التعدادى للجرائم والاتجاه نحو ربطه بجهود ضبط الجرائم وتكثيف إجراءات مكافحة المطيقة • نظرا لأن الأسلوب الأول يدفع بالأجهزة الميدانية الى الاحجام عن تقديم الاحصاءات الحقيقية والسليمة الى هذه الأجهزة وهو أحد العيوب الجسيمة التى قد تصيب الاحصاء الجنائى بأفدح الأضرار من ناحية عدم تعبيره عن الواقع الفعلى •

(هـ) تحقيق الترابط بين الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية وبين كل من السلطات القضائية وسلطات تنفيذ العقوبات المحكوم بها بالصورة التى يتحقق معها تكامل بيانات السلطات الثلاث وبما يعطى الصورة المستوفاة للجريمة الداخلة فى الاحصاء الجنائى •

ولا شك فى أن تعميم هذه الأسس فى صورة توصيات واجبة النفاذ على الدول الأعضاء سوف يعطى للجهود المبذولة لتوحيد الأسس الإحصائية فاعلية

محققة تدفع بها الى النجاح المؤكد في التطبيق . ولا شك أيضا في أن المسارعة في تنفيذ البرنامج الطموح المقترح من قبل المكتب العربي لتعليم الاحصاء الجنائي للعاملين في مؤسسات العدالة الاجتماعية سيكون خير عون في تحقيق وإيجاد الكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ البرامج الاحصائية بالدول الاعضاء فضلا عن توافر امكانية دراستها والاستفادة من النتائج التحليلية التي تقدمها .

٢ - توحيد المفاهيم في مجال تعريف المصطلحات الاحصائية :

يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع الحيوية التي يجب أن يوجد لها حل حاسم وسريع لمواجهة التضارب في مسميات المصطلحات بين الدول الأعضاء بالصورة التي تؤدي الى الاقلال من فاعلية أية معلومات مجمعة وذلك بالقدر الذي يلجأ فيه القائم بعملية التجميع الى التقريب أو المشابهة لتحقيق الوحدة المنشودة بين تقصيلات الفئات الاحصائية المختلفة .

وفي مراجعة متأنية للدراسة المقارنة التي قام بها المكتب العربي لمكافحة الجريمة للنماذج المطبقة في الدول العربية بهدف الوصول الى تصميم لنموذج احصائي يضم مسميات للجريمة متفقة مع تلك المستعملة بالدول الاعضاء طبقا لدراسة تحليلية أجريت على ما تحتويه هذه النماذج من معلومات ، نجد أن الدراسة قد أوصلت الى نتائج غاية في الأهمية من ناحية تصويرها للواقع الفعلي لدى تباعد المسميات والمصطلحات الاحصائية بين الدول الأعضاء التي اهتمت بإرسال نماذجها الى المكتب ، وعكست بالتالي مدى الجهد الذي قام به مجرى الدراسة في سبيل التوفيق بين هذا الحشد الهائل في محاولة ناجحة لتصميم النموذج الاحصائي المطور لتجميع بيانات واحصاءات الجرائم سواء على مستوى الأمن العام أو السلطة القضائية أو المؤسسات النقابية .

والواقع أن فحص النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يدفع بمجموعة من الانطباعات الهامة تشكل المنطلق الأساسي نحو إيجاد التوحيد المنشود للمصطلحات الاحصائية وذلك كما يلي : -

(١) أهمية إنشاء أقسام الاحصاء الجنائي المتخصصة وتوحيد اساليب تجميع البيانات :-

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على مجموعة النماذج التي أرسلتها أربعة عشر من الدول الاعضاء لوحظ من مراجعتها انها تباينت بصورة كبيرة من حيث الوحدات المكلفة باعدادها وتبعتها الادارية منها على سبيل المثال :

ادارة الأمن الوطني لمصالح الشرطة والأحداث (تونس) ، ادارة الرقابة الجنائية - قسم الاحصاء - (مصر) ، ادارة الأمن العام (لبنان) ، ادارة التحقيقات الجنائية (الكويت) ، ادارة المباحث الجنائية (اليمن الشعبية) ، ولم نوضح الجهة الادارية التي تقوم بتلقى ومراجعة النماذج بباقي الدول . وهو الأمر الذي نخلص منه الى حقيقة هامة مؤداها أن التنظيم الإداري لأعمال تجميع الاحصاءات الجنائية متباين أساسا في الدول الأعضاء وهو ما يؤدي الى صعوبة مؤكدة في مجال محاولة توحيد المفاهيم وهي صعوبة تدفع بادى ذى بدء بضرورة تكرار ما سبق ذكره من قبل عند تناول الأسس العامة للفكر المتصور الى ضرورة انشاء أقسام مخصصة للاحصاء الجنائي بوزارة الداخلية للدول الأعضاء تكون مسئولة عن تجميع مختلف الاحصاءات الجنائية ويسهل للمنظمة التخاطب معها بشأن تطبيق المصطلحات التي يجرى توحيدها .

- من مراجعة تعداد النماذج التي أرسلتها كل دولة بصفة عامة يتضح الاختلاف الكبير بين كل دولة والأخرى . وذلك على الوجه التالي :

الجزائر (نموذجان) ، تونس (٢٨ نموذج) ، ليبيا (٥ نماذج)
السودان (١٠ نماذج) ، مصر (١٩ نموذج) ، الأردن (٥ نماذج)
لبنان (نموذج واحد) ، سورية (١٢ نموذج) ، العراق (١٧ نموذج)
الكويت (١٩ نموذج) ، البحرين (٣ نماذج) ، الامارات (١٣ نموذج)
عمان (نموذجان) ، اليمن الشعبية (١٥ نموذج) .

ونخلص من هذا التباين في تعداد النماذج الى مجموعة الحقائق الهامة التالية :

● أن نقص عدد النماذج في بعض الدول يرجع الى تخلفها في ارسال مجموعات النماذج العدلية أو العقابية وهو الأمر الذي يشير الى عدم توافر الاحصاء الجنائي في هذه المجالات بالنسبة للدول الأعضاء .

● أن عددا من الدول اقتصر على ارسال النماذج العامة الاحصائية والبعض الآخر حرص على ارسال النماذج الاحصائية التحليلية وهو الأمر الذي يعكس اما عدم وضوح تحديد النماذج المطلوبة أو عدم شمول النظام الاحصائي المطبق وهو الأمر الذي يجب أن تراجع الدول بشأنه حتى يتسنى استخلاص النتائج الصحيحة في مدى دقة وفاعلية النظام الاحصائي المطبق .

٥ لا شك أن اختلاف تعدد النماذج والتباين الكبير في مسميات كل منها بالدول الأعضاء يعكس بوضوح اختلاف أساليب تجميع المعلومات وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في النتائج النهائية للإحصاءات الجنائية مما يبرز قضية هامة يجب أن تدرس جنباً إلى جنب مع قضية توحيد المصطلحات ، وهي تلك المتصلة بتوحيد نماذج وأساليب جمع المعلومات بالدول الأعضاء .

ومن الأمرين السابقين يتضح أن الاهتمام بتخصيص وحدات فنية تخصص لأعمال الإحصاء الجنائي وتوحيد أساليبها ونماذجها المستخدمة في تجميع البيانات الإحصائية ، هما أمران غاية في الأهمية ويعدلان في ذلك أهمية توحيد المصطلحات الإحصائية .

وفي هذا المجال نرى أن جهد المنظمة العربية للدفاع ضد الجريمة ممثلة في المكتب العربي لمكافحة الجريمة يجب ألا يقتصر على مجرد محاولة توحيد نموذج جمع المعلومات المناسب للبيانات القاصرة التي أمكن جمعها وإنما يجب أن يمتد ليغطي محاولة تصميم النماذج الإحصائية السليمة الصالحة للتطبيق المحلي ، فضلاً عن تصميم أساليب جمع المعلومات ومصادرها المختلفة وجذب جهود الدول الأعضاء تجاه الأخذ بها في مجال التطبيق المحلي باعتبار أن ذلك يشكل الخطوة الأساسية والضرورية تجاه توحيد المسميات والمصطلحات بالدول الأعضاء .

(ب) توحيد مسميات الجرائم :

تشير مراجعة مسميات الجرائم التي أدرجت في دراسة النماذج الإحصائية المشار إليها آنفاً إلى أن تعداد مسميات الجرائم المدرجة قد بلغ قرابة (١٣٠٠) مسمى مترادفة المعنى في كثير من جزئياتها بصورة واضحة ، وإن كانت الدراسات لم تدرج صور النماذج التي استندت إليها حتى يمكن معرفة المصدر الإقليمي للمسمى ، إلا أنه من الواضح أن المصدر القانوني لمختلف هذه المسميات وأن تباين ظاهرياً إلا أنها تعكس مفهوماً موحداً للجريمة حسب التقسيم الجنائي العربي الحديث وهو الأمر الذي يعطى نوعاً من الاطمئنان لامكانية التوصل إلى توحيد المفاهيم الإحصائية لدى الدول الأعضاء بالجهد والدراسة ، وليس مجرد محاولة التوفيق بين المسميات المختلفة ، مادام المصدر القانوني لمختلف هذه المسميات واحداً .

ولقد انتهت الدراسة إلى أكثر التقسيمات منطقية في تجميع شتات

هذا الحشد الهائل من المسميات المترادفة ، حيث توصلت الى تجميع مسميات الجرائم المختلفة تحت ثلاثة عشر قطاعا - حسبما هو وارد في الدراسة ولا نملك حيال هذه النتيجة الهامة المحققة ألا أن نطرح بعض الملاحظات التي نرى ضرورة إبرازها والتي نبلوها في النقاط التالية :

١ - لم تتعرض الدراسة الى الدول التي تطبق الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى يحكم المسائل الجنائية فيها والتي يتباين فيها مسمى الجرائم والعقوبة تبائنا كبيرا عن الدول التي استمدت تشريعاتها من التشريعات الغربية ، ولعل السبب في عدم ظهور هذا المشكل في الدراسة يرجع الى تخلف هذه الدول عن ارسال نماذجها الاحصائية أصلا ، وتأتى المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول ، ويؤدى تطبيق الشريعة الاسلامية على النواحي الجنائية الى تبان جذرى في مسميات تقسيمات الجرائم ، نبينما نجد أن التشريعات الغربية والجارية على منوالها تقسم الجرائم طبقا لجسامة العقوبة الى جنائيات وجنح ومخالفات ، نجد أن الشريعة الاسلامية تقسمها طبقا لمصدر النص على العقوبة الى جرائم الحدود وهي تلك التي ورد تحديد عقوبتها بالنص القرآنى الكريم ، ثم جرائم القصاص والتي تتحدد فيها العقوبة بإيقاع قصاص مماثل لنتائج الجرم الذى وقع على المجنى عليه على الجاني ، وتأتى بعد ذلك جرائم التعزير وهي ما يخرج عن النوعين الآخرين وهي جرائم يقدرها القاضى اذا أدى الفعل الى الاضرار بالصالح العام ويقاس العقاب المحدد فيها على العقوبات المقررة لكل من جرائم الحدود والقصاص .

وفي محاولة لحصر النوعيات المختلفة للجرائم المتدرجة تحت الأنواع الثلاثة السابقة نجد أن جرائم الحدود تشمل كلا من جرائم :

- (السرقة - قطع الطريق - الزنى - القذف - الردة - شرب الخمر)
- بينما نجد أن جرائم القصاص يدخل فيها جرائم :
- (القتل - الضرب المفضى الى موت - الضرب - القتل الخطأ)

وفيما عدا الأنواع السابقة من الجرائم فهي تدخل في النطاق التقديرى للقاضى من ناحية تجريم الفعل ذاته ومن ناحية تقدير العقوبة عليه وهو في هذا المجال ذو سلطة تقديرية مقيدة بالقياس على التجريم والعقوبة المقررين نصا في كل من جرائم القصاص والحدود .

ومن الاستعراض السابق نجد أن معظم القطاعات العريضة للتقسيمات

التي وصلت اليها الدراسة ممثلة تقريبا في التصنيف السابق فنجد أن معظم صور كل من جرائم الانسخاص والأموال ممثلة في جرائم الحدود والفصاص ، بينما يمكن إدخال باقى التفسيرات السابقة تحت الجرائم التقديرية وهو الأمر الذى يشير الواقع العملى الى تجريم معظمه قضائيا •

ومن هذا المنطلق نجد أن ربط المسميات المختلفة للجرائم بالتقسيم الأساسى الذى ترسمه الشريعة الإسلامية سيكون ذا فائدة محققة في مجال جذب انتباه الدول الأعضاء الى ترسم تطبيقها في المسائل الجنائية • وهو الأمر الذى سيسهل عليها استيفاء النماذج المقترحة بالبيانات المتفق مع التقسيم الأساسى فيها للجرائم ، وهو الأمر الذى اعتقد أنه كان السبب الدافع على احجام هذه الدول عن ارسال بياناتها في الفترة السابقة نظرا للتباين في المسميات والذي لم يجدوا فيه صدق للمفاهيم السائدة في الواقع الجنائي بهذه الدول •

٢ - الملاحظ أن الدراسة أخضعت للبحث جميع أنواع الجرائم باختلاف انواعها الجسيم منها والبسيط ، ثم وزعت الجرائم الى القطاعات الواردة بالدراسة مما ضخم قطاع الجرائم المتدرجة تحت الاحصاء الاقليمى المجمع على مستوى المكتب العربى وهو محل نظر للأسباب التالية :

● من المعروف أن الجرائم تتباين أهميتها حسب درجة تأثير وقوعها في الأمن العام سواء أمن المواطنين أو الوطن ، بمعنى أن الجرائم تتباين من حيث درجة تأثيرها على درجة طمأنينة المواطن ومدى اضرارها بجسده وحرية وأمواله ، ومن هنا نجد أن وقوع أنواع معينة من تلك الجرائم يشير بالضرورة الى اختلال خطير بالأمن العام يستوجب المسارعة في اتخاذ اجراءات محددة لاعادة الطمأنينة والأمن في نفوس القاطنين بمناطق وقوعها ، وذلك بعكس الجرائم الأخرى والتي لا تعطى مثل هذا التأثير •

ومن هذه الحقيقة نجد أن أجهزة الاحصاء العالمية تمايز بين أنواع الجرائم المختلفة في أسلوب احصائها ، فبينما نجد أنها تهتم بجمع كافة البيانات التحليلية عن الجرائم الهامة المؤثرة على الأمن العام نجد أنها تكتفى بالاحصاء بعدد المجرد لأجمالي الأنواع الأخرى من الجرائم وهي حقيقة تستند الى مبدأ تقديم الأهم على المهم وكنوع من تركيز الجهود الاحصائية على استيفاء بيانات تلك الجرائم ذات الأثر الهام في توجيه خطط المكافحة والتي في ضوءها يعطى استقرار الأمن العام درجة تقييمية •

● يختلف نطاق ومضمون الإحصاء تبعاً لنوعية الجهاز الإحصائي المعان به ، بينما نجد ان أجهزة الإحصاء الميدانية المحلية تهتم بوسيع نطاق ومضمون الجرائم التي تخضعها للإحصاء بالصورة التي يغطي الإحصاء فيها جميع البيانات التفصيلية لخطط المكافحة التنفيذية التي تضعها هذه الأجهزة لتنفيذ الخطط العامة ، نجد أن هذا النطاق والمضمون يضيّق ويتجه نحو التعيد في تعداد الجرائم المحصاة كلما أتجه موقع الجهاز الإحصائي الى قمة التدرج الهرمي الرئاسي في التنظيم الإداري بحيث تتمتع بياناته مع مسؤوليات خطة التنظيم في وضع الخطط العامة التي تهتم بالبيانات العامة والإجمالية أكثر من تلك التفصيلية ، وهو الأمر المحقق في الجهاز الإحصائي على مستوى المكتب العربي لمكافحة الجريمة .

● يقضي الواقع العملي بضرورة إجراء هذه التفرقة بين الجرائم حسب درجة أهميتها وذلك يرجع الى حقيقة صعوبة إخضاع جميع أنواع الجرائم الهامة منها وغير الهام لتجميع وحصر عناصرها الأساسية التحليلية حيث يضيف ذلك أعباء كبيرة يصعب تنفيذها على القائمين بتحرير مثل هذه النماذج، ومن هذه الحقيفة يقصر استيفاء البيانات التحليلية للجريمة والمجرم والمجنى عليه على الأنواع الهامة من الجرائم دون ما عداها وهو الأمر الذي يشكل في النهاية صعوبة لا يمكن اغفالها في استيفاء البيانات التحليلية لكثير من أنواع الجرائم المدرجة التي تخرج عن نطاق الأهمية حسب درجة تأثيرها على الأمن العام أو الاهتمام على المستوى الإقليمي العربي .

● وفي النهاية فإن قصر وتحديد الجرائم المحصاة على الجرائم الهامة فقط سوف يسهل من عملية توحيد مسمياتها من ناحية ويمكن كنتيجة منطقية من توسيع نطاق تطبيق أساليب التحليل على بياناتها التي ستزداد دقة وشمولاً نتيجة لتركيز الجهد الإحصائي عليها بالدول الأعضاء .

● لن يعني ذلك اغفال الجرائم غير الهامة من الناحية الإحصائية وإنما يكتفى حيالها بمجرد الإحصاء العددي لحجمها أما متمايزة بمسمائها أو إجمالاً كأنواع أخرى من الجرائم وهو الوضع الأسلم إحصائياً اتقاء لتعدد وتباين مسمياتها .

وعلى هذا الأساس فإن الرأي يقتضي قصر وتحديد الجرائم المحصاة على الجرائم الأساسية والهامة من كل من الجنائيات والجنح تلك التي يؤثر وقوعها على استقرار الأمن العام ، وطمانينة الوطن والمواطنين وهي ما نحاول عرض مقترحنا التفصيلي بشأنه في نهاية هذه الفقرة .

٣ - المشاهد من استعراض نوعيات الجرائم التي أدرجت تحت القطاعات المختلفة بالنموذج الذي اقترحته الدراسة السابقة - أنها أدرجت نوعيات الجرائم دون نظر لأهمية تقسيمها القانونية . أى طبقا للتقسيم الى جنائيات وجنح وهو الأمر الذى استقر عليه مفهوم التقسيم الغربى الذى استمدت منه معظم الشرائع الجنائية بالدول الاعضاء والواقع أن هذا الدمج منتقد للأسباب التالية :

● أنه يدمج الجرائم الهامة مع تلك التى نقل فى درجة أهميتها رغم وحدة نوع الفعل الا أن افتران الفعل بظروف مشددة يدفعه الى قمة الأهمية من ناحية تأثيره فى الأمن العام وهو ما سبق أن نوهنا الى أهميته فى مجال تقديمه من ناحية الاحصاء التحليلى التفصيلى .

● أن الدمج السابق يؤدي فى الحقيقة الى حدوث اختلاف بين الاحصاءات المستقاة من واقع سجلات الشرطة بالأمن العام وتلك المستقاة من واقع سجلات المحاكم العدلية والتى تهتم أساسا بمثل هذه التفرقة طبقا للمادة التى تطبقها على الفعل طبقا لما تمنطيه له من تكييف قانونى .

● أن الفعل طبقا لدرجة الجسامة فضلا عما ستؤدى اليه من افراز عما يقل عنه فى الأهمية ، واضفائه نوعا من التوحيد بين الاحصاءات المختلفة لن يؤدي الى الخلط نظرا لأن لكل جريمة مسماها المستقل حتى ولو كان الفعل المادى المكون متشابه المسمى ومن هنا نجد افتراقا بين مسمى القتل العمد وهو جنائية وبين القتل الخطا وهو جنحة وبالمثل فى جرائم السرقة .

وعلى هذا الأساس فإن الراى يتطلب أن نتجه نحو إعادة توزيع الجرائم المنتقاة بحسب أهميتها التأثيرية على المستوى الإقليمى بحيث نميز فيها بين كل من الجنائيات والجنح بما يكفل تحقيق الميزات السابق التنويه عنها .

٤ - بمراجعة مسميات الجرائم التى تضمنها النموذج المقترح نجد أن هناك خلطا بين مسميات أنواع الجرائم طبقا لنصها القانونى (قتل - سرقة ٠٠٠ الخ) . وبين المسميات التحليلية لأنواع الجرائم مثل تصنيف جرائم السرقة الى سرقات مساكن أو متاجر ، وهو التحليل النوعى للسرقات طبقا لموقع حدوثها ، وبالمثل تصنيف جرائم الحطف الى (رجال ، نساء ، أطفال) وهو تصنيف تحليلى لجريمة الحطف طبقا لنوع المجنى عليه ، ولا شك أن ذلك قد يؤدي الى الخلط عند الحصر المبدئى للجريمة باعتبار أن هذه الأنواع متباينة .

ولتفادي مثل هذا الخلط فإن التوصية بإدراج النوع الأساسى للجريمة فى خانة النوع ثم إدراج الأشكال التحليلية لها فى الخانات التحليلية سوف يكون له ميزة وضوح المعنى وعدم الخلط خاصة بين الدول التى لا تتبع مثل هذا التقسيم التحليلى فيشير اضافة التفصيل الى الحقل التحليلى مؤشرا الى انتمائها الى الأصل الواجب تقسيمه الى البيانات التحليلية المطلوبة ، ويمكن فى هذه الحالة فصل هذه النوعيات بنماذج احصائية تحليلية مستقلة نغضى البيانات الخاصة بها بعيدا عن النموذج العام .

التصور المقترح لأنواع الجرائم المحصاة اقليميا :

مما تقدم واستنادا الى الملاحظات السابق عرضها نقترح أن يكون تنوع الجرائم الحاصلة للحصر الاحصائى الاقليمى العربى بالصورة التى يتحقق معها الاخذ بتقسيم الجرائم أولا الى جرائم خطيرة وأخرى هامة . . يضم القطاع الأول ما يدخل فى الجرائم فى عداد الجنايات ويدخل فى الثانية الجرائم من عداد الجنح وهو التقسيم المتعارف عليه لدى غالبية الدول الأعضاء التى استفتت تشريعاتها من التشريعات الجنائية الغربية على أن يوضح أمام كل جريمة بعد ذلك نوعها طبقا للتقسيم الجنائى الاسلامى حسب ما جرت عليه الشريعة الاسلامية .

ومن ناحية لن تأخذ باحصاء جميع أنواع الجرائم وإنما سيقصر احصاؤها على الجرائم الهامة فقط حسب المعيار الذى سبق عرضه وهو المتصل بدرجة تأثيرها على الأمن العام للوطن أو المواطنين وهى وجهة النظر التى تتفق مع اجراء الاحصاء على المستوى الاقليمى العربى مع الاحتفاظ بقدر الامكان بسلامة القطاعات التى قدمتها الدراسة السابقة عند استعراضنا لأنواع كل من الجنايات والجنح .

ونكتفى فى مجال التحليل على أكثر الأنواع خطورة من هذه الجرائم تلك الخطورة التى تبرر الحصول على المعلومات الاحصائية التحليلية لها تمهيدا لدراساتها على المستوى الاقليمى واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن توجيه اجراءات مكافحتها ، أما ما عدا ذلك من الجرائم فيكتفى حيالها بالحصر العددي فقط .

وفى هدى من القواعد السابقة نطرح التنوع التالى للجرائم :

أولاً - الجرائم الخطيرة (الجنائيات) وجميعها تجمع بياناتها التحليلية
علا الجنائيات الأخرى .

- ١ - جنائيات القتل والشروع فيه (جريمة قصاص)
- ٢ - جنائيات الضرب المفضى الى موت (جريمة قصاص)
- ٣ - جنائيات الضرب المفضى الى عاهة أو التعدى الجسيم
- ٤ - الخطف (جريمة تعزيرية)
- ٥ - هتك العرض أو الاغتصاب (جريمة حدود)
- ٦ - الانتحار والشروع فيه (جريمة تعزيرية)
- ٧ - السرقة باكره أو قطع الطريق (جريمة حدود)
- ٨ - الحريق العمد (جريمة تعزيرية)
- ٩ - تزوير الأوراق المالية (جريمة تعزيرية)
- ١٠ - الاختلاس (جريمة تعزيرية)
- ١١ - الرشوة (جريمة تعزيرية)
- ١٢ - الجنائيات المرتكبة من أحداث (جريمة تعزيرية)
- ١٣ - حيازة الأسلحة بدون ترخيص (جريمة تعزيرية)
- ١٤ - حيازة المخدرات (جريمة تعزيرية)
- ١٥ - الجنائيات الأخرى (جريمة تعزيرية)

ثانياً - الجرائم الهامة (الجنح) تحلل الأنواع الموضح قرينها .

- ١ - السرقة العادية (جريمة حد)
- ٢ - النصب (جريمة حد)
- ٣ - الشيك بدون رصيد (جريمة حد)
- ٤ - خيانة الأمانة (جريمة حد)
- ٥ - جرائم تهريب النقد (جريمة تعزيرية)
- ٦ - القتل الخطأ (جريمة قصاص)
- ٧ - الاصابة الخطأ (جريمة قصاص)
- ٨ - الضرب (جريمة قصاص)
- ٩ - الحريق باهمال (جريمة تعزيرية)
- ١٠ - جنح المرور (جريمة تعزيرية)
- ١١ - انماط تشرد الأحداث (جريمة تعزيرية)
- ١٢ - الجنح المرتكبة من أحداث (جريمة تعزيرية)
- ١٣ - الجنح الأخرى (جريمة تعزيرية)

وبالمقارنة بتعداد الجرائم الوارد بالدراسة السابقة يتضح أن اجمالي تعداد الجرائم المقترح ينقص عما هو وارد بالدراسة بمقدار (٢٤) جريمة. بمراجعة نوعياتها يتضح انها من الجرائم غير الهامة ضعيفة التأثير على حالة الأمن العام الأمر الذى يضعف من درجة الاهتمام بدراستها على المستوى الاقليمى ويعطى الفرصة للدول الأعضاء لحصر اهتمامها بعدد أقل من الجرائم لاستيفاء التعميق الرأسى فى معلوماتها التحليلية تمهيدا لدراستها على المستويات الإقليمية *

ومن ناحية أخرى يظهر الحصر العددي للدول التى أعطت ردودا بالإيجاب على حصرها الأنواع المقترحة من الجرائم انها تشكل غالبية الدول الأعضاء حيث سجلت من (٨ - ١٢) دولة فى المتوسط بينما تخلفت هذه النسبة فى باقى الجرائم المغفلة وهو أمر يؤيد وجهة النظر التى استندنا إليها من ناحية أهمية الأنواع المقترحة من ناحية تأثيرها على الأمن العام ، كما أن ذلك يعطى مؤشرا هاما الى تجاوب الدول نحو استيفاء البيانات التحليلية لهذه الجرائم *

(ج) العناصر التحليلية :

فى ضوء الردود التى تلقاها المكتب العربى لمكافحة الجريمة من الدول الأعضاء انتهت الدراسة التى أجراها المكتب فى مجال العناصر التحليلية التى يمكن جمع بياناتها من الدول الأعضاء الى أن إمكانية جمع العناصر التحليلية يقتصر فقط على عنصرين متصلين بأعمار الجناة المقبوض عليهم (بالغين - أحداث) وإلى نوعهم الجنسى (ذكور - أناث) وأن فيما عدا هذين العنصرين من عناصر التحليل الهامة لا يمكن التوصل الى جمع بياناته لعدم ادراجه ضمن النماذج الاحصائية للدول الأعضاء *

ولا شك فى أن النتيجة السابقة المتوصل إليها تدعو الى الأسف الشديد نظرا لأن أى دراسة احصائية ان لم تعتمد على تحليل عميق لعناصر البيانات المجموعة فلن تسفر الا عن نتائج مسطحة غير ذات مدلول هام وهو الأمر الذى انتقدناه فى الفقرة الأولى من هذا البحث * ويدفعنا الى المطالبة بقوة الى ضرورة القيام ببجهود ايجابية لتغيير هذا الواقع المؤلم وعدم الاكتفاء بمجرد الموقف السلبي حيال هذا النقص الخطير فى المعلومات ، وتستند فى هذه المطالبة الى عدد من الأمور نبلورها فيما يلى :

● قد يكون قصور الردود عن استيفاء النقاط التحليلية راجعاً الى عدم وضوح نوعية النماذج المطلوب ارسالها حيث ان النماذج التحليلية ينبغي ان تكون عن تلك المخصصة للجمع العددي للبيانات الاحصائية وهو الأمر الذى يتطلب مراجعة الدول الأعضاء فى هذا الشأن .

● أن تكامل المصادر الاحصائية فى سبيل استيفاء عناصر التحليل هو أمر حيوى بمعنى أنه يمكن الحصول على عدد من العناصر التحليلية الهامة التى تتصل بالجنة من واقع احصاءات السجون والعناصر التحليلية المتصلة بالعقوبة من واقع الاحصاءات العدلية ، بحيث نخلص فى النهاية الى المؤشرات التحليلية لهذه العناصر بغض النظر عن المصدر الاحصائى الذى استقيت منه .

● انطلاقاً من مبدأ أن مالا يدرك كله لا يترك جله فأنا نستطيع تبسيط العنصر التحليلي الى أدنى حد ممكن يسهل تنفيذه من الدول الأعضاء ، وبحيث يعطى تصميمه فرصة الاستدلال عن المعلومة من ناحية ، كما يشكل فى نفس الوقت أسلوباً تدريبياً للفت نظر الدول الأعضاء الى أهمية العناصر التحليلية مما يدفع الى بدء الاهتمام به وارساء النظم والأساليب الكفيلة بجمع بياناته على المستوى المحلى ، وفى هذا المجال نعرض التفكير المتصور التالى لتبسيط العناصر التحليلية للجريمة :

● التفكير المتصور لتوحيد وتبسيط نماذج تحليل عناصر الجريمة :

يتحدد المحور الأساسى الذى يدور عليه تفكيرنا فى هذا المجال الى عدم غرض النظر عن أى عنصر تحليلي على أساس أنه غير مطبق لدى غالبية الدول الأعضاء إذ أن حيوية التحليل لآى دراسة احصائية تدفع الى ضرورة حذف الدول على بذل قليل من الجهد فى سبيل استيفاء الحد الأدنى من عناصر التحليل المطلوب والذي يجب أن يأتى فى صورة مبسطة للغاية تسهل من عملية تنفيذها ويعطى فى النهاية المؤشر المطلوب من العنصر .

ومن ناحية أخرى فإن تنوع العناصر التحليلية تبعاً لنوع الجريمة هو أمر نعتقد أنه مستوجب من ناحية تباين أهمية عناصر التحليل من جريمة الى أخرى ، فنجد أنه فى جرائم الأشخاص يبرز عنصر الدافع والوسيلة المرتكب بها الحادث الى المقدمة ، بينما يتقدم عنصر الأسلوب فى جرائم الأموال العامة ، بينما يشترك النوعان فى أهمية عنصرى الوقت والمكان ، ومن هذه الحقيقة أننا نقتصر فى التحليل كنوع من التبسيط على العناصر التحليلية الهامة

فقط من كل جريمة على حدة وهو أمر قد يفرض صعوبة في تصميم النموذج الإحصائي ألا أنها صعوبة يمكن التغلب عليها في سبيل تحقيق بساطة التحليل المطلوب *

وعلى أساس ما تقدم نقترح العناصر التحليلية التالية :

● عناصر تحليل الجريمة :

- وقت ارتكاب الجريمة لكل من جرائم الأموال والأشخاص ويكتفى فيه ببيانين فقط وهى (ليلا - نهارا) *

- مكان ارتكاب الجريمة لكل من جرائم الأموال والأشخاص ويكتفى فيه بالتفصيل التالى :

● (ريفى « قبلى » - حضرى)

● بالنسبة لجرائم السرقة فقط تحلل الى : -

(مساكن - متاجر - طريق آخر) *

- الدافع الى ارتكاب الجريمة، لجرائم الأشخاص فقط ويكتفى فيها ببيان الدوافع التالية :

(الانتقام - النار - السرقة - الغدية - أسباب نسائية - منافسة تجارية - آخر) *

- أسلوب ارتكاب الجريمة لجرائم السرقة فقط ويكتفى فيها ببيان (خارجية - داخلية) ويقصد بالخارجية السرقات المرتكبة بالكسر أو المفاتيح المصطنعة أى بواسطة محترفى السرقة * * بينما يقصد بالداخلية تلك المرتكبة من أشخاص يعيشون حسب العادة بالمكان المسروق *

- وسيلة ارتكاب الحادث لجرائم الأشخاص فقط ويكتفى فيه بتوضيح البيان التالى : (سلاح نارى - سلاح أبيض - آخر) *

- محل الجريمة لجرائم السرقة فقط ويوضح (أشياء مادية - سيارة - نقود - أخرى) *

● عناصر تحليل الجناة :

يجب أن تتكامل المصادر الإحصائية لاستيفاء هذه العناصر وبصفة خاصة تلك الواردة من المؤسسات العقابية والمدلية خاصة الأولى التي تعتبر أقدر في استيفاء البيانات التفصيلية من كل نزيل يحل بها لحظة دخوله إلى المؤسسة العقابية • وعلاوة على العنصرين اللذين أشارت إليهما الدراسة والمنصلين بنوع الجاني (ذكر - أنثى) ، وعمر الجاني (بالغ - حدث) نقترح إضافة العناصر التحليلية التالية : -

- في مجال سجله الإجرامي (اتهام أول - سبق اتهامه)
- في مجال الحالة العلمية (متعلم - أمي)
- في مجال الحالة الاجتماعية (متزوج - أعزب أو أرمل أو مطلق)
- في مجال الحالة المهنية (عامل مهني - عامل تجارى - عامل زراعى - عامل حكومى)
- بالنسبة لل أحداث (يقيم مع أسرته - يقيم بمفرده)

بعد أن أوضحنا عناصر التحليل الهامة الواجبة الاستيفاء من قبل الدول الأعضاء يهمنى أن أوضح أن الخطوة الأولى نحو استيفاء مثل هذه البيانات التحليلية هي المسارعة على الاتفاق على « نموذج إحصائي محلي موحد » يطبق بأقسام الإحصاء المحلية كوسيلة أساسية لتجميع البيانات عن مختلف الجرائم المطلوبة ،

وفى هذا المجال نبرز العديد من النماذج الإحصائية التحليلية التي يمكن المفاضلة بينها واختيار أحسنها من ناحية سهولة الملء ووضوح الصياغة •

وفى متحنى متدرج لتدريب الدول على تجميع مثل هذه البيانات التحليلية وتركيز أنظارها عليها يجب أن يتضمن النموذج الإحصائي الإقليمي مثل هذه البيانات وأن يطلب من الدول ملؤها قدر إمكاناتها الحالية على أساس أن القدرة المحلية ستطور تدريجيا نحو استيفاء متكامل لهذه البيانات فى المدى المستقبلى ، وخلال هذه الفترة الانتقالية نقنع بتناول البيانات المتوافرة بحذر واضعين فى الاعتبار المواقف المختلفة للدول •

٣ - النموذج الإحصائي التحليلي :

فى ضوء ما انتهينا إليه من أسس تحكم اختيار الأنواع الهامة من الجرائم وقصر التحليل على الأنواع الخطيرة منها حسب درجة تأثير وقوعها على استقرار

الامن العام بمنطقة وقوعها نرفق مع هذه الدراسة النموذج الاحصائي التحليلي المنصور لتغطية البيانات الاحصائية التحليلية خلال الفترة القادمة .

والنموذج مقسم رأسا الى حقول رئيسية : الأول مخصص للرقم الكودى للجريمة يليه حقل نوع الجريمة حسب النوعيات والتقسيم السابق نوضيحه فى الفترة السابقة ، ثم حقل لتوضيح البيان العددي الاجمالى للجريمة ، اما الحقل الرابع فقد خصص للعناصر التحليلية للجريمة ، اما الحقل الخامس والاخير فقد خصص للعناصر التحليلية للجناة . وفيما يلى تعرض توضيحا لبيانات كل حقل من الحقول السابقة .

(أ) بالنسبة لحقل نوعيات الجريمة فقد قسم الى قسمين رئيسيين: الأول خصص للجرائم الخطيرة (الجنائيات) مصنفة الى جرائم أشخاص ثم جرائم الاموال ثم عرضنا القسم الثانى الجرائم الهامة (الممنج الهامة) مراعين نفس التصنيف السابق للجرائم الاشخاص والاموال .

(ب) بالنسبة لحقل البيان العددي يقصد به إدراج البيان العددي النهائى لاعداد كل نوع من أنواع الجرائم شاملا جميع الحالات التى وصلت الى علم الشرطة سواء كانت تامة الارتكاب أو لم تصل الا الى مجرد الشروع فى ارتكابها سنزاه انتهت فيها جهود أجهزة البحث الجنائى الى ضبطها أم استمرت مجهولة الفاعل ، بغض النظر عن نتيجة تصرف السلطة القضائية فيها .

(ج) بالنسبة لحقل العناصر التحليلية للجريمة نجد أنه مخصص لانواع متعددة من الجرائم هى تلك التى رأينا أنه من المفيد اخضاعها للتحليل والدراسة نتيجة لأهميتها وتأثيرها فى مدى استقرار الامن العام ، وهو نوع من التسهيل على المستوى المحلى يمكنه من التنفيذ الدقيق لتجميع البيانات المطلوبة . وقد مايزنا بين عناصر التحليل المطلوب حسب نوع الجريمة بحيث أبرزنا أهم العناصر التحليلية لكل جريمة تطبيقا لما انتهينا اليه فى الفقرات السابقة من تبان مثل هذه العناصر من جريمة الى أخرى . . . وهو الأمر الذى يبدو واضحا فى جرائم الاموال غنها فى جرائم الاشخاص حيث استبدلنا أسلوب ارتكاب الجريمة ليحل مكان الدافع عليها حيث ان الدافع فى جرائم الاموال واحد لا يتغير وهو الحصول على المال .

وقد اكتفينا بالبيان العددي فى باقى الجرائم وهو فى اعتقادى - قياسا على مدى أهميتها - يكفى لإعطاء المؤشر المطلوب طبقا لمستوى الاهتمام الاقليمى

العربي في المجال الاحصائي حيث يجب أن يقتصر بقدر الامكان على العموميات ذات المؤشرات القياسية دون دخول الى التفصيلات والتي يجب أن نترك للاهتصاصات المحلية .

(د) بالنسبة لحقل العناصر التحليلية للجنة فقد سار على نفس المنهج الذي فصلناه عند استعراضنا لفقرة العناصر التحليلية على أساس أن استيفاء بياناته سوف يتم عن طريق تكامل المصادر الاحصائية للأمن العام والمؤسسات العقابية والعدلية . وقد حاولنا في البيانات التفصيلية في هذا الحقل مراعاة تصميم البيان بأكبر درجة ممكنة دون الدخول في التفصيلات الممكنة تسهيلا لاستيفائها . ففي خانة الحالة العلمية اكتفينا بالبيان غير متعلم أو متعلم على أساس أن البيان الأول يشمل الأميين والملمين بالقراءة والكتابة بينما يدخل في البيان الثاني ما عداهم من الحاصلين على شهادات علمية . وفي خانة الحالة الاجتماعية اقتصرنا على بياني عائل لأسرة أو أعزب على أساس أن الأول يضم المتزوج أو الأرملة أو المطلقة الذي يعول أطفالا - وفي خانة الحالة المهنية استعصنا عن التقسيم الطويل للمهنيين بالتقسيم الشمولي لها الى مهنة وأعمال تجارية وزراعية وحكومية على أساس أن يدخل في الحكومة كل الوظائف المدنية والعسكرية المختلفة .

(هـ) بالنظر الى أهمية جرائم الأحداث فقد راعينا إبراز احصاءاتها من ناحيتين أساسيتين الأولى عندما أبرزناها على كل من مستوى الجرائم الهامة والخطيرة وهو فصل يقتضى مراعاة تميزها على المستوى المحلي للدول نظرا لتباين أسلوب المحاكمة والعقاب والتعامل الشرطي فيها ، والثانية عندما أفردنا خانة في حقل تحليل عناصر الجناة خصصت لتحليل الجناة الى الفين وأحداث . ثم حللنا أهم عناصر الحدث في كونه يعيش مع أسرته أم بمفرده على أساس أن ذلك يشكل في اعتقادي المحور الذي يدور عليه سبب انحراف الأحداث الى الجريمة .

(و) بالنسبة للنماذج المقترحة لتجميع البيانات الاحصائية من المحاكم فلا مانع من تجميعها على أن تقتصر نوعيات الجرائم على الأنواع المقترحة بنماذج الأمن ، وعلى أن يبذل جهد تنظيمي آخر من ناحية إعادة التصميم بما يدمج النماذج الأربعة في استمارة أو نموذج واحد لتبسيط اجراءات التحرير وجمع المعلومات في هذا المجال على أساس أن الاستمارة الرابعة يمكن التوصل الى بياناتها من واقع التجميع الآلي للبيانات الواردة بالنموذج الموحد .

(ز) بالنسبة للاستمارات الخمس لجميع البيانات الاحصائية من المؤسسات العقابية فنقترح بشأنها محاولة دمجها أيضا في نموذج موحد على أن يقتصر التحديد النوعي للجرائم على ما سبق اقتراحه ، وأن يقتصر التوزيع المهني على أساسيات المهن السابق اقتراحها أيضا بالنموذج الاحصائي للأمن .

٤ - توحيد أساليب تجميع البيانات الاحصائية :

يشكل توحيد أساليب تجميع البيانات الاحصائية المطبقة لدى الدول الأعضاء أهمية حيوية كبيرة باعتباره حجر الزاوية نحو احصاء موحد كامل يسفر بالتالي عن نتائج فعالة على المستوى الاقليمي العربي فضلا عن المستوى المحلي بالدول الاعضاء .

ونقطة البدء في تجميع البيانات الاحصائية تتبلور في انشاء وحدات ادارية مخصصة لأعمال الاحصاء الجنائي تنتشر في الوحدات الميدانية المكلفة بتلقي البلاغات عن الجرائم - ويخصص لكل مجموعة منها مستوى اشرافي وتجميعي ينقل المعلومات المجمعة من الوحدات الاحصائية التابعة له الى المستوى المركزي للاحصاء الجنائي بوزارة الداخلية والذي يقوم بعد ذلك بتجميع البيانات الاحصائية على مستوى كل قطر . ويعتبر تنظيم العمل داخل وحدات الاحصاء الجنائي بالصورة التي تكفل انتظام العمل بها ذا أهمية حيوية لنجاح العملية الاحصائية على المستوى المركزي ، وأول خطوات تنظيم العمل يكمن في تزويد هذه الوحدات بالأفراد المدربين على أعمال الاحصاء بصفة عامة والجنائي منه بصفة خاصة ، بالإضافة الى ضرورة اشرافهم بأهمية العمل الذي يقومون به بالنظر الى خطورة النتائج المترتبة على الاستناد الى المعلومات والبيانات المجمعة الأمر الذي يؤدي في النهاية الى اقتناعهم التام بدرجة أهمية وخطورة ما يقومون به من أعمال .

تجمع البيانات الاحصائية بواسطة عدة أدوات احصائية ناتى في مقدمتها النماذج الاحصائية التي تعم على وحدات الشرطة الميدانية للمثا عن الجرائم الفردية التي تصل الى علمها بالإضافة الى أدوات أخرى تتمثل في الاشارات التليفونية عن الحادث وسجلات قيد الجرائم بوحدات الشرطة الميدانية والكشوف اليومية والأسبوعية والشهرية التي تعدها هذه الوحدات والوحدات الاشرافية وترفعها الى الادارة المركزية للاحصاء ، ومن واقع تجميع النماذج الفردية للجرائم ومقارنتها بسجلات القيود والكشوف المرسلة من الوحدات

والاشعارات التليفونية يتم اخراج الصورة النهائية للاحصاءات الشرطية عن الجريمة .

ويعتبر النموذج الاحصائي هو الاداة الأساسية تجمع البيانات المختلفة عن العناصر التحليلية لكل من الجريمة والمجرم والمجنى عليه ، وهو لذلك حسب العادة يقسم الى هذه الأقسام الثلاثة الرئيسية التي ينفرع منها بعد ذلك كافة البيانات التحليلية لكل قسم منها حسب التفصيل الذي قدمناه في الفقرة السابقة ، ويتبع أسلوب التجميع الآل لخصر مثل هذه البيانات التحليلية بواسطة البطاقات المثقبة واتباع الأسلوب الإلكتروني للحصر وذلك يسنلزمه في الحيفة كثرة تفصيلات البيانات المجموعة من هذا المصدر وينير النموذج عدة مشكلات هامة يقتضى من جهاز الاحصاء التغلب عليها وتأتى في مقدمة هذه المشاكل سهولة ملء بيانات النموذج والحل الأمثل للتغلب على هذه المشكلة هو ادراج كافة احتمالات العنصر التحليلية مكتوبة بالنموذج ويكتفى من القائم بالملء بوضع دائرة أو علامة على البيان المقصود ، ثم تأتى بعد ذلك مشكلة من يعهد اليه بمهمل ملء النموذج والأسلوب الأمثل أن يعهد بذلك الى القائم بتحقيق الجريمة باعتباره أقدر الأفراد على حيازة البيانات الصحيحة عن الجريمة وهو الأمر الذى تعترضه صعوبة كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المحقق الشرطى وانشغاله بها عن هذه المهمة بما يؤدى الى بعض السلبيات من ناحية تأخير ملء النموذج فور التحقيق وتأخر وصولها الى جهات التجميع ، ويمكن التغلب على مثل هذه السلبيات عن طريق التوعية المستمرة للقائمين بهذا العمل والمتابعة الواعية لوصول النماذج وذلك عن طريق مراجعتها على الكشفوف المرسله بالجرائم المبلغة .

وعلى هذا الأساس يصبح ادخال الاحصاء الآلى الى وحدات الاحصاء المحلية أمرا لا مفر منه فى سبيل الحصول على البيانات التحليلية للجريمة والمجرم والمجنى عليه فى دقة وسهولة وهو أمر ليس مستحيلا بعد التقدم المعاصر الذى كثف من الخبرة العربية المتاحة فى هذا المجال والذى سهّل على كثير من الدول العربية ادخاله ضمن برامج التطوير المنفذة ويمكن عن طريقها تغطية المجال الشرطى فى مثل هذه الأمور .

وتعدد أدوات التجميع الاحصائي بالصورة السابقة يعطى لأجهزة التجميع المركزية فرصة مراجعة مدى صحة البيانات الواردة وشمولها لجميع الجرائم المبلغة الى مختلف وحدات الشرطة ولا شك أن فاعلية الرقابة فى هذا المجال تكتمل بصفة جوهرية عندما يتم ترابط أجهزة الاحصاء الشرطية مع تلك

العاملة فى حقل الاحصاء العقابى والقضائى بحيث يسدوفى النقص المحتمل فى آيه بيانات فى أحد المصادر من المصادر الأخرى وبحيث نصل فى النهاية الى أكمل وأصح البيانات المتاحة عن كل من الجريمه والمجرم ويفضى تحصيل هذا الهدف ضرورة تناول المعلومات الإحصائية بين الجهات الثلاث وتجميعها بعد ذلك فى الجهاز المركزى للاحصاء الجنائى والذى يؤلى بعد ذلك نصدير البيانات التى يتوصل إليها الى المصادر المختلفة سواء المحلية أو الاوليقيه .

يفيى بعد ذلك أن ٠٠٠ نلفت الأنظار الى مجموعة الأخطار التى قد نشوب عملية تجميع البيانات الإحصائية وهى تلك التى تتركز فى أخطاء ملء بيانات النموذج والنسب مرجع بصفه أساسيه الى انفصال وقت ملئه عن الوقت الذى يجرى فيه تحقيق الجريمة وحضور اطرافها وظروفها أمام المحقق الذى يستطيع عندئذ الحصول على البيانات السليمة من مصادرهما وهو الأمر الذى يصبح صعبا بعد انقضاء هذه الفرصة وتميل البيانات عندئذ تجاه الخطأ ، ومن أهم أخطاء التجميع أيضا احتمال حدوث ازدواج فى الجرائم المحصاة والنسب الشائع على ذلك هو ازدواج احصاء جرائم الاحصاء مع احصاء الجرائم العادية وخاصة فى الدول التى لا تفصل فى القيد والتكيف بين النوعين وهو عيب يؤدى الى تزايد ظاهرى فى الاحصاء ، ويتفق الحرس على خصم جرائم الأحداث من اجمالى الجرائم اذا خصص ليا احصاء منفصل ، ومن الأخطاء أيضا ما يلحق تباين تكيف الجرائم بين الوحدات الميدانية بحيث تحصى جريمة ما فى صورة تخالف تلك التى تحصىها بها وحدة أخرى كأن تحصى جريمة ما على أساس انها سرقة مسكن ويديرها احصاء آخر على أساس انها سرقة متجر ٠٠٠ وهكذا ، وهو عيب يقتضى توحيد مفاهيم الوحدات الميدانية على تكيف موحد للجرائم سواء من الناحية الفنية أو الناحية القانونية فى ضوء ما تنتهى اليه السلطات القضائية من تصرفات نهائية .

على أساس ما تقدم نستطيع أن تبلور أهم النقاط التى يستند إليها توحيد أسلوب تجميع البيانات وذلك كما يلى :

(أ) ضرورة توفير التنظيم الإدارى لوحدات الاحصاء الجنائى المركزية والميدانية بنقاط تلقى البلاغات عن الجرائم وتزويدها بالافراد المدربين على أعمال الاحصاء الجنائى والمقتنعين بأهمية ما يقومون به من أعمال .

(ب) العمل على توحيد النموذج الإحصائى لجمع المعلومات التحليلية عن الجرائم الهامة التى يتم الاتفاق عليها وبالأصطلاحات الموحدة التى تكفل

بوحيد مسمى البيانات المختلفة بما يمهّد السبيل الى سهولة تجميع مختلف البيانات وانسياب تبادلها دون عائق بين الدول الاعضاء ومراكز التجميع الاقليمي .

(ج) تطوير نظم العمل بوحدة الاحصاء الجنائي بحيث يدخل فيها أسلوب الاحصاء الآلي حتى يتيسر السبيل أمام تجميع البيانات التحليلية لعناصر الجريمة والمجرم والمجنى عليهم .

(د) أهمية تنظيم أعمال المراجعة بوحدة الاحصاء الجنائي للتأكد من صحة وسلامة البيانات المجمعة وذلك من طريق تعديد المصادر الاحصائية ومقارنة ما يستخرج منها من بيانات وبصفة خاصة مقارنة وربط المصادر الاحصائية بوحدة الشرطة الميدانية والاحصاءات الصادرة من كل من المؤسسات العقابية والعدلية .

(هـ) أهمية تبادل المعلومات بين وحدات الاحصاء الجنائي المحلية عن مشاكل العمل الاحصائي وأخطائه وتدارس السبل التي يمكن من طريقها التغلب على المشاكل والحد من الأخطاء بما يحقق تبادل الخبرات بين مختلف الوحدات والاستفادة المشتركة من تجارب الآخرين .

ولا شك أن عقد اللقاءات بين مسئول التنفيذ الاحصائي بالدول الاعضاء سوف يتيح قدرا كبيرا من التفاهم والتوحيد قد لا يتيح التبادل الوثائقي في مثل هذه الأمور .

٥ - توحيد أساليب التحليل واستخراج المعلومات :

تعدد النظريات الاحصائية القابلة للتطبيق في المجال الجنائي سواء في مجال القياس الاحصائي وسبل عرض البيانات الاحصائية وطرق الاستنتاج والتنبؤ بالمواقف الجنائية عن طريق استخدام نظريات العينات والوسط الحسابي والارتباط والسلاسل الزمنية .

ويبرز في هذا المجال دور الحسابات الالكترونية في تسهيل تطبيق مثل هذه النظريات عن طريق تصميم البرامج المناسبة التي تجهز خدمة الاحصاء الجنائي والتي تنشر في غالبية الدول العربية في الوقت الحاضر وتسهل بالتالي من اتمام عمليات التحصيل الاحصائي السابقة بصورة كاملة

ودقيقة تعطى الفرصة للتوصل الى نتائج محددة فى مجال تطوير وتوحيد أساليب التحليل واستخراج المعلومات بأكبر قدر من الفاعلية *

٦ - الوحدة المركزية للاحصاء الجنائى :

انتهينا فيما نقدم الى عدد من الأسس العامة لتوحيد مفاهيم الاحصاء الجنائى ونماذج وأساليب تجميع وتحليل واستخراج المعلومات ، تهىء الفرصة لتطبيق موحد لقواعد الاحصاء الجنائى بمختلف الدول العربية ، ونتيح بالنالى املا مستهدفا فى تجميع اعلى متكاملا لاحصاءات الجريمة يسمح باجراء دراسات مركزية تستهدف أفضل الطرق لمكافحة الجريمة *

والمحور الأساسى الذى ندور عليه الأسس المقترحة يتبلور فى ضرورة التزام الدول الأعضاء بالأسس المقترحة وتطوير نظمها الاحصائية بحيث تتجاوب مع هذه الأسس وخاصة فى مجال التحليل الاحصائى وتجميع البيانات ... ومن هذا المنطلق يصبح إيجاد الجهاز المركزى للاحصاء على مستوى الأمانة العامة للدفاع العربى ضد الجريمة أمرا جوهريا لا غنى عنه فى سبيل تحقيق فاعلية الجهود المبذولة فى مجال تطبيق وتنفيذ القواعد الاحصائية الموحدة عن طريق بذل الجهود لتوحيد النظم الادارية المطبقة ومساعدتها على تطوير أساليبها الاحصائية ومحاولة امرار المفاهيم الموحدة فى هذا المجال ، وهى الدوافع التى كمننت وراء ايراد التوصية بانشاء الوحدة المركزية للاحصاء ضمن توصيات الأمانة العامة للدفاع ضد الجريمة باعتبارها أحد الأسس الهامة والحיוوية لتنفيذ مقررات المؤتمر الأول ، لوزراء الداخلية العرب فى مجال توحيد قواعد الاحصاء الجنائى *

(١) اهداف الوحدة المركزية للاحصاء الجنائى :

يمكن بلورة الأهداف الأساسية التى ينبغى تحقيقها من وراء انشاء الوحدة المركزية للاحصاء الجنائى على مستوى الأمانة العامة للدفاع العربى ضد الجريمة فى النقاط التالية :-

١ - بذل الجهود للتوصل الى تنظيم ادارى لوحدة الاحصاء الجنائى بالدول الأعضاء بما يكفل إيجاد مثل هذه الوحدات بالدول التى لم تنشئها بعد ، وتعديل تنظيم القائم منها بالصورة التى تتوحد فيها الجهة الادارية

النابعة لها هذه الوحدات ، مع تحقيق الانتشار لفروعها في مواقع جمع المعلومات على الامتداد الجغرافي للدولة •

٢ - وضع نماذج تجميع البيانات الاحصائية على المستوى المحلي وتخزين أفضل أساليب ملء وتجميع البيانات ومحاولة اجتذاب الدول الأعضاء نحو تعميم تطبيقها بهدف التوصل الى توحيد أدوات وأساليب جمع الاحصاءات بالدول الأعضاء •

٣ - مواصلة الجهود المبذولة في اتجام توحيد وتقريب المصطلحات الاحصائية المطبقة سواء على مستوى مسميات الجرائم وتصنيفها أو على مستوى العناصر التحليلية لكل جريمة •

٤ - وضع البرامج التدريبية التي تستهدف الارتقاء بمستوى العاملين بحقل الاحصاء الجنائي بالدول الأعضاء ، وتنظيم عقد اللقاءات فيما بينهم لمناقشة ما يعترض العمل الاحصائي من مشاكل ومحاولة التغلب عليها •

٥ - تجميع البيانات الاحصائية عن الجرائم الهامة وتصنيفها وتحليلها بهدف استخراج مؤشرات الاحصائية ذات الفائدة في عمليات التخطيط لمكافحة الجريمة بالدول الأعضاء •

٦ - القيام بالدراسات والبحوث الجنائية المستندة على الاحصاءات المجمعة بهدف كشف وعلاج مختلف الظواهر الاجرامية وتحديد أفضل السبل لمقاومة السلوك الانساني المنحرف ومحاولة التنبؤ بمسارات الجريمة في الفترات المستقبلية •

(ب) تنظيم الوحدة المركزية للاحصاء الجنائي :

في ضوء الاهداف المبثقة تحقيقها من وراء انشاء هذه الوحدة ، نرى أن تنظيمها يجب أن يؤسس على القواعد التالية :

١ - تكون الوحدة تابعة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة باعتبارها الجهاز المركزي بالجامعة لتوجيه ووضع الاستراتيجيات المتصلة بتنسيق الجهود العربية المبذولة في هذا المجال •

٢ - يجب أن يتشكل الجهاز الاداري للوحدة من متخصصين يجمعون كلا من الخبرة في المجال الاحصائي والمجال الجنائي •

٣ - أن يتم تجميع البيانات الإحصائية وتحليلها عن طريق الاستعانة بالحاسبات الالكترونية. وهي التي تكفل الدقة والسرعة في القيام بالعمليات المطلوبة .

٤ - أن تقسم الى ثلاث ادارات رئيسية : الأولى تخصص لادارة وتوجيه عمليات تجميع المعلومات وتحليلها ، والثانية مخصصة لادارة عمليات التدريب ، والثالثة مخصصة لأعمال الدراسة والبحوث . وهو انقسام الذي يحقق الأهداف السابق توضيحها .

(ج) أسلوب عمل الوحدة :

على أساس التقسيم الإداري المقترح نبلور أسلوب عمل الوحدة في النقاط التالية :

١ - القيام بتجميع البيانات الإحصائية الإقليمية من الدول الأعضاء وما تم إجراؤه فيها من بحوث متصلة بالجريمة ، والتأكد من استيفاء بيانات النموذج المبيعة وسلامتها .

٢ - تحليل البيانات المجموعة سواء يدويا أو آليا باستخدام الحاسب الالكتروني بعد تطويعها لتناسب التحليل الآلي عن طريق وضع البرامج والنظم المناسبة لذلك .

٣ - إخضاع البيانات التحليلية المتوفرة للدراسة والبحث بهدف استخلاص توجيهات محددة لواضعي خطط مكافحة بالدول الأعضاء لتحقيق أقصى فاعلية من إجراءات مكافحة الجريمة المطبقة .

هذا بالإضافة الى اعداد النشرات الإحصائية التحليلية على المستوى الإقليمي والمحلي وتبادلها مع الدول الأعضاء .

٤ - توسيع دائرة التبادل الدولي للمعلومات الجنائية على المستوى الدولي والعربي بالصورة التي يتحقق معها الاطلاع المستمر على المستوى الأمني العالمي مما يتيح إجراء المقارنات المفيدة بينه وبين المستوى المحلي ، فضلا عن متابعة التطوير المستمر الذي يلحق أساليب العرض الإحصائي .

فى خاتمة هذا البحث أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض فكرى بالنسبة
للتوحيد الاحصائى المقترح وأن يكون فى الآراء المقدمة اثراء للتجربة الرائدة
التي بدأتها المنظمة العربية للدفاع ضد الجريمة فى هذا المجال ٠٠٠ ونسأل
الله الرقى والرفعة لأمتنا العربية •

الجوانب الجنائية في الجريمة التأديبية

دكتور

حسنى درويش (*)

١ - التمييز بين الجريمة الجنائية والخطأ التأديبي :

الجريمة الجنائية فعل أو امتناع يعده القانون مخلا بنظام المجتمع ، فيحدده ويقرر له عقوبة جنائية . أما الخطأ التأديبي فهو اخلال بواجبات الوظيفة أو المهنة التى ينتسب اليها الفاعل ويقرر له القانون سلسلة من الجزاءات متدرجة فى القوة تختلف عن العقوبات الجنائية .

وهذا ما أفصحته عنه المحكمة الادارية العليا بقولها :

« ان المخالفة التأديبية هى أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ولمقتضياتها أو كرامتها .
بينما الجريمة الجنائية هى خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به . وهذا الاستقلال قائم حتى ولو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين » (١) .

ويترتب على ذلك أن القانون التأديبي لا يعرف مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بالنسبة للأخطاء التأديبية ، بل يتركها لتقدير الجهة التى تتولى المحاكمة التأديبية ، فهذه الجهة لها كامل الحرية فى تقدير ما اذا كان الفعل يكون خطأ تأديبيا أم لا (٢) .

* مدرس بعسم القانون العام ماكاديمية الشرطة .

(١) راجع المحكمة الادارية العليا ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، مجموعة المبادئ القانونية

س ٤ رقم ٢٧ ص ٤٥٨ .

(٢) راجع دكتور محمد جودت الملط - المسئولية التأديبية للموظف العام - رسالة دكتوراه

سنة ١٩٦٧ ص ٦٥ .

فاذا كانت الجرائم الموجبة للعقوبات الجنائية محددة في قانون العقوبات
القوانين الأخرى حصرا ونوعا ، فإن الأفعال المكونة للذنب الإداري والجريمة
التأديبية ليست كذلك ، اذ مردها الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج
على مقتضياتها بوجه عام(٣) .

وقد وجدت هذه الأفكار مكانها بين أحكام المحكمة العليا التي قررت
صراحة أن : « الموظف الذي يتسم بسوء السيرة من حق الادارة بل من واجبها
أن توقع عليه العقوبات التي تراها محقة للمصالح العام ، وذلك متى اطمانت
واقتنعت بصحة ما نسب الى الموظف من أمور قد تخدش السمعة والسيرة
وان لم يصل الأمر الى حد تكوين الفعل المنسوب اليه جريمة يعاقب عليها
قانون العقوبات » ٢-١٢-٦١ ، ٧-١٩٧٣ » .

٢ - استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية :

استقر الرأي على أنه لا محل لتطبيق قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه
جنائيا في المجال التأديبي ، بمعنى أن الشخص الذي حوكم جنائيا عن فعل
معين يجوز محاكمته تأديبيا عن الفعل ذاته ، كما أن الشخص الذي حوكم
تأديبيا عن فعل معين تجوز محاكمته جنائيا عن نفس الفعل بوصف كونه
جريمة .

هذا ما جرت عليه أحكام القضاء المصري ، فقضت المحكمة الادارية
العليا(٤) بأن المحاكمة الادارية انما تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاله
بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات .

أما المحاكمة الجنائية فانما ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم
القانون العام. قد يصدر حكم البراءة فيها ومع ذلك فان ما يقع من المتهم يشكل
ذنبا اداريا وان كان لا يكون جريمة خاصة الا أنه لا يتفق ومقتضيات السلوك
الوظيفي فيكون ذنبا يجوز مساءلته بطريق المحاكمة التأديبية(٥) .

(٣) راجع العميد سليمان الطاوي ، الجريمة التأديبية ، دراسة مقارنة ١٩٧٥ ص ١١٥ .

(٤) راجع أبو خدي - رقم ٣٠١ ص ٣٠٥ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، مجموعة المبادئ
القانونية للمحكمة الادارية العليا ص ٣-٤ .

(٥) راجع العميد سليمان الطاوي ، المرجع السابق ص ٢٢ .

والمستفاد من ذلك أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه عن فعل صدر منه لا يحول دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية (٦) .

٣ - إذا كان الخطأ التأديبي والجنائي يستقل كل منهما عن الآخر ، فإن العلاقة بينهما قد غدت موضوعا متميزا لا يمكن اغفال أهميته من الناحية العملية وذلك نظرا للصلات الوثيقة بين الأخطاء الجنائية والأخطاء التأديبية لا سيما حين يعاقب الموظف جنائيا وتأديبيا عن ذات الفعل .

وقد اختلف الفقه فى تكييف دور كل من التأديب الجنائي والتأديبي اختلافًا يعكس المذهب العام للفقيه ، بالنظر الى الظروف الاجتماعية السائدة حين يبدى أفكاره (٧) .

والمستفاد من هذه الآراء ، أن التأديب الإداري يرمى الى تحقيق غرض مواز لأهداف العقوبة فى قانون العقوبات وهو تأمين النظام داخل نطاق جماعة منتظمة معينة .

وقانون العقوبات يستهدف تحقيق احترام القواعد المنظمة لجماعة ما عن طريق ازالة العقاب .

وهذا التشابه بين القانونين أدى الى وحدة الأساس القانوني فى العقاب فى الحالىين .

ولكن هذا التشابه بين القانونين لا يؤدى الى الاندماج بينهما وانصهارهما

(٦) فالقاعدة الى استقر عليها الفضاء نطى بأن :
« كل عامل يخالف الواجب المنصوص عليها في فرائض الوظيفة ويخرج على منطوق الواجب في أعماله وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بوقوع العقوبات المالية » .
وهذا ما قضت به المادة ٧٨ من قانون العاملين المدنيين ٤٧ - ١٩٧٨ ، بولها « كل عامل يخرج على مقصود الواجب في أعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » .

(٧) راجع استاذنا الدكتور محمد سليمان الشاوي ، المرجع السابق ص ٢٢١ وما تلاها .

معا في برتقه واحدة ، بل يبقى لكل من القانونين ذاتيته (٨) .

فإذا كان النابت استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية فإن ذلك لا يعني أن الاستقلال تام ، ولكن هناك تأثير متبادل بينهما .

وقد ألح المشرع الى هذه العلاقة - المادتان ٦٦ من نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - بجعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية في ذات الوقت جريمة جنائية .

وبرز هذا التأثير في مجالين :

الأول : مدى حرية المحكمة التأديبية في الأخذ بالوصف الجنسائي لنواقص المكونة للمخالفة التأديبية .

(٨) راجع العميد سليمان الطماوي ، مؤلفه السابق ص ٢٢٧ وما تلاها حيث أوضح أوجه الفرق بين الجريمة التأديبية والجنائية بقوله ان التأديب الإداري ينشئ الى أسره قانون العقوبات ولكن الأصل المسبوك لا ينشئ الاندماج والاندماج بينهما في الحاضر أو المستقبل .

فاذا كانت فكرة العقاب موجودة في القانونين ، فإن العقاب في قانون العقوبات ما يزال يرمى الى عقاب أعمال ، وانها ، محدودة على سبيل المصير ، منضبطة بالأوصاف ، وأن ما عداها يعتبر ساجا مهما كان رأى الجماعة فيها .

فالأصل هو الحرية والاباحة . والاستثناء هو القيد والعقاب وعلى العكس من ذلك بالنسبة الى الجريمة التأديبية وما يزال العقوبات الجنائية تستهدف شخص المخطئ وما له ، بينما تقتصر العقوبات التأديبية على مزايا الوظيفة .

أما قانون العقوبات فيسهل الردع والزجر حماية للمجتمع من أذى المجرم وأخطاره . أما التأديب الإداري فإن هدفه كفالة سير المراتب العامة وإداء الخدمات للمواطنين - وقانون العقوبات يتسم بالانقياد ، بمعنى أن سلطانه يشمل جميع الماعطين في الدولة بغض النظر عن جنسائهم ، ولا شأن له - كقاعدة عامة - بما يقع خارج حدود الدولة .

أما التأديب الإداري فإنه يتابع الموظف عن أخطائه المسببة ألبنا كان وسواء وقع الفعل المالحى داخل الدولة أو خارجها .

والجريمة الجنائية ما تزال شخصية محضة ، فلا يسأل الانسان كقاعدة عامة الا عن الأفعال الصادرة منه شخصا ، فلا تزر وزارة وزر أخرى ، أما المسئولة التأديبية فتتمد في حالات كثيرة لتشمل المسئولية عمل الغير كالمروسي .

(٩) راجع المحكمة الادارية العليا ، الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ ، في الطعن المقام من مدير عام النيابة الادارية ضد عبد الحى جمعه زايد (غير منشور) .

الثانى : الحكم الجنائى بادانة الموظف متى تلتزم به المحاكم التأديبية؟

٤ - حرية المحكمة التأديبية فى الأخذ بالوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية :

أشرنا سلفا الى استقلال المخالفة التأديبية على الجريمة الجنائية ، وبرز هذا الاستقلال فيما يتعلق بالجوانب الجنائية المكونة للمخالفة التأديبية . فهل تلتزم المحكمة التأديبية بالوصف الجنائى الذى تسبغه المحكمة الجنائية للوقائع اذ كانت تشكل فى ذات الوقت مخالفة تأديبية ؟

ام ان للمحكمة التأديبية حرية تقدير فى هذا الصدد وما حدودها ؟

ويثور هذا التساؤل اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

وقد اجابت عن هذا السؤال المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ فى جلسة ٢٤-١١-١٩٧٩ م بقولها :

« بانه اذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه الا تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية ، اذ لها ان تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ، ولها ان تصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان اثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما ان ما تنتهى اليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى . ولا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى . فللمحكمة التأديبية أن تكيف الوقائع المنسوبة الى العامل بحسب ما تستظهره منها وتخلق عليها الوصف الجنائى السليم بغية النظر فى تحديد مدى سقوط الدعوى التأديبية . »

والمسغاد من ذلك أن المحكمة التأديبية تلتزم بالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجنائية ، وكان الفضل فيها ضروريا ، ولا تملك المحكمة الخروج على تلك الوقائع بالإضافة إليها أو الحذف منها دون التقيد بالتكليف الذي تخلفه المحكمة الجنائية على الفعل المنسوب إلى الموظف المخطئ ، على نحو ما سنرى .

٥ - الحكم الجنائي بادانة الموظف متى تلتزم به المحاكم التأديبية :

ثار جدل شديد حول مدى حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني والتأديبي . وأنهى الأمر بالنص في قانون الإجراءات الجنائية على إلزام المحاكم المدنية بأحكام البراءة أو الإدانة التي تصدرها . فهل يمكن أن تخرج محكمة مدنية على ما تضمنته حكم محكمة الجنابات على موظف ؟

نصت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية صراحة على أن يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم تكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بني على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة .

ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون . بينما العكس غير صحيح بمعنى أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .

هذا فيما يتعلق بتعليق بحجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية والعكس .

فما حجية الحكم الجنائي بالإدانة أمام المحاكم التأديبية ؟ قضت المحكمة الإدارية العليا بأن الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا . فإذا نسب الحكم الجنائي إلى الموظف الإهمال في قيامه بأعباء وظيفته وهو بصدد التذليل على عدم ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه فإن ذلك لا يعتبر بذاته حجة في المجال التأديبي على وقوع هذا الإهمال ولكن ما يثبت الحكم الجنائي يمكن الأخذ به كدليل على ثبوت هذا الإهمال متى اقتنعت به السلطة .

إنشائية المختصة إعمالاً لحريتها في استخلاص الأدلة وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيدهم النأيث في الأوراق (١٠) .

لا يشر تطبيق هذه القاعدة صعبية في الحالات التي يصدر فيها الحكم الجنائي قبل القرار التأديبي . ولكن يبتشكل الأمر عندما يصدر القرار التأديبي براءة استناداً إلى عدم ثبوت الوقائع من الناحية المادية ثم يؤكد الحكم الجنائي الذي يصدر بعد ذلك وجودها المادي ، وكذلك عندما يصدر القرار التأديبي بالاستناد إلى وقائع معينة ثم ينفي الحكم الجنائي بعد ذلك وجودها المادي .

١ - أما في الحالة الأولى ، كما يري البعض (١١) فإنه لا مانع من العودة إلى المسألة الإدارية ذلك أن السلطة التأديبية من ناحية ، لم تستنفذ اختصاصها تماماً لأنها ما برأت إلا استناداً إلى عدم قيام الواقعة التي أكد القاضي الجنائي بعد ذلك وجودها بقرينة لا تقبل اثبات العكس . كما أن العودة إلى التأديب لا تعني من ناحية أخرى ازدواجاً في الجزاء ، مادام الفرض أن العامل قد برأ في المرة الأولى ، ويسري ذلك ولو كان القرار التأديبي الأول قد صدر من سلطة قضائية ، وذلك حتى تعمل هذه السلطة ولا ينجا من جديد في ضوء الحكم الجنائي الذي يتعين عليها أن تنقيده به .

٢ - وفي الحالة الثانية حيث يسبق الحكم التأديبي الصادر بالاستناد إلى الحكم الجنائي ، تكون الصعوبة كذلك سهلة الحل إذا لم يكن القرار التأديبي قد صار نهائياً بعد ، بأن كان قراراً إدارياً لم يستغل ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية أو محكمة القضاء الإداري ، أو كان قراراً قضائياً مازال من الجائر الطعن فيه أمام المحكمة العليا إذ في وسع صاحب الشأن أن يصحح

(١٠) راجع المحكمة الإدارية العليا . القضية رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠
المقارنة من محمد كامل السيد خلف الله وزير العدل رئيس محكمة كفر النسخ الإبدئية
(غير منشور) .

ذهب البعض إلى سادة الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية ، تلك السادة التي يقضها النظام العام في الجماعة ، نظراً لتعلق الدعوى الجنائية بالأرواح والحريات والحرمات في حين أن الدعوى المدنية تتعلق بمصالح فردية تنصل بالذمة المالية .

فحجة الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ليست إلا مظهر من مظاهر سادة الدعوى الجنائية على الدعوى مدنية . (راجع د . إدوار غالي الذهبي ، مؤلفه حجة الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ، الطبعة الثالثة ١٩٨١ ص ٤٨ ، ص ٣٥٩ .

(١١) راجع دكتور عبد الفتاح حسن . قضاء التأديب ١٩٦٤ ص ٢٩٠ وما تلاها .

القرار التأديبي عن طريق الطعن فيه أمام الجهة المختصة لأن الطعن سوف ينظر في ضوء الحكم الجنائي الذي نفى الوجود المادي للواقعة .

ولكن تدق المشكلة اذا صدر الحكم الجنائي بعد صدور القرار التأديبي نهائيا بأن قرارا اداريا أو قرارا قضائيا فات ميعاد الطعن فيه أو طعن فيه ورفض الطعن أو كان حكما من المحكمة العليا لا يجوز الطعن فيه أصلا فما هو السبيل في هذه الصورة للتوفيق بين القرار التأديبي والحكم الجنائي الصادر بعده ؟

(أ) اذا تعلق الأمر بقرار تأديبي اداري صار نهائيا يرى البعض (١٢) أن صدور حكم جنائي ينفي الواقعة التي قام عليها يكون طرفا جديدا يجيز لصاحب الشأن أن يطلب من مصدر القرار سحب قراره ، والا كان له الطعن من جديد في قراره الصادر بالرفض خلال المواعيد القانونية . وقد أخذ القضاء بحل مماثل في حالة صدور لائحة سليمة وفقا لتفسير معين يعتنقه القضاء الاداري ، ثم تغير هذا القضاء ، فان مجلس الدولة الفرنسي يخول ذا المصلحة أن يتقدم الى الادارة بطلب تصحيح الوضع ، كما في حالة صدور تشريع جديد تماما . وذلك لأن المجلس يقدر ان الذي منع الفرد من طلب الغاء اللائحة عند صدورهما ، علمه بأن المجلس لن يجيبه الى طلبه على الراجح ، ووفقا للقضاء الذي يسر عليه . ولهذا يكون من العدل أن يستفيد الأفراد اذا ما غير المجلس من قضائه .

وقد شيد مجلس الدولة الفرنسي نظرية تسمى بتغير الظروف الواقعية أو القانونية (١٣) وفيها أجاز - حسبما ما انتهى اليه - لصاحب الشأن أن يتقدم الى السلطة الادارية المختصة في أي وقت بطلب الغاء اللائحة أو تعديلها اذا ما تغيرت الظروف الواقعية التي بررت اصداها - والطعن بعد ذلك أمام مجلس الدولة خلال مدة الطعن القضائي في القرار الذي تصدره برفض طلبه صراحة أو ضمنا ، أو التقدم الى السلطة المختصة خلال مواعيد الطعن القضائي في حالة تغير الظروف القانونية اعتبارا من تاريخ نشر القانون الجديد أو اللائحة القديمة وفي حالة الرفض الطعن في خلال مدد الطعن القضائي في قرار الرفض أمام مجلس الدولة فيلغيه .

(١٢) راجع دكتور عبد الفتاح حسن ، مؤلفه السابق ص ٣٩١ .

(١٣) راجع : رسالتنا نهاية التراد الاداري عن غير طريق القضاء ١٩٨١ ص ٩٦ .

نخلص مما سبق الى أن صدور حكم جنائي ينفي الواقعة التي قام عليها يكون طرفا جديدا يتيح لصاحب الشأن أن يتقدم للسلطة الإدارية المختصة بمصدر القرار بطلب سحبه وفي حالة الرفض له أن يطعن في قرار الرفض خلال المواعيد المقررة للطعن قانونا .

أما اذا صدر الجزاء بحكم قضائي نهائي من محكمة تأديبية أو من المحكمة العليا ، فلن يجوز القول بسحبه كالقرار الإداري ، كما لا يجوز من ناحية أخرى طلب إعادة النظر فيه لكون الحالة التي نحن بصدها لا تدخل ضمن حالات التماس إعادة النظر ، كما حددها قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات وهو تحديد ورد في القانونين على سبيل الحصر .

لذلك نرى مع البعض (١٤) ان علاج هذا الفرض لا يكون الا بتدخل تشريعي يجبر التماس إعادة النظر في الحكم التأديبي حتى تعيد السلطة التي أصدرته النظر في حكمها واطاعة في الاعتبار ما جاء بالحكم الجنائي اللاحق عليه .

٦ - حدود الحجية :

استقر الفقه والقضاء (١٥) على أن حدود الحجية تكوّن لمنطوق الحكم وأسبابه الجوهرية المكمل له ، وتتعلق بما أثبتته الحكم من وقائع كان تعرضه لها لازما للفصل في الدعوى دون غيرها من التكييفات القانونية أو ما يتعلق بتقدير مداها أو خطورتها وآثارها ، وذلك وفقا للضوابط التي استقر عليها الفقه والقضاء الإداري . أو بمعنى آخر أن القضاء الإداري لا يتقيد بالحكم الجنائي اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانوني مبني على ما فهمته المحكمة الجنائية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن. الا في الحالات التي يرتب القانون فيها آثارا معينة بالنسبة للتكييف أو الوصف القانوني الجنائي للوقائع ، كما لو كانت جنائية أو جنحة وما اذا كانت مخلة بالشرف أو الأمانة « حكم المحكمة الادارية العليا في ٩ نوفمبر ١٩٦٣ س ٩ ص ١٢ وحكمها في ٥ نوفمبر ١٩٦٦ س ١٢ ص ٥٥ ، وحكمها في

(١٤) راجع د- محمد عصفور ، جريمة الموظف العام ص ١٨٦ وما بعدها .

(١٥) راجع : دكتور أحمد كمال الدين موسى ، نظرية الإثبات في القانون الإداري ، ١٩٧٧

ص ١٤١ ، والمراجع التي أشار إليها بالهامش (٣٠) .

٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ ص ١٧ وحكم محكمة القضاء الإدارى فى
٢٤ مارس ١٩٧١ ص ٢٥ ص ٣٣١ .

وتطبيقا لذلك فانه اذا صدر الحكم الجنائى بالادانة يقيد قضاء التأديب
فى خصوص الوقائع التى أثبتتها ، وكذلك الحكم الصادر بالبراءة استنادا الى
انعدام الوقائع ماديا مؤكدا عدم صحتها يقيد قضاء التأديب الذى لا يملك
بعد ذلك أن يقرر قيامها .

على خلاف ذلك فان الحكم الجنائى الذى يصدر بالبراءة على أساس الشك
فى صحة الوقائع أو لانقضاء القصد الجنائى أو لعدم تجريم الوقائع النابتة
جنائيا ، فانه لا يقيد قضاء التأديب اعمالا للأصل العام القاضى باستقلال
القضائين العادى والإدارى ، كما أن القرارات الصادرة من جهة القضاء
الجنائى . بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا تحوز حجية أمام قضاء التأديب ولا
تقيده فى شيء .

ومن جهة أخرى فان الأحكام الادارية الصادرة من احدى جهات القضاء
الإدارى والحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر حجة فيما تضمنته من
وقائع ثابت بها ، وكانت لازمة للفصل فى الدعوى وبذلك تنقيد بأحكام
القضاء الإدارى الأخرى ، وعلى ذلك فان الحكم الصادر بإلغاء القرار الإدارى
لمخالفته للمشروعية يعتبر سنداً لاثبات ركن الخطأ فى دعوى التعويض
اللاحقة أمام القضاء الإدارى طبقاً لقواعد مسئولية الإدارة على أساس الخطأ ،
وتعتبر المحكمة الادارية بالحكم الصادر من مجلس الدولة المتعلق ببيان حدود
الأملك العامة ، فإذا خالف حكمها ذلك التجديد فانه يكون مخالفاً لحجية
الشيء المحكوم فيه التى اكتسبها حكم مجلس الدولة .

٧ - الخاتمة :

إذا كان الأصل ، كما سبق القول ، هو استقلال الخطأ التأديبى عن
الخطأ الجنائى ، واستقلال الإجراءات التأديبية عن الإجراءات الجنائية
فان هذا الاستقلال يحمل قيوداً أساسية فى العلاقة بين القرار التأديبى
والحكم الجنائى لما لهذا الأخير من حجية .

ونستخلص من دراستنا النتائج التالية :

أولا : أن الحكم الجنائي صاحب القول الفصل في الجرائم الجنائية ويعتبر حجة فيما يتعلق بالوصف الذي يضيفه على الوقائع ، أو بمعنى آخر أن المحكمة الجنائية هي صاحبة الكلمة الأخيرة في الوصف الجنائي الذي تضيفه على الفعل الثابت قبل الموظف المخطيء .

ثانيا : إذا كان للحكم الجنائي حجته المطلقة من حيث قيام الوقائع المكونة للجريمة الجنائية أو عدم قيامها فإن للإدارة أن تستخلص من هذه الحجية ما تفيدها في مهمة التأديب .

ثالثا : أن الحكم الجنائي الذي يصدر بالبراءة لا يمنع من الإدانة تأديبيا لاختلاف مفهوم كل من الجريمتين التأديبية والجنائية .

رابعا : لا تمنع الإدانة الجنائية من توقيع عقوبة تأديبية على العامل دون أن يكون في ذلك إخلال بمبدأ عدم تعدد العقوبات عن الفعل الواحد ، نظرا لاختلاف طبيعة كل من العقوبتين .

خامسا : وأخيرا لا حجية للقرار التأديبي لدى القاضى الجنائي .

الشرط الأخير في دعوى الحراسة المستعجلة(*)

الأستاذ/عبد المنعم الشريشي

تنص المادة ٧٢٩ من القانون المدني على أن الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه الى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وبإدارته وبرده مع غلته المقبوضة الى من يثبت له الحق فيه .

فمن المقرر أنه يشترط لاختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر دعوى الحراسة أن تتوافر خمسة شروط :

- ١ - النزاع .
- ٢ - الخطر
- ٣ - الاستعجال
- ٤ - عدم المساس بأصل الحق .
- ٥ - أن يكون محل الحراسة قابلا لأن يعهد بإدارته للغير وسوف بقصر هذا البحث على الشرط الأخير .

غير أنه لنتبين هذا الشرط ينبغي أن نلقى نظرة سريعة على الشروط السابقة فبالنسبة للشرط الأول وهو شرط النزاع فإنه من المقرر أن المقصود بالنزاع في دعوى الحراسة هو النزاع بمعناه ، الواسع ، فهو يشمل النزاع المنصب على المنقول أو العقار أو مجموع الأموال المراد وضعها تحت الحراسة، أو النزاع المتصل بهذا المال اتصالا يقتضى عدم بقاءه تحت يد حائزه وإن لم يكن منصبا على المال المذكور بالذات عملا بنص المادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدني ، والذي يتضح منها أن الحراسة القضائية قد تفرض بسبب

* تكملة للمقال السابق نشره بالعدد ٣ لسنة ١٩٧٩ نفس الكاتب .

نزاع يقوم بين الطرفين ولكنه لا ينصب على المنقول أو العقار أو مجموع من المال المطلوب فرض الحراسة عليه ، بل ينصب على أمر آخر يقتضى عدم بقاء ذلك المال تحت يد حائزه ، وبالتالي يتضح أن التشريع المصرى يرمى الى التوسع فى مدق النزاع الموجب للحراسة (١) .

فليس يلزم لتوافر النزاع أن يكون منصبا على ملكية المال أو حيازته بل قد ينصب على الريع وكيفية توزيعه ، أو على الإدارة أو على أفعال أخرى ترتكب بالنسبة لهذا المال ، بل قد لا ينصب النزاع على المال إطلاقا إنما ينصرف الى أفعال أخرى ترتكب بالنسبة له تقتضى عدم بقاءه تحت يد حائزه ، على أنه يشترط أن يكون هذا النزاع جديا وعلى أساس من الصحة يؤكده ظاهرا المستندات وظروف الحال . أما بخصوص الخطر فإن ركن الخطر هو الذى استرطته المادة ٢/٧٣٠ مدنى إذ أن الخطر يتوافر فى الحراسة القضاية إذا كان يخشى هلاك المال أو ضياعه أو تلفه أو هلاك ثماره أو ضياع إيراداته إذا بقى فى يد حائزها ، كذلك إذا كان يخشى على المال أو إيراداته مع احتمال إفساد حائزه (٢) - أما الاستعجال فهو الخطر الحقيقى المحقق بالحق المراد المحافظة عليه والذى يلزم درؤه عنه بسرعة لا تكون عادة فى التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده ، أما عدم المساس بأصل الحق فهو أن يكون الاجراء المطلوب وقتيا بحيث لا يكون للحكم تأثير فى الموضوع أو أصل الحق ، أما الشرط الأخير وهو موضوع هذا البحث .

قابلية المال لأن يعهد بإدارته للغير :

فيشترط للحكم بالحراسة أن يكون محلها مالا مما يقبل أن يعهد بإدارته الى الغير ، فإذا كان المال غير قابل لذلك ، سواء بحكم طبيعته أو بحكم الظروف المحيطة به أو بحكم التنظيم القانونى الخاضع له أو لغير ذلك من الأسباب القانونية فإن القضاء المستعجل يحكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وسوف نتكلم أولا عن عدم قابلية المال لأن يوضع تحت الحراسة بحكم طبيعته . فمثلا طلب الحراسة على المستندات المودعة من الخصم لأن هناك فرقا بين الودعية والحراسة فالودعية عقد يتم بالتراضى ولا تقع بحكم القاضى ، فالحراسة تختلف عن الودعية فى أن الحارس ولو أن المال يكون فى وديعته الا أن عليه أن يدير ويستغل المال ويقدم حسابا عن إدارته لذوى

(١) قضاء الأمور المستعجلة - امجد على - واث - الطبعة الخامسة ص ٥٠ ، ٧٠ ، ١٠٠٣ .

(٢) : السنهورى ج ٧ - ص ٧٩٢ بند ٤٠٤ .

الشبان • فادارة المال الموضوع تحت الحراسة شرط جوهري وركن أساسي للحراسة • ويؤيد ذلك ما ورد في تعريف الحراسة بالمادة ٧٢٩ مدني (٣) ولكن هناك رأى آخر انتهى الى جواز فرض الحراسة على دفاتر مودعة في قضية مقررا أنه «إذا كان الثابت أن نزاعا قام بين المدعي والمدعى عليه حول انعقاد شركة خاصة بينهما بمقتضى عقد شفوي أو عدم انعقادها بعد أن انكر المدعى عليه وجود الشركة ووصف المدعى بأنه كان عاملا بالأجر لا شريكا فانتزه المدعى فرصة وجود دفاتر الشركة في قضية أخرى. مرددة بين المدعى عليه وآخر والتجأ الى القاضى المستعجل طالبا فرض الحراسة القضائية على تلك الدفاتر ولما كان الاجراء التحفظي المؤقت المطلوب فرضه يتعين أن يستند الى دعائم تبرره فيتعين على القاضى أن يتبين من ظاهر المستندات ما اذا كان في الأوراق ما يرجح وجود شركة تبرر الحد من استئثار المدعى عليه بحيازة الدفاتر أم لا • وليس في ذلك مناس باصل الحق لأنه لن يقضى قضاء بأن في وجود الشركة من عدمها ، بل سيتحسس ظاهر المستندات بالقتل والالزام للاجراء الوقتي المطلوب منه فان استبانت المحكمة جدية القول بوجود الشركة (اذا قدم المدعى خطا با يحمل توقيع المدعى عليه ويذكر فيه أن المدعى شريكه، كما تبين من الاطلاع على الدفاتر الاشارة الى هذه الشركة مما يقرب الى الدفن • جدية القول بوجود شركة محاصة والمعروف أن شركات المحاصة يجوز اثباتها بالدفاتر والخطابات) • ولما كانت دفاتر الشركة من عناصر اثباتها وتنطوي على الحسابات وهي أمور محل نزاع بين الطرفين فتقتضى المحكمة بوضعها تحت الحراسة كاجراء يصون مصالح الطرفين. ويمنع يدهما عن الامتداد اليها بالعيب (٤) • وقد عينت المحكمة كاتب أول محكمة مصر حارسا على الدفاتر لما له بحكم وظيفته من الامكانيات ما يسهل عليه نفاذ المأمورية وتقديم الدفاتر بحالتها في دعاوى النزاع التي ستثور موضوعا بينهما • هذان هما الرأيان في شأن طلب فرض الحراسة القضائية على المستندات المودعة ولكن الراجح هو الرأى الأول في نظرنا وهو عدم جواز فرض الحراسة القضائية على المستندات المودعة لاختلاف طبيعة الحراسة عن الوديعة لفقدان المستندات المودعة لركن قابليتها للادارة •

ثانيا : علم قابلية المال لأن يعهد بادارته للغير بحكم الظروف المحيطة به :

فالأموال العامة مثلا لا يجوز فرض الحراسة عليها • فلا يجوز فرض

(٣) محكمة قنا الابتدائية - ٢٧ / ١٩٥١ - المحاماة ٣٦ - ١١٩ •

(٤) مسجل مصر ٩/٥/١٩٣٨ - المحاماة ٢٠ - ٦٥٢ •

الحراسة على مرفق عام عند النزاع بين الادارة وبين المتعاقدين معها حتى تعلق الأمر بعقد ادارى ولا يختص بفرض الحراسة على مرفق عام اذا مس ذلك قرار ادارى - يستوى فى هذا وذلك أن يكون المرفق العام من المرافق الادارية ام من المرافق العامة التى لها صيغة تجارية أو صناعية وسواء كانت الدولة هى التى تتولى ادارته أم أحد أشخاص القانون العام أم أحد الأفراد أو الشركات بطريق الالتزام مثلا • على أنه اذا عهدت الادارة الى فرد أو شركة بتولى المرفق العام بطريق الالتزام مثلا ثم قام نزاع بين الملتزم وبين المنتفعين بالمرفق العام ، فان مثل هذا النزاع لا يعتبر اداريا بل يخضع لولاية القضاء العادى - وقد أجاز القضاء المختلط فرض الحراسة القضائية على شركة ترام القاهرة فى النزاع بين الملتزم وبين المنتفعين^(٥) •

وإذا كان من غير الجائز فرض الحراسة القضائية على الأموال العامة فليس ثمة ما يمنع من فرض الحراسة القضائية على الأموال الخاصة التى تتصل بمال عام الحراسة القضائية مثلا على المحاصيل والزراعة القائمة على مال عام والتى زرعت مقابل (ايجار الخفية) اذا قام نزاع بين الأفراد حول وضع اليد والانتفاع بزراعة تلك الأموال - وقد ذهب رأى فى تعليل عدم فرض الحراسة القضائية على الأموال العامة الى القول بأنها غير قابلة للتعامل - وينتقد البعض هذا التعليل ويقول أن أموال الوقف غير قابلة للتعامل ومع ذلك توضع تحت الحراسة^(٦) اما الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة فيجوز فرض الحراسة عليها • الا أنه يلاحظ فى شأنها ملاحظات • أولاها أن ملأه الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة قد تمنع من فرض الحراسة على هذه الأموال فى كثير من الصور لأنها تطمئن القاضى فى غالبية الحالات الى انعدام الخطر • والملاحظة الثانية - أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أو المعدل لأحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدنى قد نص على عدم جواز تملك هذه الأموال بالتقادم أو اكتساب أى حق عينى عليها بمضى المدة ، ومن ثم فلا يجوز فرض الحراسة القضائية على هذه الاملاك اذا كان النزاع الذى يطلب بسببه فرض هذه الحراسة هو نزاع حول أو ادعاء تملكها بالتقادم أو تملك أى حق عينى عليها بالتقاوم فالأصل أن الأموال العامة بحكم وضعها القانونى وما أسبغ عليها من حصانة تتأبى أن يعهد بإدارتها الى الغير جبرا عن جهة الادارة ، والأراضى التى ينطبق عليها الخمسة أفدنة لا يجوز فرض الحراسة عليها لوفاء حقوق الدائنين من

(٥) رسالة الدكتور عبد الحكيم فراج - طبعة ثانية - صفحة ٢٢٩٧ •

(٦) رسالة الدكتور عبد الحكيم فراج - طبعة ثانية - بند ٢٧٥ ص ٢٥٣ •

ربيعها وذلك لأن التنظيم القانوني الذي نخضع له يجعلها غير قابلة لأن تدار بواسطة الغير من أجل وفاء الديون(٧) لأن وضعها تحت الحراسة بقصد وفاء الدين ، من شأنه أن يعطل أحكام القانون ويخالف روحه بحسبان أنه قد حرم نزع ملكية هذه الأطنان بطريق التنفيذ الجبري عليها - وإذا كانت الحراسة مطلوبة على الخمسة أفدنة بسبب نزاع آخر غير النزاع على الدين . كان كانت مطلوبة بسبب نزاع على ملكية الأطنان أو نزاع على وضع اليد عليها أو ادارتها فانه يجوز فرض الحراسة *

كذلك فان أموال المدين المعسر لا يجوز وضعها جملة تحت حارس يناد بها تصفيتها ووفاء الديون منها ، ذلك ان الأوضاع القانونية الصحيحة في انقانون المدني تخالف هذه التصفية الجامعية بمعرفة الغير ، اذ أن القانون التجاري قصر نظام الافلاس على التجار ، ولم ينقل القانون المدني نظاما مماثلا بالنسبة لغير التجار ومن حيث أن الأموال التي قيل أيضا بعدم امكان فرض الحراسة عليها - مكاتب المحامين وعيادات الأطباء بحسبان أن الظروف والقوانين التي تنظم المهنة تتنافر مع امكانية استناد ادارتها الى الغير جبرا عن المحامي أو الطبيب ، وثمة أموال أخرى تختلف في قابليتها أو عدم قابليتها، لأن يعهد بادارتها للغير وبالتالي في صلاحيتها لفرض الحراسة عليها - فقد ذهبت أحكام الى القول بعدم جواز فرض الحراسة على الصيدليات لأنها مجال لا يقبل أن تعهد ادارته الى الغير . ولكن الراجع فقها يجب فرض الحراسة على الصيدليات متى توافرت بقية أركان الحراسة(٨) *

ونادت بعض الأحكام بعدم جواز فرض الحراسة على المدارس لأن مهمة المدرسة التعليمية بعيدة عن الاستغلال المادي(٩) ولكن الرأي الذي ساد فقها وقضاء يجيز فرض الحراسة على المعاهد اذا توافرت مقومات الحراسة الأخرى ، ولذلك قضى بفرض الحراسة على مدرسة سادها الاضطراب وسوء الادارة ، كما قضى بفرض الحراسة على مدرسة اللاسلكي حتى ينتهي النزاع الموضوعي بينهما في دعوى الفسخ التي رفعها مؤسسها المدرسة حين دب الخلاف بينهما(١٠) *

(٧) محكمة كفر الزيات الجزئية ١٩٤١/٤/٧ - المحاماه ٣١ - ١١١١

(٨) قضاء الأمور المستعجلة - محمد عبد اللطيف ص ١٨٩

(٩) مستنجل الاسكندرية - ١٩٣٧/١٢/١٣ - المحاماه ١٨ - ١٠٨٣

(١٠) مستنجل - محمد عبد اللطيف ص ١٩٠

وقيل بعدم جواز فرض الحراسة القضائية على النقابات والاندية الاجتماعية أو الرياضية والرأى الراجع جواز فرض الحراسة القضائية عليها متى توافرت أركان الحراسة الأخرى ولم ينص قانون خاص صراحة أوضحنا على خلاف ذلك . كما أثير حول ما اذا كان من الممكن فرض الحراسة القضائية على الحقوق والديون والالتزامات أم لا .

اما اذا كان المال مما يقبل أن يعهد بإدارته الى الغير فانه يجوز فرض الحراسة القضائية عليه ، يستوى فى هذا أن يكون المال عقارا أو منقولا أو مجموعة من الأموال مفزرا أو شائعا ، يشغله المدعى عليه أو مؤجرا للغير . ماديا أو معنويا بشرط توافر باقى أركان الحراسة .

- LINTON, R. (1945). *The Cultural Background of Personality*. New York : Appleton-Century-Crofts.
- LINTON, R. (1956). *Culture and Mental Disorders*. Springfield, Ill.: Charles C. Thomas.
- MEAD, MARGARET (1952). In *Dynamic Psychiatry*, ed. Alexander, F., and Ross, H., 448. Chicago : University of Chicago Press.
- STAINBROOK, E. (1952). *Amer. J. Psychiat.*, 109, 300.
- TOOTH, G. (1950). *Studies in Mental Illness in the Gold Coast*. Col. Res. Pub. London : H.M. Stationery Office No. 0.

- 10 — A reduction in class size in schools.
- 11 — An increase in school personnel and guidance service.
- 12 — An increase in trained personnel for social work.
- 13 — Improved control of radio and television.
- 14 — Decrease emphasis in newspapers upon incidents of violence and immoral behaviour.
- 15 — Lessening adult concern with material possessions and materialistic advantages.
- 16 — A general return to religion and an increased appreciation of moral values.

R E F E R E N C E S

- AUBIN, H. (1952). *L'Homme et La Magie*. Bibliothèque Neuro-psychiatrique de Langue Française Paris : Desclée de Brouwer et Cie.
- BENEDICT, P.K. and JACKS, I. (1954). *Psychiatry*, 17, 377.
- CAROTHERS J.C. (1953). *The African Mind in Health and Disease*. Geneva : World Health Organization, Monograph Series, No. 17.
- DEVEREUX, G. (1961). *Mohave Ethnopsychiatry and Suicide : The Psychiatric Knowledge and the Psychic Disturbances of an Indian Tribe*. Washington : Smithsonian Institution Bureau of American Ethnology, Bulletin 175, United States Government Printing Office.
- HALLOWELL A.I. (1953). In *Anthropology Today*. Chicago : University of Chicago Press.
- KARDINER, A. (1947). *The Individual and his Society : The Psychodynamics of Primitive Social Organization* New York : Columbia University Press.
- KRAEPELIN, E. (1904). *Zbl. ges. Neurol. Psychiat.*, 27, 433.
- LAUBSCHER, B.J.F. (1937). *Sex, Custom and Psychopathology : A Study of South African Pagan Natives*. London : Routledge and Kegan Paul.

has seriously undermine the traditions, customs, and standards of adult conduct. For a generation the Egyptian public has been exposed to attempts to destroy, deflate, or besmear formerly universally accepted concepts and revered institutions. The debunkers have used virtually every opinion-molding media-popular fiction, newspapers columns, the movies, radio and television programs and books.

The minds of only a relatively small minority of Egyptians have been corrupted by such evil ideas, it is true, but we must face the fact that some have been. And when anything as fine, good, or worthy to respect it is not surprising that a certain number fail to develop high moral standards or even to distinguish between right and wrong.

RECOMMENDATIONS

From this review we propose these recommendations to meet or alleviate the problem of juvenile delinquency in Egypt : I among the we list the following :

- A feeling of trust in themselves and in others;
- A recognition of their worth as persons;
- A respect for their own rights and the rights of others;
- A courage to attempt and a pride in achievement;
- A curiosity for new knowledge; and
- A capacity to care aid to share.

II. Additional recommendations for the prevention and treatment of juvenile delinquency can be summarized as follows :

- 1 — An extension of parent education.
- 2 — A renewed emphasis upon parental responsibility for the behaviour of children.
- 3 — Greater vigilance by the police for the discovery of delinquent behaviour.
- 4 — Wider utilization and extension of juvenile courts.
- 5 — Closer cooperation among home, school, religious institutions and other social agencies.
- 6 — As rapid elimination of slum areas as is possible.
- 7 — An extension of health services.
- 8 — An increase in recreational opportunities for all young people.
- 9 — A greater use of school facilities for community projects.

be considered alone as a contributing factor of delinquency. The delinquent is emotionally unstable and is not satisfied with society; he resents discipline and refuses to submit to normal social restrictions. He is egocentric and immature in his appreciation of right and wrong. His emotional ties with his family usually are not well knit; he rejects their advice and guidance, and becomes disobedient.

During the past several years the blame for the rapid increase in juvenile delinquency has been attributed largely to parental mistakes in child development. The problem is much larger one today that can be solved by parents alone. Someone should come forward with an answer to why some parents suddenly become careless in matters dealing with the supervision of child behaviour. We believe that some parents should accept their rightful share of the responsibility, but they seem to have been surrounded by great social change which is beyond their control.

Parents are primarily responsible for their children's welfare. Yet in order for them to fulfill their parental obligations adequately, they need the cooperation of other community agencies such as the school, the religious institutions and other youth serving agencies. Through its leaders each of these community organizations and institutions is giving voice to an increasing awareness of its particular area of responsibility.

Effect of social disruption :

A prevalent idea is that juvenile delinquents come mostly from slum areas and poverty-stricken families. This is not true. Families in modern and well-to-do circumstances produce delinquents just as those families in lower-income brackets do. Nor is it true that most young criminals are sick children. Our studies of the backgrounds of juvenile delinquents indicate that, rather than being the victims of economic circumstances or illness, most of them are the products of disruptive influences which have attacked wide areas of our society during the last generation. No child is inherently bad. He is made what he is by his upbringing and his surroundings. It is thus apparent that something has gone wrong with the environment of a good many children, or we would not be confronted with our delinquency problem.

One thing which has gone wrong is that the "age of debunking"

Discussion :

From our point of view, and in relation to our culture, the cause of Juvenile delinquency seems to be rooted in the home, the school, the community and the religious institutions. Among the factors that contribute toward delinquency in Egypt can be included.

- 1) The relaxation of home control and parental supervision;
- 2) The moving of workers from small town or rural areas to cities;
- 3) Economic conditions in family life that may cause neglect of children;
- 4) Poor health or physical defects which may result in feelings of inferiority, discouragement, or bewilderment;
- 5) Inadequate recreational facilities;
- 6) Inadequate school buildings and equipment;
- 7) Inadequate teaching;
- 8) Public indifference;
- 9) Unsettled word conditions; and
- 10) Ineffectual attempts to prevent delinquency.

Fortunately, according to the national official statistics, about 95 per cent all adolescents are law-abiding and fine upstanding citizens. Nevertheless these satisfying data cannot eliminate the fact that there is a number of adolescents (although small in percentage) who are delinquents. The situation now appears to be more serious than before. The incidence of delinquent behaviour has been rising steadily. According to the official reports delinquent behaviour throughout Egypt, includes, in their order of frequency : truancy, petty larceny, sex offenses, general incorrigibility, breaking and entering, destructive acts and injury to persons.

Characteristics of delinquents and their behaviour : Although many delinquents have low IQS there also are many socially acceptable adolescents of the same intellectual level. Low intellectual level cannot

In some cases it was done by a group in other cases by the child alone. In all cases it was a means of expressing hostile, aggressive feelings towards the adult world. These feelings often stem from a similarly disturbed relationship with the parents. In the child whose emotional development is following a healthy course aggressive instincts are channelled into constructive activities (or sublimated). Failure of such sublimation tends to be due to faulty relationship and identifications. Social factors operated also in our cases, especially urban ones, these were too few outlets available for the energies of young people. The influence of an antisocially inclined group was important, the pressure to conform with other members causing some of their number to commit destructive acts in which they would not otherwise engage.

2) Fire-setting and fire-raising were less common but serious symptoms. Many children go through a phase of playing with matches and lighting fibres but this responds to parental training and precept. Our children progressed to starting fire at home and at school. They were expressing severe, deep-seated feelings of aggression arising from a disturbed relationship with their parents.

Fawzy, an eight-year-old boy, was examined and found suffering from a severe conduct disorder. His persistent stealing, lying and aggressive behaviour at home, together with behaviour at school which was reported as disruptive and uncontrollable had led his parents to send him to live with an uncle and aunt in the hope that he would be better behaved there. He was not, however, and the difficulties became so great that consulting the psychiatrist was arranged.

Investigations revealed that Fawzy had been severely rejected by his chronically depressed mother since birth. Psychotherapy was arranged on out-patient basis. First he was very attention and affection seeking but as he came to feel more secure and accepted, his behaviour settled. But after four weeks it was discovered that he had started a large fire with boxes and paper in his parents' bedroom.

Comment : Fawzy was a deprived and rejected boy who had been treated in a hostile way by his mother over a long period. His fire setting was an acting out of largely unconscious anger felt as a result. The fact that it was done in bedroom have been a reflection of resentment arising from father's relationship with mother.

having stayed out for periods up to two days and nights. He showed little affection for his parents. Intelligence testing on the Wechsler intelligence scale for children gave Ahmed a verbal I.Q. of 87, a performance I.Q. of 87 and a fullscale I.Q. of 86. There was marked retardation in both reading and arithmetic.

The parents marriage has been far from happy. Mother and father had been separated for several short periods following rows. Father had also served a short prison sentence a few years previously.

It appeared that throughout Ahmed's childhood the parents' marriage had been precarious. He had had no secure and consistent background for his emotional development and the parents had failed to set for him, or to demonstrate, any clear example of socially acceptable behaviour. Little interest was taken in his schooling, and indeed the parents were so preoccupied with their own problems that they had little time at all for Ahmed who grew up in secure and without any strong relationship with anyone.

He came to get most satisfaction from relationships with a delinquent gang, but mainly he lived for the moment.

Comment Ahmed had throughout his childhood lacked a stable, dependable background and had largely grown up in an emotional and moral vacuum. He was really an unwanted child and had lacked the relationships needed for normal psychological development. Apart from his rather dull intelligence (which may have been in part a consequence of his deprived background) there was no evidence of constitutional or physical abnormality to account for his deviant development. It seemed probable that in a more stable family he would have developed much more normally.

JUVENILE DELINQUENCY

Juvenile delinquency has already been referred to as a more severe form of conduct disorder.

1) Vandalism : It is the wanton damage or destruction of property. This form of delinquency in Egypt seems to be on the increase.

c — Offences represented, in varying proportion, a substitute for affection in a deprived child and expression of resentment against those depriving him. They included stealing from parents and impulsive stealing alone or with one other boy.

d — Offences were planned thefts, alone or with others, with definite objectives and reasonable precautions against detection.

3) Aggressive behaviour was another common cause of referral to the psychiatric clinic.

Stubornness, disobedience, verbal and/or physical aggression against family members, neighbours, school mates. It often occurred with other conduct disorder symptoms. In some cases it was a part of hyperactive behaviour with poor impulse control thought to have an association with organic brain dysfunction.

4) Disapproved sexual behaviour was the main symptom of a conduct disorder in some cases.

Masturbation is so common as to be normal, as in sexual curiosity and an interest in the anatomy of the other sex. In our cases both these things were presented in excess, manifested in a socially unacceptable, and sometimes excessively public way.

The following is an example of a severe form of conduct disorder which had led on to frank delinquency by the time of first attendance to the psychiatric clinic : Ahmed was at the age of ten. He was reported to have been one of a group of boys who had been staying out late, damaging neighbour's properties, stealing from shops and a school. He has also been truanting from school. The School report indicated that his attendance had been poor for the last two years, his progress in his work was well below average, he was usually rather badly dressed and dirty and he was considered a rather hostile and uncooperative pupil.

At interview Ahmed answered questions guardedly but made no spontaneous conversation. He showed little emotion. He said he did not like his school and referred quite freely to his truancy and to

and verbally and/or physically aggressive behaviour towards other family members. As the condition worsened in some of our cases, the symptoms spread and manifested outside the family, notably at school and also in the neighbourhood generally. Failure in school work often accompanied conduct disorders. They were commoner in boys than in girls (26 boys and 4 girls).

1) Truancy : It was a common symptom. It is quite different from school refusal, where neurotic anxiety prevents the child from getting to school. The truant is not prevented by anxiety, but by a stronger desire to do something else, for example playing in a garden or just wandering in the streets. In one common form the child leaves home, and returns there, at the appropriate times but without having attended school. The parents think he is at school, and the school staff often conclude he is ill. It was surprising how long this continued. In many cases there was relatively little interest on the parents side in ensuring that the child attended school. School and its benefits were not highly regarded in these families. Most truants were poor pupils at school, and their consequent failure to get satisfaction from schoolwork was an additional factor in discouraging attendance. They came mostly from materially and culturally impoverished homes.

2) Stealing : It was another common symptom in. Like other features of conduct disorders, it was considered abnormal only when severe and persistent, and particularly when it was resistant to parental attempts to stop it. It was often associated with rejecting, in consistent or indifferent parental attitudes.

As well as looking at the nature of the family in these cases, it was also of interest to look at the stealing itself. We classified the stealing in our group in the following way :

a — Offences tend to be attempts at self-reassurance. The child was trying to prove his manhood. The offences were carried out alone and the stolen goods were exhibited.

b — Offences that were unplanned or semiplanned acts carried out by three or more bodies. In such a group it would be understood that an opportunity for theft would be taken. There is often considerable risk of detection.

CLINICAL STUDY ON SOME EGYPTIAN JUVENILE DELINQUENTS :

Method of Study :

Case analyses were made of 114 boys in a detention home; also 30 children were examined in the psychiatric out-patient for their anti-social behaviour.

All children were subjected to full psychiatric and neurological examination. Families were interviewed when that was possible.

Children brought to the psychiatric clinic were put in the following categories :

- 1 — Truancy
- 2 — Stealing
- 3 — Aggressive behaviour
- 4 — Disapproved sexual behaviour
- 5 — Running away from home
- 6 — Stubbornness, disobedience and similar conducts referred to as incorrigibility.

Children in the detention home were referred by the court due to the following reasons :—

- 1 — Stealing
- 2 — Vandalism
- 3 — Fire-setting
- 4 — Rape
- 5 — Killing

Children examined in the psychiatric clinic will be referred to as suffering from conduct disorders. Children examined in the detention home will be referred to as suffering from juvenile delinquency.

Juvenile delinquency is a more serious form of conduct disorder.

Delinquency is usually taken to mean the commission of acts which are against the law and which could thus lead to police action.

RESULTS :

The symptoms of a conduct disorder most often started within the family group. Early symptoms were stealing, lying, disobedience.

But major impetus to the field of cultural and transcultural psychiatry has been given only recently.

It may be debatable whether cultural psychiatry should be subsumed under the heading of social psychiatry or social psychiatry under the heading of cultural psychiatry. We regard cultural psychiatry as a branch of social psychiatry. It concerns itself with the cultural aspects of the aetiology, frequency, and nature of mental illness and the care & after care of the mentally ill within the confines of a given cultural unit. The term transcultural psychiatry, which is an extension of cultural psychiatry, denotes that the vista of the scientific observer extends beyond the scope of one cultural unit on to another, whereas the term cross-cultural is applied to comparative and contrasting aspects of psychiatry in any of the areas named. In the light of our present knowledge, transcultural psychiatry is predominantly a field of research though there are also practical applications. It is obvious that understanding of the cultural background of his patients and of his own cultural background greatly assists the practising psychiatrist in handling his patients; and that in planning mental health services cultural considerations have to be taken into account.

Anyone familiar with the contents of the newspapers, magazines, and other media of mass communication cannot help but be impressed and concerned about the problem of Juvenile delinquency in Egypt. Its incidence and seriousness is increasing year by year.

The number of Juvenile delinquents in 1970 was (9380) and in 1980 was 22828.

The following table shows the incidence and the type of delinquents acts from 1970 to 1980 year by year.

In general the problem of delinquency is the same today as it was earlier, but the form of the behaviour seems to have become more violent. Today the behaviour has become more dangerous, including stealing, rapping and killing. The problem has become so serious.

**Juvenile Delinquency
In Egypt**

By

Dr. Adel Sadek (*)

INTRODUCTION

Recent interest in the field of cultural and transcultural psychiatry may give the impression that this a new field. This is not so. It can be traced back to the beginning of this Century when Kraepelin (1904), inspired by regional differences in the behaviour of the mentally ill which he had observed in Germany and in other European countries, left for Java with the explicit purpose of studying cultural influences on the frequency and symptomatology of mental disorders in this country. He noted that manic-depressive psychoses were uncommon and that depressive reactions, if they occurred, seldom contained elements of sinfulness. Other psychiatrists at about the same time, as well as social scientists, described culture bound syndromes such as Amok, the windigo psychosis, Latah and Arctic hysteria.

A rapprochement between anthropology and psychiatry, and especially between anthropology and psycho-analysis, took place in the third and fourth decades of this century under the impact of the work of Ralph Linton (1945), Abram Kardiner (1947), Margaret Mead (1952), Irving Hallowell (1953), and many others. The focus of interest of these authors was largely on the area of culture and personality, and psychopathology was of second concern though there were also some pioneers in the field of what now call cultural psychiatry of whom these names may be mentioned (Aubin, 1952; Benedict and Jacks, 1954; Carothers, 1953; Devereux, 1961; Laubscher, 1937; Linton 1945; Stainbrook, 1952; Tooth, 1950).

(*) Assistant Professor in psychiatry, Ain-Shams Medical School.

- paper and thin-layer chromatography, *J. Pharm. Sci.* 55 (1966) 433-434.
7. J.J. Alvarez, C.B. Teer and B.R. Goldston, Barbituric acid derivatives, *Microgram* 12 (1979) 161-169.
 8. C.B. Teer, Comparative gas-chromatographic and extraction data for screening of drugs, *Microgram* 12 (1979) 61-79.

It was important to identify tablets having the trade name "Emoniktil" recently abused in Egypt. From Fig (4), the gas-chromatogram of a mixture of sandopital, amytal and seconal of retention times : 2.5, 3.2 & 4.4 minutes respectively. The "Emoniktil" tablet extract was applied also for confirmation using the three different GLC conditions. It gave the same retention time of seconal. By GC-MS technique the unknown tablet "Emoniktil" extract gave the same molecular weight as seconal.

Pentazocine ampoules are also recently abused in Egypt having trade name Sosigon. For identification of such drug it was applied for gas chromatographic analysis. Using OV-1. 1% as stationary phase at 180°C sosigon was retained after 9.6 minutes whereas methaqualone eluted after 5.4 minutes. GC-MS technique was also applied for further identification. Fig (5) shows the mass spectrum of pentazocine.

REFERENCES

1. L.S. Goodman, A. Gilman, The pharmacological basis of therapeutics, p., fifth edition, Macmillan Publishing Co., INC. New York, 1975.
2. K. Tsutsui, T. Sakai and M. Takahashi, Identification and separation of non-barbituric acid hypnotics by thin-layer chromatography Yakuzai-gaku 25 (1965) 53-56.
3. M. Riechert, Standard thin layer chromatograms of hypnotics and meprobamate after passage through body, Med. Lab. 23 (1970) 257-264, 282-289.
4. Y. Maeba, Gas chromatographic determination of hypnotics in biological materials combined with purification procedure using gel filtration, J. Forensic Sci. 15 (1970) 92-109.
5. M. Blomquist, R. Bonnicksen, C.-G. Fri, Y. Marde and R. Ryhage, Gas chromatography-mass spectrometry in forensic chemistry for identification of substances isolated from tissue, Z. Rechtsmedizin 69 (1971) 52-71.
6. Z. F. Ahmed, Z.I. El-Darawy, M.N. Aboul-Enein, M.A. Abu El-Naga and S. El-Leithy, Identification of some barbiturates by

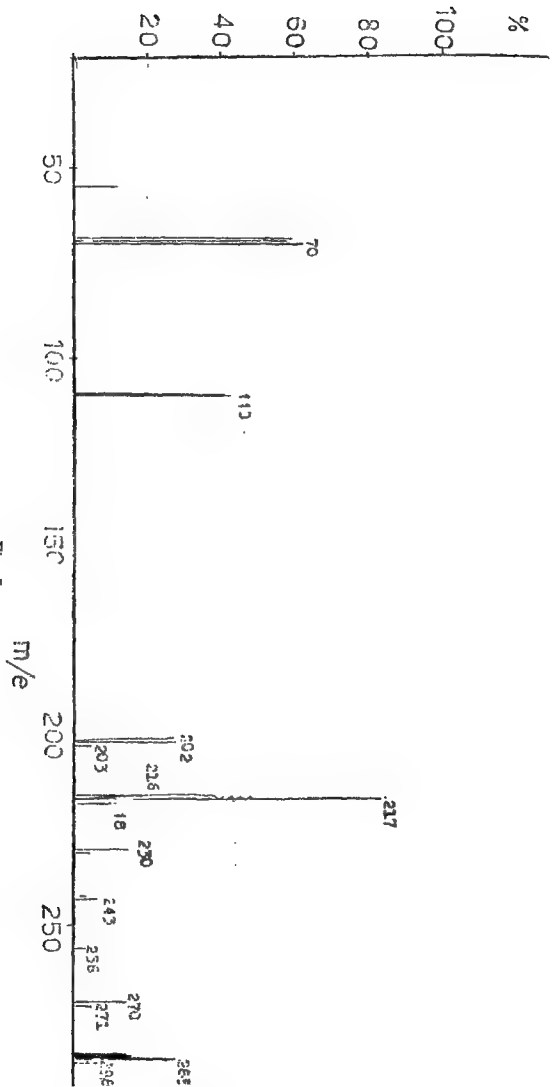


Fig. 5

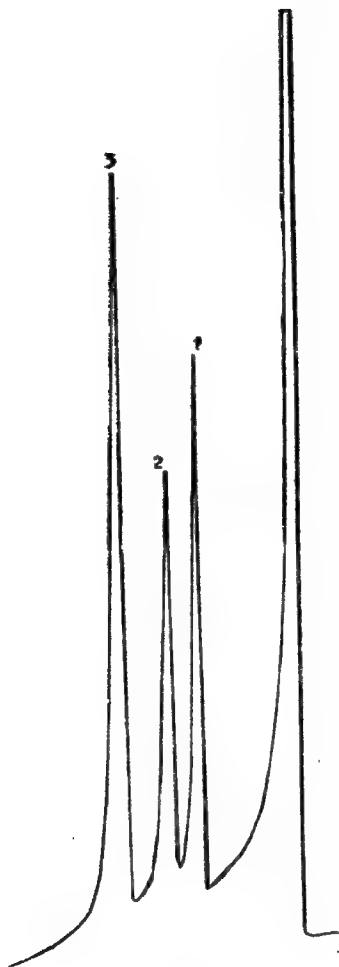


Fig. 4

Table (1)

**Separation of sandopital, amytal and seconal by
Thin-layer chromatography**

	Silica gel G R_f	Polyamide R_f
Sandopital	0.44	0.63
Amytal	0.53	0.52
Seconal	0.37	0.88
	Solvent : CHCL- ether 85 : 15	Solvent : 0.1N acetic acid- ethanol 1 : 9

Using Zwikker reagent, seconal gives; violet, sandopital :
red and amytal : rose-red colours.

Applying the three Barbituric acid derivatives to Gas-chromatographic analysis, using non-polar, less polar and polar stationary phases as OV-1, OV-17 and OV-275 respectively, the separation and identification of sandopital, amytal and seconal was established as shown in table (3) while Fig (4) shows the separated barbiturates, using 1 m, OV-1, 2% at 160°C.

Table (2)

**Gas-liquid chromatography of three barbituric
acid derivatives**

	1 m. OV-1, 2% 160°C minutes	1.6 m. OV-17, 5% 200°C minutes	1.6 m. OV-275, 3% 180°C minutes
Sandopital	2.5	6.4	6.5
Amytal	3.2	7.4	6.8
Seconal	4.4	10.6	8.4

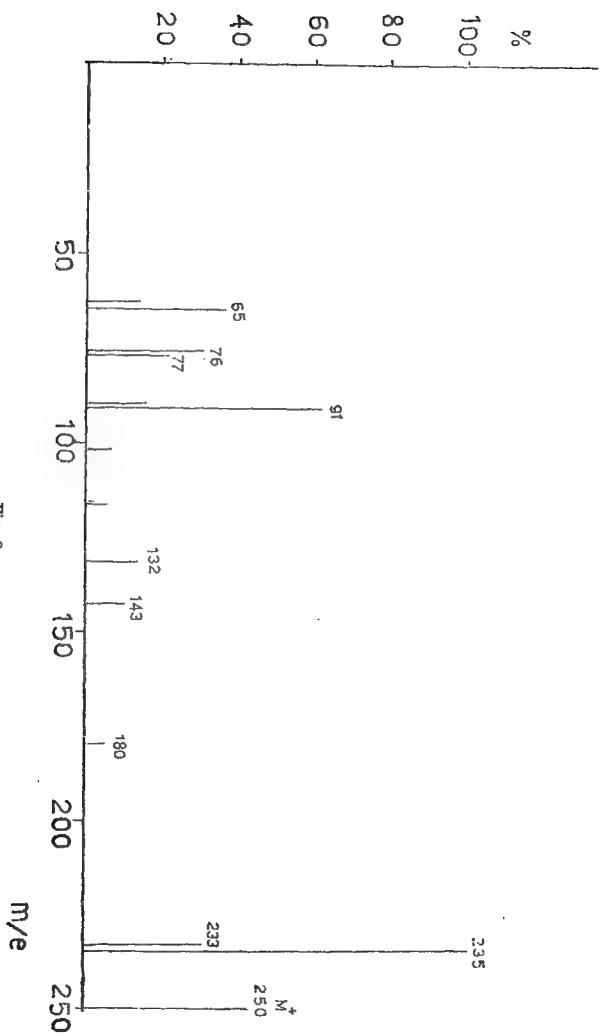


Fig. 3

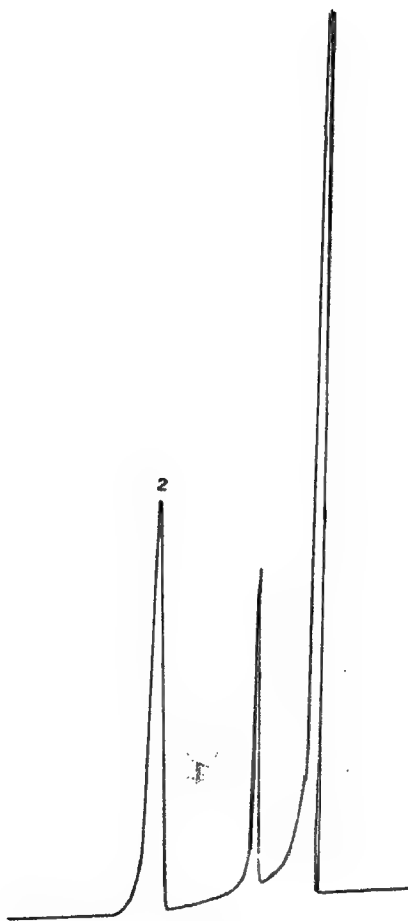


Fig. 2

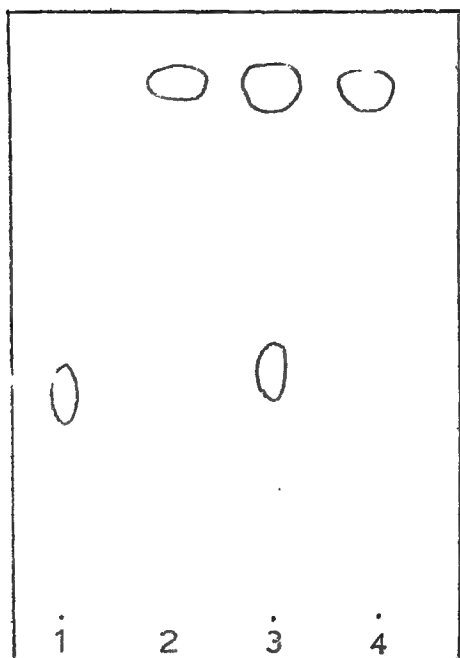


Fig. 1

Gas chromatography — Mass Spectrometry

Apparatus : L.K.B 9000

Column : 2m OV-1, 2% on chromosorb

WAWDMCS 80-100 mesh.

Programme, temps, 140°C + 4°C/min.

Carrier gas : Helium 40 ml/min.

Electron energy : 70 eV.

Results and Discussion :

TLC and GLC techniques were used by several authors (2-5) for detection and identification of **Methaqualone**. Fig (1) shows thin-layer chromatogram of methaqualone as a single drug (Rivonal) or in combination with diphenhydramine (Mandrax). Using chloroform-Methanol 9:1 as the solvent and silica gel G as adsorbent, methaqualone $R_f = 0.90$ separated clearly from diphenhydramine $R_f = 0.41$. Thus, one can identify methaqualone by thin-layer slides coated with silica gel in few minutes. Visualisation was carried out using Draggendorf reagent.

Gas-liquid chromatography was applied for identification of methaqualone. From Fig. (2) methaqualone separated from diphenhydramine using a short column 1 metre using OV-1, 2% with retention times 4.0 minutes and 1.4 minutes at 200°C, respectively.

Gas chromatography-mass spectrometry technique was applied also for identifying methaqualone. Fig (3) shows the mass spectrum of methaqualone.

Barbituric acid derivatives are known as hypnotics since long time. Thin-layer chromatography and Gas-liquid chromatography are used successfully for their detection in forensic purposes (6-8).

Sandopital, amytal and seconal (II) are registered in the "narcotic list" in Egypt. The other barbiturate members are included under control. It is important to separate and identify sandopital, amytal and seconal.

Table (2) shows the R_f values of the three barbiturates using silica gel G and polyamide as adsorbents.

Experimental

Compounds studied :

Tablets of Motolon, Rivonal, Mandrax, Emoniktil and ampoules of Sosison were obtained from Narcotic Combating Bureau in Cairo. Amytal, Sandopital and Seconal (II) were obtained in the pure acid form.

Tablets were extracted, from aqueous alkaline medium, by chloroform, evaporated and dissolved in benzene in concentration suitable for TLC, GC and GC-MS analyses

Thin-layer Chromatography :

10 × 20 Cm silica gel G plates and polyamide plates were used. Micro slides of silica gel G were also prepared.

Gas-Chromatography :

Apparatus : Fractovap GI Carlo Erba with FID was used.

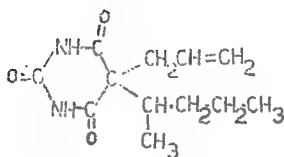
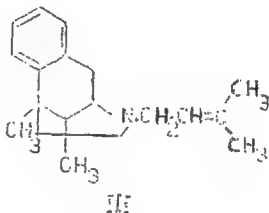
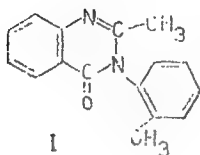
Column : 1 m glass tube (4 m m I.D) packed with OV-1, 2% on

- a) 1 m glass tube (4 m m I.D) packed with OV-1, 2% on chromosorb W AW DMCS 80-100 mesh. Column temp.: 200°C or 160°C.
- b) 1.6 m. glass tube (4 m m. I.D.) packed with OV-1, 1% on chromosorb W AW DMCS 80-100 mesh. Column temp. : 180°C.
- c) 1.6 m. glass tubes (4 m m. I.D.) packed with OV-17, 5% on chromosorb W AW DMCS 80-100 mesh. Column temp. : 200°C.
- d) 1.6 m. glass tubes (4 m m. I.D.) packed with OV-275, 3% on chromosorb WHP. 80-100 mesh. Column temp. : 180°C.

Carrier gas -N₂: 30 ml/min. (H₂=30 ml/min-air 80 ml/min). Injection temp. 240°C.

Another drug like opioids (I) in its pharmacological action has the name pentazocine and trade name "Sosison" is also abused recently in Egypt.

In this work, we took in consideration the detection and identification of methaqualone (I), some barbituric acid derivatives, pentazocine (III), and some monoamine oxidase inhibitors using TLC, GC and GC-MS techniques.



Analytical Studies on Some Drugs of Abuse

by

Z. Mobarak and S. Hammouda

Criminalistics Department, National Center for Social
and Criminological Research, Cairo, Egypt.

Summary :

Detection and identification of some drugs of abuse namely, methaqualone, seconal, amytal, sandopital and pen'azocine were carried out.

Using, TLC, GC and GC-MS techniques the results obtained were useful and valuable for forensic purposes.

Introduction :

Methaqualone (1), 2-methyl-3-0-tolyl-4 (3H)-quinazolone, has been introduced for clinical use since 30 years and behaves similarly to short acting barbiturates in its hypnotic effects. Methaqualone is marketed in combination with diphenhydramine under the trade name "Rivonal" or "Mandrax" and as a single drug under the trade name "Nubarine." It is seized in Egypt in cases for illicit use as narcotic in powder form or in capsules marked "Fantom" or "Skyhook".

Tablets having trade name Emoniktil were introduced also for illicit use as narcotic in Egypt. In the year 1979 a lot of tablets have been found in the market.

فسفور البلازما فى النعاج الحوامل والحلابة المعاملة بالمركب الفسفور العضوى (نوافكرون)

فوزية اسعد ، د • محمد تيسير بيومى ، أ - د - محمد البنهاوى (★)

معهد بحوث الصحراء - المطرية - القاهرة

١ - يوجد نقص معنوى فى الفسفور الكلى للبلازما فى جميع مجموعات النعاج الحوامل ومجموعة الجرعة العالية للنعاج الحلابة المعاملة بالنوافكرون خلال الثلاثين يوما فى التعرض بالرغم من التعرض لمركبات الفسفور لكن لا يستخدم الفسفور الكلى للبلازما كأحد صور التعرض •

٢ - يوجد نقص معنوى فى الفسفور الغير العضوى للبلازما فى مجموعات النعاج الحوامل ومجموعة الجرعة العالية للنعاج الحلابة •

٣ - يوجد زيادة ذو أهمية معنوية اعلى للفسفور العضوى للبلازما فى النعاج الحوامل واختلاف معنوى بين الجرعة الصغرى والمجموعة المقارنة فى النعاج الحلابة • ويعتبر هذا أحد الأدلة للتعرض لمركبات الفسفور العضوية •

٤ - بعد إيقاف الجرعات يوجد زيادة معنوية عالية لبلازما الفسفور العضوى خلال خمسة أسابيع ، ٣٠ يوما لكلا النعاج الحوامل ومجموعه الجرعة الصغرى للنعاج الحلابة على التوالى •

٥ - يوجد فرق واضح بين بلازما الفسفور العضوى فى النعاج الحوامل عن النعاج الغير حوامل وهذا يدل على أن التراكم يعتمد على الحالة الفسيولوجية للنعاج •

(★) كلية العلوم - جامعة عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية •

- Kuttner, T. and Cohen, H.R. (1927). Microcolorimetric studies I ; A molybdic acid, Stannous chloride reagent. The micro estimation of phosphat, calcium in pus, plasma and spinal fluid. J. Biological chemistry, 75 : 517 — 527.
- Lindly, C.E., Tayson, E.D.; Ham, W.E. and Schider, B.H. (1953). Urinary calculi in sheep. J. Anim. Sci. 12 : 704 — 710.
- Menzer, R.E.; and Casida, J.E. (1965). Nature of toxic metabolites formed in mammals, insect and plants from 3 — (dimethoxy phosphinyloxy) — N, N-dimethyl -Cis-Crotonamide and its N-methyl analog. J. Agric. and Food Chem., 13 (2) : 102 — 112.
- Miyamoto, J. (1964 a). Studies on the mode of action of organophosphorus compounds. Part III : Activation and degradation of sumithion and methyl parathion in mammals in vivo. Agric. Biol. Chem., 28 (27) : 411 — 421.
- (1964 b). Studies on the mode of action of organophosphorus compounds; Part IV : Penetration of sumithion, methyl paration and their oxygen analogs into Guinea pig brain and inhibition of cholinesterase in vivo. Agric. Biol. Chem., 28 (7) : 422 — 430.
- Oser, B.R. (1965). Hawk's physiological chemistry. 14th Ed. TATA Mc Graw-Hill publishing company LTD. New Delhi.
- Reinach, N.; Louw, J.C.; and Groenewald, J.W. (1952). The effect of body stores and of method of supplementation on the efficiency of calcium and phosphorus utilization by sheep. Onderstepoort, J. Vet. Res., 25 (4) : 85 — 91.
- Snedecor, G.W. (1956). Statistical Methods. 5th Ed. Iowa stata collage press, Ames., Iowa. USA.
- Steel, R.G.O.; and Torrie, J.H. (1960). Principles and procedures of statistics. Mc-Graw-Hill Book Company, Inc. New York.

Table 3 : Co-variance analysis of plasma phosphorus of pregnant ewes treated with nutecon versus control and analysis of variance for its recovery period and of treated (allina ewes versus control and its recovery period.

Pregnant ewes.						Non-pregnant lactating ewes.					
Sources of Variation	D.F.	Mean square		Sources of Variation	D.F.	Mean square					
		Total	Organic			Total	Organic				
Groups	2	0.6026	9.2314	Low X control	1	3.286	29.747				
Treated X control	1	0.196	18.443	Period	4	4.2475	0.7265				
Low X high	1	0.453	0.0195	Interaction	4	2.745	3.0832				
Error A	6	1.8562	1.4489	Error	15	0.9388	0.6997				
Period	3	44.477	8.6519				0.5534				
Error B	30	1.1168	1.7073								
Interaction	6	2.3279	1.0328								
Error C	24	0.813	1.2305								
Groups	2	3.2296	3.6912	Low X Control	1	1.121	41.281				
Treated X control	1	0.004	4.92208	Period	1	0.035	0.003				
Low X high	1	6.4552	2.4610	Error	6	2.2178	1.2746				
Error A	8	0.6255	2.009				1.5303				
Period	2	4.0887	0.514								
Error B	15	4.737	1.121								
Interaction	4	5.429	2.008								
Error C	11	1.123	0.303								
Groups	2	6.712	2.494	High X Control	1	13.31	13.31				
Treated X control	1	0.1346	2.20	Period	4	5.86	5.86				
Low X high	1	3.1497	2.175	Interaction	4	0.850	0.850				
Error A	44	1.0810	0.9702	Error	17	1.715	1.715				
Period	2	18.331	18.331				3.171				
Interaction	4	0.791	4.4112								
Error	44	2.740	2.740								

D.F. degrees of freedom

Low-dose treated group = 0.176 kg/kg body weight.

High-dose treated group = 1.0 kg/kg body weight.

P < 0.05

P < 0.01

Highly Significant

Table 2. Plasma phosphorus \pm standard error of control and treated lactating ewes with nuvacron and at recovery. (mg/100 ml plasma)

Item		Control		Low-dose		High-dose	
Total	Adminis- tration	0	8.6 \pm 0.56 ^c	8.5 \pm 0.35 ^b	9.3 \pm 0.7 ^a		
		15	7.95 \pm 1.2 ⁰	7.3 \pm 0.46 ^b	6.95 \pm 0.4 ^a		
	Period	30	9.4 \pm 0.56 ^c	10.5 \pm 0.46 ^b	9.32 \pm 0.7 ^a		
Plasma	(days)	45	9.5 \pm 0.42 ^c	8.5 \pm 0.75 ^b	9.9 \pm 1.38 ^b		
		60	11.0 \pm 0.99 ^c	8.0 \pm 0.6 ^b	11.8 \pm 0.28 ^c		
Phosphorus	Recovery (days)	15	11.2 \pm 0.92 ^c	9.5 \pm 0.69 ^b	11.4		d
		30	10.1 \pm 0.29 ^c	10.5 \pm 1.56 ⁰	8.9		d
Plasma	Adminis- tration	0	4.8 \pm 0.21 ^c	3.6 \pm 0.11 ^b	4.3 \pm 0.6 ^a		
		15	4.75 \pm 0.21 ^c	3.6 \pm 0.35 ^b	2.97 \pm 0.6 ^a		
	Period	30	5.5 \pm 0.49 ^c	4.4 \pm 0.17 ^b	4.75 \pm 0.45 ^a		
Inorganic	(days)	45	6.75 \pm 1.06 ^c	3.4 \pm 0.29 ^b	5.8 \pm 1.21 ^b		
		60	7.5 \pm 1.48 ^c	3.0 \pm 0.23 ^b	2.3 \pm 0.78 ^c		
Phosphorus	Recovery (days)	15	7.6 \pm 1.34 ^c	3.16 \pm 0.52 ^b	4.8		d
		30	7.1 \pm 0.92 ^c	1.9 \pm 0.14 ^c	2.9		d
Plasma	Adminis- tration	0	3.8 \pm 0.78 ^c	4.9 \pm 0.23 ^b	4.8 \pm 0.65 ^a		
		15	3.2 \pm 1.48 ^c	3.7 \pm 0.17 ^b	4.2 \pm 0.7 ^a		
	Period	30	3.9 \pm 1.06 ^c	6.1 \pm 0.29 ^b	4.72 \pm 1.15 ^a		
Organic	(days)	45	2.8 \pm 0.56 ^c	5.1 \pm 0.46 ^b	4.1 \pm 1.73 ^b		
		60	3.5 \pm 1.27 ^c	3.2 \pm 0.23 ^b	7.55 \pm 1.06 ^c		
Phosphorus	Recovery (days)	15	3.6 \pm 0.49 ^c	6.4 \pm 0.63 ^b	6.6 \pm		d
		30	3.0 \pm	5.1 \pm 1.34 ^c	6.0		d

a = 4 ewes

b = 3-ewes

c = 2ewes

d = one ewe

Table 1. Plasma phosphorus \pm standard error of control and treated pregnant ewes with nuvacson and at recovery, (mg/100 ml)

		Control group			Low-dose group			High-dose group		
Total		0	10.5	± 0.49 ^a	10.48	± 0.42 ^a	10.2	± 0.53 ^a		
Plasma	Adminis-	15	10.5	± 0.3	9.22	± 0.4	9.8	± 0.4		
	tration	30	10.4	± 0.6	7.95	± 0.75	8.6	± 0.15		
		45	8.0	± 0.25	9.24	± 0.45	8.8	± 0.4		
	Period	60	5.0	± 0.1	6.28	± 0.5	7.5	± 0.05 ^d		
		75	10.0	± 0.4	11.16	± 0.35	12.0	± 0.17 ^c		
	(days)	90	6.6	± 0.15	6.79	± 0.15	D E A ^B			
		105	7.7	± 0.45	6.87	± 0.95	6.8	± 0.69 ^c		
Phosphorus										
	Recovery	1	7.8	± 0.11 ^a	9.35	± 0.56 ^a	7.4	± 0.4 ^c		
	(weeks)	3	7.9	± 0.15 ^b	9.86	± 0.57 ^b	7.9	± 0.4 ^c		
		5	8.98	± 0.41 ^b	8.71	± 0.19 ^b	9.1	± 0.17 ^c		
Plasma		0	5.5	± 0.55 ^a	6.71	± 0.92 ^a	5.6	± 0.53 ^a		
Adminis-		15	6.0	± 0.75	2.08	± 0.25	3.6	± 0.45		
	tration	30	5.1	± 0.15	3.99	± 0.4	2.7	± 0.85		
		45	4.7	± 0.5	4.65	± 0.55	3.6	± 0.75		
	Period	60	2.7	± 0.15	3.01	± 0.45	2.0	± 0.64 ^d		
		75	2.7	± 0.13	5.24	± 0.55	5.6	± 0.46 ^c		
	(days)	90	3.7	± 0.4	2.04	± 0.3	D E A ^B			
		105	4.2	± 0.3	3.06	± 0.7	2.6	± 0.58 ^c		
Phosphorus										
	Recovery	1	4.0	± 0.32 ^a	2.94	± 0.39 ^a	4.8	± 0.58 ^c		
	(weeks)	3	4.64	± 0.11 ^b	4.0	± 0.34 ^b	4.44	± 0.00 ^c		
		5	4.5	± 0.3 ^b	4.3	± 0.60 ^b	4.4	± 0.06 ^c		
Plasma		0	6.16	± 1.27 ^a	3.8	± 0.64 ^a	4.5	± 0.64 ^a		
Adminis-		15	4.4	± 1.05	7.14	± 0.5	6.2	± 0.6		
	tration	30	5.34	± 0.5	3.89	± 0.65	5.8	± 1.05		
		45	3.2	± 0.45	4.59	± 0.3	5.1	± 0.65		
	Period	60	3.1	± 0.85	3.77	± 0.35	5.5	± 0.78 ^d		
		75	4.3	± 0.35	5.92	± 0.75	6.3	± 0.35 ^c		
	(days)	90	2.82	± 0.5	3.84	± 0.4	D E A ^B			
		105	3.5	± 0.3	3.81	± 0.5	4.15	± 1.04 ^c		
Phosphorus										
	Recovery	1	3.7	± 0.32 ^a	6.41	± 0.71 ^a	4.1	± 0.23 ^c		
	(weeks)	3	3.2	± 0.11 ^b	5.85	± 0.85 ^b	8.0	± 0.35 ^c		
		5	4.48	± 0.41 ^b	4.55	± 1.02 ^b	4.7	± 0.29 ^c		

a = 8 ewes. b = 7 ewes. c = 3 ewes. d = 2 ewes
 Values without symbol = 4 ewes.

of control after five weeks in pregnant ewes, that was indicated statistically by non-significant periods. The excretion of the monocrotophose metabolites was estimated, by Menzer & Casida (1965), to take place after 48 hours.

Hence, it can be assumed that the increase in total phosphorus of plasma resulted from the increase of organic phosphorus intake and from its cumulative effect during the last period of administration which depend on the physiological state of ewes. Therefore, the determination of plasma total phosphorus does not used as an indication for the exposure of organophosphorus compound "nuvacron", where there was a decrease of plasma total phosphorus during 30 days exposure. On the other hand, plasma organic phosphorus may be used as an indicator for the exposure to nuvacron in ewes.

REFERENCES

- Asaad, Fawzia (1978). Studies of insecticides in relation to some physiochemical changes in animals. M.Sc. thesis, Faculty of Science, Ain Shams Univ. Cairo, Egypt.
- Bayoumi, M.T. and Shihata, I.M. (1976). Studies on long-term administration of diazinon to mice. 13th Arab Veterinary Congress, Congress, 13 — 18 Nov. : 395 — 415.
- Bayoumi, M.T.; Asaad, Fawzia; and Banhawwy, M.A. (1979). Effect of an organophosphorus insecticide "nuvacron" on pregnant & lactating ewes : Blood glucose. 14th Arab Veterinary Congress, 24 — 29 March 1979.
- Hoar, D.W.; Emerick, R.J. and Embry, L.E. (1970). Influence of calcium source, phosphorus level and acid base forming effect of the diet on feedlot performance and urinary calculi formation in lambs. J. Anim. Sci., 31 : 118 — 125.
- Hruban, Z.; Schulman, S.; Warner, N.E.; Dubois, K.P.; Bunnag, S.; and Bunnag, S.C. (1963). Hypoglycemia resulting from insecticide poisoning. Report of case. J. Amer. Med. Assoc., 184 (7) : 590 — 593.

(Table, 1 & 2) and (Figure, I). It was observed that there was a gradual increase of organic phosphorus from zero time to 75 days treatment (from 3.8 — 5.9 mg/100ml and from 4.5 — 6.3 mg/100ml plasma) in low-dose and high-dose pregnant ewes respectively. Significant differences were obtained from statistical analysis between groups and between treated groups versus control and highly significant differences between periods at 15, 45 and 75 days of treatment, (Table, 3). But in lactating ewes, there was a fluctuation of organic phosphorus in the low-dose group which increased to 6.1 at 30 days treatment followed by a gradual decrease to 3.2 mg/100ml plasma at 60 days treatment. The trend of high-dose group resembled the control group but it was higher in value (7.55 versus 3.2 mg/100ml plasma) at 60 days treatment, (Table, 2) and (Figure, I). These results were revealed highly significant difference between control & low-dose groups and significant difference between periods, (Table, 3). Generally plasma organic phosphorus may be used as an indicator for the exposure to organophosphorus compound (nuvacron).

The present data showed that, the comparison between pregnant and lactating ewes in response to nuvacron treatment by calculating the amplitude; the percentage of treated group in relation to its control at the same time, each period minus that at zero time, the amplitude of organic plasma phosphorus of pregnant ewes was higher than that of lactating ones. This may indicate that the cumulative capacity of nuvacron in pregnant ewes is higher than that of lactating ewes. The amplitude was equal to 81.75% and 53.2% for low-dose pregnant and lactating groups and 86.32% and 20.11% in high-dose pregnant and lactating ewes at 45 days treatment. This indicates accumulation depend

After withdrawal of nuvacron, there was highly significant differences between control and low-dose treated groups for plasma organic phosphorus, (Table, 3). This may be probably attributed to cumulative effect of the compound which disappeared and was just let organic phosphorus of the treated group reach the same value of the kidney, Asaad (1978), through excretion of the compound on the physiological state of ewes. It may be also probably due to compound leading to rise of the organic phosphorus of the plasma, which had been probably resulted from the accumulation of phosphorus in the liver as explained by Bayoumi & Shihata (1976).

The overall increase of the total phosphorus at 45 days of treatment in both treated pregnant ewes, (Table, 1 & 2) and (Figure 1), followed by a hardly increase at 75 days of treatment to 11.16 and 12 mg/100ml plasma in low-dose and high-dose treated pregnant ewes; may be partly due to the intake of organophosphorus compound, (Reinach et al., 1952; Lindly et al., 1953; Miyamoto, 1964 a & b; Hoar et al., 1970; and Bayoumi & Shihata, 1976). This view is supported by statistical significance of the increase in plasma phosphorus of treated animals in comparison to the control group during 105 days — administration in pregnant ewes and partly due to the decrease of the blood glucose in high-dose pregnant group, (Bayoumi et al., 1979), thus causing a decrease in insulin and in reverse an increasing the phosphorus level.

The inorganic phosphorus was lower in value in treated ewes than the control ewes reached 2.08 and 3.6 mg/100ml in low-dose and high-dose pregnant ewes respectively after 15 days treatment. Recurrent decrease was observed at 60 days treatment to 2 mg/100ml in the high-dose treated pregnant ewes and 2.94 mg/100ml after 90 days treatment in the low-dose treated pregnant ewes, (Table, 1). Also, the inorganic phosphorus had the same trend in lactating ewes; in low-dose treated group it decreased to 3 mg/100ml versus 7.5 mg/100 ml plasma of control after 60 days treatment. In high-dose treated group the inorganic phosphorus was decreased at 15 days treatment to 2.97 mg/100ml and reached 2.3 mg/100ml plasma after 60 days treatment, (Table, 2). Statistical analysis revealed a significant difference between groups and treatment versus control in pregnant ewes and lactating high-dose group, and highly significant difference between low-dose and control lactating groups, (Table, 3). The decrease of plasma inorganic phosphorus may be attributed to the stress factor of toxicity of organophosphorus compound and from lowered resistance that left the ewes in need to inorganic phosphorus for the formation of bone of embryos in treated pregnant ewes than control ewes and due to the alteration of metabolism of lactating ewes, (Reinach et al., 1952), as the stress is known to produce minor changes calcium and phosphorus.

Plasma organic phosphorus was higher in both low-dose and high-dose treated pregnant and lactating ewes than that of control groups,

for two months, and followed by 30 days recovery. The number of animals is illustrated in Table, 2.

The heparinized blood was used for preparation of plasma samples to determine the different forms of phosphorus. Total and inorganic phosphorus were analysed by the method of Kuttner and Cohen (1927). The organic phosphorus was calculated by the difference between the total phosphorus and inorganic phosphorus.

Statistical analysis was conducting on the individual data of the pregnant ewes, using analysis co-variance. Analysis of the experiment was divided into two classes at 0, 15, 45, 75, and 105 days and at 0, 30, 60 and 90 days because the ewes were the same in each class, according to Snedecor, (1966). Recovery period was analysed by analysis of variance for one, three and five weeks according to Steel and Torrie (1960).

The data obtained from lactating ewes at 0, 15, 30, 45 and 60 days were analysed by analysis of variance, according to Steel and Torrie (1960), for (control X low-dose group) and (control X high-dose group) separately. The different values of recovery period were analysed by using analysis of variance at 15 and 30 days for control and low-dose treated groups. But the number of animals remaining in high-dose treated group did not justify statistical analysis.

RESULTS AND DISCUSSION

There was a decrease of plasma total phosphorus for treated groups in comparison to control in the first 30 days in both treated pregnant groups and lactating high-dose treated group, (Table, 1 & 2) and (Fig. 1). The decrease may partly due to the probably dilatation of islets of Langerhan's blood vessels in parathion toxicity (Hruban et al., 1963). In addition insulin may result in a decrease of plasma phosphate according to Oser (1965). This may be confirmed statistically by the significant difference between groups in pregnant ewes and in lactating high-dose treated ewes together with a significance between periods (Table, 3). During the thirty days exposure of muvaeron, the results showed a disagreement with that of Lindley et al., (1953) and Hoar et al., (1970), although there was a supply of phosphorus.

INTRODUCTION

Several authors reported that high phosphorus intake led to the increase of serum phosphorus level, particularly when calcium and/or magnesium intake were not significantly increased. Lindley et al., (1953); and Hoar et al., (1970) recorded that increasing the dietary phosphorus, serum phosphorus significantly increased. Miyamoto (1964 a) applied phosphorus³² — labelled sumithion an methyl parathion on male guinea pigs and male rats, he determined an increase of phosphorus³² in the blood.

Therefore, the aim of study is to follow up the changes of the different forms of plasma phosphorus in pregnant and lactating ewes during daily treatment with organophosphorus insecticide "nuvacron" of a common name monocrotophos (Ciba-Giegy) and its chemical name, cis (2-methyl carbanyl-1-methyl vinyl) — dimethyl phosphale or dimethyl phosphate of 3-hydroxy-N-methyl-cis-cro'namide.

MATERIALS AND METHODS

Three groups of cross-bred Barki X Merino pregnant ewes, each group 8 animals. The first and the second groups were treated daily, from the 40th day of pregnancy till parturition, by a dose of 0.176 mg/kg and 1mg/kg body weight of organophosphorus insecticide "nuvacron". These two groups were denoted as low-dose and high-dose treated groups respectively. The third group was kept as control. Blood samples were collected each 15 days alternatively from 4 ewes of each group till parturition, as illustrated in (Table 1), this was followed by 5 weeks recovery period; after withdrawal of the insecticide.

After 1 1/2 month of parturition, the second experiment was started on the same ewes during lactation. Six ewes of the previous control group were divided into two groups, the first consist on two ewes and kept as control and the second four ewes were treated by a high-dose (1 mg/kg body weight). Three ewes of the above low-dose treated group were treated by the low dose (0.176 mg/kg body weight). Each ewes groups was orally treated daily for two months during which lambs were suckling them. Blood samples were collected each 15 days

**PLASMA PHOSPHORUS OF PREGNANT AND LACTATING
EWES TREATED WITH AN ORGANOPHOSPHORUS
COMPOUND "NUVACRON"**

BY

FAWZIA ASAAD; M.T. BAYOUMI AND M.A. BANHAWY*
Desert Research Institute, Mataria, Cairo, Egypt.

SUMMARY

- 1) It was found that there was a significant decrease in plasma total phosphorus in treated groups of pregnant ewes and high-dose lactating ewes treated by nuvacron during 30 days exposure. Although, there was a supply of phosphorus compound, plasma total phosphorous does not used as a criterion for exposure to organophosphorus.
- 2) There was a significant lowering of inorganic plasma phosphorus in treated pregnant ewes and high-dose treated lactating ewes.
- 3) There was a significant increase of organic plasma phosphorus in treated pregnant ewes and highly significant difference between low-dose and control groups in lactating ewes which is considered as a criterion for exposure of organophosphorus compound "nuvacron" in comparison to control group.
- 4) After withdrawal of the "nuvacron", there was highly significant increase of organic phosphorus in plasma during 5 weeks and 30 days in both pregnant and lactating low-dose of ewes respectively.
- 5) The amplitude of organic plasma phosphorus of pregnant ewes was higher than lactating ones. This may indicate that the cumulative capacity of nuvacron depend on the physiological state of ewes.

* Faculty of Science, Ain Shams University, Cairo, Egypt.

5. TAPPI Standards. T425 m-44.
6. TAPPI Standards. T435 m-52.
7. TAPPI Standards. T404 m-50.
8. TAPPI Standards. T423 m-50.
9. TAPPI Standards. T414 m-49.
10. TAPPI Standards. T403 m-53.

الملخص بالعربي

الصفات الطبيعية كوسيلة للتعرف على الوثائق والمستندات :

لوحظ في الآونة الأخيرة زيادة عمليات التزوير لبعض أوراق المستندات الهامة لذلك اتجهت الدراسة في هذا البحث للتعرف على بعض أنواع الأوراق المستندية الهامة مثل أوراق العملة المصرفية والشيكات وجوازات السفر وشهادات المعاملة العسكرية بأنواعها والبطاقات الشخصية وذلك بدراسة خصائصها الطبيعية .

وقد وجد أن أوراق العملة المصرفية والشيكات لها درجة عالية من البياض وقوة شد كبيرة كما أن لها قوة ثنى وتمزق وأنفجار عالية .

أما أوراق جواز السفر والبطاقة الشخصية فلها درجة متوسطة من البياض وقوة الشد والثنى والتمزق والانفجار والنسبة لأوراق شهادات المعاملة العسكرية بأنواعها فهي أقلهم درجة من حيث هذه الصفات الطبيعية السابقة .

It must be mentioned however that these papers differ greatly in the filling loading and sizing materials. They also differ in the original source from which they were prepared. A detailed study of such differences is however, beyond the scope of this investigation and will be investigated in another study.

It was noticed that Banknote papers had a higher degree of transparency comparing with other types of papers. While Passport contained a lower degree of opacity (85%).

The tensile strength of the studied papers were in the following order Banknote papers > Check papers > Identity card > Passport > Military service certification (U.R.) > Military service certification (postpone) > Military service certification (Exemption).

The bursting strength values of these papers were in the same order.

It is known that these properties of document papers depend upon their content of cellulose, hemicellulose, inorganic material, the dimensions of the fibers themselves, the type of raw material and the pulping method applied. The greater the hemicellulose content, the harder and denser will be the resultant paper, the higher will be its bursting strength and tensile strength.

For protection against handling the Banknote and Check papers contain a higher amount of cotton cellulose. This resulted in greater values for double folds and internal tear. The lowest values for double folds internal tear was obtained in case of Military service certifications.

REFERENCES

1. Amine Abou-State M., El-Laithy A. Samir and Safy El-Din M. Nabil, in National Review of Criminal Sciences, Vol 22, No No 1-2, P 35-42, 1979 Cairo, Egypt.
2. TAPPI Standards. T211 OS-58.
3. TAPPI Standards. T411 m-44.
4. TAPPI Standards. T452 m-48.

Table I
Physical-strength characteristics of document papers

Specific.	Banknote (100Pound)	Banknote (20Pound)	Banknote (1 Pound)	Banknote (0.25Pound)	Check	Passport	M.S.C. (under R.)	M.S.C. (Exemption)	M.S.C. (Postpone)	Identity card
Ash %	3.18	3.72	3.85	3.90	5.50	6.70	6.00	13.20	15.70	8.20
Weight gm	90	93	88	90	82	77	98	87	96	100
Thickness micron	110	115	95	100	94	90	140	96	120	150
Whiteness	82	81	81	80	76	70	62	63	65	68
Opacity %	94	95	94	94	88	85	94	95	96	90
PH	5.9	6	6	6.2	6.4	6.2	6.4	6.7	6.3	6.5
Tensile strength (in both machine and cross direction)	12.1	11.7	10.8	11.4	8.9	6.8	6.2	3.3	5.1	7.5
Double folds(in both machine and cross direction)	4550	3586	2988	3228	2560	650	370	310	320	930
Internal tear ga	5.6	5.4	5.1	5.2	4.7	3.8	3	2.6	2.5	4.2
Brusting kg/cm ²	85	82	67	75	56	45	38	26	32	40

M.S.C. = Military service certification, Under R. = under requirement

samples has two clamps whose centers are in the same plane parallel with the direction of motion of the applied stress and so aligned that they will hold the test specimen in one plane throughout the test without slippage, and the specimens were free from abnormalities, water-marks, creases, and wrinkles. The tensile strength was determined according to the TAPPI Standards'

Double folds were determined according to the 'TAPPI Standards', and the specimens to be tested were cut accurately in each principal direction of the paper with a width of 15mm. and 10cm. in length. They were initially free from folds, wrinkles or blemishes not inherent in the paper and the area where the flexing takes place did not contain any portion of a water mark.

Internal tearing is adapted for determining the average force in grams required to tear a single sheet of paper after the tear has been started⁹.

Brusting strength was measured as the hydrostatic pressure pounds per square inch or Kg/cm² required to produce rupture of the material when the pressure is applied at a controlled increasing rate through a rubber diaphragm to a circular area, 1.20 inches in diameter, of the sample under test, the test area being initially flat and held rigidly at the circumference but free to bulge under the increasing pressure during the test.¹⁰.

RESULTS AND DISCUSSION

Physical-strength identification of document papers Table 1 illustrates the physical-strength characteristics of document papers. It also includes the ash content and the degree of whiteness. For Banknote papers the ash content was between 3.18% in case of (100 Pounds) and 3.90% in case of (0.25 Pounds). The ash content for Military service certification was between 6.00 and 13.20%. The Passport paper had an ash content of 6.70, while that of Identity card was 8.20%. The Identity card possessed a higher weight (100 gm.) and thickness (150 microns), while the weight of Check papers was (82 gm) and the thickness was (94 microns).

tion between the different types of document papers. The aim of this investigation was to determine the physical strength properties of important types of document papers in order to overcome the falsification processes which increased in recent years. Ten types of document papers were chosen for this study. It must be mentioned that the investigations reported here were undertaken on new samples and not on the handled ones.

EXPERIMENTAL

Banknote and Checks were obtained from Banknote Printing House., Passport was obtained from Passport, Immigration, and Nationality Administration., Military service certifications were obtained from Military Service Administration., and Identity cards were obtained from Civilian Status Administration.

Investigation of samples :

The ash content was determined according to the TAPPI Standards².

The method for determining thickness is used for finding the thickness of a single sheet as it would measure when placed between plane surfaces and to determine variations in thickness among the sheets of a sample³.

The whiteness was determined according to the TAPPI Standards.

The essential principle of the contrast-ratio method of determining the opacity of paper is as follows : The apparent reflectance of translucent paper when combined with a white backing is higher than its apparent reflectance when combined with a black backing. The ratio of the lower reflectance to the higher is taken as the opacity of the paper, this being 100% for perfectly opaque paper and nearly zero for perfectly transparent paper.

pH value of a paper refers to its acidity or alkalinity in terms of hydrogen ion concentration of the unfiltered aqueous extract of the cut or ground paper and was determined according to the TAPPI Standards⁴.

The instrument used in the determination to tensile strength of the

PHYSICAL-STRENGTH PROPERTIES AS A MEANS OF IDENTIFICATION OF DOCUMENT PAPERS

BY

**M. Amine Abou-State(1), Samir A. Al-Laithy(2) and
Nabil M. Safy El-Din (3)**

SYNOPSIS

Document papers were identified by physical-strength characteristics. Banknote and Check papers possessed highest degree of whiteness, best tensile strength, highest number of double folds and highest internal tear and bursting strength. This was followed by Passport and Identity card papers. The lowest physical-strength properties were obtained in case of Military service certifications.

INTRODUCTION

There are many published methods and standards available to the reader for use in the identification of fibers, namely, microscopic, chemical and physical methods. Microscopic and chemical methods are used for both identification and quantitative determination of fibers. The differentiation between fibers of similar physical and chemical characteristics can not be made microscopically. In the previous paper the physical and chemical identification was used for the differentiation of different types of cellulosic fibers. In this work the physical strength properties were applied for the identification and differentia-

-
- (1) Professor, Department of Chemistry, Faculty of Science, University of Cairo.
 - (2) Assistant Prof., The National Centre For Social and Criminological Research.
 - (3) Researcher, The National Centre For Social and Criminological Research.

- 13) Raab W — P (1968). Acetylosalicylic acid and the kidneys. *Helv. med-Acta*, 34, 448 — 502.
- 14) Raab W; P (1971). Acute renal effects of acetoxy — acetamino — phenyl benzoate, a ne — analgesic evaluated in biochemical studies. *Arzneim. Forsch* 21, 1662 — 1664.
- 15) Rosner J — (1974). Nephropaties experimentales aux analgesiques. *Therapie* 29, 483 — 505.
- 16) Stroo W.E, and Hook J.B (1977). Enzymes of renal origin in urine as indicators of nephrotoxicity. *Toxicol. Appl. pharmacol*, 39, 423 — 434.
- 17) Travsky, K and Rovensky J (1976). Influence of some anti-rheumatic drugs and cytostatics on urinary enzyme level.
- 18) Wroblewski, F and Ladue J.S (1955). Lactic dehydrogenase activity in blood. *Proc. Soc. Exp. Biol*, 210 — 213.

- the effect of phenacetin, phenazone and amidopyrine on the rat kidney. *Br. J. Pharmac — Chemother*, 23, 142 — 24.
- 3) Dubach, U.C. and Josch W (1967) Urinenzyme nach medikamentöser Nierenreizung durch salicylat. *Schweiz — med wscrh* 97, 1314 — 1317.
 - 4) Ellis, B.G., Price, R.G. and Topham J.C. (1973). Urinary enzymes and the detection of kidney damage in the dog. *Biochem. Soc. Trans*, 1, 995 — 997.
 - 5) Fabiny, D.L. and Erlingshausen G Automated reaction-rate method (1971) for determination of serum creatinine with centrifichem. *Clin — chem*, 17, 696 — 700.
 - 6) Fawcett J.K. and Scott J.E. (1960). A rapid and precise method for the determination of urea. *J. Clin — path*, 13, 156 — 159.
 - 7) Gimlan A (1964). Analgesic nephrotoxicity. Editorial. *Am. J. Med.*, 36, 167 — 173.
 - 8) Kincaid — Smith P. (1970). Analgesic nephropathy. *Br. Med — S*, 4, 618.
 - 9) Nomiyama K, Yamamoto A and Sato C (1974). A assay of urinary enzymes in toxic nephropathy. *Toxicol — Appl. pharmacol* 27, 484 — 490.
 - 10) Patel, V, Luft F.C, Yum MN, Patel B, Zeman Wand Kleits. A Enzymuria in gentamycin (1975). Induced Kidney damage. *Antimicrob Agents chemother* 7, 364 — 369.
 - 11) Prescott L.F (1965). Effects of acetyl salicylic acid, phenacetin, paracetamol and caffeine on renal tubular epithelium. *Lancet* ii, 91 — 96.
 - 12) Prescott L.F (1966). The nephrotoxicity of analgesics. *J. pharm. pharmac*, 18, 331 — 344.

agent, was tested. Mercuric chloride enhanced dose dependently the activities of all test enzymes and the increase was more marked in 24 hr urine than in 48 hr.

From the results of mercuric chloride, the assay of urinary enzymes was shown to be a useful method for the detection of drug induced nephrotoxicity.

The results obtained by anti-inflammatory anti-pyretic and analgesic agents showed that some drugs result in the increase level of urinary enzymes. Aspirin showed the significant increase of LDH in urine. This effect corresponds to the results reported by Raab (1968, 1969) and Tranavsky and Rovensky (1976) who observed an increase of urinary enzyme activities by aspirin in rats. In an experiment with volunteers, a higher excretion of tubular cells in urine was observed by treatment with aspirin (prescott 1965, 1966). This increased excretion of tubular epithelial cells was accompanied by an increase of some enzymes in urine (Dubach and Josch 1967). Therefore, it was suggested that aspirin affected the renal tubules, desquamate the tubular cells and released some enzymes from the cells.

Urinary LDH activity was markedly elevated by aniline derivatives and significantly by some of pyrazolone derivatives.

Therefore it is conceivable that aniline derivatives may have nephrotoxic effect on proximal tubules and aspirin and pyrazolone derivatives could not be denied to induce the renal damages.

Many nonsteroid anti-inflammatory drugs have been reported to cause renal papillary necrosis after prolonged administration to rats (Brown and Hardy 1968, Kincidsmith 1970).

Our findings point to possible toxic effects of these substances on kidney tubules.

R E F E R E N C E S

- 1) Bessey, O.A., Lowry, O.H. and Brock M.J. (1946). A method for rapid determination of alkaline phosphatase with five cubic millimeter of serum. J. Boil. Chem. 146, 321 — 329.
- 2) Brown, D,m and Hardy T.L. (1968) Short = term Study of

creatinine level in 16 hrs urine. In serum of 16 hrs after aspirin administration only Alp activity was significantly higher than that of control.

Sodium salicylate at 900 mg/Kg did not significantly alter all tested enzyme activities in both urine and serum.

3. Pyrazolone derivatives :—

Phenylbutazone and aminopyrine were tested at 300 mg/kg. The significant increase in urinary enzyme activities were found in Gpt and Al-P by phenylbutazone, in LDH by aminopyrine.

The increase in serum enzyme activities was found in LDH by aminopyrine.

No significant changes in nitrogenous substance levels were observed by all pyrazolone derivatives in both urine and serum.

4. Aniline derivatives :—

Phenacetin and acetaminophen were tested at 600 mg/kg. Phenacetin enhanced significantly both LDH and Al-P activities in urine. On the other hand, acetaminophen enhanced significantly both LDH and Gpt activities in urine. The two drugs did not influence enzyme activities and nitrogenous substance levels in serum.

Discussion

The occurrence of renal impairment seems to become one of the major problems among the unwanted actions of drugs. Nephrotoxicity of non steroid anti-inflammatory drugs is still a subject for discussion (Gilman 1964 and Rosner 1974). The influence of anti-inflammatory anti-pyretic and analgesic drugs on the kidneys was investigated by the determination of urinary enzyme activities, because the method has been reported to be more simple, sensitive and useful for detecting early renal damages than the currently used other methods.

At first, the effect of mercuric chloride known as anephrotoxic

The enzyme activities were assessed as follows; lactic dehydrogenase according to the method of Worblewski and La Duc (1955), glutamic oxalacetic transaminase and glutamic pyruvic transaminase by the method of Henry et al (1960), and alkaline phosphatase by Bessey et al (1946). The values of enzyme activities are expressed as ratio on 100 of control. Creatinine and urea nitrogen were measured in urine and serum according to the method of alkaline picric acid (Fabiny and Ertingshausen 1971), and urcase indophenol (Fawcett and Scott 1960) respectively.

Results

Effect on enzyme activities and non-protein nitrogenous substance levels in urine and serum.

1. Mercuric chloride :—

Rats given single intramuscular injection of mercuric chloride at doses of 1, 2.5 and 5 mg/kg were tested for urinary enzyme levels 24 and 48 hrs after injection.

The result is shown in table I. In 24 hrs urine after injection, the smallest dose (1 mg/kg) of mercuric chloride enhanced significantly LDH and Gpt activities and 2.5 or 5 mg/kg showed a marked increase in all test enzyme activities. In 48 hrs urine, the smallest dose of the drug showed no significant changes in all test enzymes, but 2.5 mg/kg. continued the increase in all enzyme activities. The injection of 5 mg/kg the rats died after 24 hr.

In serum, which was collected 48 hr after injection of mercuric chloride, the smallest dose of the drug did not show any significant changes in all tested enzymes, Bun, creatinine and creatinine clearance. The injection of 2.5 mg/Kg enhanced significantly LDH and Got activities, Bun and creatinine in serum and resulted in a decrease of creatinine clearance.

2. Salicylates and phenylacetic acid derivatives :—

All test drugs did not affect significantly urine volumes. Aspirin given orally at 900 mg/Kg enhanced significantly LDH activity and

Therefore a more sensitive and more simple functional test of nephropathy is needed. The renal enzyme excretion method has been proposed to be a sensitive and non-destructive test of renal toxicity (Ellis et al 1973, and Patel et al 1975). Raab (1971) reported that the study of renal enzyme excretion must be considered as the most sensitive method for the detection of renal disturbances and slight changes in tubular permeability or increased desquamation of tubular cells are accompanied by a rise of certain enzymic activities in urine. Nomiyama et al (1974) and S'roo and Hook (1977) have also suggested that the assay of urinary enzymes may be useful in the detection of early injury in renal tubules.

In modern clinical pharmacology one of the major problems is the toxic or side effects caused by drugs. Therefore, the present work was attempted to determine the influence of anti-inflammatory, antipyretic and analgesic agents on the kidneys through the urinary enzyme levels in rats.

Material and Methods

Male rats weighing 140-160 gm were used. The experimental groups formed by 10 animals. Animals were fasted 18 hours prior to drug administration and during subsequent urine collection. Water was supplied ad libitum at all times.

The urine was collected in stainless steel metabolic cages after drug administration.

After urine collection, a blood sample was obtained and serum was separated by centrifugation.

The drugs used were aspirin, sodium salicylate, phenyl butazone, aminopyrine, phenacetin and acetaminophen.

Each drug was administered orally to animals as volume of 3ml/100 gm of body weight — Furthermore mercuric chloride was also investigated by intramuscular injection as a control nephrotoxic agent.

Assays of enzymes and non-protein nitrogenous substances.

Influence of some anti-inflammatory, antipyretic and analgesic agents on urinary enzyme level in rats.

By

Aziza Khalil and Bahiga Mahmoud
Forensic Medicine Department. Cairo University.

Summary.

The influence of single oral dose of anti-inflammatory, antipyretic and analgesic agents on urinary enzyme was investigated in rats as a indicator of nephrotoxic effect.

In the urine collected for 16 hr after single oral administration of drugs (aspirin, Sod-salicylate, phenylbutazone, aminopyrine, phenacetin and acetaminophen), LDH, Got, Gpt, Al-P and non-protein nitrogenous substances were measured as well as in serum.

From the preliminary test used mercuric chloride, the assay of urinary enzymes was found to be a useful method for the detection of nephrotoxic effect induced by these drugs.

LDH activity was significantly elevated by aspirin, aminopyrine, phenacetin and acetaminophen while phenyl butazone did not significantly increase LDH activity but elevated Gpt and A 1.P activities.

Other tested drugs such as sodium salicylate did not influence the urinary enzyme activities.

Introduction

The Kidney is a target organ for the toxic action of various drugs and chemicals because the drug is possibly has higher concentration in the Kidney than in blood or other organs and is capable to irritate the tubular cells.

The currently used renal function tests are complicated and not suited for routine screening in a great number of experimental animals.

CONTENTS

- Influence of Some anti-inflammatory, antipyretic and anal-
gesic agents on urinary enzyme level in rats.
Aziza Khalil — Bahiga Mahmoud 3
- Physical-strength Properties as a means of identification of
document papers M Amine Abou-State and others 10
- Plasma Phosphorus of Pregnant and Lactating Ewes Treated
with an organophosphorus compound Nuvacon"
Fawzia Asaad and others 16
- Analytical Studies on Some Drugs of Abuse
Dr. Z. Mobarak and S. Hamawada 28
- Juvenile Delinquency in Egypt Dr. Adel Sedek 41

IN ARABIC :

- Modern Altitudes in the Prevention of Crime
Dr. Nagwa Uafez 3
- Features of National Policy For Discharged Prisoners after-
care developmental vision towards the Egyptian case
Ali Fahmy 21
- A study in unification Rules of Criminal statistics in Arab
Countries Dr. M. Farouk Abd El Hamed 43
- Les Lendances Criminales dans Limfraction Disciplinaire
Dr. Hassany Darouch. 75
- La dernière Condaton dans L'action de Sequestration Urgente
M. Abdel Monem Al-Sherbini 87

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Galal Abd Al Rehim Osman, Dr. Hassan Al Saaty, Dr. Hussein Awad Bereky, General Hussein Kamel Zaky, General Hussein Ibrahim, Dr. Abdel Monim Shawky, Dr. Abdo Salam Dr. Aly Al Mofly, Dr. Emad El din Soltan, M. Saladin Al Rachidy, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Kamal Al Ganzoury.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Genira P.O., Cairo, Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. AHMAD AL MAGDOUB

Editorial Secretary

Mr. Adnan Zidan

Publications Committee :

**Dr. Ahmad El Magdub, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Dr. Mohamed Howaidy, Mr. Adnan Zidan**

Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- Influence of Some Anti-Inflammatory, Antipyretic and Analgesic Agents on Urinary Enzyme Level in Rats.
- Physical-Strength Properties as a Means of Identification of Document Papers
- Plasma Phosphorus of Pregnant Lactating Ewes Treated with an Organophosphorus Compound "NUVACRON"
- Analytical Studies on Some Drugs of Abuse
- Juvenile Delinquency in Egypt

IN ARABIC

- Modern Attitudes in the Prevention of Crime
- Features of National Policy for Discharged Prisoners After-Care Developmental Vision Towards the Egyptian Case
- A Study in Unification Rules of Criminal Statistics in Arab Countries
- Les Lendances Criminales dans L'Infraction Disciplinaire
- La dernière Condamnation dans L'Action de Sequestration Urgente



Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt

المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

● اتجاهات القضاء المصرى فى شأن تطبيق السريعة
الإسلامية .

● أثر الحكم الجنائى فى الوظيفة العامة .

● الرعاية اللاحقة للمسجونين - دراسة تجريبية
فى محافظة اسيوط .

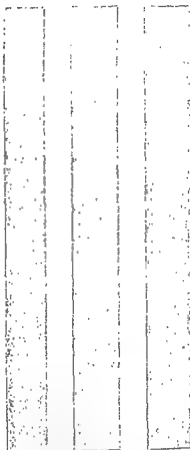
باللغة الانجليزية

● القلق والانحراف فى المدينة العربية .

● دراسات بيوكيمائية على ذكور الفئران المعادلة

● باحدى المركبات العضوية الفسفورية .

● تأثير مستخلصات الحشيش على السلوك والميول
العنوانية فى الفئران .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

مستشار جلال عبد الرحيم عثمان ، دكتور حسن الساعاتي ، مستشار
حسين عوض بريقى ، لواء محسن طلعت ، لواء حسين السماحى ، دكتور
عبد المنعم شوقي ، دكتور عبده سلام ، دكتور على المفتى ، دكتور عماد الدين
سلطان ، مستشار على محمد حسن ، مستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ،
مستشار محمد فتحى ، دكتور كمال الجزورى .

المجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور سيد عويس

سكرتير التحرير

الأستاذ السيد تمام

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان اعدد

ثلاثون قرشا

المجلد ٣٤	مارس ١٩٨١	العدد الأول
-----------	-----------	-------------

محتويات العدد

صفحة

باللغة العربية :

- اتجاهات القضاء المصرى فى شأن تطبيق الشريعة الاسلامية
د . حسنى درويش ٣
- أثر الحكم الجنائى فى الوظيفة العامة
د . زكى النجار ١٩
- الرعاية اللاحقة للمسجونين - دراسة تجريبية فى محافظة
أسيوط
د . بدرية شوقي عبد الوهاب ٤١

باللغة الأجنبية :

- القلق والانحراف فى المدينة العربية
الأستاذ على فهمى ٣
- دراسات بيوكيمائية على ذكور الفئران المعاملة بأحدى المركبات
العضوية الفسفورية
د . بيومى وآخرون ١٩
- .. تأثير مستخلصات الحشيش على السلوك والميول العدوانية فى
الفئران
د . ابراهيم كواتش وآخرون ٣١

اتجاهات القضاء المصرى فى شأن تطبيق الشريعة الاسلامية

دكتور/حسنى درويش عبد الحميد*

لا تزال مصر وعاء الاسلام . فالاسلام فى مصر على حقيقته ، اسلام
بلا تلوين والدول التى تطبق الاسلام لا تأخذ بتحقيق الاسلام الا من مصر .
فالاسلام فى مصر اسلام حقيقى .

ومن هذا المنعطف انجبه دستور جمهورية مصر العربية المصادر فى
سنة ١٩٧١ الى النص فى مادته الثانية - المعدلة بحقتضى قرار مجلس الشعب
فى ابريل عام ١٩٨٠ على أن : « مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى
للتشريع » . هذا النص يقضى بعدم جواز الأخذ عن مصدر آخر فى أى امر
واجهته الشريعة بحكم .

ويبنى على ذلك أن الشريعة هى وحدها المصدر الأساسى ذو المرتبة
الأعلى بينما تعد المصادر الأخرى التى ينص عليها فى القوانين العادية
« كالقانون المدنى والقانون الجنائى وغيره » مصادر ذات مرتبة أدنى لا يجوز
لها أن تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ذات المرتبة الأعلى » .

وترتباً على ذلك يجب أن يكون التشريع متسقاً مع مبادئ الشريعة
الاسلامية والا عد مخالفاً للدستور وجاز الطعن فيه بعدم دستوريته .

* النائب بمجلس الدولة .

فاذا استعرضنا القوانين الوضعية نرى في قانون العقوبات هو التشريع الجزائي الأساسي قد امتدت اليه ارادة الشارع بالتعديلات في مواضع متعددة حتى شمل التعديل أبوابا بأكملها .

بالإضافة الى ذلك ، فقد صدرت عدة تشريعات أساسية أخرى غايتها تقنين ما طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تطورات فكانت مجموعة من التشريعات الأساسية المكملة لقانون العقوبات .

وقد هدفت تلك التعديلات الى مواكبة القوانين للمتغيرات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . . . الخ . حتى لا تتخلف عن مسيرة التطورات والظواهر المختلفة ، وبالتالي تبتعد عن تحقيق العدالة . .

وللاسف لم تمتد يد المشرع الى تقنين أحكام الشريعة الاسلامية بتقريب القوانين الوضعية الى أحكامها والغاء ما يتعارض معها .

وتنبه المشرع أخيرا الى مخالفة القوانين الوضعية - في المواد الجنائية والمواد المدنية أو التجارية ، لنص المادة الثانية من الدستور ، فشكل لجان لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية لتقريب القوانين الوضعية الى أحكامها والغاء ما يتعارض معها .

ويجدر بنا أن ننوه الى أن معظم القوانين الوضعية لا تخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، أما ما كان منها مخالفا لدليل قطعي لأحكام الشريعة ألغى قطعاً بغير منازع . . وان كان مخالفا لدليل ظني فهو محل اجتهاد وتقومه على أصل الاجتهاد ، فان ظهرت المصلحة الراجحة عن الدليل الراجح باستيقائه أبقي ، وان ظهرت المصلحة الراجحة عن الدليل الراجح بالفائس ألغى واستبدل به حكما غيره مستمدا من صميم مدارك المشرع .

ومن الجانب الآخر ، نجد أن معظم أحكام الشريعة مطبقة في مجال المعاملات فيما عدا أحكام الربا ومطبقة كذلك في الأحوال الشخصية .

هذا من شأنه أن يسهل مهمة لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية .

وبالرغم من ذلك لم يصدر التقنين للآن ، ومرد ذلك الى وجود صعوبات حول مدى تطبيق الحدود وبصفة خاصة حد السرقة وحد الحمر (١) .

ويرى البعض (٢) في شدة العقاب ما يثير الشعور العام خاصة في الحدود ومرد ذلك الى أنها مقدرة تقديرا لا يقبل النقص ولا الزيادة ، كما أنها تتصف بالوحشية وبمنافاته للانسانية ودواعي الرحمة ولا يتفق مع روح العصر .

وهذا الرأي يعد بمثابة سلاح من أشد أسلحة الكفاح في يد الخصوم للشريعة الاسلامية ، بمثابة دليل أو مستند في أيديهم يستندون اليه للتدليل على عدم ملائمة الشريعة لظروف العصر الحديث .

كما أنه لا يستطيع تطبيقه في هذا العصر في الدول الاسلامية لا سيما وأنه يوجد في غالبيتها الكثيرون من غير المسلمين سواء كانوا من الأجانب أو المواطنين .

كما أن هذا السبب الاخير في مقدمة الأسباب التي تحول دون تطبيق حد الجلد على شارب الحمر (٣) ، ولكن من السهولة بمكان الرد على ما يثيره البعض من أن عقوبات جرائم الحدود « وبخاصة حد السرقة وحد الحمر لا تتفق مع روح العصر وما يتعذر تطبيقها » .

فحد السرقة يتطلب لتطبيقه شروط لو روعيت لكان في ذلك التطبيق تضيق لدى توقيع ذلك الحد الى أبعد حدود التضيق حتى يمكن اعتباره بمثابة عقوبة تهديدية .

أما فيما يتعلق بعقوبة شارب الحمر وهي جلده ثمانون جلده فلم يرد ذكرها في القرآن ، إنما انعقد عليه اجماع الصحابة ولما كان الاجماع مصدرا من مصادر التشريع الاسلامي . فمن ثم يتعين تطبيقه في هذا الصدد على التفصيل الآتي في موضعه .

(١) راجع مقالنا بعنوان « الطريق الى تقنين الشريعة » - منشور بجريدة الجمهورية في

٢٤ مارس سنة ١٩٨١ .

(٢) راجع محمد أبو زهرة ، مؤلف في العقوبة ، ص ٢١٤ ، وما تلاها .

(٣) راجع مفاصيل ذلك د . عبد الحميد متولي ، النظرية الاسلامية كمصدر أساسي

للدنور ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ ص ٤٥ وما تلاها .

وبالرغم من ذلك فإن الدولة جادة في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وماضية في هذا الشوط الى نهاية والى أن يصدر هذا التقنين بالصورة التي تحقق راية الاسلام فان هناك تعارضا قائما بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية .

ولا شك أن أنجع وسيلة لتطبيق الشريعة هي أن يعمل القضاء على الأخذ بها في أحكامه فهذه الوسيلة أنجح بكثير من محاولة تقنين الشريعة التي تأخرت لحد غير معقول ، ولا تخلو من الخلاف أو الجدل حول الحلول التي تتخذها لجان التقنين ، ولا تعتبر وسيلة عملية نهائية لتطبيق الشريعة مالم يكن القضاء معنيا بها ومستعدا لتطبيقها والأخذ بها .

فما هو موقف القضاء المصرى ازاء هذا التعارض بين أحكام الشريعة والقوانين الوضعية ؟

نجيب عن هذا التساؤل في المبحثين التاليين :

الأول : موقف القضاء العادى من تطبيق الشريعة الإسلامية .

الثانى : موقف القضاء الادارى من تطبيق الشريعة الإسلامية . وذلك على التفصيل الآتى :

المبحث الأول

موقف القضاء العادى من تطبيق الشريعة الإسلامية

تطور هذا الموضوع ويمكن تسجيله من خلال التفصيل التالى :

أولا : موقف القضاء قبل وبعد دستور سنة ١٩٧١ :

كانت الشريعة الإسلامية قبل صدور دستور سنة ١٩٧١ ، مصدرا ثانويا وكانت فى المرتبة الثالثة بعد التشريع والعرف .

ذلك أن المادة (١) من القانون المدنى تنص على أن تطبيق نص القانون أولا . فان لم يوجد ، ينطبق العرف . فان لم يوجد . . . فيطبق الشريعة الإسلامية وهذا يقتضى الرجوع الى الشريعة الإسلامية حيث لا نص ولا عرف .

وينبنى على ذلك أن القاضى لا يلجأ اليها الا فى حالة عدم وجود حكم للحالة المعروضة عليه فى التشريع أو العرف .

وتغير الوضع في دستور ١٩٧١ ، حيث نص مادته الثانية على أن :
« مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع » .

وبمقتضى هذا النص أصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع .

غير أنه وكان من المفروض أن تتصلى المحاكم لتطبيق هذا النص ،
أو الامتناع عن تطبيق كل نص يخالف أحكامه ، فلم يطبق بصورة مطلقة
ردليل ذلك أن معظم القوانين بقيت على ما هو عليه دون تغير أو تعديل .

وازاء هذا التزم القضاء العادى بتطبيق القوانين الوضعية سواء في
المواد الجنائية أو المدنية على المنازعات المطروحة أمامه دون أن يشيّر من
قريب أو بعيد الى أحكام الشريعة الإسلامية . ولكن سجلت محكمة النقض
في حكمها في ٢٣ من يونية ١٩٧٧ (الطعن رقم ٢٥٨ المرفوع من ورثة
المرحوم) اتجاها جديدا رفعت بمقتضاء أحكام الشريعة
الإسلامية على نصوص القانون الوضعي التي تقضى بتطبيق القانون ثم
الشريعة وبقاعدة حجية الأمر المقضى .

**ثانيا : موقف القضاء بعد تعديل نص المادة الثانية من دستور
سنة ١٩٧١ م .**

ازاء قصور المادة الثانية من الدستور وما أسفر عنه التطبيق العملي
من عدم تحقيقها لما هذفت اليه من تقريب القوانين الوضعية لاحكام الشريعة
الإسلامية وسيادة أحكامها . نتيجة لذلك ، اتخذت الاجراءات الدستورية
لتعديل نص المادة ، لعلاج أوجه القصور التي صادفت تطبيق نص المادة
المشار اليها .

وتم الاستفتاء عليها وصدر قرار مجلس الشعب في ٣٠ ابريل من
عام ١٩٨٠ وأصبح نص المادة يجرى على النحو التالي :

« مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » .

وهذا التعديل يحمل أبعادا كبيرة ليس في الصياغة فحسب ، بل في
المعنى والمغزى أيضا وأصبحت الشريعة الإسلامية بمقتضى هذا التعديل
المصدر الرئيسي لكل - التشريعات الوضعية بحيث لا يجوز الأخذ عن مصدر
آخر في أي أمر واجهته الشريعة بحكم قطعي الثبوت قطعي الدلالة .

فهذا التعديل دفع بالمحاكم الى التمسك بنص المادة المشار اليها في مواجهة القوانين الوضعية بدعوى مخالفتها لنص الدستور وإيقاف الفصل في الدعوى المطروحة امامها وحالة القضية الى المحكمة الدستورية العليا للبت في مدى مطابقة القانون للدستور .

وهذا ما أشارت اليه محكمة جنح بنى سويف فى قضية تخلص ظروفها فى سرقة متهم تليفزيون من منزل أحد المواطنين وكشفت صحيفة سوابقه عن أنه متهم عائد ، فقررت وقف السير فى الدعوى مؤقتا - وحالة القضية برمتها للمحكمة الدستورية العليا^(١) وذلك تأسيسا على أن قانون العقوبات « فى مواد السرقة » تكفى بحبس السارق مهما عظم اجرامه او خطورته الاجرامية ، أما الشريعة الاسلامية فتقضى بقطع يد السارق العائد .

وقالت المحكمة فى أسباب الاحالة :-

« ان المتهم معترف بجريمته .. وتشهد صحيفة سوابقه بأنه سبق اتهامه والحكم عليه فى عدة قضايا سرقة .. ولما كان الدستور المصرى قد أكد فى مادته الثانية أن مبادئ الشريعة الاسلامية هو المصدر الرئيسى للتشريع .. فان القضاة المصريين كانوا وسيظلون موجهين للحكومة وللسلطة التشريعية ويتطلب ابراء لزمة كل منهما أمام الله والمجتمع - الى اتباع شرع الله والتزام أحكامه وتقنين حدوده .. ولو أدى الامر الامتناع عن تطبيق القانون الوضعى اعظاما لقانون الله الأمر الذى لا تملك معه المحكمة خيارا فى تطبيق أحد القوانين وتقدم أحكام الله التى تقضى بقطع يد السارق العائد على أحكام القانون الوضعى التى تكفى بحبس السارق مهما بلغت عودته من خطورة .

ولما كان قانون العقوبات المصرى جاء خلوا من عقوبة قطع يد السارق فان المحكمة ترفع يدها عن تطبيق نص يخالف تعاليم السماء .. وتحيل القضية بحالتها للمحكمة الدستورية العليا للبت فى دستورية النص المخالف

(١) قضت المائدة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ « بأن المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون » .

للشريعة الإسلامية ٠٠ ولو كان الأمر بيدها لحكمت لتوها بقطع يد مذنب المتهم .

وما قضت به محكمة البلدية في قضية تخلص وقائمه بضبط أربعة أشخاص بحالة سكر بين في الطريق العام واعترفوا بشرب الخمر في الطريق العام وقدموا للمحاكمة وطالبت المحكمة بجلدهم ٨٠ جلدة واحالة القضية الى المحكمة الدستورية العليا عملا بحكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا للبت في دستورية قانون حظر شرب الخمر لتعارضه مع نص المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

وقالت المحكمة في أسباب الاحالة : « بأن قانون حظر شرب الخمر يبيح الخمر لشاربها ولا يعاقب على احتساؤها الا اذا وجد المتهم في حالة سكر ظاهرة في الطريق العام فاذا توافرت حالة السكر البين في محل خاص فلا جرم ولا عقاب على تعاطيها مما يعد استثناء من القانون الالهي الذي حرم الخمر دون تفرقه بين أمكنة بيعها أو أزمدة بذاتها .

واضافت المحكمة : « أن القانون الواجب تطبيقه على المتهمين هو مشروع القانون المقدم من السلطة التشريعية بتعديل القوانين الوضعية حيث تنص المادة ٣٢٤ منه على « يعاقب بالجلد ثمانون جلدة كل مسلم يشرب الخمر أو سكر من غيرها » . وقالت المحكمة « ان تطبيق القانون بصفة عامة يجب أن يكون في حدود امتثاله للقرآن الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ٠٠ أن القضاء المصري جاهد دهرًا لرقابة دستورية القوانين ، وأولى به الآن الجهاد لاعلاء كلمة الله لأن طاعته واجبة ، وإذا كانت الطاعة واجبة فلا بد من التنفيذ وإذا كان لابد من التنفيذ ، فلا بد من قانون يرى النور يطبقه القضاء وتنفذه الشرطة وشيدت المحكمة قضاءها على سند من النص القرآني : « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، أنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » وقول الرسول عليه الصلاة والسلام « كل مسكر خمير وكل خمير حرام » .

واسست المحكمة مطالبتها بجلد المتهمين على قول الرسول عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه وقالت المحكمة « أن عدد مرات الجلد ثمانون

جلدة وإن لم يذكر هذا فى القرآن وإنما أنعقد عليه إجماع الصحابة ومن ذلك قول على ابن أبى طالب عزى وأذا عزى افترى وحد المفتري ثمانون جلدة ولم يتضح اتجاه المحكمة الدستورية العليا بعد فى هذه المسألة نظرا لحداثتها .

موقف محكمة النقض :

أطرد قضاء هذه المحكمة على أن الدستور جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع غير أنه وجه الخطاب فى ذلك الى السلطة التشريعية التى ترخص فى اختيار أحكام الشريعة التى تستقر على تطبيقها من مصادرها المختلفة ، وفى ادخالها على التشريعات القائمة ، ومن ذلك الحين ، فإن التشريعات المعمول بها قائمة ونافذة ، وتلتزم جميع المحاكم بتطبيقها الى أن تعدل أو تلغى . وتطبيقا لذلك ، فالمحاكم ملزمة طبقا للدستور بتطبيق أحكام القوانين الوضعية ما بقيت لم يتناولها الالفاء أو التعديل وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى الدستور ، بحيث يعتبر امتناع المحاكم عن تطبيقها افتئاتا على اختصاصات السلطة التشريعية .

المستفاد من جماع ما تقدم ، أن بعضا من المحاكم الجنائية (القضاء العادى) قد اتجهت فى قضائها صوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، تأسيسا على أن المادة الثانية من الدستور نصت على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، ويقتضى ذلك الالتزام بأحكامها وعدم تطبيق نصوص قانون العقوبات الوضعى .

وغنى عن البيان ، أن هذا الاتجاه - من جانب البعض بحمد له - وهو الواجب فى الحال والمآل ، إلا أنه يصطدم ببعض الصعوبات القانونية منها أن القوانين الوضعية قائمة ولم تلغى أو تعدل من السلطة التشريعية وأن أبسط المبادئ القانونية تقضى بالالتزام بالقوانين القائمة إلا أن تلغى أو تعدل ، وإزاء ذلك قضت محكمة النقض بالمبدأ المشار اليه ، وهو يعد ترديدا لمبادئ سابقة - تعد أساسا لأعمال أحكام القانون .

وها قد فرغنا من الحديث عن موقف القضاء العادى فى شأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والآن ننتقل الى الحديث عن موقف القضاء الإدارى فى شأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

المبحث الثانى

موقف القضاء الادارى من تطبيق الشريعة الاسلامية :

سبق أن نوهنا الى أن أنجح وسيلة لتطبيق الشريعة فى مصر هى أن يعمل القضاء على الأخذ بها فى أحكامه .

فهذه الوسيلة أنجح بكثير من محاولة تقنين الشريعة التى تأخرت لحد غير معقول ولا تخلو من الخلاف والجدل حول الحلول التى تتخذها لجأن التقنين ولا تعتبر وسيلة عملية نهائية لتطبيقها ما لم يكن القضاء معنيا بها ومستعدا لتطبيقها والأخذ بها .

والقضاء بطبيعته مصدر رسمى للتشريع فان القاضى يملك سلطة تفسير القانون ويصنع المبادئ القانونية التى تتخذ على مر الايام قاعدة قانونية تضارع النص ، ولذلك يعتبر القضاء سلطة دستورية لأنه يساهم - كالسلطة التشريعية - فى تكوين القانون وتحديد أحكامه .

والمبادئ القانونية - تكون أقوى وأنفل اذا تصدرت لها المحاكم العليا بمالها من هيبة ومن تأثير على المحاكم الأدنى درجة ، فانه اذا قامت محكمة النقض بوضع تفسير قانونى لم يجرؤ على المحاكم الأدنى أن يخالفها خشية أن يتعرض حكمه للطعن وأن يؤخذ عليه عدم اتباعه لقضاء المحكمة .

وتقدم فى ذلك حكمين أحدهما لمحكمة القضاء الادارى وآخر للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة .

اولا : قضاء محكمة القضاء الادارى :

أصدرت محكمة القضاء الادارى فى ٨ ابريل ١٩٨٠ (فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٢٩) حكما تخلص وقائعه فى أن أحد المسيحيين اعتنق الاسلام ثم عاد وارتد عن الاسلام واراد أن يعدل بيانات بطاقته بما يوافق ارتداده بأن يعود الى اثبات اسمه المسيحى الاول بها فرفضت مصلحة الاحوال المدنية ذلك . فقام برفع دعواه أمام القضاء الادارى وقضت المحكمة برفض الدعوى وقالت فى أسباب حكمها :-

« ان طلب المدعى تغير بطاقته العائلية باثبات أنه مسيحي بدلا من

مسلم ، وطعنه في القرار الصادر في ذلك غير قائم على أساس سليم من القانون لان المدعى وقد اعتنق الاسلام صائر مخاطباً بأحكام الشريعة الاسلامية يعتبر مرتداً عندما رجع عن الاسلام الى المسيحية وبذلك تكون اجابته اليه تعنى اقراره على رדתه وتكون غير جائزة في شرع الاسلام وغير جائز قانوناً بحكم أن مبادئ الشريعة الاسلامية واجبة التطبيق عملاً بنص القانون المدني ولمخالفته للاسلام لأنه لا ردة في الاسلام . وأن ما نصت عليه المادة (٤٦) من الدستور من أن تكفل الدولة حرية العقيدة لا يتعارض مع نصت عليه المادة (٢) منه من أن الاسلام دين الدولة ، حيث أن الاسلام دعا الى تلك الحرية وأعلاها ، وهذا الحرية تعنى أن لكل انسان أن يؤمن بما شاء من الأديان السماوية حسبما يرتضيه ضميره بغير اكراه ولا انصياع لسلطان إلا أن تلك الحرية ليست قيداً على أن تحكم شريعة دين الاسلام من دخل فيه . والدولة ودينها الاسلام ومبادئه التي بشر الدستور أن تكون مصدراً رئيسياً لتشريعها ، يعنى أن موجبات النظام القانوني للدولة والمقتضيات العادلة لتنظيمها العام تتطلب في حرية العقيدة الدينية الا تمنع سريان الشريعة الاسلامية على من اعتنق دين الاسلام . « وقد أصدرت المحكمة المذكورة أحكاماً مماثلة في أحوال مشابهة وتكرر قضاياها في ذلك وأستقرت عليه ، وفي بعض هذه الاحكام أبتكرت نظرية جديدة ، وهي أنه مادام أن المادة (١) من القانون المدني تنص على أن يطبق نص القانون أولاً ٠٠ فإن لم يوجد ، فيطبق العرف ٠٠ فإن لم يوجد ٠٠ فتطبق الشريعة الاسلامية ، ومادام أنه لا يوجد نص يحكم حاله المرتد ، فانه يجب تطبيق الشريعة الاسلامية عليها اعمالاً لحكم المادة (١) من القانون المدني المذكور ، وهو ما اعتنقه في الحكم الذي اورثناه بقولها :

« أن مبادئ الشريعة الاسلامية واجبة التطبيق عملاً بنص القانون المدني » .

وبذلك فان هذه النظرية أوجدت أمام الشريعة الاسلامية مجالاً واسعاً للتطبيق في كل ما لا نص فيه ، وصارت الاحكام عندنا - حيث لا نص - لا ترد من فراغ وإنما ترد من الشريعة الاسلامية وايا كانت قيمة نص المادة (١) من القانون المشار إليها فانه قد آن الآوان لتعديل نص هذه المادة بموجب نص المادة (٢) من الدستور .

ولم يتضح اتجاه المحكمة الدستورية العليا بعد في هذه المسألة نظراً لحداثتها ومن قبل اسفرت المحكمة العليا التي حلت الدستورية العليا محلها - عن اتجاهات متعاطفة مع الشريعة الاسلامية .

اشهار شرعى ، مؤرخ ١٩٥٧/١/١٢ دخلت الاسلام واشهدت على نفسها انها اعتنقت الدين الاسلامى وأنطقت بالشهادتين وتبرأت من كل دين يخالف الدين الاسلامى . وفى ١٩٥٨/٨/٢٧ تزوجت من استاذ مساعد بكلية الطب جامعة القاهرة - القبطى الارثوذكس باعتبارها قبطية ارثوذكسية ، ثم تكون قد ارتدت عن الاسلام بارداتها الحرة لتتزوج منه ، توفى زوجها فى ١٩٦٣/٥/١ ، وأستحقت معاش عن الفترة من ١٩٦٣/٥/٢ حتى ١٩٦٦/١٢/٣١ .

وقد أقامت جامعة القاهرة طعنا أمام محكمة القضاء الادارى (قيد برقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ قضائية ، جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ضد الطاعنة ، وطلبت الحكم بالزام الاخيرة بأن تدفع مبلغ ٦١٢ ر ١٦٦٦ قيمة ما صرف اليها كمعاش عن المرحوم زوجها وكذلك قيمة الثلاثة شهور المقرر بالقانون الصادر سنة ١٩٦٢ ، وقد قضت المحكمة بعدم أحقيتها للمعاش والذي يصرف اليها مع استرداد ما صرف اليها .

وشيدت المحكمة قضاءها تأسيسا على نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالمعاشات ، من أنه يشترط لاستحقاق الارملة معاشا على زوجها المتوفى أن تكون زوجة للموظف أو مستحق المعاش قبل الوفاة . ولذلك تعتبر اجنبية عن زوجها ، وان زواجها منه باطلا بطلانا مطلقا ولا يترتب عليه أثر لكونها مرتدة عن دين الاسلام .

والمرتد في فقه الشريعة الاسلامية هو من ترك دين الاسلام سواء أكان مسلما منذ نشأته أو دخل الاسلام بعد أن كان يدين بدين آخر سواء أكان سماويا أو غير سماوى أو لا دينى ولا يدحض في هذا القول ان نص المادة ٤٦ من الدستور تنص على أن الدولة تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، فمن حق أى انسان أن يعتنق الدين الذى يراه .

المسحى بعد اذ قام باتمام كافة الاجراءات الكنيسية ، وتقديم بطلب لتصحيح اسمه بشهادة البلاد والبطاقة الشخصية ، الا انه يعرض الطلب على اللجنة المختصة بالأحوال المدنية بمحافظه المنوفية قررت فى ١٩٧٧/٤/٢ رفض طلبه . وقد انتهى الحكم الى أن قرار لجنة الأحوال المدنية برفض تغيير اسم المظنون ضده على ارتداده عن الدين الاسلامى ، ولما كانت الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بحكم الدستور تقرر أن المرتد لا حقوق له فى المجتمع الاسلامى فمن ثم يكون القرار الصادر برفض تغيير اسمه صحيحا .

كما أنها ذهبت الى اعتناقها الدين الاسلامي كان بقصد الحصول على الطلاق من زوجها الاول الذى حاول دفعها الى الفساد وبعد الطلاق عادت ورجعت الى دينها الاصلى .

وانتهى الحكم الى أنها وقد ارتدت عن الاسلام تطبق عليها أحكام الشريعة الاسلامية ذات الولاية العامة لأنها باسلامها التزمت بأحكام الاسلام، ومن بينها أحكام الردة ، وكما أنها اذا دخلت الدين الاسلامي ، ونبرأت من الأديان الاخرى ، ارتضت أحكام الشريعة الاسلامية وقد أقام الحكم تفرقه بين حرية العقيدة وبين الآثار التي ترتبت على هذا الاعتناق . فذهبت الى القول : لكل فرد اعتناق الدين الذي يشاء في حدود النظام . أما النتائج التي ترتبت على هذا الاعتناق فقد نظمتها القوانين ووضعت أحكامها . فالمسلم تطبق عليه أحكام الشريعة الخاصة به والذي - تطبق عليه أحكام أخرى تختلف اختلاف المذهب او الطائفة في حدود القوانين والنظام العام ، وتطبيق القوانين الخاصة في كل طائفة تبعاً لما تدين به وليس فيه تميزاً بين المواطنين ولكن فيه اقرار بحرية العقيدة . وتكون أحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمرتد في الاسلام هي الواجبة التطبيق باعتبارها قاعدة متعلقة بالنظام العام .

أما الآثار فهي أنه ليس لمرتد أن يتزوج أصلاً لا مسلم ولا بغير مسلم ، بطلان نكاح المرتد أو المرتدة لعدم العقيدة ، ولا تستحق المرتدة معاشاً أصلاً وابتداءً على المتوفى لانقضاء صفة الزوجية ، هذا فضلاً عن أن اختلاف الدين مانع من الارث ، ولا توارث بين المسلم وغير المسلم كتابي ، أو غير كتابي (عدم ارثه من غيره أو من ارثه منه) .

بيد أنه قد صدر عن المحكمة الادارية العليا^(١) مبدأ هام يقضى بالتزام المحاكم بالقوانين المعمول بها حالياً الى حين انتهاء مجلس الشعب من مناقشة تشريعات الشريعة الاسلامية وتقنينها .

وأقام الحكم قضاءه على أن الشريعة الاسلامية هي تراننا العظيم الذى نعتز به وأن من العبث محاولة التنكر له والاستغناء عنه ، وأنها تعد بحق أرقى النظم القانونية في العالم لما تنطوي عليه من مرونة وقابلية للتطور تتلاءم مع كل الظروف وتماشى المدنية الحاضرة وتسائر حاجات الناس

(١) الادارية العليا ، الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق عليا ، جلسة ٣ ابريل ١٩٨٢ .

ومصالحهم العامة ٠٠ ومن ثم صدر الدستور معبرا عن ضمير الجماعة بشأن هذه الشريعة السمحة فذهبت المادة الثانية منه على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

ولا جدال في أن الخطاب في هذا النص موجه الى السلطة التشريعية ، فعليها دراسة الشريعة الإسلامية دراسة شاملة ومراعاة الإبقاء على ما ورد بها من مبادئ عامة شاملة ٠٠ وأحكام تشريعية كلية مع بيان إجراءات الإثبات المتعلقة بها ووسائل تميزها وما الى ذلك .

وفي إطار الأسس العامة تتولى بالتنظيم الأحكام التفصيلية مدنية كانت أو جنائية أو اقتصادية أو دولية . ذلك بما يلائم أحوال الناس ومصالحهم وتقتضيه الحاجات والظروف الحالية للمجتمع . والى أن ينبثق هذا النظام التشريعي الكامل ويستكمل قوته الملزمة فإن التشريعات السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على المحاكم تطبيقها توصلا في المنازعات التي تروخ اليها ، ولو قيل بغير ذلك أى بعلم الحاجة الى تقنين الشريعة الإسلامية على أساس أنها ملزمة بقوتها الذاتية لأدى الأمر الى تضارب الأحكام واضطراب ميزان العدالة مع المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ الدستورية الأصلية وهو مبدأ الفصل بين السلطات .

على أنه بالرغم من ذلك ، فقد ذهبت بعض المحاكم الإدارية والقضاء الإداري الى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والبعض الآخر وقفت من أحكام الشريعة موقفا سلبيا بالامتناع عن الفصل في الدعوى وحالتها أو حالة الدفوع المقامة طعنا في نصوص القانون الوضعي وخاصة نص م ٢٢٦ من القانون المدني ، بدعوى مخالفة مبدأ استحقاق الفسوائد النقدية لأحسكه الشريعة الإسلامية الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورتها .

غير أن المحكمة الإدارية العليا قد انتهت في أحدث أحكامها الى إلغاء الأحكام التي تصدت الى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أو تلك التي أوقفت الفصل في الدعاوى أو بعض الطلبات تأسيسا على أن أحكام القوانين باقية لم يتناولها الإلغاء أو التعديل وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ، وهي في هذا تتفق مع السياسة القضائية لمحكمة النقض .

الخاتمة :

أن تعديل المادة الثانية من الدستور جعل الشريعة الإسلامية هي - المصدر الرئيسي للتشريع ويقتضى ذلك ان تكون كافة التشريعات تتفق مع

أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعارض مع مبادئها وفي ذات الوقت فإن القاضي ملزم بتطبيق أحكام القوانين الحالية إلى أن يقضى بالغاؤها أو بتعديلها ، أما إذا رأى أن هناك خلافا جوهريا بين قانون معين وأحكام الشريعة الإسلامية الفراء ، فمن واجبه أن يحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيه .

ومناطق ذلك أن تطبيق أحكام (١) الشريعة يقتضي أن تقنن أحكامها حتى يمكن للقاضي أن يطبق العقوبات الشرعية سواء ما تعلق منها بجرائم الحدود أو جرائم التعزير في ضوء الأحكام الشرعية التي ترد في نصوص محددة الضوابط والقيود ، أما أحكام الشريعة الإسلامية لم تقنن حتى الآن ولم تفرغ اللجان المشكلة لتقنين أحكامها بعد ، وإلى أن يتم ذلك أرى تطبيق القانون الوضعي ، وذلك تأسيسا على أن أهم مبدأ في الشريعة الإسلامية هو مبدأ النظام وهناك قاعدة نص عليها في القرآن الكريم في قوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » وهذه القاعدة تعني عدم الحكم بعبودية لم ينص عليها القانون ، وبالتالي لا يعلم بها المتهم الذي يراد تطبيقها عليه .

ومع التسليم بالمبادئ السابقة واتفاقها مع القواعد السائدة . إلا أنه يجدر بنا أن ننوه إلى أن أحكام القضاء سواء العادي أو الإداري ، بدأ في تطويع نصوص القانون الوضعي في اتجاه تأكيد ذاتية الشريعة الإسلامية وتفضيلها على أحكام القوانين الوضعية .

ومن المسلم به أن أحكام القضاء باعتبارها مصدرا من مصادر التشريع إلا أنه في هذه الحالة يعتبر مصدرا رئيسيا للتشريع . وهذه خطوة لا بد منها حتى مع وجود تقنين شامل لأحكام الشريعة الإسلامية ، بتقريب القوانين الوضعية لأحكامها ، ويرجع ذلك إلى أن ، القضاء هو الجهة المنوط بها تطبيق أحكام ونصوص القوانين وعلى المنازعات المطروحة أمامها فهي علاوة على ذلك ، تقوم بتفسير القوانين . فدوره لا غنى عنه ، وخاصة في حالة غياب تقنين الشريعة الإسلامية .

ولذلك يحق لنا أن نستبشر خيرا ، بما نلمسه من بدء القضاء العادي والإداري في مصر في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والاعتماد بها في أحكامها ، ونحسب بذلك بدءا للمنهج السليم الذي يؤدي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد .

والله ولي التوفيق

« أثر الحكم الجنائي في الوظيفة العامة »

مقدم دكتور/ ذكي النجار *

مقدمة :

يلعب الحكم الجنائي دورا خطيرا في مجال الوظيفة العامة . ويترتبه عليه اذا كان صادرا بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، امتناع جهة الادارة من تعيين الشخص ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ، أو انتهاء خدمته ان كان قد التحق بالخدمة دون الحاجة الى صدور قرار اداري بانتهاء خدمته .

وإذا كان أثر الحكم الجنائي لا يثير مشكلة فيما يتعلق بمرحلة ما قبل التعيين في الوظيفة (الترشيح للوظيفة) ، فانه على العكس من ذلك يشير مشاكل غاية في الدقة والتعقيد في حياة الموظف الفعلية ، ومرد ذلك الاثر الخطير الذي يترتب عليه الحكم الجنائي في انتهاء خدمة الموظف وعلى ذلك فسوف تقتصر بحثنا في هذه الدراسة عن أثر الحكم الجنائي في انتهاء خدمة الموظف وبإحدى ذى بدء ، أفنه يجب التمييز بين صورتين من صور انتهاء العلاقة الوظيفية ، فثمة صورة تأديبية هي العزل كجزء تأديبي ، وثمة صورة أخرى هي انتهاء الخدمة كأجراء اداري لا يحمل معنى العقوبة .

فالعزل التأديبي وتحدده المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ (وتقابلها م / ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام) .

* كلية الدراسات العليا - أكاديمية الشرطة .

أما إنهاء الخدمة كإجراء إدارى ، فلا يعد إجراء تأديبيا ، ذلك انه يكون نتيجة اليه لارتكاب الموظف أفعلا مؤثمة ، وآخر تبعى لصدور أحكام جنائية بالادانة تنطوى على الحرمان من الحقوق المدنية أو تحظر تقلده الوظيفة العامة ، ففي هذه الصورة حيث يعتبر الموظف مفصولا بقوة القانون اذا حكم عليه بالادانة بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة (م ٧/٩٤ من القانون ١٩٧٨/٤٧ - م ٧/٩٦ من القانون ١٩٧٨/٤٨) فان هذا الفصل لا يعتبر عقوبة ، وانما هو اثر لتخلف شرط من شروط الوظيفة وهو شرط حسن السيرة .

ومن ثم يترتب على الحكم الجنائى وفقا لأحكام قانون العقوبات سقوط الحق فى تقلد الوظائف العامة أو حق البقاء فيها ، وذلك فى حالات وبشروط خاصة . أما قانون العاملين بالدولة (وكذلك القطاع العام) ، فقد نص على أن الحكم الجنائى بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، يؤدى الى إنهاء رابطة التوظيف .

وكما هو الشأن عندما يتعرض تشريعان لموضوع واحد بالتنظيم فى ذات الوقت تظهر صعوبة التوفيق بينهما .

فتمت صعوبة فى التوفيق بين أحكام كل من قانون العقوبات وقانون موظفى الدولة فيما يتعلق بآثار الحكم الجنائى فى نطاق الوظيفة العامة ، مردها ان كل من القانونين قد عالج الموضوع بطريقته الخاصة ، مما يستوجب دراسة أحكام كل من القانونين على حدة ثم محاولة التوفيق بينهما .

وسوف نقسم دراستنا لهذا الموضوع الى قسمين :

- نتناول فى القسم الأول : العزل من الوظيفة فى قانون العقوبات .
 - ونتناول فى القسم الثانى : - العزل من الوظيفة فى القانون الإدارى .
- ثم نعرض فى خاتمة تقديرنا للموضوع محل الدراسة .

القسم الأول

العزل من الوظيفة فى قانون العقوبات

تقتضينا دراسة العزل من الوظائف الأميرية فى قانون العقوبات أن نعرض لتقسيم العقوبة فى قانون العقوبات .

تنقسم العقوبات فى القانون الجنائى الى تقسيمات عديدة تبعا للزاوية التى ينظر اليها فى التقسيم .

وتعرف العقوبة بصفة عامة بانها الجزاء الذى يقرره القانون ، ويوقعه القاضى من أجل الجريمة ويتناسب معها (١) .

وأهم تقسيم للعقوبات هى : تقسيمها الى عقوبات جنائيات وعقوبات جنح وعقوبات مخالفات ، وتقسيمها الى عقوبات بدنية وماسة بالحرية ومالية وماسة بالاعتبار ، وتقسيمها الى مؤبدة ومؤقتة ، وتقسيمها أخيرا الى أصلية وتبعية وتكميلية .

وسأفصل ما أجمل فيما يلى :

١ - عقوبات الجنائيات وعقوبات الجنح وعقوبات المخالفات :

ضابط هذا التقسيم هو تفاوت العقوبات فى جسامتها . فأشدها جسامة مقرر للجنائيات وأوسطها مقرر للجنح وأقلها جسامة مقرر للمخالفات .

وعقوبات الجنائيات هى الاعدام والاشغال الشاقة بنوعيتها والسجن (م/١٠ ع) وعقوبات الجنح هى الحبس والغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على ١٠٠ جنيه (م/١١ ع) .

وعقوبات المخالفات هى الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على ١٠٠ جنيه (م/١٢ ع) .

ويلاحظ أن عقوبة الجنائية تحتفظ بصفتها هذه ولو حكم بها من أجل جريمة كان القانون يرتب لها أصلا عقوبة جنحة ، وكذلك عقوبة الجنحة تحتفظ بصفتها هذه ولو حكم بها من أجل جريمة كان القانون يرتب لها أصلا عقوبة جنائية ، ومرد ذلك أن العقوبة تكتسب وصفها فى تقسيم العقوبات من طبيعتها ومقدارها .

(١) فى التمييز بين العقوبة والجزاء التأديبى ، انظر بحثنا لنا بعنوان « حجية الحكم الجنائى أمام القضاء الادارى - فى مجال التأديب » منشور بمجلة العلوم الادارية س ٢٤ ع/١ سنة ١٩٨٣

٢ - كما تنقسم العقوبات من حيث طبيعتها ونوع الحق الذى يمسها كل نوع منها الى عقوبات بدنية (كالاعدام) ، وعقوبات ماسة بالحرية وهى التى تمس حق المحكوم عليه فى التنقل وهى نوعان ، سالبة للحرية (الأشغال الشاقة والسجن والحبس) ومقيدة للحرية (مراقبة البوليس) وعقوبات مالية (الغرامة) وماسة للاعتبار (كنشر الحكم الصادر فى الجرائد والصاقيه على الجدران م/١٩٨ ع ٠) .

٢ - والفرقة بين العقوبات المؤبدة والعقوبات المؤقتة هى صورة من التفرقة بين العقوبات حسب جسامتها .

٤ - العقوبات الأصلية والعقوبات التبعية والعقوبات التكميلية .

العقوبات الأصلية هى الجزاء الأساسى للجريمة ، ولا توقع الا اذا نطق بها القاضى وحدد نوعها مقدارها ، ويجوز ان توقع وحدها فلا تكون الى جانبها عقوبة تبعية أو تكميلية ، والعقوبات الأصلية هى الاعدام والأشغال الشاقة بنوعيهما والسجن والحبس والغرامة (ومراقبة البوليس فى بعض الحالات) . والعقوبات التبعية هى جزاء ثانوى للجريمة يستهدف تدعيم العقوبة الأصلية ومن ثم كانت ملحقه بهذه العقوبة ، توقع بقوة القانون ودون حاجة للحكم بها (م/٢٥ ع) . وتنص م/٢٤ ع على أن لعقوبات التبعية هى :

١ - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى م/٢٥ .

٢ - العزل عن الوظائف الأميرية .

٣ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .

٤ - المصادرة .

وتنص م/٢٥ ع على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

أولا : القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو مقاول
أيّا كانت الخدمة .

ثانيا : التحلى برتبة أو نيشان .

ثالثا : الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

رابعا : ادارة اشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قima
لهذه الادارة نقرره المحكمة ، فان لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل
اقامته في غرفة شورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى
ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة ، ويكون
القيم الذى تنصبه المحكمة تابعا لها فى جميع ما يتعلق بقوامته •

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله الا بناء على اذن من
المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم
يكون ملغيا من ذاته ، وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة أو
الافراج عنه ، ، ويقدم له القيم حسابا عن ادارته •

خامسا : بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا فى احد المجالس الحسبية أو
مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية •
سادسا : صلاحيته ابدأ لأن يكون عضوا فى احدى الهيئات المبينة
بالفقرة الخامسة ، وان يكون خيرا أو شاهدا فى العقود اذا حكم عليه نهائيا
بعقوبة الأشغال الشاقة •

والعقوبات التكميلية هى جزاء ثانوى للجريمة يستهدف توفير الجزاء
الكامل لها ، وهى مرتبطة بالجريمة دون عقوبتها الأصلية ، ولا توقع الا اذا
نطق القاضى بها وحدد نوعها ، ولا يتصور ان يوقعها بمفردها ومثالها
(المصادرة - العزل من الوظائف فى بعض الأحوال) •

والعقوبات التكميلية نوعان ، أما وجوبية أو جوازية ، فان كانت
وجوبية التزم القاضى بالنطق بها ، فان أغفلها كان حكمه معيبا ، ولكن
لا يجوز توقيعها ما لم تصحح الحكم محكمة الطعن ، لأنها لا توقع الا استنادا
لحكم قضائى ومثالها (المصادرة المادة ٣٠/٢ ع) •

أما اذا كانت جوازية فللقاضى سلطة تقديرية فى أن ينطق أولا ينطق
بها ، وحين لا ينطق بها يكون حكمه صحيحا ومثالها (م ١/٣٠ وهى الخاصة
بالمصادرة م / ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ ع • وهى الخاصة بمراقبة
الشرطة) •

والعبرة بالعقوبة الأصلية - دون التبعية أو التكميلية - فى تحديد
القانون الأصلح للمتهم ، وفى تحديد العقوبة الأشد الواجبة التطبيق فى
بعض حالات تعدد الجرائم •

بعد هذا العرض الموجز نعرض لحكم العزل من الوظائف الاميرية وفقا لقانون العقوبات : العزل من الوظيفة الاميرية يعنى الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها (م / ٢٦ ع) . أى هو فقد المنصب العام وجميع مزاياه المادية والمعنوية المرتبطة به ، بل وعدم الصلاحية لشغل منصب عام خلال مدة العزل . والعزل اما أن يكون عقوبة تبعية أو عقوبة تكميلية .

العزل كمعقوبة تبعية :

يكون العزل عقوبة تبعية تلحق كل حكم بعقوبة الجنائية (م/٢٥ ع) . أى أن العزل يكون واجبا ، مع عقوبات الاعدام (فى الفترة بين صدور الحكم بها واجب النفاذ وبين تنفيذه ، كما تلحقه اذا - اعترض عنه ما لم ينص فى قرار - العفو على خلاف ذلك أو سقطت العقوبة بالتقادم ، الأشغال الشاقة بنوعيها ، والسجن - ويتميز العزل هنا بأنه مؤبد .

العزل كمعقوبة تكميلية :

يكون العزل عقوبة تكميلية ، يحكم به وجوبا الى جانب الحبس فى جنايات وجنح محصورة فى الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى جنايات الرشوة والاختلاس والاكره وسوء معاملة الموظفين لأفراد الناس والتزوير والجنايات والجنح العزرة بالصلحة العامة (م/٧/٢٤) .

والعزل كمعقوبة تكميلية قد يكون وجوبيا وقد يكون جوازيا . ولكنه مؤقت دائما ويجب ملاحظة ان العزل كمعقوبة جنائية (تبعية أو تكميلية) له استقلاله عن أى جزء ادارى قد يوقع على الموظف ، استنادا الى مبدأ استقلال المسؤولية الجنائية عن المسؤولية الادارية ، وعلى ذلك فان سبق توقيع جزء تاديبى على الموظف - حتى ولو اتخذ صورة الفصل - فان ذلك لا يحول دون الحكم عليه بالعزل (اذا توافرت احدى حالاته) (١) . وأهمية الحكم بالعزل على موظف عام سبق فصله هى تقرير بعدهم صلاحيته لأن يشغل خلال مدة العزل وظيفة اميرية . ويقع العزل بالنسبة للموظف حتى ولو ساهم معه غير موظف فى الجريمة ولم يعزل ، وتلك نتيجة تصبطهم

(١) انظر نقض جنائى رقم ١٦٠ لسنة ١٨ فى ١٢/٦/١٩٦٧ ، ص ٧٩٢ .

بالعدالة^(٢) غير أن هذا النقد لا محل له في نظرنا ، إذ أوجب القانون
١٩٧٨/٤٧ ، ١٩٧٨/٤٨ فيمن يعين بالحكومة أو القطاع العام ألا تكون قد
صدر ضده حكم في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد صدر واليه
اعتباره كما يجب ملاحظة أن يدخل في مدلول الجنائية مجرد المشروع فيها .

وإذا كان العزل عقوبة تكميلية في بعض الجنايات المجنحة (لصلتها
الوثيقة بأعمال الوظيفة - م/٢٧ ع) . فإن العزل كعقوبة تكميلية في بعض
الجنح ، يجب الرجوع فيه دائما الى نصوص القانون ، لبيان ما إذا كان
وجوبيا (م / ٢١ / ع الخاصة بامتناع القاضى عن الحكم أو صور حكم منه
ثبت أن غير حق بناء على تربط أو رجاء أو توصية) .

أو جوازيا (م/١٢٧ ع) الخاصة بالأمر بعقاب محكوم عليه بأشد من
العقوبة المحكوم بها عليه قانونا وإذا كان العزل كعقوبة تبعية مؤبد دائما ،
فانه كعقوبة تكميلية مؤقتة دائما (حده الأدنى سنة ، وحده الأقصى ٦
سنوات - م/٢٦ ع -) .

وفيما يتعلق بالعزل كعقوبة تكميلية نتيجة الحكم في جنائية فيجب
ألا تقل مدته عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها ، ويمكن القول بأن العزل في
حالات عديدة وجوبى وجوازى في أحوال قليلة .

تلك هي الأحكام الخاصة بالعزل من الوظائف الاميرية تطبيقا لقانون العقوبات

القسم الثانى

العزل من الوظيفة (الفصل) فى القانون الادارى

بينما فيما سبق أن لعقوبة لعزل - كعقوبة جنائية - خصائص تتميز
بها ، أهمها انها تتنوع أوصافه تبعا لنوع العقوبة المحكوم بها (عقوبة
جنائية أو عقوبة جنحة) ، وكذلك تبعا لنوع الجريمة التى يصدر فيها
الحكم (جنائية أم جنحة أم جنائية حكم فيها بعقوبة الجنحة) كما تتميز عقوبة
العزل - كآثر للحكم الجنائى - بأنها لا توقع الا على موظف سواء أكان

(٢) انظر د. السعيد مصطفى السعيد ، العقوبة ، ١٤٦ ، ص ٨١ ، د. أحمد فتحى
مرور ، المراجع السابق ، ص ٨٢٥ .

باقيا فى الوظيفة عند الحكم أو كان قد نصل قبل الحكم ما دام قد ارتكب الجريمة وهو موظف .

على ان موضوع العزل من الوظيفة العامة نتيجة ارتكاب الموظف جريمة من جرائم القانون العام لا يعالجه قانون العقوبات فحسب بل يعالجه أيضا قانون العاملين - سواء بالدولة أو بالقطاع العام (ق ١٩٧٨/٤٧ ، ق ١٩٧٨/٤٨) .

وجه الشذوذ فى ذلك أن يكون هناك ازدواج فى النظام القانونى لموضوع واحد ، فتعالج الآثار المرتدة على وضع الموظف بسبب ارتكابه جريمة من جرائم القانون العام ، معاملة متباينة فى كثير من الوجوه فى قانون العقوبات وقوانين التوظيف - السابعة الاشارة اليها - ، وكما هو الحال عندما يتعرض تشريعان فى ذات الوقت لموضوع واحد بالتنظيم ، تظهر صعوبة التوفيق بينهما .

واذ كنا قد عرضنا لأحكام العزل من الوظائف الأميرية طبقا لقانون العقوبات ورأينا حالات العزل وشروطه ومدى سلطة المحكمة فى تقديره ، فإننا سوف نعرض هنا لأحكام الفصل الإدارى للموظف فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص م/٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة (الحالى) وهو القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على :

وتنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

- ١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- ٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .
- ٣ - الاستقالة .
- ٤ - الإحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .
- ٥ - فقد الجنسية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى .
- ٦ - الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فى الأحوال التى تحددها القانون الخاص بذلك .
- ٧ - الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات .

أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى لقوانين الخاصة أو بعقوبة

مقيدة الحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، بما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .^(١)

ومع ذلك فإذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار سبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعارض مع تفضيحات الوظيفة أو بطبيعة العمل .

وسوف نتناول الفقرة الأخيرة :- بالشرح والتحليل على الوجه الآتي :

عالجت هذه المادة حالات الفصل من الخدمة كآثر للعقوبة الجنائية - وهي بلا شك تختلف اختلاف كبيرا عن الفصل كجزاء تأديبي .

وطبقا لهذه المادة يشترط لانتهاء خدمة العامل (فقرة ٧) كآثر للحكم عليه في جريمة من جرائم القانون العام ما يلي :

يأدى ذى بدء يجب أن نوضح انه قبل صدور قانون التوظيف الأول (٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، كان العزل من الوظائف الأميرية ينظمه قانون العقوبات . وبصدور قانون التوظيف ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ورد النص الأول مرة في التنظيم القانوني المصري في م/١٠٧ من هذا القانون على انتهاء خدمة الموظف بقوة القانون نتيجة الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف (١) . ولقد كان هذا النص مثار تعديل مستمر في قوانين التوظيف التالية للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهي القوانين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى القانون الحالي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومرد ذلك الأثر الخطير الذي يترتب على حياة الموظف الوظيفية نتيجة ارتكابه جريمة جنائية ويمكن القول بأن كل تعديل لحق بهذه المادة (م/١٠٧ من قانون التوظيف ٢١٠ لسنة ١٩٥١) إنما كان يتناول شروط انتهاء خدمة الموظف كنتيجة لحكم عليه في جريمة من جرائم القانون العام ، حتى وصلت الى الصياغة الحالية ، بما يمكن معه اعتبار أن المشرع أراد في المجال الإداري أن يلتزم بمعايير أخرى غير تلك التي أخذ بها في نطاق قانون العقوبات .

فاشترط لانتهاء خدمة العامل (فصله إداريا) كآثر للحكم عليه في جريمة جنائية :

(١) انظر د . محمد عصفور ، جريمة الموظف العام ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(١) أن يحكم عليه بعقوبة الجناية :

ويستوى في ذلك أن يكون الموظف قد حكم عليه بعقوبة الجناية (الاعدام - الأشغال الشاقة بنوعيهما - السجن) بمناسبة ارتكابه جناية بداءة أو ارتكابه جنحة انقلبت إلى جناية لتوافر ظرف مشدد بها (كسبب الإصرار - أو العود) • والفقه الجنائي يجمع على تحول الجنحة إلى جناية في حالة التشدد الوجوبي^(٢) أما إذا كان التشدد جوازياً ، فتمتة خلاف في الفقه والقضاء ، فمن الفقه من اعتبرها جنحة كما هي^(٣) ، ومنه من اعتبرها جناية^(٤) ، واعتبرتها محكمة النقض جريمة قلقة^(٥) والواقع أن التشديد الجوازي مرده وجود علة ليست في الفعل ذاته وإنما لعله في شخص الفاعل (العود مثلاً) ، مما ينبغي معه القول أن الجريمة تظل جنحة كما هي والواقع أن الخلاف في هذا الخصوص لا أثر له في إنهاء خدمة الموظف ، إذا العبارة هنا هي بنوع العقوبة التي حكم بها على الموظف سواء بمناصفة ارتكابه جناية أو جنحة انقلبت لجناية لظروف التشدد الوجوبي أو لجنحة التي حكم فيها بعقوبة الجناية لتوافر ظرف مشدد فيها •

والمرجع في هذا الأمر ليس بالوصف الذي ترفع به الدعوى دائماً بل بالوصف الذي تقرره المحكمة • ويستوى أن تكون الجناية مخلة بالشرف أو غير مخلة بالشرف ، إذ المشرع قد اعتبر أن مجرد الحكم بعقوبة الجناية قرينة على فقد شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة •

٢ - أو الحكم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة :

وقد رأينا أن العقوبة المقيدة للحرية قد تكون عقوبة جناية أو عقوبة جنحة ، فإن كانت عقوبة جناية ، كانت ضمن الطائفة الأولى (الحكم بعقوبة الجنائية) ، وإن كانت جنحة أو مخالفة فلا تكون سوى الحبس •

(١) انظر : د. السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة لقانون العقوبات ، ص ٥٠ ،

د. نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٦٥ •

(٢) انظر : السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ، جازى في فرع قانون العقوبات •

(٣) انظر : د. نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ •

(٤) انظر : نقض مدني ، في ١٩٣٢/٢/١٠ ص ٣٠ ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، ١٩٤١/٢/١٧ ص ١٢

ج ٥ ص ٣٩٩ •

على أن ثمة تساؤل هام في هذا المقام ، وهو ما هي الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة وما هي الجرائم غير المخلة بالشرف أو الأمانة ؟ وهل ينطبق هذا الحكم على الجنب والمخالفات على حد سواء ؟

إن الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة غير معروفة وغير محددة في التشريع الجنائي أو الإداري ، ولسبب في ذلك يرجع الى أن المشرع ينأى عن عمل الفقه - قدر جهده - سيما في مجال التعريف ، يضاف الى ذلك أن الأمر في اعتبار جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو غير مخلة بهما تتصل بعناصر عديدة ، ثم ان عدم التعريف يجعل الموضوع مرنا متطورا مع تطورات المجتمع ، وهو ما قرره فتاوى مجلس الدولة مرارا ، في أنه يجب البحث في كل جريمة على حده . على أنه يمكن ذكر بعض الاعتبارات التي تؤثر في اعتبار الجريمة مخلة أو غير مخلة بالشرف أو الأمانة ومنها طبيعة الوظيفة ، ونوع العمل الذي يؤديه الموظف ، ونوع الجريمة وظروف ارتكابها. ومدى كشفها عن ضعف الخلق وانحراف الطبع والتأثر بالشهوات والثروات وسوء السيرة . ومن أمثلة الجرائم التي اعتبرت مخلة بالشرف أو الأمانة السرقة والشروع فيها واختفاء الأشياء المسروقة والتزوير وغش الموازين وغش المواد الغذائية وفتح محال للعب القمار ومن الجرائم الغير مخلة بالشرف أو الأمانة طبقا لأحكام القضاء الجرائم السياسية وجرائم الرأي والسب والضرب واحراز سلاح بدون ترخيص ، كما أن هناك طائفة من الجرائم قد تكون وقد لا تكون مخلة بالشرف أو الأمانة ومنها الجرائم العسكرية وجرائم التهديد والمخدرات والشيك بدون رصيد^(١) .

هذا فيما يتعلق بكون الجريمة مخلة أو غير مخلة بالشرف أو الأمانة .

أما فيما يتعلق بالمخالفات :

فالرأي مستقر على عدم ترتيب هذا الأثر الخطير عندما يرتكب الموظف العام مخالفة لا تثير شبهة في اخلائها بالشرف أو الأمانة ، فالمخالفة كقاعدة

(١) انظر في تفصيل ذلك : د- محمد عصفور المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها .
د- عبد الفتاح حسن ، مقاله في اثر الحكم الجنائي في انتهاء خدمة الموظف ؛ مجلة العلوم الادارية ص ٤ ع ١ (١٩٦٣) ص ٢٧١ وما بعدها ، د- مصطفى كمال وصيفي ، مقاله في اثر الحكم الجنائي في انتهاء خدمة الموظف العمومي ، مجلة العلوم الادارية ص ٧ ع ١ سنة ١٩٦٥ ص ١٣٦ وما بعدها ، المستشار عبد الوهاب البنداري ، الجرائم التأديبية والجنائية للماملين المدنيين بالهولة والقطاع العام ، ١٩٧٠ - ١٩٧١ ط ١ ص ٩٥ وما بعدها .

عامة لا تصل الى درجة الجسامة التي يجعلها مخلة بالشرف وذلك لبساطتها وعدم خطورتها^(١) وإزاء عدم التحديد للجرائم المخلة بالشرف وغير المخلة به والتي يترتب على الحكم فيها بعقوبة مقيدة للحرية فصل الموظف (إنهاء خدمته) ، فإننا نرى أن المشرع قد أحسن صنعا حين ترك الأمر لتقدير سلطة التأديب في فصل العامل أو عدم فصله ، إذ قرر المشرع انه ومع ذلك اذا كان الحكم قد صدر على العامل لأول مرة فلا يؤدي الى إنهاء خدمته الا اذا قررت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل . وهذا الحكم مستحدث لأول مرة في القانون الحالي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولم يكن له مثيل في لقوانين السابقة عليه .

وسواء أكان الحكم بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، فإن لا يشترط صدور الحكم من جهة قضائية معينة ، فيستوى في ذلك الأحكام الصادرة من المحاكم العادية أو العسكرية أو محاكم أمن الدولة لانتهاء خدمة الموظف (فصله) ، وكل ما يشترط في الحكم أن يكون نهائيا ، غير مطعون عليه بأى طريقة من طرق الطعن .

على أنه يجب ملاحظة ان المشرع قد اعتبر الحكم - على الموظف - بالعقوبة الجنائية قرينة لا تقبل اثبات العكس ، على أنه قد فقد شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

ولكن يجب مراعاة ان شرط الاخلال بالشرف أو الأمانة يجب توافره وتحققه في الجنائية أيضاً لأنها جريمة ولقد قضت المحكمة التأديبية بأنه اذا سبقت كلمة الجريمة ، ووصفت الأخيرة بأنها مخلة بالشرف أو الأمانة ، فمفاد ذلك انصراف الوصف الأخيرة الى الجنائية ذاتها ، ذلك ان من الجنايات ما لا يمس السلوك الوظيفي أو يخل بحسن السمعة أو بشرف المتهم أو يؤثر في وظيفته أو ينال من ضمير المجتمع وفقا للظروف التي أحاطت بالموظف عند ارتكابها ، على أن من الجنح ما يؤدي الى تأليب لضمير المجتمع على الجاني وينطوى على المساس بالشرف أو الأمانة ، ولذا فإن وصف الاخلال بالشرف أو الأمانة يجب توافره في الجنائية أيضا كما في الجنحة لانهما جريمة .

انظر : د . محمد عصفور ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، المستشار عبد الوهاب البنداري ، المرجع السابق ص ١٢٣ ، د . محمد حامد الجمل ، الموظف العام ، ص ٦١٣ .
والأحكام والفتاوى الجديدة التي وردت بهذه المؤلفات .

كما اننا نرى ان عقوبة الجناية (الاعدام - الأشغال الشاقة بنوعيتها - السجن) هى عقوبات مقيدة للحرية (ما عدا الاعدام) ومن ثم فنحن نرى ان عبارة عقوبة الجناية تعد تزييدا لا مبرر - له ، وكان يكفى النص على انتهاء خدمة الموظف اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، فالعقوبة المقيدة للحرية يشمل عقوبة الجناية وكذا الحبس كمقوبة للجنحة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يصيغ الجناية التى يؤدى الحكم على الموظف بعقوبتها لارتكابها بصفة الاخلال بالشرف أو الأمانة ، ومن ثم يعطى جهة التأديب المختصة باصدار قرار الفصل سلطتها التقديرية فى تبيان ما اذا كانت الجريمة (جناية أم جنحة) والتى ارتكبها الموظف مخلة أم غير مخلة بالشرف أو الأمانة ومن ثم انهاء خدمة الموظف .

٣ - الا يكون قد سبق الحكم على العامل بعقوبة من السابق ذكرها وهذا استحداث جديد لم يسبق له مثيل فى كل قوانين التوظيف السابقة على القانون الحالى وان دل هذا الاستحداث على شيء فانما يدل على مدى مرونة المشرع فى الحد من حالات انتهاء الخدمة للاعتبارات السابقة . فاشتراط المشرع لانتهاء خدمة العامل (فصله) للحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ألا يكون الحكم مع وقف التنفيذ من ناحية ، والا يكون قد سبق توقيع حكم مماثل عليه من قبل كان يكون قد صدر عليه حكم قبل التعيين وردا اليه اعتباره فى احدى الجرائم المنصوص عليها ولكن هذا لا يمنع من انتهاء الادارة لخدمة العامل حتى ولو لم يكن قد حكم عليه من قبل بعقوبة من المشار اليها ما دامت قد ارتأت لجنة شئون العاملين أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل ، بقرار سبب من واقع أسباب الحكم وظروفه . والنتيجة المترتبة على ذلك هى ضرورة صدور قرار ادارى منتهى لحالة الفصل (انتهاء خدمة العامل) اذا حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ويجب من أن يكون القرار مسبباً ، ومن ثم يخضع لرقابة القضاء الادارى . فلا يكفى صدور الحكم نهائياً باحدى العقوبات المشار اليها لترتيب الفصل ، بل يلزم أيضاً صدور قرار بهذا الشأن بانتهاء خدمة العامل .

وسوف نعود الى ايضاح هذه النقطة فيما بعده .

هذا فيما يتعلق باللى النوعى لتطبيق م ٧/٩٤ من قانون العاملين المدنيين بالدولة .

(أنواع الجرائم والاحكام الموجبة لتطبيقها) .

اما فيما يتعلق بالمدى الشخصى (أى تحديد طوائف الأشخاص التى تقع تحت طائلة م ٧/٩٤) فقد كفانا المشرع عناء البحث فيها وقضى على الخلاف الذى كان قائما فى ظل قانون التوظيف ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فنص فى م/١ من القانون الحالى على تطبيق القانون على . . .

١ - العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على العاملين الذين تنظم مشئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات .

ويعتبر عاملا طبقا لأحكام هذا القانون كل من يعين فى احدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة .

إذا كانت هذه هى شروط الفصل طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة ، فهل يقع الفصل بقوة القانون ، إذا ما توازت شروطه دون حاجة الى استصدار قرار بالعزل ؟ وان صدر مثل هذا القرار اعتبر من قبيل الاجراءات لتنفيذ حكم القانون أم يلزم صدور قرار ادارى بالفصل من السلطات المخولة قانونا باصداره ؟ بمعنى آخر هى يعد الفصل هنا عقوبة جنائية أم جزاء اداريا ؟

نود أن نشير الى أن العزل المترتب على حكم جنائي له أوصاف خاصة تميزه عن غيره من حالات انتهاء الخدمة (الفصل) للاستقالة أو بحكم تأديبى أو لفصل الادارة بقوة لقانون للمادة ٦/٩٤ ، فكل أولئك أسباب قانونية لانهاء خدمة الموظف يطبق كل منها فى مجاله حتى قام موجبه واستوفى أوضاعه وشرائطه .

وإذا كانت الأسباب الثلاثة السابقة لا تثير اشكالات في الواقع العملي ، ولم يختلف الفقه والقضاء في شأنها ، فإنه على العكس من ذلك اختلف الفقه والقضاء فيما يتعلق بإنهاء خدمة الموظف للحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مختلة بالشرف أو الأمانة ، وذلك على الوجه الآتي :

فلقد رأت محكمة القضاء الإداري أن خدمة الموظف تنتهي بالحكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مختلة بالشرف أو الأمانة بقوة القانون ودون حاجة إلى استصدار قرار بالعزل ، وعليه فلا يتأتى للموظف الذي انتهت خدمته بحكم جنائي العودة إلى عمله بقرار تعيين جديد فيما لو جازت هذه الإعادة قانونا ، كما أنه لا محل للقول بضرورة عرض قرار العزل واستصداره من مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية ، إذا أن القول في الصورة التي نحن بصدها لا ينطوي على عقوبة تأديبية يختص بها مجلس التأديب أو أية سلطة تأديبية أخرى ، بل يتم بالفعل منذ اللحظة التي يصبح فيها الحكم نهائيا^(١) وقد أيدت هذه الوجهة من النظر المحكمة الإدارية العليا^(٢) كما أيدتها بعض الفقه^(٣) ولقد عدلت المحكمة الإدارية العليا عن هذه الوجهة من النظر نهائيا منذ إصدارها الحكم الشهير في ١٠/١/١٩٦٥ (الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٩٢) . وقررت أن الفصل لا يقع تلقائيا ، وإنما هو يتم استنادا إلى سلطة تقديرية تمارسها جهة الإدارة عن طريقة الهيئات التي حددها القانون لممارسة الفصل التأديبي ، باعتبار أن الفصل في هذه الحالة فصل تأديبي . واستقرت المحكمة الإدارية العليا على هذا المبدأ وأقرته ثانيا في الطعن رقم ٨١١ لسنة ١٢ ق في ١٩٦٩/٥/٣١ وعلى ذلك يجب أن يشتمل القسرات التأديبي الصادر بالفصل على مقومات وأركان القرار الإداري ، وهو لذلك يخضع لكافة الأحكام التي تخضع لها القرارات الإدارية .

(١) انظر محكمة القضاء الإداري في ٢١/٢/١٩٥٤ م ٨ ص ٧٤٦ ، في ١٩٥٧/٥/٨

مج س ١١ ص ٤٣٢ .

(٢) انظر المحكمة الإدارية العليا طعن ١٩٧٣ لسنة ٧ ق في ٢٩/١٢/١٩٦٢ مج س ٨ ص ٣٥٣ ، كما أيدتها بعض فتاوى الجمعية العمومية ، انظر على سبيل المثال ، فتوى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والنشر في ٢/١١/١٩٦٦ ، مج س ٢١ ص ٤٦ وفتوى الجهاز المركزي رقم ٢١٤٩ في ١٥/٣/١٩٦٩ ملف رقم ٤١٤/٤/٩ .

(٣) قريب من هذا ، د. عبد الفتاح حسن ، المقال السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها .

وكان قد قال بهذا الرأي من قبل بعض من الفقه (١) .

وإذا كان عدول الادارية العليا عن مسلكها السابق في وقوع الفصل تلقائيا بقوة القانون على اثر الحكم على العامل (نهائيا) بإحدى العقوبات المحددة (م/٧٧ من القانون ٤١ لسنة ١٩٦٤) ، ويتم عن اعتبار الفصل في هذه الحالة فصلا تأديبيا ، فمما لا شك فيه ان هذا الاتجاه - الحديث - يتفق ونصوص وروح القانون المعمول به حاليا (٤٧ لسنة ١٩٧٨) .
للاعتبارات التي سبق شرحها ، وهو على العموم اتجاه نريده بكل قوة .

تلك هي احكام العزل (انتهاء الخدمة) وفقا لقانون العقوبات ونظام العاملين المدنيين بالدولة .

وقد وضع من استعراضها اننا امام مجموعتين من القواعد تعالجان مشكلة واحدة ، مجموعة جنائية ومجموعة ادارية ، كل منها تقابل الأخرى . ولا تتطابق معها تطابقا كاملا .

فكيف السبيل الى التوفيق بين هذه القواعد جميعها . بحيث تساهم كلها في بناء قانوني متناسق ؟ هذا ما سوف نعرض له في الجزء التالي من هذا البحث .

ثالثا :

التوفيق بين النصوص الجنائية والادارية فيما يتعلق بانهاء خدمة الموظف العمومي (عزله) :

أود قبل عرض محاولتنا للتوفيق بين نصوص قانوني العقوبات ونظام العاملين بالدولة فيما يتعلق بفضل الموظف (انتهاء خدمته وعزله) ، أن نعرض لبعض الملاحظات التي تساهم في تجلية الموضوع :

أولها : اننا في محاولتنا للتوفيق هذه سوف نستبعد الحالات التي تتطابق فيها الاحكام في كل من القانونين وهما حالتى تقرير انتهاء خدمة الموظف وفقا للقانونين كحالة الحكم على الموظف بعقوبة الجنائية ، والأخرى عندما يكون انتهاء خدمة الموظف غير واردة في كل من القانونين ، كما في

(١) انظر د . محمد عصفور ، جريمة الموظف العام ، ١٩٦٣ ، ص ٦١ وما بعدها .

حالة الحكم على الموظف بعقوبة الجنبحة ولم ينص على العزل كعقوبة تكميلية جوازية كما في م/١٢٧ ومنها أيضا كافة الأحكام التي تصدر على الموظف دون أن تتضمن العزل من الوظائف الأميرية كعقوبة تبعية أو تكميلية حتى ولو كان الفعل الذي يدان بسببه الموظف غير مخل بالشرف أو الأمانة .

وإذا كان الغرض الثاني لا يثير مشكلات عملية ، إذ أن علاقة الموظف بالدولة لا تنتهى - حكما - بالحكم عليه بالعقوبات التي أشرنا إليها ، مع ملاحظة أن ذلك لا يغفل يد الإدارة عن مجازاة الموظف تأديبيا حتى بعقوبة الفصل ، وذلك تأسيسا على مبدأ استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية (١) إلا أنه في الغرض الأول وهو حال كون العزل مقرر في القانونين معا ، فتمت صعوبة عملية مردها الى أن العزل - دائما - مؤيد في قانون العاملين المدنيين بالدولة ، أما في قانون العقوبات فقد يكون مؤيدا أحيانا ومؤقتا أحيانا أخرى .

فكيف يمكن التوفيق بين القانونين حال كون العزل مؤقتا ، في قانون العقوبات ومؤيدا في قانون العاملين بالدولة ؟

ذهب رأى في الفقه الى وجوب عزل الموظف نهائيا (٢) اعمالا للقواعد الواردة بقانون العاملين ، باعتبار أن هذا القانون قد نسخ - في هذا الخصوص - ما ورد بقانون العقوبات من قواعد تتعارض معه .

ونحن نرى أنه في مثل هذه الحالة وقد انتهينا الى وجوب صدور قرار بانتهاء خدمة العامل من الجهات التي خولها القانون اصداؤه ، فإن اصدرت الجهة التأديبية قرارها بالفصل فإن - بداية - عزلا نهائيا مؤيدا ، وإن لم تصدره فلا غبار على تصرفها ، اعمالا لنص م ٧/٩٤ من القانون كما رأينا ، فذلك مما يدخل في سلطة الإدارة التقديرية ، وما يتسق وروح القانون المعمول به ولا اعتبارات التي ذكرناها .

وثانيها : تتعلق بالشروط الواجب توافرها في الحكم الجنائي المنهي لحسمة العامل . فيشترط في هذا الحكم كما رأينا :

(١) انظر : صحت لنا ستوان حجة الحكم الجنائي أمام القضاء الإداري (في مجال التأديب)
سجلية العلوم الإدارية س ٢٤ ج ١ - سنة ١٩٨٣ .

(٢) انظر : د. عبد الفتاح حسن ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ - وانظر الفتوى رقم ٢٢١٠ الصادرة في ٢٢/٢٢/١٩٥٤ ج - س ٨ - ٩ ص ٢١٧ ، بند ١٨٦ .

- (أ) أن يكون يعقوبة الجنائية أو يعقوبة مقيدة للحرية .
- (ب) أن تكون الجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة (جنائية أو جنحة) .
- وفى كلا الأمرين يستوى أن تكون العقوبة منصوصا عليها فى قانون العقوبات أو ما يماثلها فى جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة .
- (ج) ألا يكون الحكم مشغولا بوقف التنفيذ .
- (د) ألا يكون قد سبق الحكم على الموظف بحكم مماثل من قبل (حتى ولو كان قبلى التعيين) .
- (هـ) ألا تعترض لجنة شئون العاملين على بقاء الموظف فى الوظيفة بقرار مسببا من واقع أسباب الحكم وظروف الجريمة .
- (و) ألا يكون الحكم صادرا من محكمة أجنبية حتى ولو كان فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة (١) .

مع مراعاة ما سبق أن كررناه من أن تقرير عدم مسئولية الموظف جنائيا أو الحكم عليه جنائيا فى إحدى الجرائم ، لا يعنى تبرئة ساحته أمام سلطات التأديب المختصة لمسأله تأديبيا ، تأسيسا على مبدأ الاستقلال التام بين المسئولين التأديبية والجنائية .

ونرى ان اصدار قرار الفصل بالمخالفة لأى شرط من الشروط السابقة يوصم قرار الفصل بالانعدام لانطوائه على مخالفة جسيمة للقانون تنحدر بالقرار الى درجة الانعدام ، فلا تلحقه أية حضانة .

تلك هذه الملاحظات التى أردنا تقديمها قبيل شرح وجهة نظرنا فى التوفيق بين قانون العقوبات وقانون العاملين بالدولة فيما يتعلق بعزل

(١) وهذا ما قرره المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢٣ فى ١٣/٦/١٩٨١ (غير منشور) اذ جاء بحكمها ان الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب من أسباب تأديب العامل عما بدر منه الا انه لا يستقيم شيئا صحيحا لانهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور (م ٦/٦٤ من القانون ١٦٧١/٦١) فسلطة مصدر القرار فى اعمال النص المذكور مقيدة بوجوب أن يكون الحكم الجنائي صادرا من المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة ، القرار الصادر فى هذا الشأن - بالمخالفة لذلك - انطوى على مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام الذى لا تلحقه أية حضانة .

الموظف أو انتهاء خدمته نتيجة الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة (على التفصيل السابق) • طبقا لأحد القانونيين دون الآخر ، وهي المسألة محل الخلاف •

فما الحكم في حالة ما اذا أدى الحكم الى انتهاء خدمة الموظف طبقا لقانون العاملين ، بينما هو لا يتضمن العزل طبقا لقانون العقوبات • ما هو القانون الواجب التطبيق ؟ مثال ذلك الحكم على العامل في جريمة دون أن يتضمن العزل أصلا كعقوبة تبعية أو تكنيلية ، فهل يعزل الموظف طبقا لقانون العاملين دون قانون العقوبات ؟

وما هو الحكم في حالة عزل الموظف طبقا لقانون العقوبات وحده دون قانون العاملين ، كأن يضمن القاضي الحكم عقوبة العزل (مؤبدا أو مؤقتا) في جريمة غير مخلة بالشرف أو الأمانة ؟ ما هو القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة ؟

الواقع ، أننا ننتهي الى ما سبق أن قررناه من وجوب اصدار قرار اداري من الجهات المختصة بالتأديب ، بفصل الموظف ، مستوفيا أركانه ومقوماته ، فهذا هو الاستفادة من مطالعة القانون الحالي نصاً وروحا ، وما يتفق والاعتبارات التي تقيهاها المشرع في تطبيق حالات الفصل الوجوبي من ناحية ووضع حدا للخلافات التي أثبتت في القوانين السابقة على القانون المعمول به حاليا ، وسد ما جاء بها من ثغرات ، وهو ما اتجه اليه القضاء الإداري - عندنا - منذ عدول المحكمة الإدارية العليا عن أحكامها السابقة على - ١٠ يناير سنة ١٩٦٥ - كما سبق البيان - فان أعملت الجهة المختصة بالتأديب سلطاتها وأصدرت قرارها بإنهاء خدمة العامل تأسيسا على الحكم عليه (بالشروط السابقة في الحكم) ، فان قرارها لا يعد مجرد عمل تنفيذي ، بل يعد قرارا اداريا منشئا للفصل ، لأن أعمال هذا الأمر يتطلب تقديرنا من جهة الإدارة ، ومن ثم يكون القرار لا الحكم هو المنشئ للفصل ولا يكون الحكم الا المناسبة التي يصدر الفصل على أساسها •

فالمرکز القانوني للموظف لا يتغير تلقائيا بمجرد صدور الحكم على الموظف بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة بعقوبة مقيدة للحرية ، وإنما تتدخل الإدارة بعمل إيجابي تنزل به حكم القانون على وضعه الفردي حتى قدرت توافر شروط انطباقه في حقه ، وهي في سبيل ذلك

تتدخل بسلطتها التقديرية في تبيان طبيعة الجريمة والعقوبة المقضى بها ، ويريد ذلك ان تكيف الجريمة بانها مخلة أو غير مخلة بالشرف أو الأمانة ليس محل اتفاق ولم يعرفها القانون من ناحية ، ولا تترتب اثارا خاصة على وصف من هذا القبيل في المجال الجنائي ، وإنما تتدخل الادارة بتقديرها لتصف مدى اخلال الجرم بشرف الموظف أو أمانته .

وهو ما قرره المشرع بالنص على انتهاء خدمة العامل نتيجة الحكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية (وجميع عقوبات الجنائية مقيدة للحرية) في جريمة (ومنها الجنائيات والجنح) مخلة بالشرف أو الأمانة وهو ما يقتضى دائما تدخل الجهة الادارية بسلطتها التقديرية في تبيان طبيعة الجريمة والعقوبة المعطى بها .

ومن ثم لا يعد الموظف مفصولا الا من تاريخ صدور القرار بذلك من الجهات المختصة بالتدابير (١) ، وهذا هو المستفاد من نص المشرع في ٧/٩٦ بقوله « ومع ذلك فاذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل » ، فمفاد ذلك وجوب صدور قرار مسبب بفصل العامل استنادا الى السبب الصحيح (الحكم عليه جنائيا) .

والواقع أن هذا الحل قد قضى على الخلافات والمشكلات التي كانت قائمة في ظل قوانين التوظيف المعمول بها قبل القانون الحالي (٤٧ لسنة ١٩٧٨) .
والحل الذي نراه من وجوب أعمال قانون العاملين المدنيين فيما نص عليه من إنهاء خدمة الموظف طبقا للفقرة ٧ من المادة ٩٤ ما هو الا اعمال للمنطق بعد محاولة المشرع التقريب بين حالات إنهاء الخدمة والعزل في قانون العقوبات ،

(١) من الفقه من اتجه صوب القول بانها خدمة العامل بقوة القانون دون تدخل من جهة الادارة في حالة الحكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ولا يعد تدخل الادارة سوى عملا تنفيذيا .

من هذا الرأي د. عبد الفلاح حسن ، المقال السابق ، ص ١٧١ وما بعدها .
ومن الفقه من فرق بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية والحكم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة واعتبر انتهاء خدمة العامل تم دون كل من الادارة في حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، بينما استقدم صدور قرار اداري منتهى حالة الفصل في حالة الحكم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف . انظر : د. مصطفى كمال وهلى ، المقال السابق ، ص ١٤٥ وما بعدها .

وما بقي من الفروض محل خلاف ، فلا مناص من الأخذ بما قرره قانون العاملين المدنيين ، إذ أنه رغم التسليم بتفوق قانون العقوبات على ما عداه من فروع القانون بما في ذلك قانون التأديب نفسه ، إلا أنه لا شبهة في سيطرة قانون التأديب وحده في مجاله ، تأسيسا على الاستقلال التام بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية التأديبية ، فلا يمكن القول هنا ، بالفصل التام بين المجالين الجنائي والإداري وذلك في حالة تنظيم كل من القانونيين في نفس الموضوع كل من زاويته الخاصة ، ولا يمكن التسليم بخضوع الآثار المترتبة على الحكم الجنائي لقانون العقوبات بصورة كاملة ، ولكن إذا كننا نحاول التوفيق بين القانونين فليس تأسيسا على المعيار الشكلي في تغليب التنظيم اللاحق (قانون التوظيف) على قانون العقوبات ، ولكن محاولتنا للتوفيق يستند الى معيار موضوعي هو سريان أحكام القانون التأديبي في مجاله رغم التسليم بأهمية قانون العقوبات على ما عداه من فروع القانون تأسيسا على الاستقلال بين المسؤولية التأديبية والجنائية ، ودليل ذلك أنه وإن كان مجرد الحكم على الموظف بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة يصلح في حد ذاته سببا صحيحا لفصله نهائيا من الخدمة ، إلا أنه يجب صدور قرار بذلك من السلطات المختصة بتأديب الموظف لكون هذا القرار مما يدخل في سلطتها التقديرية^(١) ومن ثم يعد الفصل هذا عقوبة تأديبية .

بقيت اشارة هامة الى أن الأحكام السابقة هي عينها الواجبة التطبيق في مجال العاملين بالقطاع العام ، لتماثل نصي المادتين ٧/٩٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة و ٧/٩١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام .

وتلك هي سياسة المشرع المصري في التقريب بين أوضاع العاملين (سواء في الحكومة أو القطاع العام) في كثر من الوجوه ، ومرد ذلك لأن الدستور المصري يأخذ بنظام الاشتراكية الديمقراطية في الحكم^(٢) .

(١) انظر : د. محمد عصفور ، اصدار الجريمة الجنائية في نطاق التأديب ، مجلة العلوم الادارية ، س ١٢ ع ٣ سنة ١٩٧٠ ص ١٩ وما بعدها .
وقريب من هذا الرأي د. نسم عطية ، انتهاء الختمه بحكم جنائي ، مجلة ادارة قضائيا الحكومة س ١٢ م ٣ ص ٣٠/٢٩ .
(٢) انظر د. محمد عصفور ، اصدار الجريمة الجنائية في مجال التأديب ، مجلة العلوم الادارية ، س ١٢ ع ٣ سنة ١٩٧٠ ، ص ١٩ - ٣٠ .

الرعاية اللاحقة للمسجونين

دراسة تجريبية في محافظة أسيوط

دكتورة/ بديرة شوقي عبد الوهاب

مقدمة :

يهتم علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة في المجتمعات سواء كانت هذه الظواهر سليمة أو غير سليمة على حد سواء . بل يزداد الاهتمام في كثير من الأحيان بالظواهر غير السليمة لكونها عائقاً في مجال التقدم ولتأثيرها على الظواهر الاجتماعية الأخرى .

ومن أهم الظواهر غير السليمة التي يهتم بها علماء الاجتماع بوجه عام وعلماء الجريمة بوجه خاص ظاهرة الجريمة .

وتعتبر الجريمة ظاهرة قديمة يمكن اقتفاء أثرها في جميع المجتمعات مهما اختلف تركيبها ، وكانها جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية . ولذلك فهي متأصلة الجذور في ثنايا التاريخ البشري . ويمكن اعتبارها من الظواهر العامة التي تلازم الحياة الاجتماعية ، ولكونها ظاهرة غير سليمة لأنها تضر المصلحة الاجتماعية وتؤدي الى تفكك الحياة وفساد المجتمع بوجه عام ، لذلك شدد أصبحت موضوع اهتمام المعننين ، وقاموا باقتراح حلول تخفف من حدتها وتحصنها في أضيق نطاق ممكن (١) .

ومن الحلول المقترحة لمشكلة الجريمة مساعدة المجرم والأخذ بيده حتى لا يعود الى الجريمة مرة أخرى . وتأتي المساعدة في مجالين مختلفين : الأول : أثناء فترة السجن ، والثاني الفترة التي تل الافراج مباشرة والتي تعتبر من أهم الفترات ، اذ يتحدد خلالها مصير المجرم ، فإذا لقي مساعدة واستطاع التكيف أصبح من السهل عليه السير في الحياة الطبيعية دون

* مدرس بكلية الآداب - جامعة أسيوط .

الالتجاء الى الجريمة • أما اذا لم تمد اليه يد العون فيكون عرضة لتأثير المجرمين عليه والعودة الى الاجرام ، وخاصة اذا لقي عقبات بعد الافراج ، وما أكثر هذه العقبات التي تساعد الفرد على عدم التكيف •

ومعنى هذا أن المفرج عنهم فى أشد الحاجة الى العون والمساعدة ولا بد من تقديم البرامج المختلفة التي تساعد على التكيف فى المجتمع ، وخاصة خلال الشهور الاولى للافراج •

ومن الجمعيات التي تقدم المساعدة للمفرج عنهم جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين ، والتي أنشئت فى كثير من المحافظات ، ومن بينها محافظة أسيوط • ولكن هل تقوم هذه الجمعيات بالخدمات التي يجب أن تقوم بها ؟ ثم أى نوع من الخدمات أكثر انتشارا من غيرها ؟ وما مدى تكيف المفرج عنهم فى المجتمع اذا ما قدمت لهم هذه الخدمات ؟

سيحاول هذا البحث الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من خلال دراسة أمبيريقية تم القيام بها خلال شهرى يناير وفبراير عام ١٩٨٣ فى محافظة أسيوط لمينة من المفرج عنهم خلال عامى ٨٠/١٩٨١ •

أهمية الدراسة وأهداف البحث :

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الامبيريقية لموضوع الرعاية اللاحقة للمسجونين بمحافظة أسيوط • اذ تحاول تقييم برامج الرعاية اللاحقة للمسجونين ، وبيان نوعية الخدمات التي تقدم للمفرج عنهم واسرهم ، ومدى علاقة هذه الخدمات بتكيفهم الاجتماعى ، مع محاولة لقاء الضوء على أهم المشاكل التي يتعرض لها المفرج عنهم بعد الافراج مباشرة وكيفية علاج مثل هذه المشكلات ، والمقترحات التي يمكن استغلالها فى برامج الرعاية اللاحقة ، والتي من شأنها أن تساعد على تكيف المفرج عنهم فى المجتمع •

الاطار النظرى للدراسة :

يعرف علماء الدراسة التقليدية فى الفكر الجنائى ، الجريمة بأنها الفعل أو الامتناع عن الفعل الذى يحرمه المشرع بنص من نصوص قانون العقوبات ويقرر له جزاءا جنائيا(٢) •

ويلاحظ أن أساس فكرة القانون الجنائى المصلحة الاجتماعية ، فاذا لم

تقتنع أو تصل الجماعة الى حد الاعتقاد بأن فعلا معيناً يضر بمصلحة الجماعة فانها لا تحرمه وتكتفى الجماعة على مرتكبه بالازدراء .

وتجدر الإشارة الى أن الأفعال التي يحرمها القانون ليست الا جزءاً من المحرمات التي ينهى عنها الدين والأخلاق والأداب العامة (٣) .

وتعتبر الجريمة من الناحية الاجتماعية ظاهرة مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى ، الا انها تختلف من حيث الأنماط ، باختلاف المجتمعات وباختلاف السلطات والأزمنة والعصور . وقد أدى ذلك الى رفض علماء الاجتماع لتعريف القانوني لها وقدموا تعريفات اجتماعية متعددة منها على سبيل المثال تعريف سيلين (٤) Sellin الذي يوضح أن الجريمة هي فعل يتعارض مع قيم الجماعة السائدة في المجتمع . كذلك يربط جاروفالوا (٥) Garofalo الجريمة بالنواحي النفسية للفرد وتأثير الأسرة والسنوات الأولى من العمر .

وعندما يرتكب المجرم جريمته تتجه اليه نظرات العاملين في مجال القضاء والشرطة وكذلك العاملين في المجال النفسي والاجتماعي وكل منهم ينظر اليه نظرة تختلف عن الآخر .

فنجده رجال القضاء والشرطة ينظرون الى المجرم على أنه شخص خرج عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة ، ولا بد أن تكون هناك أسباب نفسية واجتماعية أدت الى أن يسلك هذا السلوك غير السوي . وبالتالي فهو في نظرهم شخص مريض ، لابد وأن يعالج من هذا المرض حتى يصبح عضواً صالحاً في المجتمع .

ومهما اختلفت وجهات النظر فعندما يرتكب المجرم جريمته وإذا ثبتت ادانته فانه عادة ما يدخل أحد السجون الموجودة في المناطق المختلفة - هذا اذا - استثنينا المجرم ضعيف العقل والحديث .

ويعتبر السجن نوع من العقاب اذ ينزل فيه المجرم بعيداً عن المجتمع وهذا في حد ذاته يعتبر عقوبة رادعة .

الا انه لا يمكن الاكتفاء بتلك العزلة كوسيلة للإصلاح والتقويم بل يجب تقديم العون أثناء وجوده في السجن حتى اذا خرج الى العالم الخارجي

أصبح من السهل عليه التكيف مع قيمه ومبادئه التي تسود الجماعة . ومعنى ذلك أن عوامل نجاح المجرم في حياته بعد ارتكاب الجريمة يتوقف على عاملين هامين :

الأول : تقديم العون والمساعدة له داخل السجن .

ثانيا : الرعاية اللاحقة بعد الافراج مباشرة .

وفي حقيقة الأمر تعتبر الفترة التي تلي الافراج مباشرة من أهم وأحرج الفترات التي يمر بها المجرم . فاذا مرت هذه الفترة بسلام دون ارتكاب أى جريمة ، فهي أكبر دليل على نجاح الفرد في تكيفه مع المجتمع ، والبعد عن الجريمة . لذلك يقع العبء الثقيل على العاملين في مجال الرعاية اللاحقة بتقديم المساعدات المختلفة للمفرج عنه ، حتى لا يفكر في العودة الى الجريمة مرة أخرى . ويقصد بالرعاية اللاحقة ، التي توجه الى المحكوم عليه ، الذي أمضى مدة الجزاء الجنائي السالب للحرية ، بقصد معونته على اتخاذ مكان شريف محدد بين أفراد المجتمع ، حيث يجد فيه مستقرا لحياته القلقة التي يصادفها عند انتهاء مدة عقوبته^(٦) وتهدف الرعاية اللاحقة الى محاولة تكيف الفرد مع المجتمع في جميع صوره .

وقد أوضح ايتن^(٧) Eaton معنيان للتكيف . الأول التكيف السلوكي Behavioral adjustment ويعنى مدى رضى الفرد عن حياته الجديدة والثاني التكيف الوظيفي Functional Adjustment ويعنى مدى اتفاق قيم الفرد مع قيم الجماعة والمجتمع .

وتعتبر معظم البرامج المتضمنة في الرعاية اللاحقة في مصر ، برامج قائم معظمها على الجهود الأهلى ، ولكنها تخضع في نفس الوقت لوزارة الشئون الاجتماعية . ومن هذه البرامج ، جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين والتي أنشئت في مدينة أسيوط في ١٢/١١/١٩١١ تحت رقم ٥٥ بغرض مساعدة المفرج عنهم وأسر المسجونين عن طريق مساعدات مادية تقدم لبعض المفرج عنهم أو لأمر المسجونين الذين في حاجة الى مساعدات مادية . وتتراوح المساعدة ما بين ١٠ الى ١٥ جنيها تقدم مرة واحدة .

ونعمل في هذه الجمعية أخصائية اجتماعية ، وعدد اثنين سكرتارية منتدبات من الشئون الاجتماعية ، ومشرفة مشغل ، وثلاث عاملات لانتاج

الأشغال اليدوية التى تباع لصالح الجمعية ، وعدد اثنان مشرفتان « تريكو » وعامل تنظيف .

أما عن نشاط الجمعية ، فنجد انه فى عام ١٩٨٠ (٨) صرفت معونة قدرها ٢٥٣ جنيها الى ٤١ فردا بمتوسط قدره ٦ر٥ جنيها لكل فرد رغم أن ميزانية الجمعية فى العام نفسه كانت ٥٦٦١ جنيها وكان رصيد الجمعية آخر العام ٢٠٧٨ جنيها رحلت الى العام التالى .

كذلك كانت ميزانية الجمعية فى عام ١٩٨١ ، ٧٣٤٠ جنيها قدمت معونات قدرها ٣٧٦ جنيها على ٤٣ فردا أى متوسط ٨ر٧٥ جنيها وكان رصيد الجمعية فى نهاية العام نفسه ٤٠٠٦ جنيها رحلت الى العام التالى .

فروض فى البحث :

من أهم الأسس التى تستند عليها فروض البحث (بجانب الدراسات والنظريات السابقة) تنظيم السجون من أنه (على ادارة السجن اخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الافراج عنهم بعمدة لا تقل عن شهرين لكى يتسنى فى هذه المدة تأهيلهم اجتماعيا واعادتهم للبيئة الخارجية وبذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازمة لهم) (٩) .

هذا القانون يوضح بين طياته المعرفة المتوقعة للمسجونين بأنواع الرعاية الاجتماعية، ومنها علمهم بوجود جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين . كذلك وضحت الدراسات السابقة أن الجمعيات الخاصة - ومنها جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين - تستهدف رعاية المسجونين وأسرهم وتقديم المساعدات الممكنة لهم من مادية واجتماعية وثقافية وصحية ، كما تسعى الى تأهيل المفرج عنهم تأهيلا مهنيا ، ومساعدتهم فى الحصول على عمل نافع ، وبذل كافة الجهود فى سبيل ادماجهم بين أفراد المجتمع . مما سبق يتضح النقاط التالية :

أولا : علم للمسجونين بوجود جمعية للرعاية اللاحقة والدور الذى تقوم به .

ثانيا : أن جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين يمكن أن تقوم بمساعدة المفرج عنهم ماديا وصحيا ومحاولة الحصول على عمل .

فإذا قامت الجمعية والمشرفون عليها بهذه الأعمال أصبح من السهل على المفرج عنه أن يجد مكانا طبيعيا فى المجتمع ، وهذا هو الهدف الأساسى سواء للرعاية فى داخل السجون أم خارجها • معنى ذلك ، أن هذه المساعدات بمختلف صورها تساعد الفرد على التكيف فى المجتمع وذلك عن طريق المعونات المختلفة المقدمة من العاملين فى مجالات الرعاية •

وبناء على ذلك تم صياغة فروض البحث كالتالى :

الفرض الأول :

هناك علاقة بين معرفة دور جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين وبينه التقدم الفعل لطلب المساعدة من الجمعية •

الفرض الثانى :

يؤثر العمل فى تكيف الفرد فى المجتمع •

الفرض الثالث :

توفر الخدمات الصحية للمفرج عنهم يؤثر فى تكيف الفرد فى المجتمع •

الفرض الرابع :

تؤثر المساعدة المادية فى تكيف المفرج عنهم فى المجتمع •

العينة وخصائصها :

تم اختيار ٨٠ فردا بطريقة عشوائية من بين المفرج عنهم من سجن أسيوط خلال عامى ١٩٨٠ - ١٩٨١ والقاطنين فى مدينة أسيوط أو بجوارها فى حدود ١٥ كم • ويرجع السبب فى تحديد المسافة الى امكانية الاتصال بالجمعية وسهولة التردد على الجمعية لاستيفاء أوراق المساعدة • وبمعنى آخر اتخذ البحث المسافة كنوع من التحكم فى الدراسة •

وسائل جمع البيانات وتحليلها :

(أ) استمارة البحث : تكون استمارة البحث من أربعة أجزاء :

الجزء الأول ويشمل معلومات أساسية كالتعليم ونوع العمل
الحالى والسابق والديانة ... الخ .

ويشتمل الجزء الثانى من الاستمارة على معلومات عن فترة السجن
والتصلة بالخدمات والمشاكل التى واجهت المسجونين ولا سيما المتصلة
بالأسرة فى الخارج ، وكيف أمكن حلها ، وبدى معرفتهم عن جمعية الرعاية
اللاحقة ، أو أى خدمات أخرى خارج السجن .

أما الجزء الثالث من الاستمارة فيشتمل على برامج الرعاية اللاحقة ،
ونوعية الخدمات المقدمة .

ويضم الجزء الرابع والآخر من الاستمارة قياس التكيف الاجتماعى (ج).

(ب) المقابلة :

نظرا لأن الأغلبية الساحقة من المفرج عنهم غير ملين بالقراءة والكتابة
ونظرا لأهمية التعرف على أهم المشاكل التى يعانى منها المفرج عنهم ، وكذلك
الخدمات المقدمة لهم ، لذلك تم عمل استمارة مقابلة تضم الأربعة أجزاء
السابقة الذكر وكانت تتم المقابلة فى حدود ٣٠ الى ٤٥ دقيقة لكل فرد .

(ج) التحليل الإحصائى :

استخدمت الباحثة العمليات الإحصائية التالية فى تحليل نتائج
البحث :

أولا : اختبار المعنوية *test of significance* للفرق بين
متوسطين وقد طبق هذا الاختيار على الفرض الثانى والثالث والرابع .

ثانيا : اختبار التطابق النسبى (كاتربيج) *chi-square test*

* قامت الباحثة بمعمل قياس لمعرفة درجة التكيف الاجتماعى للمسجونين وقد استماتت
الباحثة بهيئة تحكم مكونة من ثمانية أفراد من العاملين فى مجال الجريمة والاجتماع . وقد
بنى هذا القياس على نوعى التكيف سابقى الذكر والنزى فسرهما تفسيراً دقيقاً ايتم
وقد مر هذا القياس بالمخطوات المتبعة فى عمل القياسات ، ومنها اختبارات الوضوح والصدق
والثبات .

لدراسة الفرق بين الملاحظ والمتوقع للجماعات المختلفة وقد طبق هذا الاختبار على الفرض الأول .

واستخدام مستوى معنوية قدره (٥%) لكل من الاختبارين .

نتائج البحث :

نتائج الفرض الأول : قام بالفرض الأول على أساس امكانية وجود علاقة بين معرفة المقرج عنه لجمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين ، والخدمات التي تؤديها وعن التقدم الفعل لطلب المساعدة . وقد وضحت النتائج أن ١٦ فقط من بين أفراد العينة والبالغ عددها ٨٠ كان لديهم علم بوجود الجمعية بينما لم يعلم باقى أفراد العينة أى شىء عن الجمعية . وكانت نتيجة ($\chi^2 = ٢٨.٨$) ذات دلالة واحصائية .

ويسؤال المجموعة التي لديها علم بالجمعية عن مصدر معرفتهم بها كانت الاجابة منصبة معظمها على الأصدقاء أو الجيران أو الأقارب . وتوضح هذه النتيجة أن هناك اغفال من جانب الاخصائى الاجتماعى الموجود فى السجن ، عين اظهار دور الجمعية والخدمات التي تقوم بها ، وقد يرجع هذا الى العبء الثقيل الذى يقع على عاتقه نظرا للاعداد الضخمة بالسجن .

ومن بين السبعة عشر فردا ذوى المعرفة ثمانية فقط منهم تسلموا مساعدة مادية من الجمعية .

نتائج الفرض الثانى :

تعلق الفرض الثانى بامكانية وجود علاقة بين توفر العمل للمقرج عنهم ودرجة تكيفهم فى المجتمع . وقد وضحت النتائج بأن ٤٩ من المقرج عنهم يعملون وأن ٣١ بدون عمل . وقد أظهر اختبار المعنوية ($t = ٤.٢٣$) بأن هناك فرقا ذو دلالة احصائية بين تكيف المجموعة العاملة والمجموعة غير العاملة . وأن المجموعة العاملة تزيد درجة تكيفها زيادة ملحوظة عن المجموعة غير العاملة .

ويسؤال المجموعة العاملة عن مصدر العمل كانت النتيجة أن من بين التسعة والأربعين العاملين ، أربعة وثلاثون يعملون فى أعمالهم السابقة بينما خمسة عشر يعملون فى أعمال جديدة تم الحصول عليها عن طريق

المعارف والأقرباء • ولم تساعد الجمعية أى فرد من الأفراد فى إيجاد عمل •

نتائج الفرض الثالث :

اتصل الفرض الثالث باحتمال وجود علاقة بين توفر الخدمات الصحية للمفرج عنهم ، ودرجة تكيفهم فى المجتمع • وقد وضحت النتائج أن متوسط درجات التكيف للأفراد الذين يقطنون فى أماكن قريبة من المستشفيات العامة والعيادات الخاصة وعددهم ٣٩ ، أعلى من متوسط غيرهم وكان الفرق ذو دلالة احصائية ($t = ٦.٢٩$) وبسؤال أفراد العينة عن محاولة الجمعية للمساعدة فى مجال الخدمات الصحية ، وضحت النتائج أن الجمعية لم تساعد أى فرد فى الحصول على خدمات صحية • وأن معظم الخدمات المقدمة حالياً تأتى عن طريق المستشفيات العامة ، والقليل عن طريق العيادات الخاصة ، لا سيما فى الحالات الخطيرة •

نتائج الفرض الرابع :

يدور الفرض الرابع حول امكانية وجود علاقة بين المساعدات المادية المقدمة من الجمعية ودرجة تكيف المفرج عنهم فى المجتمع •

وقد أظهرت النتائج ، أن متوسط تكيف الأفراد الذين حصلوا على مساعدات مادية أعلى من متوسط غير الحاصلين وكان الفرق ذو دلالة احصائية واضحة ($t = - ٦.٤٣$) •

المناقشة :

يعتبر هذا البحث أحد الدراسات التى تتناول موضوع الرعاية اللاحقة للمسجونين • وقد قام على أربعة فروض تتعلق بالخدمات الصحية والمادية وامكانية العمل وعلاقتها بالتكيف الاجتماعى وقد أوضحت النتائج اغفال المسئولين عن أهمية بيان الدور الذى تلعبه جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين والخدمات التى يمكن الحصول عليها • كذلك أوضحت الدراسة أن توفر العمل (الفرض الثانى) يعتبر خطوة أساسية فى بداية الطريق السليم • وأن جمعية الرعاية اللاحقة لا تساعد المفرج عنهم فى إيجاد عمل على الإطلاق • ومن خلال المقابلات التى تمت مع المفرج عنهم ، اتضح أن محاولة إيجاد عمل تعتبر الخطوة الايجابية الأولى فى حياة الفرد • فإذا ما قدمت المساعدة من هيئة مثل الجمعية فلن يكون وقعها أقوى من الفرد ، وتزيد من احساسه بأنه ليس عدوا للمجتمع ، بل أن المجتمع يمد له يد.

العون ويشجعه على العمل الشريف . ويعتبر عدم وجود عمل أهم المشاكل التي تقابل المفرج عنه عند عودته للمجتمع .

أما بالنسبة للخدمات الصحية فليس لها أية صلة بالجمعية على الإطلاق . وهذا خطأ كبير ، إذ أن تعدد الخدمات الايجابية التي تقدمها الجمعية للمفرج عنهم وليس فئة قليلة منهم (كالمساعدات المادية) تزيد من ثقة المفرج عنهم وتشعرهم بالرغبة الشديدة لخدمة المجتمع ما دام المجتمع يحاول الكثير من أجلهم . ونحن لا نطلب من الجمعية قسح مستشفيات أو غيرها ولكن مجرد خطاب توصية من الجمعية للمستشفيات الحكومية أو العيادات - تفي بالفرض بدون شك .

والملاحظ أن الشيء الايجابي الوحيد الذي تقوم به الجمعية هو تقديم المساعدات المادية لبعض المفرج عنهم . وتقدم المساعدات مرة واحدة عند الافراج أو لاسرة المسجون أثناء سجنه . (بين ١٠ الى ١٥ جنيه على الأكثر) ورغم هذه الضالة الا أن وضعها جميل . بل ان الحاصلين عليها - كما وضحت المقابلة - يحاولون بكل الطرق أن يكونوا شرفاء نظرا للخدمة التي قدمتها الجمعية لهم . وقد لوحظ أن الأفراد التي تحصل على المساعدات المادية قليلة العدد بالنسبة للأعداد الكبيرة المفرج عنها رغم كبر ميزانية الجمعية ، والتي يرحل في حدود (٥٠٪) منها للسنوات التالية .

المقترحات :

من الممكن أن تساعد الجمعية المفرج عنهم مساعدة فعالة ، اذا ما تعددت برامج الخدمات التي تقدمها . من هذه البرامج الخدمات الصحية التي تساعد على بناء جسم سليم لا سيما وأن الكثيرين من المجرمين يعتقدون أن حالتهم الصحية لا تساعدهم على العمل وبالتالي يتجهون الى السرقة أو النشل أو التسول مثلا كطرق سهلة للحصول على حاجتهم المادية .

كذلك اذا استطاعت الجمعية تقديم برامج خاصة بالتأهيل المهني فانها بذلك تساهم في حل الأزمة التي تعاني منها في الوقت الحاضر وهي قلة الحرفيين وكذلك تساعد المفرج عنهم في الحصول على عمل شريف يبعدهم عن الجريمة ، كما انها ستحد من الارتفاع الفاحش في أجور الحرفيين الذي نعانیه الآن .

ويمكن أن تحدد الحكومة نسبة معينة من الوظائف في مصالحها للمفرج عنهم وخاصة في الأماكن التي تحتاج الى أيدي عاملة كمصانع الغزل والنسيج والدخان وغيرها . وقد تبنت بعض الدول المتقدمة هذه الفكرة . فنجد أن شركة جنرال اليكتريك الأمريكية General Electric مثلا تحدد ٢٪ من وظائفها للمفرج عنهم .

ويجب زيادة المساعدات المادية حتى تتلاءم ومستوى المعيشة في الوقت الحالى . كما يجب أن تقدم طلبات المعونة قبل الافسراج بفترة حتى يمكن استغلالها بمجرد الافراج .

وقد وضحت الدراسة الحالية أن (٨٠ ٪) من أفراد العينة ليس لديهم فكرة عن برامج الرعاية اللاحقة على الإطلاق وقد رجع هذا الى ضغط العمل الذى يقع على عاتق الأخصائى الاجتماعى بالسجن . لذلك يجب زيادة عدد الأخصائيين والتأكيد على أهمية اظهار الدور الذى تقوم به الجمعية .

لذلك يمكن للجمعية استغلال أسر المسجونين ، وذلك بعمل برامج تدريب في الحياكة ، وأشغال الابر ، وبالتالي يمكن الاستفادة من انتاجهم وبيعها للأهالى لصالح الجمعية والأسرة المشتركة .

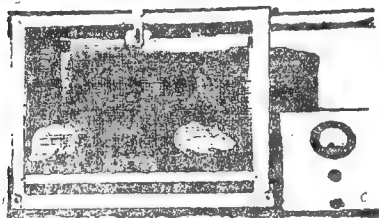
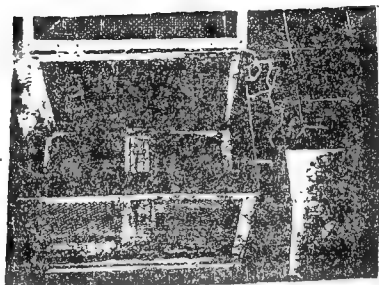
كما لوحظ أن أهم المشاكل التى يعانيها المسجون مشاكل متعلقة بالأسرة والاطمئنان عليها . وعلى العاملين بالسجن الاهتمام بهذه المشاكل ومحاولة حلها حتى يمكن تقويم الفرد بصورة سهلة ومرضية .

وخلاصة القول أنه على الرغم من وجود الرعاية اللاحقة للمسجونين بأسبوط إلا أن الجمعية تلعب دورا ضئيلا فى حياة المفرج عنهم فهى لا تقدم أى مساعدة سوى المساعدة المادية لفترة قليلة جدا من المفرج عنهم وبمبالغ تأفة ليس لها قيمة .

وإذا أرادت الجمعية أن تقدم المساعدات الإيجابية فعليها التوسع في برامج الخدمات المختلفة وخاصة وأن هذا البحث وغيره أثبت وجود علاقة إيجابية بين توفر الخدمات وتكييف الفرد فى المجتمع ، وأن التكيف هو الغرض الأساسى الذى يسعى اليه السجن والجمعية والمجتمع على السواء .

المراجع

- ١ - أنظر حسن الساعاتي ، « ظاهرة اليقظ » ، أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة في الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية القاهرة ، ص ١٣ .
- ٢ - فوزية عبد الستار ، « مبادئ علم الاجرام والعقاب » ، دار النهضة بالقاهرة ١٩٧٣ ، ص ١١ .
- ٣ - سبهر لطفى على ، « الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبى جرائم الآداب » ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧١ ص ٢ .
- ٤ - Thorsten sellin, "Culture conflict and crime" Social science research council, New York, 1938 pp. 21 - 25, 40 - 45.
- ٥ - Raffaele Gerofalo, "Criminology" Little Brown & Co. Boston, 1914, pp. 9, 23, 31.
- ٦ - فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ص ٢٧٠
- ٧ - Walter Laton "Alterative Meanings of adjustment",
American Sociological Review, 12 (February, 1974) pp. 75-81.
- ٨ - من واقع السجلات الموجودة في جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين بشارع رياض بمدينة أسيوط .
- ٩ - يسر أنور على ، أمال عبد الرحيم عثمان ، أصول علم الاجرام والعقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٦٥٣ .
- ١٠ - فوزية عبد الستار ، « مبادئ علم الاجرام والعقاب » ، المرجع السابق، ص ٢٧٥ .



Photographs showing the general design of the cage with the grid and the electricity source used in measuring predatory aggression.

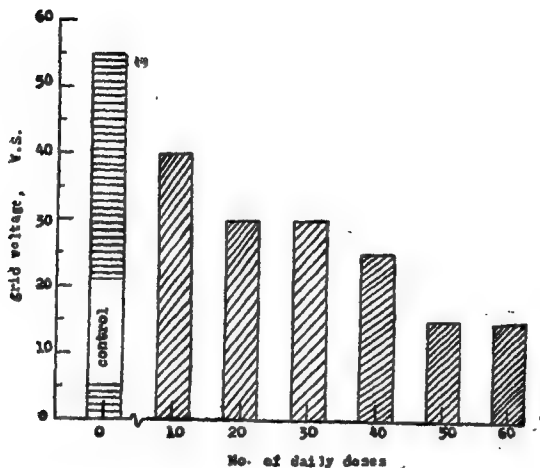


Figure (c) Average grid voltages crossed by cannabis-treated and untreated males to oestrus females

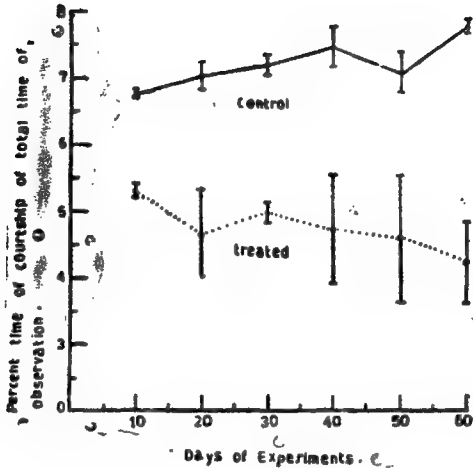


Figure (B) Percent time consumed in courtship, of the total time observation, made by cannabis-treated and untreated male rats.

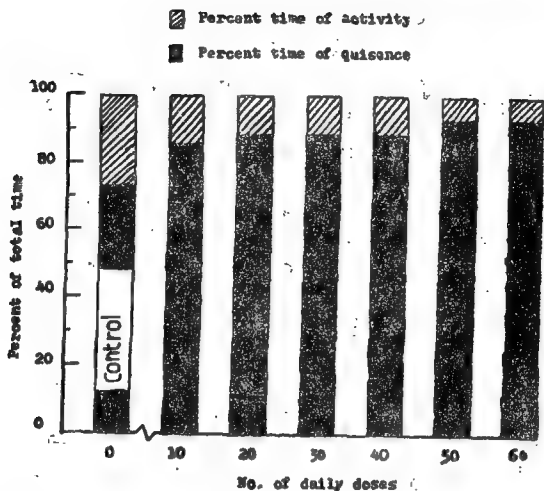


Figure (A) Percent times of activity and of quiescence of cannabis-treated and untreated male rats.

19. Spencer, D.J.
Brit. J. Addict., 65, 369, 1970.
20. Ten Ham, M.
Psychopharmacologia, 29, 171, 1973.
21. Thompson, G.R.; Mason, M.M.; Krantz, H.R. and; Braude, M.C.
Toxicol. Appl. Pharmacol., 25, 373, 1973.
22. Willinsky, M.D.; De Carolis, A.S. and; Longo, V.G.
Psychopharmacologia, 31, 365 1973.

8. Hollister, L.E. (b)
Clin. Pharmacol. Ther., 12, 44, 1971.
9. Hrbek, J.; Komenda, S.; Krejci, Z.; Siroka, A.; Navaržil,
J; Skala, J. and; Vedlich, L.
Acta Univ. Palacki, 67, 233, 1973, recorded in Biol.
Abst. vol. 58, No. 9, 51640, 1974.
10. Leonard, B.E.
Pharmacol. Res. Commun., 3, 139, 1971.
11. Manning, A. : «An Introduction to Animal Behavior
Measuring Motivation, Level of Electric Shock Accepted»
Second Ed. Reprinted 1973, in Great Britain by
Williams Clowes Sons, Ltd, London, Beccles and Colchester,
pp. 74 and 119, 1973.
12. Maugh, T.H.N.
Science, 185, 683, 1974.
13. Marlyne, K.M.; Moore, J.W., Jr. and; Hall, M.
Psychopharmacologia, 31, 157, 1973.
14. Neto, J.P. and; Carvalho, F.V.
ibid, 32, 383, 1973.
15. Poddar, M.K. and; Ghosh, J.H.
United Nations document, ST/SOA/SER. S/36, 10 November, 1972.
16. Rafaelson, L.; Chrstrup, H.; Bech, P. and; Rafaelson, O.J.
Nature, 242, 117, 1973.
17. Showa, M.; Fujiwara, M. and; Ogawa, N.
Physiol Behav., 9, 259, 1972.
18. Siegel, R.K. and. Poole, J,
Psychel, Rep. 25, 704, 1969, cited in Biol. Abst.
Vol 5, part 12, 67182, 1970.

Table II. Effect of Cannabis Administration on Predatory Aggression of Treated Rats.

Day of observ.	No. of Aggressive Gestures / Six hours			
	Control groups		Treated groups	
1 st	(6-32)	72	(0-1)	1
2 nd	(0-26)	47	(0-2)	4
3 rd	(2-23)	43	(0-2)	2
4 th	(6-28)	48	(0-3)	6
5 th	(3-18)	37	(1-4)	7
6 th	(5-27)	42	(0-4)	4
Total	(0-32)	289	(0-4)	24

REFERENCES

1. Abel, E.L.
Behav. Biol., 14, 1, 1975.
2. Brooks, C. and ; Olson,
J. Physiol Behav., 8, 599, 1972.
3. Campell, A.M.G.; Evans, M.; Thompson, J.L.C. &; Williams, M.J.
Lancet, 2, 1819, 1971.
4. Carlini, E.S.
Pharmacology, 1, 135, 1968.
5. Cherek, D.R. and; Thompson, T.,
Pharmacol. Biochem. Behav., 1, 493, 1973.
6. Dewsy, W.L.; Jenkins, J.; Rourke, T.O. and; Harris, L.S.
Arch. Int. Pharmacodyn. Ther, 198, 118, 1972.
7. Hollister, L.E. (a)
Science, 172, 21, 1971.

Table I. Effect of Cannabis, Treatment on Hourly Activity and Quiescence Times in Rats.

Treatment	No. of days	Time of Active, (min/hour)	Time of Quis, (min./hour)	% Activity Time
Saline-Tween (control)	0	16.2 ± 0.82 (11-20)	43.8 ± 0.01 (40-49)	27 (18.3-33.3)
Cann. Extract (5 mg/100g/day)	10	8.7 ± 0.20 (7-10)	51.3 ± 0.003 (50-53)	14.5 ± 0.25 (11.7-16.7)
	20	7.0 ± 1.04 (6-9)	53.0 ± 0.02 (51-54)	11.7 ± 0.41 (10.0-15.0)
	30	6.7 ± 0.21 (6-7)	53.3 ± 0.01 (53-54)	11.2 ± 0.50 (10.0-11.7)
	40	6.7 ± 1.24 (3-9)	53.3 ± 0.02 (51-57)	11.2 ± 0.48 (5.0-15.0)
	50	4.0 ± 1.50 (3-7)	56.0 ± 0.03 (53-57)	6.7 ± 0.41 (5.0-11.7)
	60	4.0 ± 0.90 (3-7)	56.0 ± 0.01 (53-57)	6.7 ± 0.50 (5.0-11.7)

Results expressed in mean ± S.E.M. of 16 rats.

down to 50% of the normal in aggressive rats. The authors' data provided evidence that temperament may be an important factor in the ability of cannabis to induce aggressive behavior. This is supported by the work of Abel (1975) who suggested that cannals tends to increase "irritable" aggression whereas "predatory" and "intermalè" aggression tend to be decreased. This would mean that the effect of cannabis on the aggressive behavior (in rats) depends on the nature of the aggressive behavior being observed. Cannabis seems, therefore, to have a differential rather than a dual effect on aggression in animals.

A point of special importance in the present experiments was that cannabis extract still suppressed the aggression and motor activity after 60 days of daily administrations. The animals did not become refractory to the drug or did not develop tolerance to the behavioral psychoactive properties of cannabis, including the aggression-suppressing effect. Moreover, by the end of the experiment, there were no behavioral responses which would indicate a withdrawal syndrome following abrupt stopping of the medications. The tolerance reported by the other investigators (Carlini, 1968; Brook & Olson, 1972 & Dewey et al., 1972) can be explained by assuming activity of THC metabolites in causing inhibition of aggression or, its lack can be attributed in our case as being due to the relatively higher dose regimen of treatment (5mg/100 g body weight) possibly producing a tranquilizing effect of the drug.

effects of chronic treatment with Δ^9 - and Δ^8 -THC on aggression of isolated mice. Both compounds were found to suppress the aggression during 30 days of administration. Also Siegel and Poole (1969) studied the behavioral changes in large populations of mice treated with cannabis sativa extract (50mg/kg to 100mg/kg) and THC (2mg/kg to 10mg/kg). Such treatments produced a significant reduction in aggression. Leonard (1971) found that Δ^9 -THC caused excitement followed by pronounced behavioral depression and catalepsy in rats given intraperitoneal doses of 100mg/kg. Some 4 hours after administration, the animals became aggressive when disturbed. Six hours later, however, catalepsy disappeared and the animals became slightly hyperactive but no longer aggressive. Despite the pronounced behavioral changes caused by Δ^9 -THC, the author found that the concentration and turnover rates of brain biogenic amines remained unaffected. In the work of Marlyne et al., (1973), increases in the degree of inhibition was always produced by increasing dosages of Δ^9 -THC. They concluded that, non-systematic inhibition of predatory aggression was uniformly dose-related and Δ^9 -THC did not affect motor activity measures at dose levels which inhibit aggression.

On the other hand, our observations (Tables I, II) are markedly opposed by the findings of Showa et al., (1972) who reported a characteristic mouse-killing behavior (muricide) in rats chronically treated with Δ^9 -THC. Moreover, the authors noted that in rats housed individually, this muricide developed even on the first day of administration and continued for a long period of time even after withdrawal of the drug. Similarly, Brooks and Olson (1972) showed that rats treated with marijuana extracts in doses of 0.25 and 0.50 mg/kg THC fought more than controls in shock-induced aggression situation. Thompson et al., (1973) evaluating the preclinical toxicity of Δ^9 -, Δ^8 -THC and crude-marijuana extract in Fisher rats, observed hyperactivity, irritability and aggressiveness to progress after the fiftieth day.

To explain this discrepancy, Neto and Carvalho (1973), studied that effects of chronic cannabis administration on the aggressive behavior as related to total and regional brain 5-hydroxytryptamine levels in rats selected for differences in temperament. They reported that while the total 5-hydroxytryptamine level of nonaggressive rats remained unchanged after chronic treatment with cannabis extract, it fell

characteristics than nonconsumers. They tend to be more reluctant, more submissive, indifferent to several problems and less productive than the "normal" persons. They are less aggressive and have less criminal tendencies. Evidence of cerebral arterial atrophy in ten young men who smoked marihuana daily for 3 to 11 years was reported by Campell et al., (1971). Maugh (1974) found that with heavy use cannabis may cause potentially irreversible brain damage. However, apart from few scattered reports (7,8,9,16), there is no available literature on the experimental effects of cannabis administration on the behavioral patterns in man. This lack of information could mainly be attributed to the psychological complications that would interfere with the interpretation of the results obtained.

In the report of Spencer (1970), where 9 human subjects who smoked cannabis cigarettes were admitted to hospital, they were found to exhibit aggressive behavior, gross psychomotor overactivity, bizarre grandiose delusions and an amnesia. Following the acute phase of the illness, a chronic picture gradually presented itself which was characterized by the persistence of amnesia, flattening of affection and mild to moderate degree of retaining thought fragmentation. Hollister (1971) described the picture of smoking cigarettes containing Δ^9 -THC by six human subjects. The initial symptoms included difficulty in paying attention and in expression, mental confusion and loss of senses. Similar effects were reported by Hrbek et al., (1973) who studied that influence of smoking hashish on the higher nervous activity in man. An important impairment was indicated by the number of repetitions necessary for mastering a given task and the number of correct responses. Rafaelson et al., (1973) reported that persons given 200-400 mg cannabis showed poorer performance in cognitive tests than did persons given 70 mg alcohol. In addition, they found that cannabis caused a greater degree of dreaminess, lassitude and sleepiness in the subjects than did ethanol. Cannabis also had a greater effect on finger dexterity. Willinsky (1973) found that some metabolites of THC induce EEG changes and behavioural alternations including excitation and ataxia. Beside other behavioral psychological and physiological effects, a reduction in the activity of the subjects was reported by Spencer (1970) and Rafaelson et al., (1973).

The results obtained in the present experiments are in agreement with the previous findings of Tej Ham (1973) who investigated the

experimental animals exhibited a significant reduction in their activity than the control group. From a control percentage activity time ranging between 18.3 and 33.3 with a mean value of 27, the time decreased to 14.5 ± 0.25 , 11.7 ± 0.41 , 11.2 ± 0.50 , 11.2 ± 0.48 , 6.7 ± 0.41 and 6.7 ± 0.50 after 10, 20, 30, 40, 50 and 60 days of cannabis administration respectively. These results indicate a notable reduction of the motor activities of the rats with progress of treatment. Figure (C) demonstrates the decline in the average grid voltages that were crossed by the cannabis-treated male rats. The treated animals did not become refractory to the drug and still showed a marked difference from the control group until the end of the period.

Table II shows the number of aggressive and fighting episodes made by the cannabis-treated and control rats during 6 hours/day of an observation period of six days. The table indicates a significant reduction of predatory aggression. However, it was interesting to note that the rats markedly differed in the magnitude of aggression (or what is commonly known as temperament). The number of predatory and irritable aggressive acts exhibited by each of 12 control rats on the first day varied from 6 to 32 acts/6 hours, which denotes that the latter animal was more than 5 times as aggressive as the former. Another interesting observation was that on the first day (i.e. 11th day of administration) when the animals were first introduced to each other and were consequently expected to show maximum aggression; the treated animals aggregated in small groups apart from the rest of the rats.

When the drug was withheld, the cannabis chronically-treated rats did not present abstinence symptoms and were more resistant to convulsions. They were only observed to be hypersensitive to the auditory stimuli. (from 16-64th day). By the end of this period, the general activity and predatory aggression of the experimental groups were more or less equal to that of control animals.

DISCUSSION

Consumption of cannabis is known to produce pronounced alterations in mental functions and behavioral patterns in man (7,8,16,19,22). Abusers of cannabis exhibit different behavioral and psychological cha-

mental animals' breeding-station at Helwan. The animals were offered balanced standard maintenance diet with free access to water 16 rats constituting the experimental group received daily intraperitoneal doses of cannabis extract, 5 mg/100g body weight, in the form of purified cannabis-saline-Tween suspension (15) for a period of 60 consecutive days. The control animals (12 rats) received saline-Tween vehicle through the same route.

Tests of general activity included determination of the time consumed, by a male rat caged with an oestrus female, in feeding, fooling around, zig-zag activity and sexual activities, in a total of one hour observation time. In other words, the time of quiescence, per hour, of a male caged with an oestrus female was recorded for each of 12 control and 16 treated rats. Both experimental and control groups were also continuously observed for aggressive behavior, for a period of six hours a day for six consecutive days from the 11th to the 16th day of the dosing of cannabis extract, i.e. each of the treated animals received the 11th to 16th dose on the 1st to 6th day of observation. A schedule-induced aggression, maintained by a response-initiated fixed interval (which was equated prior to drug administration) was designed to determine the rate of attack responses, using a modified method of the electrified grid method described by Manning (1973) (11). Aggressive gestures, quarrels and fighting episodes were promptly recorded, for each animal, as number of aggressive acts per 6 hours. The metal grid (at the male's side) was connected to a constant-voltage electric source with controllable voltage dial of five volts step graduations.

At the end of the experiments (after the 60th day), the drug was withheld and control solutions were given to all the animals at 61-64th days. When the rats were undergoing 24, 48 and 72 hours of abstinence, they were exposed to the same schedule-induced aggression and different auditory stimulations including sound from a bell.

RESULTS

Table I and Figure (A) show the hourly activity and quiescence times of cannabis-treated and control rats. Their corresponding percentages are demonstrated in Figure (B). Figure (C) shows the average grid voltages that were crossed by the cannabis-treated male rats. The

CANNABIS-DIRECTED BEHAVIOR AND INHIBITION OF AGGRESSION IN RATS

1 2 3 4
I.S. KAWASHTI, Bahira A. FAHIM, A.M. FAHMY & H.A. MEKKAWY.

Integration of meaningful patterns of behavior is achieved through the nervous system with special reference to the hypothalamic system. Behavioral patterns are thus, subject to mutation like any structural part of the body, consumption of cannabis has been reported to produce pronounced alternations in the mental functions and behavioral patterns in man such as depersonalization and aggressiveness(16, 19, 22) Excitement, ataxia, poor performance in congenitive tests, passivity and an amnesia of the subjects have also been described in the acute cannabis intoxication(7-9, 16, 19, 22). The chronic picture is characterized by persistence of amnesia, flattening of affection, lassitude, sleepiness, poor finger dexterity and reduction in the activity of the subject(7, 8, 9, 16, 19, 22). However, as pointed out by Hollister (1971), investigations of such behavioral alternations under chronic use of cannabis are not likely to be answered in man. Rats were used to avoid the human complex and entangled problems as experimental subjects.

The aim of this work is to study the effects of short and long term treatment of cannabis extract on some behavioral patterns in rats including tests of general and aggressive behavior and abstinence syndrome.

MATERIALS AND METHODS

A number of 28 male and 16 female adult white rats of similar age, weighing 150-200 gms, were randomly picked up from the experi-

Prof. Fac. of Science, Al Azhar Univ. "

Prof. Fac. of Medicine, Eln-Shams Univ. "

Prof. Nat. Cent. for Soc. & Crimin. Res. Cairo.

Lecture Nat. Cent. for Soc. & Crimin. Res. Cairo.

- Uppal, R.P. (1970) : Hyperglycemia in acute metabolism poisoning in fowls, Aust. Vet. J. 46 : 560-569.
- Varley, H. (1967) : Practical Clinical Biochemistry, 4th Ed. Arnold-Heinemann.
- Wilber, C.G., and Morrison, R.A. (1955) : The physiological action of parathion in goats. Am. J. Vet. Res. 16 : 308-313.
- Worden, A.N.; Wheldon, G.H.; Noel, P.R.B.; and Mewdesley-Thoms, L.E. (1973) : Toxicity of gusathion for the rat and dog. Toxicol. Appl. Pharmacol. 24 (3) : 405-412.

- Jovic, C. (1974) : Correlation between signs of toxicity and some biochemical changes in rats poisoned by soman. *Eur. J. Pharmacol.* 25 (2) : 159-164.
- Kashyap, S.K.; and Gupta, S.K. (1976) : Effect of Ultra low-volume aerial spray of phosphamidon (organophosphorus insecticide) on human volunteers : A field surveillance study. *Indian J. Med. Res.* 64 (4) : 579-583.
- Lehotzky, K.; and Ungvary, G. (1976) : Experimental data on the neurotoxicity of fenitrothion. *Acts Pharmacol. Toxicol.* 39 (3) : 374-382.
- Metcalf, R.L. (1951) : Colorimetric microestimation of human blood cholinesterase and its application of poisoning by organic phosphate insecticides. *J. Econ. Ent.* 44 (6) : 833-890.
- Murphy, S.D. (1966) : Response of adaptive rat liver enzyme to acute poisoning by organophosphate insecticides. *Toxicol. Appl. Pharmacol.* 8 : 266-276.
- ; and Sandra, P. (1966) : Effects of toxic chemicals on some adaptive liver enzymes, liver glycogen and blood glucose in fasted rats. *Biochem. Pharmacol.* 15 (11) : 1665-1676.
- Nelson, D.L. (1970) : Toxic reactions in cattle treated with systemic organophosphate insecticides. *Can. Vet. J.* 11 (3) : 62-64.
- Nelson, N. (1944) : A photometric adaptation of somogi method for the determination of glucose. *J. Biol. Chem.* 153 : 375-380.
- Roe, J.H. (1961) : Standard methods in clinical chemistry. Volume III, David seligson, Academic Press., N.Y., 35.
- Smogyi, M. (1945) : A new reagent for the determination of sugars. *J. Biol. Chem.* 160 : 61-68.
- Solly, S.R.B.; Harrison, D.L.; Hunnago, J.N.; and Shanks, V. (1971) : Fensulfothion : II. The effects of grazing sheep on fensulfothion treated. soil. *N.Z.J. Agr. Res.* 14 (1) : 79-87.

- Bossen, F.; Kalog, O.; and Rasmussen, F. (1973) : Cholinesterase activity in red blood cells and blood plasma of pigs after oral dosing with dichlorvos. *Nordisk veterinær medicinske* 25 (11) : 584-587. C.A. : *Vet. Bull.* (1974). 44, (5) : 2439.
- Bull, D.L. and Lindquist, D.A. (1964) : Metabolism of 3-hydroxyl-N, N-dimethyl crotonamide dimethyl phosphate by cotton plants, insects and rats. *Agric. and Food Chem.* 12 (4) : 310-317.
- Ciyan, M. and Brown, C.B. (1974) : The effect of organophosphate insecticides on adrenal corticosterone formation. *Pestic. Biochem. Physiol.* 4 (3) : 254-259.
- Drumer, D.; Georgiev, B.; and Kotev, G. (1973) : Cruformate (Ruelene) poisoning in sheep and its treatment. *Nauchni trudove. Vyssh. Veterinarno Meditsinski Institut, Sofia* 23 : 403-415. C.A. : *Vet. Bull.* (1975), 45, (8) : 4623.
- Frawly, J.P.; Weir, R.; Tusing, T.; Du Bois, K.P., and Calandra, J.C. (1963) : Toxicologic investigations on Delyan. *Toxicol. Appl. Pharmacol.* 5 : 605-624.
- Golbs, S.; and Kuhnert, M. (1973) : Diagnostic enzyme tests and haematological studies on rats experimentally poisoned with alkyl phosphate esters. *Archiv. Fur Experimentall veterinär Medizin* 27 (4) : 683-690. C.A. : *Vet. Bull.* (1974), 44, (5) : 2440.
- Gupta, P.K. (1974) : Malathion induced biochemical changes in rats. *Acta pharmacol. Toxicol.* 35 (3) : 191-194.
- Harper, H.A. (1973) : Review of physiological chemistry, 14th Ed. Lange Medical publications, Los Altos, California.
- Harris, L.W.; Fleisher, J.H.; Innerebner, T.A.; Cliff, W.J.; and Sim, V.M. (1969) : The effect of atrophine-oxime therapy on CHE activity and the survival of animals poisoned with 0,0-dimethyl-0-(2-isopropyl-6-methyl-4-pyrimidinyl) phosphorothioate. *Toxicol. Appl. Pharmacol.* 15 (1) : 216-224.

to decrease by increasing nuvacron dosing level. Similar results were reported by Murphy (1966), Murphy and Sandra (1966), and Bhatia et al. (1971). The interpretation of these results is that, the adrenal cortex vitamin "C" is rapidly depleted when the gland is stimulated by adrenocorticotrophic hormone, (Harper, 1973). According to the depression of endogenous corticosterone synthesis in rats treated with organophosphorus compound, Given and Brown (1974), leading to stimulate the feed back mechanism of ACTH secretion resulting in a decrease of vitamin "C".

The general conclusion revealed that, acetylcholinesterase enzyme activity in whole blood, plasma and brain; and adrenal ascorbic acid content tended to decrease by increasing nuvacron. On the contrary the plasma content of free cholesterol and blood glucose level (20-weeks) increased by increasing the level of nuvacron, while esterified cholesterol content and blood glucose level (10-weeks) were do not exhibited reasonable effects by the administration of nuvacron.

In conclusion, pollution of water with monobrotophos may affect the different biochemical parameters studied especially in adult animals than the growing one which is augmented by the long duration of administration.

REFERENCES

- Assad, F. (1978) : Studies of insecticides in relation to some physiological changes in animals; M.Sc. Thesis, Faculty of Science, Ein-Shams University.
- Bayoumi, M.T., and Shihata, I.M. (1976) : Studies on long-term administration of Diazinon to mice. 13th Arab veterinary congress, 13-18 Nov. : 497-517.
- Bhatia, S.C., Sharma, S.C., Damodara, V.N., and Venkatasubramanian, T.A. (1971) : Changes in rat ascorbic acid status and adrenocortical activity during acute dieldrin toxicity. Indian J. Biochem. Biophys. 8 (1) : 57-58.

It is relevant to conclude that the decreasing in acetylcholinesterase enzyme activity in brain, the largest and the major component of the control nervous system, was a mere reflection of parallel changes in the blood.

Concerning the effect of organophosphorus insecticides on cholesterol, it is clear that the free cholesterol fragments which constituted something from 15 to 30% of the total circulating cholesterol were definitely affected by the level of nuvacron treatment. On the other hand, the esterified cholesterol level exhibited ill-defined patterns. This is surely evident, since the free cholesterol is the active and the immediate precursor in the corticoids production. Therefore, the increase in the cholesterol level in the plasma; could be due to the depression of endogenous corticosterone synthesis in rats treated with organophosphorus compound, (Civen and Brown, 1974); reflection of a decreased demand by the adrenal cortex of cholesterol. The results of the analysis of variance further confirmed the above-mentioned deductions.

The results of blood glucose suggest that nuvacron prolonged administration (20-weeks) beside age have high effects on blood glucose level; short-term administration (10-weeks) even at the high-dose level did not exhibit reasonable effects. Similarly Wilber and Morrison (1955), concluded that the increase in blood glucose was obtained in the terminal stages of chronic parathion poisoning. The significance of the levels of treatment could be attributed, however, to their effects on the twenty-weeks administration groups rather than to any general effect as such. Murphy and Sandra (1966) and Gupta (1974) attributed the hyperglycemic response to organophosphorus compound at least in part to the inhibition of CHE at neuro-effector sites in the adrenal medulla, leading to hypersecretion of epinephrine which stimulates the breakdown of residual liver glycogen to glucose. In addition, it may be attributed to the damage effects of the insecticides on the liver where glycogenesis and storing of the resulting glycogen take place. Furthermore, advancing age of the experimental animals augmented the harmful effects of the insecticides. Similar findings were reported by Golbs and Kuhnert (1973); Gupta (1974); and Assad (1978).

Concerning the effect of organophosphorus insecticide on adrenal ascorbic acid content, it is clear from the data that ascorbic acid tended

in the control groups to 266.9 and 370.7 in the low-dose groups and to lowest levels of 245.9 and 310.3 in the high-dose groups, in the short and long administration groups of the growing adults, respectively. In the mature males, however, only the long duration administration groups exhibited the same trend of decrease where ascorbic acid adrenal concentration decreased from 425.4 to 369.8 and 327.6 in the control, low dose and high-dose, respectively. The trend in the short term dosing (10-weeks) of mature groups exhibited ill-defined pattern. The results of the analysis of variance revealed highly significant change for the level of treatment and the duration of administration of nuvacron while age was found to be statistically non-significant ($P > 0.05$).

DISCUSSION

The general trends of change in acetylcholinesterase activities in response to the three major variable; i.e., level of nuvacron doses, age; and duration of the insecticide administration could be stated as follow.

- a) There was a paramount decline in the enzyme activity in both whole blood and plasma upon the use of increasing amounts of the insecticide.
- b) The enzyme activity in both whole blood and plasma was increased by increasing the age of the animals. These findings agreed with those reported by Nelson (1970); Solly et al. (1971); Bossen et al. (1973); Kashyap and Gupta (1976); and Assad (1978).

The results of acetylcholinesterase enzyme activity in brain indicated that growing adults are more tolerant to nuvacron toxicity than mature animals. This is due to the fact that the microsomal enzymes in the adult animals are well developed, so the metabolism of the compound occurred rapidly as the oxidative demethylation of the toxicant to its toxic N-methyl derivative metabolites, occur in all biological materials (Bull and Lindquist, 1964), which probably is more effective in inducing an inhibition to acetylcholinesterase enzyme activity in adult rats than the compound itself. The results of the analysis of variance confirmed by the observation of Frawely et al. (1963); Murphy (1966) and Bayoumi and Shihata (1976).

the control groups to 13.3 and 10.0 in the low-dose groups and to lowest levels of 9.6 and 7.5 in high-dose groups, in short and long administration groups.

The results of the analysis of variance showed that the three variables used, i.e., level of treatment, age, and duration of administration together with the interaction (level x duration) were statistically significant sources of variation in acetylcholinesterase activity in the brain tissues.

It is evident from the data presented in figure (1) that free cholesterol in the plasma, mg/100 ml. plasma were 5.4, 13.9, and 17.8; 8.7, 12.2, and 15.1 in the 10- and 20-weeks groups of growing-adults and 7.6, 9.4 and 16.2; 5.5, 10.7, and 16.7 in the 10- and 20-weeks groups of mature animals, in the control, low-dose, and high-dose groups, respectively.

The corresponding values for esterified cholesterol concentrations were, on the other hand; 62.7, 56.7, and 60.0; 33.0, 40.3 and 52.8 in the growing adult groups; 47.8, 56.0, and 50.0; 35.3, 37.6, and 37.3 in the mature groups in the control, low-dose and high-dose groups, respectively. The results of the analysis of variance revealed that the level of treatment with nuvacron was found to be a statistically highly significant ($P < 0.01$) sources of variation in free cholesterol levels, while age and duration alone were found to be statistically significant ($P < 0.05$) sources of variation in esterified cholesterol levels.

The averages of blood glucose levels (Figure 1), mg./100 ml. blood, were 75.5, 73.5 and 74.1; 77.4, 81.7, and 106.2 in the 10- and 20-weeks groups of growing-adults and 85.9, 84.1 and 80.8; 77.8, 94.6, and 114.6 in the 10- and 20-weeks groups of mature animals, in the control, low-dose, and high-dose groups, respectively. The results of the analysis of variance revealed that the three variables used, i.e., level of treatment, age, and duration of administration together with the level by duration interactions were statistically highly significant ($P < 0.01$) sources of variation in blood glucose level.

The average values of adrenal ascorbic acid content, $\mu\text{g./100 mg.}$, are shown in figure (4). The results tended to decrease by increasing nuvacron dosing level whereby they decreased from 335.8 and 401.8

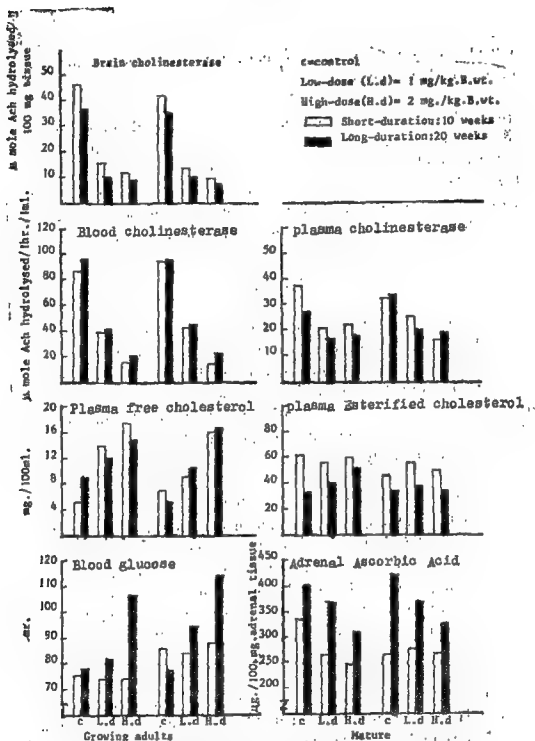


Fig.(1) Compound graph showing the average values of blood glucose, adrenal ascorbic acid-content, plasma cholesterol, and activity of acetylcholinesterase-enzyme in blood, plasma and brain of control and Mavacron-treated male rats.

the administration duration groups (10- and 20-weeks). Each of the latter groups was also divided into three equal subgroups : One acted as control, and the other two subgroups constituted the low-dose and high dose treated groups.

Acetylcholinesterase enzyme activity was determined in whole blood, plasma and brain using the method of Metcalf (1951). Total and free cholesterol in plasma were performed using the method quoted in Varley (1967). The method of Nelson (1944) and Smogyi (1945) was used for the determination of glucose in the whole blood. The method of Roe (1961) was used for the determination of adrenal ascorbic acid.

RESULTS

Figure (1) exhibited the mean values of acetylcholinesterase activity, umole acetylcholine hydrolyzed/1 hour/1 ml. blood or plasma. The results of acetylcholinesterase activity in blood were 87.8, 38.8 and 14.8; 94.4, 41.3 and 20.3 in the 10- and 20-weeks groups of growing adults and 94.3, 42.1 and 14.3; 95.1, 42.9 and 21.9 in the 10- and 20-weeks groups of mature animals, in the control, low-dose, and high dose groups, respectively.

The corresponding values for acetylcholinesterase in plasma were: 36.6, 20.4 and 20.7; 27.0, 16.4 and 17.9 in the growing adult groups; 31.9, 25.2, and 16.0; 33.4, 20.0, and 19.0 in the mature groups. The results of the analysis of variance suggested that while the level of nuvacron dosing was a statistically significant source of variation ($P < 0.01$) in whole blood and plasma, the effects of age and duration of administration were statistically non-significant ($P > 0.05$) in both compartments.

The averages of acetylcholinesterase activity in the brain tissues, umole acetylcholine hydrolyzed/1 hour/100 mg. brain tissue, are graphically represented in figure (1). The results tended to decrease by increasing nuvacron dosing level whereby they decrease from 45.6 and 36.6 in the control groups to 15.4 and 10.7 in the low-dose groups and to lowest levels of 11.6 and 9.1 in the high dose groups, in the short and long administration groups of the growing-adults, respectively. Similarly in mature males, the results decrease from 41.7 and 35.4 in

INTRODUCTION

The side effects resulting from organophosphorus insecticide compounds attracted attention of many investigators especially that of acute form. Marked inhibition of brain, plasma and erythrocyte cholinesterase enzyme activity was observed, after insecticides administration, by Frawley et al. (1963), Murphy (1966), Harris et al (1969), Worden et al. (1973), Bossen et al. (1973), Lehotzky and Ungvary (1976), Bayoumi and Shihata (1976), Assad (1978) and many others.

Hyperglycemia was the paramount symptom of toxicity with organophosphorus (Murphy, 1966; Uppal, 1970; Golbs and Kuhnert, 1973; Gupta, 1974; Jovic, 1974; and Assad, 1978). On the contrary, hypoglycemia was recorded by Drumev et al. (1973), worked on sheep poisoned with Crumfomate; and Assad (1978), worked on lambs suckled from nuvacron-treated mother ewes. On the other hand, Wilber and Morrison (1955) reported that the increase in blood glucose was obtained in the terminal stages of chronic parathion poisoning of goats. Furthermore, Murphy and Sandra (1966); Gupta (1974); and Bayoumi and Shihata (1976) recorded an increase in liver glycogen in rat and mice following organophosphorus poisoning.

Murphy (1966), Murphy and Sandra (1966), and Bhatia et al. (1971), noticed reductions in adrenal ascorbic level in rats treated with organophosphorus compounds

The present investigation was planned to study the effect of widely used organophosphorus insecticide monocrotophos (Nuvacron) on some physiological parameters of growing and mature rats in two duration period of daily administration.

MATERIALS AND METHODS

Monocrotophos was added daily to the drinking water in the concentrations required, 1/20 and 1/10 of LD₅₀ (20 mg./kg.) as low dose and high dose, respectively. The experiment was carried out on two ages of male rats; the first was the growing (months of age), and the second was the mature (6 months of age). Each age group contain 48 animals was further divided into two equal groups representing

BIOCHEMICAL ASPECT IN MALE RATS TREATED WITH MONOCROTOPHOS

By

M.T. Bayoumi,* M.M. Omar,** E.E. El-Hasanein, and I.S. Kawashti**

ABSTRACT

Two groups of male rats were used; the first was the growing, and the second was the mature. Each age group was divided into two equal groups representing the administration duration groups (10- and 20-weeks). Each of the latter groups was also divided into three equal subgroups: one acted as control, and the other two subgroups constituted the low-dose and high-dose treated groups.

The results suggested that while the level of monocrotophos dosing was statistically significant source of variation in whole blood and plasma acetylcholinesterase enzyme activity, the effects of age and duration of administration were statistically non-significant in both compartments. On the other hand, the three variables were statistically significant sources of variation in acetylcholinesterase activity in the brain tissues and in blood glucose level.

The level of treatment with monocrotophos was found to be a statistically highly significant sources of variation in free cholesterol levels, while age and duration alone were found to be statistically significant source of variation in esterified cholesterol levels.

The results of adrenal ascorbic acid content revealed that the level of treatment and the duration of administration of monocrotophos were found to be statistically highly significant sources of variation while age was found to be statistically non-significant.

* Desert Research Institute, Mataria, Cairo, Egypt.

** Faculty of Sci., Al-Azhar University.

القلق والانحراف في المدينة العربية (x)

على فهمي

تتناول الدراسة موضوع القلق وأنماط الانحراف ، في أعرض صورها فيما يتعلق بالمدينة العربية ، كما تعرض للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة التي لحقت بعدد من المدن العربية نتيجة اكتشاف واستخراج النفط ، ونتيجة للثورة في عالم الاتصالات ، وانعكاسات ذلك كله على بناء الأسرة والبناء القيمي وأنماط التنشئة ، والصور الجديدة للقلق ، والأنماط الجديدة من الانحراف .

كما تعرضت الدراسة لظاهرة الجرائم غير المعلنة أو غير المسجلة في المدينة العربية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالانحرافات الجنسية .

وأوردت الدراسة - كملحق - عرضاً عاماً لدراسة حالة لمنطقتي عشنش الترجمان وعرب المحمدى بمدينة القاهرة ، واللتي كانتا موضوعاً لبحث ميداني أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة تحت إشراف المؤلف في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، واللتي تقرر هدمهما ونقل سكانهما إلى منطقتي الزاوية الحمراء وعين شمس ، وقد أظهرت الدراسة الميدانية في هاتين المنطقتين ، بعض صور الانحرافات التي كانت تمارس بهما .

(x) تلخيص وجيز للدراسة المنشورة باللغة الانجليزية ، قدمت إلى المؤتمر الدولي العاشر للدفاع الاجتماعي (سالونيك - اليونان ، ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٨١ - ٢ أكتوبر/تشرين أول ١٩٨١) .

person into two new neighborhoods was greatly resented. A strong sense of community had held the inhabitants of each area together. Now with the random dispersion into two new areas, unknown to them, and among unfamiliar surroundings, they expressed overt opposition to the project. The relocation scheme was carried out, however, and residents of the two former slum areas became new residents of the newly built public houses in the two new areas. The question arises as to how they are presently adjusting to their new living conditions. A follow-up study can probably shed light on this issue. It is our assumption that problems of adjustment are likely to arise, taking into consideration the resenting attitude prior to their removal. It is our hope to proceed with a follow-up study of the residents, provided sufficient funding is available, and in this way we can form a complete picture of the whole process of relocation since we have traced it long enough to understand its dimensions. We would not be too presumptuous to claim that present conditions are ample evidence of problems of maladjustment. Yet such an observation is no more scientifically grounded than a mere observation can be, and it is the task of a further empirical study to either validate it or nullify it.

less severe penalization they were likely to get even in case they were caught. Narcotic smugglers were therefore very common in the area, and they usually performed the job secretly in addition to another formally acknowledged one. Those individuals spent lavishly and were known to be «rich» as compared to the rest of the low-income inhabitants. One significant sign of accumulated wealth among this group was the exaggerated expenditure on gold jewelry for their women. A significant proportion of the women were also narcotic smugglers. In general, this crime usually went undetected because of the great caution of the smugglers, in addition to their long experience in the job.

This same neighborhood was also known to be the shelter of many outlaws, e.g. thieves, pickpockets, and the like. In one incidence the occurrence of these in the area was mentioned as one reason for its removal.

The other neighborhood, Arab El Mohammadi, represented another form of deviance yet which can not be legally classified as a crime as smuggling narcotics is. The neighborhood lay close to a university hospital, as has already been mentioned, and as such a significant proportion of the population earned their living by «selling their blood.» The fact is that the hospital demands blood donations in return for a certain sum of money. Inhabitants of the neighborhood by virtue of their proximity, were the first to know. Consequently, they donated their blood for the money and repeated the process in such a way so as to make of it a regular means of livelihood, regardless of its impact on their health. Some people even remained without work, and this continued to be their only source of income. Others resorted to it as an additional source.

Some reports of prostitution were also made in the area, but it was noted that the practice was outside the neighborhood, whereas the prostitutes were among the inhabitants.

Final word :

It must be noted that the general attitude of the inhabitants of both areas towards relocation was one of protest. Individuals were closely attached to their neighborhoods, homes, and even means of livelihood; which were mostly tied to the area of residence. Their dis-

of the city, but far enough to create a problem of transportation for those whose livelihood is closely attached to the business district.

Fieldwork

The research team consisted, besides the supervisor, of a group of fieldworkers who were carefully trained to live among the inhabitants, sharing their life experiences, and understanding their perceptions vis-a-vis the situation they were facing. In other words, the basic method used here was participant observation, whereby the research team tried to grasp in a holistic fashion the whole life situation of the inhabitants. Tape recorders were used, and cameras as well. A documentary film was made of the neighborhood before destruction, with the aim of recording daily events in the lives of the individuals. Special emphasis was made on the process of moving out. The whole documentary process, whether by camera, tape recorder, or film was done upon the complete consent of the inhabitants.

Deviance :

The report for this study is still in the process of being completed and therefore time is not yet ripe to discuss the results. It suffices here to refer to the issues relevant to our point of focus — namely, forms of deviance.

It is interesting to note that both neighborhoods, being categorized as slum areas and hence their destruction, exhibited high rates of deviant behavior. The forms of deviance however, varied with the location, the latter being an important factor in determining the kind of deviant behavior, in each Eshash El Torgoman, the area lying in the proximity of the central district, was located close to the terminal line of a railroad. As such, a significant proportion of the population was involved in smuggling narcotics. The procedure was as follows : narcotics were delivered to the assigned person at the end of the railway line, to be again passed over to another, and then to another until they were finally handed over to the buyer. The process was meant to deceive the police by assigning each deliverer a short distance. In this way, the probability of detection was reduced. For further caution, only children were used for the job. Again the low possibility of their being caught, made the process less risky, in addition to the

Description of the Two Neighborhoods

The two neighborhoods showed many similarities as slum areas, yet they differed in some respects, the difference being basically due to their respective location, one in the center of the city, falling in the business district, bearing the name of «Eshash El Torgaman,» while the other lying at the eastern side of city on the outskirts of an upper-class suburb, and known as «Arab El Mohammadi». Both neighborhoods were densely populated areas, with poor housing conditions. Health standards were low. Households exhibited high rates of crowding, with a predominance of the extended family structure. The inhabitants constituted basically of rural migrants, especially from Upper Egypt. General standards of living were low, and the men were engaged in low-income jobs, being basically lower government officials or unskilled laborers who were mainly in service labor. Exceptions were found in both neighborhoods, for reasons that will be mentioned later, but the general pattern of living could not be categorized above the lowerclass or lower middle class at the utmost. Traditionalism prevailed in both costumes and style of living. House rents were very low, and in a few cases, houses were owned by their inhabitants.

Social ties were very close between individuals and families and social relationships were very strong. The general layout of the areas very well gave them the quality of «urban villages.»

The area in the center of the busy business district was closely tied to it, in the sense that its dwellers provided the service labor for the business district. They earned their living by virtue of the location of the area. Likewise, the neighborhood at the outskirts of the suburb provided means of livelihood for its inhabitants through its proximity to the university campus which includes the Faculty of Medicine and an attached hospital.

The plan was to tear down these two neighborhoods and rebuild the slums in a more sophisticated fashion. Relocation of the inhabitants, however, did not follow an organized system, and dwellers of the two neighborhoods were dispersed unevenly between new areas. One of these is at the far east of the city, on the fringes where rural and urban boundaries are indiscernible. The other lies closer to the center

URBAN RELOCATION IN CAIRO

THE CASE OF TWO SLUM AREAS*

The last half of the year 1979 in Cairo witnessed a great concern for a case of urban relocation where in two slum areas were being pulled down and the residents were being moved to newly built public houses in two other neighborhoods.

Introduction :

This study began in November 1979 and covered the span of two months, as the decision had been made by the policy makers to tear down the buildings of two slum areas by the beginning of January 1980. The aim of the study was to discover how the inhabitants of these two areas were reacting, first as individuals and second as a community, to their relocation as well as to the destruction of their neighborhoods. The proclaimed aim of the relocation was threefold. In the first place, the two areas were both categorized as slums and as such their destruction and eventually the relocation of their inhabitants was meant to improve their health, housing, and general living conditions, as new public houses were built for them in their new neighborhoods, maintaining higher hygienic and living standards. In the second place, by virtue of the location of the areas the idea was to benefit financially from the for the construction of investment and touristic projects. In the third place, tearing down the neighborhoods was meant to do away with some discernible acts of violence on the collective level. The study hoped to get to the other side of the picture as shown by the real perceptions of the individuals vis-à-vis the above proclaimed aims, as one aspect of evaluating relocation programs in such a way that can be beneficial for city planning on a more general basis.

* Based on a field study undertaken by the author and others and sponsored by the N.C.S.C.R. in Cairo.

Extract
From
A Case Study
Deviance in Two Slum Areas
In Cairo
("Eshash El-Torgaman" and "Arab El-Mohammadi")

difficult one, hence our desire to confine it to general observations on the issue.

The results of research in the areas of criminology and juvenile delinquency show that the latter is more prevalent in the city than in the village. The reason is that the extended family in the rural setting provides a sheltered environment where family ties are strong, and hence allows for proper care and supervision of the children. In this way, the family play a major role in social control. On the other hand, in the city family ties break down with the breakdown of the extended family structure into the nuclear family, which is dominant in the urban setting. At the same time, rural-urban migration has its negative aspects with respect to housing, and slum areas become the source of delinquency at high rates, both juvenile and otherwise.

There is a difference between city and village with respect to patterns of criminal behavior, because the former passes through rapid social change. The rate of crime increases as an area becomes urbanized, as was the case with Aswan in Egypt after the construction of the High Dam. Industrialization, as one factor in social change, results, in its early stages, in a breakdown in the traditional social structure, which in turn increases the rate of crime.

A Final Word :

This study has tried to provide a theoretical approach to an issue of wide concern. We have as such tried to diagnose the phenomenon of «anxiety and deviance in the Arab City», hoping to get to both its features and dimensions. Reaching a solution to the problem falls beyond the scope of this paper. However, we can only hope that this study be a starting point for social institutions to bring about change in some attitudes and values in a rational way, whereby deviance and anxiety can be reduced. We hope that the issues we have raised have highlighted important aspects of the phenomenon in such a way that can provide trigger points for further studies.

The following is an extract from a case study of two slum areas in Cairo which have been subject to a program of relocation and which exhibit forms of deviance that we have chosen to present here as an illustration for our topic.

gambling is legally prohibited, its occurrence continues to increase. The coffee shop is an important institution in the Arab City, and the increase in the number of the coffee shops and in the number of individuals who spend long hours aimlessly there, are but further expressions of anxiety and an escape from facing its objective causes.

As for the anxiety in the pathological realm of psychiatry and mental illness, there is no way of getting at its accurate size through the available statistics from clinics and hospitals, as surveying such pathological features requires a minimum of technological advance and a degree of awareness of the importance of individual and group therapy to be able to detect any psychological and/or mental disturbances which we assume increases among the population of many Arab cities.

Deviance and the Arab City

General Observations

We have already mentioned that this study uses the concept of deviance in its broad sense limiting it to neither the purely legal definition nor the sociological nor the psychological ones, but rather including all aspects and dimensions. We are aware of the drawbacks of such a wide concept, considering the existence of a variety of sub-cultures where the criteria of defining deviance whether legally, sociologically, or psychologically, may not only vary but may at times appear contradictory. Nepotism may be accepted in many parts of the Arab region, while in fact it runs counter to the formal laws in most of the region. A woman unveiled may be accepted in some Arab societies, but not in others. Furthermore, many acts of deviance which are legally classified as crimes may go undetected. Added to this is the variation in the Arab cities with respect to area, geographical location, population density and composition, and history — a fact which inevitably results in a variation in deviance with respect to size, forms, and even definition.

Moreover, in a closed society, double standards tend to operate, and many acts of deviance may go undetected because they remain hidden, while in a more open society such acts are clearly discerned. Consequently, the task of undertaking such a study appears to be a

4. In the Arab City there is a variation in the intensity of the feeling of anxiety just as there is a variation in its causes. Its features are varied as well, being interwoven and interrelated at the same time. It is expressed in various forms, some of them may be considered no more than behavioral problems. Others are seen as criminal acts and require legal penalization. Still others may fall under psychiatric or medical pathologies. Yet another group may be no more than mere tension which may befall an individual, a family, a community, or all of them. We can here draw upon socialization patterns within the family or school and/or other social organizations as an example, as there is in this respect an unequal relationship between two parties, one superior representing the authoritative and repressive side, e.g., the father in the family, husband-wife, teacher-student, labor-master — apprentice, and employer — employee relationships. Such a relationship results in unforrable behavioral patterns like hypocrisy, submissiveness, hatred, etc. It as such reflects cases of anxiety at the same time that it results in cases of anxiety in a dialectic fashion. Repression is a prevailing pattern in some sectors in our Arab society, and it is responsible for many negative aspects from which we suffer. It results from a feeling of anxiety which drives the individual to dominate and which causes anxiety in others. Hypocrisy, dishonesty, and fatalism are but part of a long chain whether on the individual or group levels. Anxiety may be expressed in channels such as alcoholism or drug addiction. The field of psychology has ample room for interpretations relevant to addiction vis-a-vis the urban setting. A quick survey of some bars in the Arac City may clarify how clients drink heavily to escape from private or public problems, or both. The same applies to drug addiction.

Sex represents the most common escape mechanism from anxiety. It may follow the normal channels or may be abnormal, or both. Arabic literature is full of illustrations in this respect. Repression since early childhood, which is a common feature of Arab society, is responsible for the anxiety which occurs later in childhood, at the same time that it drives these adults to seek sexual behavior as a form of compensation or to attain psychological balance. Some forms of sexual abnormalities are quite prevalent in some Arab cities, though the real size of the phenomenon can not be accurately estimated for reasons not unknown to us.

Gambling is another expression of anxiety. Even in cases where

tained their own identity, interacting with each other and keeping their special delineating features which have tended to separate each group from the others. The physical layout of the city has likewise confirmed this cultural segregation. Importing foreign labor has also resulted in cultural differentiation and hence problems of adjustment within the different ethnic groups.

Anxiety in the Arab City : Causes and Features

General Observations

1. Problems of urban living, be they high population density, or rural — urban migration, or natural increase in urban population, or the grow of new cities brought out by the discovery of oil and the resulting industries or the unplanned expansion of the city at the expense of the agricultural land, or importing foreign labor with its accompanying problems of adjustment, or the negligence of the outskirts of the city where small workshops are located and where rural migrants usually dwell, or the concentration of commercial centers of the city and the accompanying concentration of services inevitably leads to a deterioration in the standard of the services. The natural outcome of this inefficiency is intense anxiety on both the individual and the group levels alike.

2. This study prefers a broad definition of anxiety, as has already been mentioned. The operational definition here used is a feeling of insecurity — whether justified or unjustified, and in many cases vague — vis-a-vis the present and/or the future, on the social and economic levels. The definition extends to include all feelings of insecurity — vis-a-vis one's nation, humanity in general, or even that which does not exceed the feeling in security on the philosophical level alone.

3. The situation is further aggravated with respect to the Arab City because so many of those who undergo the feeling of anxiety are not aware of the real objective causes behind it. Neither do they realize its intensity. Such an awareness requires a minimum of education which is nonexistent in this cultural milieu. The alternative becomes the metaphysical interpretation of matters. Because the individual does not know the objective cause of his anxiety, he does not face his problems, and hence he does not seek a solution to them.

one entity. Yet one cannot say that the city has one function — in fact, it has many. That does not mean, however, that all functions of the city are found in all cities without exception. Functions vary according to many variables, be they social, economic and/or military. The functions of one city in the fifties are different from those of the same city in the sixties. An example can be given of Aswan in Egypt which was transformed from a city of monumental and touristic value to an important industrial center after the construction of the High Dam. The same can be said about Karkouk in Iraq, which was also transformed as a result of the discovery of oil.

Many sociologists define urbanism as a style of living characterizing contemporary cities. Others delineate the contours of a city by the size of the population. Still others use area as a criterion.

Most of the Arab cities have been undergoing a rapid and at the same time unplanned increase in population in the last decades. The cause may be attributed to a natural increase in population brought about by an increasing birth rate and a reduction in infant mortality rates as a result of the many advances in medicine, in addition to an increase in rural — urban migration. The inevitable outcome is a mounting pressure on the services, in terms of both quality and quantity. Furthermore, this urban sprawl is steadily eating up agricultural land, and even places where monuments of historical value are located.

In the process of adjustment to urban living, the rural migrant undergoes conflict between his own repertoire of values and those of the new urban setting. Many examples can be given in this respect — the sense of time, the difference between the extended family as a rural type and the nuclear family as an urban one, the conflict between traditional and nuclear patterns of socializing children. What often happens in the city is that the migrant parents lose their authority over their children in the midst of the new turbulent and complex urban setting. Other agents of socialization intervene to take over the traditional role of the family in this respect — e.g., schools, youth centers, clubs, etc.

The Arab region has been characterized — for historical reasons — by the existence of different ethnic groups which have long main-

played a role in transporting some aspects of anxiety prevalent in both European and American cultures to the Arab societies, regardless of the difference in milieu. The transportation as such has been a superficial one, the youth being agents in this respect. However, the fact remains that some urban problems are the same in Arab, as well as foreign, cities, while some others are strictly local, the variation existing even within the different Arab cities.

In the light of the above mentioned factors, this study aims to shed light on the contemporary Arab City, with the hope of reaching a better understanding of it as well as paving the road for further empirical studies of a more precise nature.

The Arab City As A Phenomenon :

The Arab City as a phenomenon is very old, dating back to the ancient civilizations of Babylon, Nineveh, and ancient Egypt, on to the flourishing Islamic centers of civilization like Baghdad and Cairo, the religious centers like Mecca, Medina, and Jerusalem, and the commercial centers of Damascus, Suez, Basra and the Gulf cities. These ancient cities started to grow in size and area only in modern times, and the population explosion and urban expansion remained unknown until the thirties and forties of this century as a result of many factors, important among them being rural urban migration. Most Arab countries have been characterized by the existence of a wide gap between urban and rural areas with respect to services, industry and even scientific centers, the city being favored in all these and other aspects at the expense of the village. The rural dweller has therefore always sought the city as a dream for better living conditions—an observation which Ibn Khaldoun very cleverly made in his *Moqqadema*. (prolong-amena).

In the last decades many Arab cities grew as a result of the discovery of oil in many parts of the Arab world, a condition which brought about many changes on the demographic, sociological, and economic levels alike.

The city is defined sociologically as an abstraction, its physical layout being the buildings, services, and means of transportation, etc. What makes the city is the functional integration of its components as

the legal documentation that makes a city ? Is it the size of its population ? Is it the style of living ? Social relations ? Culture ? The situation is further complicated in the Arab culture because of the existence of cities that have long been urban centers, side by side with cities that have suddenly grown on the desert land as a result of the «oil rush», changing the nomadic way of life into the urban one, not without the accompanying cultural transformation of the inhabitants.

The above questions have led us to adopt a broad outlook as to defining the three concepts. Our sources for this paper are the available statistics and relevant studies, complemented by the researchers' own perception which is the result of a wide experience in the field of sociological research in the Arab region.

A General Overview

Internal migration from rural or bedouin centers to urban ones has been a common phenomenon in most Arab countries, especially in the last decades. This ongoing movement has been accompanied by problems of adjustment on both the cultural and social levels, in addition to problems of services — e.g., housing and transportation. Another form of migration is seen in the movement of labor from one Arab country to another in the pursuit of better job opportunities. In this case, too, problems of adjustment arise. The discovery of oil represents a special case which attracts bedouins seeking better living conditions. The movement to the city as such results in a mounting pressure on services and sometimes space, especially as the Arab City is characterized by a natural increase in population resulting from a high birth rate — in fact, one of the highest in the world. The Arab City then becomes the seat of anxiety and deviance which take on different forms and dimensions, at the same time that their rates increase visibly.

The study also touches upon such important issues as the change in the value systems from the traditional one to that of the industrial society, the impact of industrialization on social relationship in the family, and the resulting impact on anxiety and deviance.

What has been going on in the Arab City has had its impact on the individual, his relations, and his behavior. Mass media have also

ANXIETY AND DEVIANCE IN THE ARAB CITY (*)

ALY FAHMY(**)

Introduction

An approach to the study of anxiety and deviance in the Arab City requires caution, as the subject in itself represents a broad area where the scope is too general at the same time that it lacks specificity. In addition, the available statistics and studies on urban life in the Arab world are limited, being more oriented towards urban planning rather than scientific sociological purposes. The result is that a researcher who seeks a study of this sort becomes more of a social thinker.

It is necessary, as a starting point, to define a number of basic concepts relevant to this paper, namely, anxiety, deviance, and the Arab City — with the aim of reaching a minimal agreement on the definition to be operationally used.

Is «anxiety» in this respect limited to the psychiatric concept ? Does it include the psychoanalytic one ? Does it go further to include the broader concept of neuroses ? Does «anxiety», as here used, refer to that which is diffuse and includes the sense of alienation, boredom and anomie which characterize urban life in general ?

Do we approach «deviance» from the perspective of values — be they moral, religious, or political, or do we restrict the concept to the realm of psychology and psychiatry ? Still further, do we adopt the sociological concept, or merely limit ourselves to the legal one ?

The concept of «city» is no less debatable. Urban Sociology presents a wide variation in this respect as to the criteria of definition. Is it

(*) A paper presented to the 10th International congress on social defense, Salonika, 28 Sept. — 2 Oct., 1981.

(**) N.C.S.C.R., Zamalek P.O., Cairo, Egypte.

CONTENTS

	Page
... Anxiety and Deviance in The Arab City M. Aly Fahmy.....	3
— Biochemical Aspect in male rat Treated With monocrotophos. M.T. Bayoumi and others	19
— Cannabis - directed Behavior and inhibition of Aggression in rats I.S. Kawashti and others.....	31
In Arabic	
— Egyptian Judiciary Trends in Applying The Islamic legislation Dr. Hosny Darwish	3
— The Effect of Criminal Judgment in Public Office Dr. Zaki El Naggar.....	19
— After Care for Prisoners. An Imperical Study in Assiut Governorate Dr. Badria Abdel Wahab.....	41

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof., AHMED M. KHALIFA

Board of Directors

Mr Galal Abd Al Rehim Osman, Dr. Hassan Al Saaty, Dr. Hussein Awad Bereky, General Mohsen TALAT, General Hussein Al Samahy Dr. Abdel Monim Shawkly, Dr. Abdo Salam, Dr. Aly Ll Mofty, Dr. Emad El din Soltan, M. Mohamed Al Badry, M. Salah Al Rachidy M. Mohamed Faathy, Dr. Kamal Al Ganzoury.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. SAYED OWEISS

Editorial Secretary

Mr. AL-SAYED TAMMAM

Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- ☐ Anxiety and Deviance in The Arab City.
- ☐ Biochemical Aspect in male Rat Treated with monoerotophos.
- ☐ Cannals directed Behavior and inhibition of Aggression in rats.
In Arabic
- ☐ Egyptian Judiciary Trends in Applying The Islamic legislation.
- ☐ The Effect of criminal Judgment in public office.
- ☐ Aftercare for prisoners.
An Empirical Study in Assiut governorate.



Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt



Bibliotheca Alexandrina



0531623